جامعة الأزهر
حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنات بسوهاج

الأخطاء النحوية عند الشعراء المحدثين دراسة تحليلية

الدكتورة
رباب إبراهيم عبد الفضيل السيد
أستاذ مساعد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية
جامعة الأزهر ـ الإسكندرية

العدد الخامس والعشرون
للعام ١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م
الجزء الأول

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٢٣١/ ٢٠١٦م

ملخص البحث

هذا ملخص عن بحث في: الأخطاء النحوية عند الشعراء والمحدثين.

تضمن دراسة تحليلية لهذه الأخطاء، فقد كان الهدف منها: التحقق والتحليل والتفتيش في ما نسب لهؤلاء الشعراء الذين أتو بعد عصر الاحتجاج من أغلاط وتلحين من قبل علماء النحو.

حيث وردت هذه الأخطاء في أشعار هؤلاء المحدثين. وقد أثبت البحث ارتكاب هؤلاء الشعراء المخالفة لما عليه قواعد النحاة، والتي قد أسست وفق الغالب لما عليه لغة العرب في الأساليب والتراكيب.

وقد قامت هذه الدراسة على: **مقدمة**، **وتمهيد**، وبابين.

الباب الأول: تضمن دراسة حول عصر الاحتجاج والشعراء المحدثين.

الباب الثاني: تضمن الدراسة التحليلية لهذه الأخطاء النحوية.

وخلص البحث إلى عدة نتائج أهمها:

١- أن كل ظاهرة شهد ظاهرها بمخالفة نحوية توقف عندها العلماء ورموها باللحن والخطأ كانت مؤيدة بسماع سابق من النثر العربي أو من الشعر القديم المستشهد به في عصور الاحتجاج إلا أن المشكلة كانت تكمن في علمائنا علماء النحو أنفسهم فمثلما توقفوا في الظاهرة هنا عند الشعراء المحدثين ورموها باللحن والخطأ؛ فقد وقفوا فيها أيضًا في السابق وموها بالشذوذ والضرورة وقلة الاستعمال.

٢- أن القواعد والأقيسة والأسس والقوانين التي أقامها النحاة لم تبن على كل الوارد من لغة العرب.

٣- أن تلحين العلماء للشعراء المحدثين جاء بناء على خروج هؤلاء الشعراء عن أقيسة هؤلاء العلماء المبنية على الغالب المطرد. على الرغم من ثبوت فصاحة هذه الأخطاء؛ بأدلة من كلام العرب متمثلة في قراءات قرآنية، وأساليب عربية، وشعر قديم وأحاديث وردت في الصحيحين.

Research Summary

This is a summary of a research on: grammatical errors in poets and modernists.

It included an analytical study of these errors. The aim was to verify, analyze and examine the opinions of those poets who, after the age of protest, were mistaken and composed by grammarians.

Where these errors came in the poems of these modernists. The research has proved the commission of these poets contrary to the rules of grammar, which has been based mostly on the language of the Arabs in methods and structures.

This study was conducted in: Introduction, Preface, and Papin.

Part One: Includes a study on the age of protest and modern poets.

Part Two: The analytical study of these grammatical errors.

The research concluded several results, the most important of which are:

1 - that each phenomenon has seen a violation of grammar stopped scientists then and melancholy melody and error was supported by a previous hearing of Arab prose or of the old poetry cited in the ages of protest, but the problem was in our scientists theological scientists themselves, just stopped in the phenomenon here with the poets and modern poets Melancholy and error; where they also stood in the past and Moha abnormality and necessity and lack of use.

2 - The rules and values and the foundations and laws set up by the women did not build on all the Arabic language.

3 - to be inspired by the scientists of modern poets came on the basis of the exit of these poets of the most prominent scientists based on the most steady. Despite the proven validity of these errors; evidence from the words of the Arabs represented in the Quranic readings, and methods of Arabic, and poetry and the old conversations in the correct.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسولنا الكريم، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعوته واهتدى بسنته إلى يوم الدين.

أما بعد،،،

فقد اختص هذا البحث، بالدراسة والتحليل للأخطاء النحوية؛ عند الشعراء المحدثين، ومن ثم: كان يجب التوقف عند بيان عدة ألفاظ استخدمها علماء النحو في نسبة الخطأ للشاعر، منها: بل أكثرها استخداماً: ثلاثة ألفاظ وهي: (الخطأ) و (الغلط) و (اللحن).

أما الأولتان فقد دلتا في اللغة على حقيقتين:

أولهما: تجنب الصواب، والثانية: عدم التعمد له [١].

أما اللفظ الثالث: وهو اللحن: فاشترك معهما في الحقيقة الأولى، وهو: ذكر غير الصواب، فيقال: لحن الرجل في كلامه أي: أخطأ في الإعراب.

وقد ذكر ابن منظور إفادة أخرى بالإضافة إلى ذلك في كلمة لحن، وهي قوله: «ولحن الرجل لحنا» تكلم بلغته [٢].

ومن حيث كانت هذه الألفاظ المفهوم منها في اللغة هو تجنب الصواب؛ فقد غلَّط النحاة العرب أنفسهم، فقد روي عن أبي على الفارسي قوله: «إنما دخل هذا النحو في كلامهم؛ لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يعتصمون بها، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد»[٣].

---

(١) انظر: لسان العرب مادة : (خ – ط – أ) جـ٢/١١٩٢، دار المعارف، مادة (غ – ل – ط) جـ ٣/٣٢٨١، ومادة (ل – ح – ن) جـ٤/٤٠١٣، والقاموس المحيط مادة (خ – ط – أ) ص٤٧٨، ومادة (غ – ل – ط) ص ١١٩٨، ومادة (ل – ح – ن) ص ١٤٦٤، للفيروزآبادي – دار الحديث– القاهرة– راجعه: أنس محمد الشامي – زكريا جابر أحمد.

(٢) انظر: لسان العرب مادة (ل – ح – ن) جـ٤/٤٠١٣.

(٣) انظر: الخصائص جـ٣/٢٧٣، لابن جني، ط ٤/ نشر: الهيئة العامة للكتاب، تحقيق محمد على النجار، الضرائر للألوسي ص٤٦، الطبعة السلفية – القاهرة ١٣٤١هـ.

وقال أيضًا الألوسي: «العرب قد غلطوا في كلمات أوردوها في شعرهم»[١].

ولما كان اختصاص هذا البحث: نصب دراسة تحليلية لما نسب من أخطاء لشعراء محدثين كان يلزم الآتي:

أولاً: التحليق وراء أشهر شعراء العصر الحديث من مولدين ومن جاءوا بعدهم بعد قيام النهضة الحديث من خلال الوقوف على أشعارهم من الدواوين الشعرية ونحوها.

ثانيًا: التعقب لهذه الأشعار والبحث عن الأخطاء.

ثالثًا: توثيق نسبة الخطأ للشاعر من أفواه علماء النحو والمحققين.

رابعًا: البحث فيما ثبت نسبته للشاعر، والتحقيق فيه والتحليل لأبعاد مفهوم الخطأ والغلط واللحن على نحو ما ذكرت سابقاً عند علماء اللغة وعلماء النحو.

خامسًا: رأي الباحث بعد التحقيق والتحليل عند علماء اللغة والنحو، وتوضيح رؤيته لإثبات ما قد نسب إلى الشاعر، أو نفيه عنه مدعما بالدليل وذكر السبب.

وكانت خطة البحث على النحو التالى:

قمت بعد هذه **المقدمة** بالآتى:

تمهيد: وفيه: بيان مفهوم الشذوذ والضرورة.

ثم قمت بعد ذلك بتقسيم البحث إلى بابين:

الباب الأول

دراسة حول عصر الاحتجاج والشعراء المولدين والمحدثين

وفيه عدة فصول هي:

---

(١) أنظر: الضرائر ص٤٢.

الفصل الأول : نبذة عن عصر الاحتجاج ومتى توقف وحكم الاحتجاج بشعر المحدَثين.

الفصل الثاني: الشعراء المولدون والمحدثون ومكانتهم من القدامى في نظر علماء النحو.

الفصل الثالث: اللحن بين القدامى والمولدين «المحدَثين» عند علماء النحو.

الفصل الرابع: نماذج من تخطئة العلماء للقدامى.

الفصل الخامس: ترجمة موجزة للشعراء المحدَثين الذين تعرض لهم البحث.

الباب الثاني

دراسة الأخطاء النحوية عند الشعراء المحدثين دراسة تحليلية

الفصل الأول: المعرب والمبني وفيه:

مبحث جمع المكبر المكسر بالألف والتاء.

الفصل الثاني: الضمير وفيه:

١- مبحث ضم «التاء» ضمير المخاطب.

٢- مبحث تفسير ضمير الشأن بالمفرد.

الفصل الثالث: الموصول وفيه:

١- مبحث حذف الموصول الاسمي وبقاء صلته.

٢-مبحث الفصل بالأجنبي بين الصلة والموصول.

الفصل الرابع: المبتدأ والخبر وفيه:

١- مبحث إجراء غير قائم الزيدان مجرى ما قائم الزيدان.

٢-مبحث ذكر الخبر بعد لولا في الكون الخاص.

الفصل الخامس: كان وأخواتها وفيه:

مبحث حذف النون من مضارع كان المجزوم عند ملاقاته بساكن.

الفصل السادس: الحروف المشبهة بليس وفيه:

مبحث إعمال «لا» العاملة عمل ليس في المعرفة.

الفصل السابع: أفعال المقاربة وفيه:

١- مبحث اقتران خبر «كاد» بـــ «أن».

٢- مبحث إثبات «كاد» نفي ونفيها إثبات.

الفصل الثامن: إن وأخواتها وفيه:

مبحث نصب الجزأين بـــ «إن» وأخواتها.

الفصل التاسع: حروف الجر وفيه:

١- مبحث زيادة «الباء» في فاعل «كفى» ومفعوله.

٢- مبحث إضافة «كاف» الجر إلى ضمير المتكلم المتصل.

الفصل العاشر: الإضافة وفيه:

١- مبحث تشديد النون من «لدن».

٢- مبحث استعمال بعض «الظروف» و«الحروف» أسماء بألفاظها.

الفصل الحادي عشر: اسم التفضيل وفيه:

١- مبحث بناء اسم التفضيل من الألوان.

٢- مبحث مجيء أفعل التفضيل النكرة مؤنثًا.

٣- مبحث تقديم «من» والمفضول على أفعل التفضيل في غير استفهام.

الفصل الثاني عشر: العطف وفيه:

١- مبحث مجيء «ثم» للترتيب الذكري.

٢- مبحث حذف همزة الاستفهام ولو كانت «المعادلة».

٣- مبحث العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد أو فصل.

الفصل الثالث عشر: اسم الفعل وفيه:

مبحث إسناد «شتان» إلى «ما» في قولهم (شتان ما بين اليزيدين).

الفصل الرابع عشر: إعراب الفعل وفيه:

١- مبحث رفع المضارع الواقع في جواب الطلب بعد سقوط الفاء وقد قصد الجزاء.

٢- مبحث النصب «بأن» مضمرة دون تعويض أو بديل.

الفصل الخامس عشر: «لو» وفيه:

١- مبحث الجزم بـ «لو».

٢- مبحث «لو» يليها الاسم المرفوع بدون مفسر.

****

وقد التزمت في ترتيب فصول الباب الثاني وفق ترتيب ألفية ابن مالك ثم الخاتمة وفيها: أهم النتائج والتوصيات المستخلصة من البحث.

ثم ثبت المصادر والمراجع، ثم الفهارس الفنية

التمهيد

وفيه

بيان مفهوم الشذوذ والضرورة

والذى يعنينا هنا ببيان مفهوم الشذوذ والضرورة حيث كانت هذه الألفاظ لها مفاهيم خاصة عند النحاة اعتمدوا عليها في وضع الأحكام والقوانين عند التقعيد للنحو.

فكان يلزم بنا الرجوع إلى اللغة لبيان مفهوم هذه الألفاظ ثم بيان مفهومها عند النحاة لنعلم من أين أتى النحاة بالإصدارات والقرارات النحوية.

أولًا: الشذوذ

الشذوذ في اللغة: يقول فيه ابن منظور:

«شذ عنه يشذ ويشذ شذوذا: انفرد عن الجمهور، وندر... وجاء شُذَّاذاً أي. قِلال، وقوم شذاذ: إذا لم يكونوا في منازلهم، ولا حيهم»(١).

فتدور المادة في اللغة حول القلة والندرة والبعد عن المنازل.

أما عند النحاة: فرأيت ابن منظور ينقل عنهم فيقول فيها:

«وسمى أهل النحو ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً، حملاً لهذا الموضع على حكم غيره»(٢).

فمفهوم الشذوذ يعني القلة والندرة عند علماء اللغة وعلماء النحو إلا أنه لم يتوقف عند علماء النحو عند هذا الحد، بل طمحوا به إلى مفهوم أكثر من ذلك فهو يدل على القلة والندرة التي يلزم منها عدم القياس عليها، فإذا سمع هذا الشاذ نثرًا أو شعراً فلا يقاس عليه.

---

(١) راجع لسان العرب ماد (ش – ذ –ذ) جـ٢/٢٢١٩، والقاموس ص٨٤٧.

(٢) لسان العرب مادة (ش – ذ – ذ) جـ٢/٢٢١٩.

وهم بهذا المفهوم وجدناهم انحرفوا بالمادة عن مقصودها فمن أين لهم القول بعدم القياس عليه[١].

وهذا المفهوم واضح من نصوص سيبويه في الكتاب وكذلك الجمهور من النحاة.

ولذلك وجدناهم بهذا المفهوم قد أسسوا للتصادم بين اللهجات حيث إن القليل في هذه اللهجة مغاير في لهجة أخرى فارتباطهم بالقلة والندرة أنه يسمع ولا يقاس عليه، وكان هذا سبباً في دخولهم في دائرة الجدل والخلاف.

هذا وقد قسموا الشاذ في كلام العرب إلى ثلاثة أضرب، يقول أبو علي الفارسي:

«هذا باب معرفة ما كان شاذاً في كلامهم، اعلم أن الشاذ في العربية على ثلاثة أضرب:

(١)شاذ عن الاستعمال مطرد في القياس.

(٢)ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس.

(٣)وشاذ عنهما [٢].

فمن الشاذ عن الاستعمال المطرد في القياس:

ماضي يدع ويذر، فماضي هذا لا يمنع منه القياس إلا أنك لا تجد في كلامهم مضارعاً لا يستعمل فيه الماضي سوى هذا، فلهذا شذ عن قياس نظائره فصار قول الذي يقول: (ودع) شاذا عن الاستعمال [٣].

ومن المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس:

فنحو قولهم: استحوذ وإن كان في الاستعمال مطردًا [٤].

---

(١) انظر: في الضرورات النحوية للدكتور/ حامد أحمد نيل ١٩٧٨م، مطبعة عاطف صـ١٦.

(٢) المسائل العسكرية ص١٣٤، لأبى علي الفارسي – تحقيق: د/ محمد الشاطر أحمد حمد أحمد، جامعة الأزهر، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م، مطبعة المدني.

(٣) المرجع السابق ص١٣٥ بتصرف.

(٤) المسائل العسكرية ص١٤٤.

ومن الشاذ في القياس والاستعمال:

قولهم: (اليجدع) وإدخالهم لام التعريف فيه على الفعل فهذا شاذ عن القياس؛ لأن موضوع الفعل على خلاف التخصيص، وشاذ في الاستعمال أيضًا، ولم يوجد ذلك إلا في شعر أنشده أبو زيد وهو:

تَقُولُ الْخَنَى وأبْغَضُ العُجْمِ ناطِقًا ∴ إلَى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمارِ الْيُجَدّعُ[1]

ثانيًا: الضرورة

والضرورة في اللغة: ضد النفع، فالضَّرَّ والضُّرُّ لغتان: ضد النفع، والاضطرار: الاحتياج إلى الشيء، وقد اضطره إليه أمر، قاله ابن منظور[2] وكذلك الفيروزآبادي[3].

فتدور المادة حول الضرر والاحتياج.

أما عند النحاة: فقد ارتبطت الحوجة بالشاعر فخالف القواعد بمعنى: أن الضرورة هي: ما أحوج إليه الشاعر فخالف القواعد، ووقعت في الشعر ومنه قول سيبويه:« في باب ما يحتمل الشعر. اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء؛ لأنها أسماء كما أنها أسماء، وحذف ما لا يحذف، يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفًا كما قال العجاج: * قَوَاطِنًا مَكّة مِنْ وُرْقِ الْحِمى*[4]

يريد الحمامَ.

---

(١) قائله/ ذو الخرق الطهوي، من بحر/ الطويل، وينظر في/ الخزانة جـ١/١٤، الْخَنَى/ الفحش واليجدع فعل مضارع والمراد الذي يجدع (ال) فيه دخلت على مضارع مبنى للمجهول (المسائل العسكرية ص١٥٤).

(٢) انظر: لسان العرب مادة (ض – ر –ر) جـ٢/٢٥٧٢.

(٣) انظر: القاموس المحيط ص٩٧١.

(٤) الشاهد / في قوله (الحمى) والأصل (الحمام) أن يكون حذف الألف والميم وجر باقى الكلمة بالإضافة، وألحقها الياء لوصل القافية، أو أن يكون حذف الألف فقط، فصار الحمم ثم أبدل من الميم الثانية ياء استثقالا للتضعيف، كما كسر ما قبل الياء لئلا تقلب ألفا فصار (الحمى)، أو أن يكون حذف الميم للترخيم في غير نداء، وأبدل من الألف ياء. لسان العرب مادة (ح – م – م) جـ٢/١٠١١. وهو من بحر: الرجز.

وقال أبو علي الفارسي أيضًا في هذا البيت: «ولكن الأمثل من هذا أن نقدر حذف الألف من الحمام للضرورة كما يقصر الممدود»[١].

... وكما قال النجاشى:

وَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِعُهُ ∴ وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ[٢]»[٣]

حيث حذف النون من (لكن) لالتقاء الساكنين ضرورة؛ لإقامة الوزن، وكان وجه الكلام أن يكسر لالتقاء الساكنين.

وهكذا...

فالضرورة في مثل هذه الأمثلة عند سيبويه ما خالفت القواعد ووقعت في الشعر على النحو السابق.

والضرورة عند سيبويه أنواع:

ضرورة، أو ضرورة مقبولة أو سهلة، ومنها تلك الشواهد السابقة.

وضرورة قبيحة ومنها:

قطع همزة الوصل؛ حيث وضع النحاة قاعدة: وهي أنه لا يجوز حذف همزة القطع. أي: لا يجوز وصل همزة القطع، ويعتبر حذفها أو وصلها ضرورة قبيحة. يقول أبو علي الفارسي:

«ومما يجيزه النحويون في اضطرار الشعر قطع همزة الوصل في الدرج.

---

(١) انظر: المسائل العسكرية ص ١٦٩.

(٢) ينظر: في المسائل العسكرية صـ١٧٩، الخزانة جـ٤/٣٦٧، لسان العرب مادة (ل – ك – ن) جـ٤/٤٠٧١، ومنهج السالك جـ١/ ٣٧١. والبيت زعم على لسان ذئب استضافه النجاشي للطعام والشراب. فقبل الذئب، واعتذر عن عدم قبوله للطعام، ذا فضل، أي: فاضلًا عن ريك. من بحر: الطويل.

(٣) الكتاب: جـ١/٢٧.

ووجه ذلك أن الوصل يجري مجرى الوقف كما أجري الوصل مجرى الوقف في: (... سَبْسَبًّا...)[١]، وعَيْهلٌ[٢]، وأمثل من ذلك أن يكون في نصف البيت كقول الشاعر:

أوْ مُذْهَبٌ جَدَدٌ عَلَى ألْوَاحِهِ ∴ ألنّاطِقُ المَبْرُوزُوالْمَخْتُومُ[٣][٤]

(١) السبسب: كجعفر يطلق على المفازة وشجر تتخذ منه السهام، وهذه كلمة في بيت من بحر الرجز، ينسب لرؤبة يقول:

تَتْرُكُ مَا أبقَى الدَّبا سَبْسَبّا ∴ كَأَنَّه السَّيْلُ إذا اسْلَحَبَّا

انظر: ملحقات رؤبة ص١٦٩، تصحيح وليم بن الورد، طبعة دار الآفاق – بيروت، وشرح الشافية ص٢٥٤، والمسائل العسكرية ص١٨٥، والشاهد فيه/ تشديد هذه الكلمة في الوصل في آخر الشطر الأول ضرورة وكان لا يلزم الوقف فيه بالتشديد لأن الشطر الأول يجرى ويتصل مع الثاني مادام وافقت فيه العروض الضرب في الوزن والروي.

(٢) والعهيل: الناقة السريعة الأصل (أوعيهلْ) بتخفيف اللام لكن شددها والتشديد يكون في الوقف دون الوصل، انظر اللسان مادة (ع – هـ – ل) جـ٣/٣١٥٢.

(٣) قائله/ لبيد من بحر/ الكامل والشاهد فيه/ (ألناطق) حيث قطع همزة الوصل في ابتداء الأنصاف؛ لأن التقدير الوقف على النصف من الصدر، انظر الصحاح مادة (ب – ر – ز) جـ٣/٨٦٥، هامش المسائل العسكرية ص١٨٦.

(٤) المسائل العسكرية ص١٨٥-١٨٦، وانظر: الكتاب جـ٢/٢٨٢.

الباب الأول

دراسة حول عصر الاحتجاج والشعراء المولدين والمحدثين

الفصل الأول

نبذة عن عصر الاحتجاج ومتى توقف وحكم الاحتجاج بشعر المحدثين

بدأت نهضة العرب بعد اعتناقهم الإسلام، وبدأت معها الفتوحات حتى وصلت إلى أقصى الأرض.

فدخلت شعوب وقوميات عديدة إلى الحنيفية السمحاء، وأصبحت دول الإسلام واحدة تضم كل هذه القوميات، والأعراق، فسهل التنقل بين هذه الأقاليم؛ فتبادلوا المنافع، بل وتصاهروا واندمج بعضهم في بعض، فتكون منهم شعب واحد يضم الصريح[١]، والهجين[٢] والمقرف[٣]، وأصبحت مكة والمدينة مقصد جميع المسلمين وأصبحت اللغة العربية لغة الدين والسياسة والإدارة في الأقاليم.

وكثر المولدون المستولدون من أمهات أعاجم، وبدأ تداخل اللهجات، واللغات، خصوصًا في الحواضر والمدن، فظهر اللحن على الألسنة، وخيف على القرآن الكريم أن يتطرق إليه اللحن، حيث كانت اللغة تكتب غير معجمة (بدون تنقيط) ولا مشكولة بالحركات والسكنات.

وبسبب كل هذا خشي علماء اللغة من ضياع أصل اللغة الصحيح منها والفصيح والذى كانت تتكلم به العرب في الجاهلية وبداية ظهور الإسلام[٤]؛ فقاموا

---

(١) الصريح: من الرجال: الخالص النسب (لسان العرب (ص – ر – ح) جـ٣/٢٤٢٤).

(٢) الهجين: الذي أبوه عتيق وأمه مولاة (المرجع السابق (هـ – ج – ن) جـ٤/٤٦٢٥).

(٣) المقرف: الذي أبوه مولى وأمه ليست كذلك (لسان العرب (ق – ر– ف) جـ٤/٣٦٠٠– ٣٦٠١).

(٤) انظر: الخصائص جـ٢/١٠، الطبعة الرابعة نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي جـ٢/٣٤١، تحقيق فؤاد على منصور ط ١، ١٤١٨هـ دارا لكتب العلمية – بيروت، معجم الأدباء ليـاقوت الرومـي الحمـوي جـ١/١٧، ط ١، ١٤١٤هـ تح: إحسان عباس دار العرب الإسلامي – بيروت.

بتأسيس أصول اللغة، فبدأ أبو الأسود الدؤلى ت (٦١هـ) بوضع أسس التشكيل في منتصف القرن الأول الهجري[1].

وطورها الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت. (١٧٣هـ)، وقام نصر بن عاصم الليثي ويحيى بن يعمر العدواني في عهد عبد الملك بن مروان بتنقيط الحروف وقاما باستبدال ترتيب الحروف من أبجد هوز إلى الترتيب المعروف حاليًا.

ولأجل تأصيل المراجع الأساسية للغة؛ تم تحديد مصادر اللغة وهي القرآن الكريم وهو الأفصح على الإطلاق، وأوثق نص لغوى فيعد المصدر الأول من أصول الاستشهاد.

ثم الحديث النبوى والنبى ﷺ أفصح العرب قاطبة بشرط أن يكون الحديث متواترًا كما أن قريشاً أفصح القبائل.

ثم كلام العرب المتمثل في الشعر، أو النثر، وذلك من قبائل معينة تم التأكد من فصاحتها، فلا يشوب لسانها شائبة، ولا تجاور العجم.

ووضعت قواعد «الاحتجاج اللغوي» ويراد به إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلى صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة في زمان ومكان معين، يسمى بعصر الاحتجاج.

وعصر الاحتجاج اللغوي يمتد ثلاث مائة سنة، مائة وخمسون عاماً قبل الإسلام ومثلها بعده ويبدأ تقريبا في عصر امرئ القيس وينتهي بعصر الشعراء الإسلاميين.

ومنهم الفرزدق وجرير وذو الرمة وانتهى وحدَّ بإبراهيم بن هرمة ت. ١٧٦.

(١) ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد طنطاوي تح/ أبى محمد إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي ص٢٨، ط ١، ٢٠٠٢م.

الاحتجاج بشعر المولدين (المحدثين)

أما المولدون المحدثون كبشار بن برد، وأبي نواس، ومن أتى بعدهم؛ فلا يحتج بأشعارهم.

فهناك اختلاف كبير بمن يحتج بهم من القبائل، وفى أي زمان أو مكان، فبعضهم قال: باعتبار حجة من سكن البادية حتى نهاية القرن الرابع الهجري.

يقول السيوطي: «أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين، والمحدثين في اللغة العربية»

وفى الكشاف[١] ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها، فإنه استشهد على مسألة يقول حبيب بن أوس ثم قال: «وهو وإن كان محدَثًا لا يستشهد بشعره، في اللغة فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت: «الحماسة» فيقتنعون بذلك، لتوثقهم بروايته وإتقانه»[٢].

(١) انظر: الارتشاف جـ١/٤٣، عند تفسير آية (٢٠) من سورة البقرة، والخزانة جـ١/٨.
(٢) الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ص٨٠، تح/ حمدي عبد الفتاح، ط ٥، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

متى توقف عصر الاحتجاج

يقول السيوطي: «أول الشعراء المحدثين: بشار بن برد [١]، وقد احتج سيبويه في «كتابه» ببعض شعره تقرباً إليه؛ لأنه كان هجاه لتركه الاحتجاج بشعره، ذكره المرزبانى [٢] وغيره [٣]».

ثم قال: ونقل ثعلب عن الأصمعي، قال: ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج»[٤].

فالمشهور عند أهل العلم أن الاحتجاج ينتهي إلى منتصف القرن الثاني الهجري عند أهل الحضر، وقد يمتد إلى منتصف القرن الرابع عند أهل المدر.

فقد حدَّ العلماء عصر الاحتجاج بنهاية الدولة الأموية، وبدايات العصر العباسي قبل تغلغل العنصر الفارسي في جسد دولة بني العباس، التي أقصت العصبيات العربية، واستعاضت عنها بعصبيات فارسية، كانت عماد الدولة في حربها وسياستها بعد ذلك، وظهر أثر ذلك جليًا في عصر الرشيد، رحمه الله، لما استحوذ البرامكة، وزاد الأمر في عهد المأمون، غفر الله له الذي نشأ وتربى في أحضان أخواله في «خرسان».

---

(١) الذي عاش في الفترة ٩٥-١٦٧ هـ = ٧١٤-٧٨٤م.

(٢) انظر: الموشح للمرزباني ص٢٨٥، تح/ على البجاوي حيث ذكر أن الأخفش خطأ بشارًا في بعض أشعاره، فهجاه بشار فبلغ ذلك الأخفش فبكى، وصار بعدها يحتج بشعره في كتبه؛ ليكف عن هجائه، ثم ذكر أن بشار بلغه عن سيبويه أنه خطأه في بعض أشعاره، فهجاه بقوله:

أسيبويه يا ابن الفارسية ما الذي ∴ تحدثت من شتمي وما كنت تنبذ؟
أظلت تغنِّى سادرا بمساءتى وأمك بالمصرين تعطى وتأخذ

ـ لكن المرزباني لم يذكر أن سيبويه احتج بشعره في كتابه تقربا إليه (هامش الاقتراح ص٨٠)

(٣) الاقتراح ص٨٠.

(٤) الاقتراح ص٨١.

وعليه يمكن القول بانتهاء عصر الاحتجاج في الحضر في منتصف القرن الثاني الهجري أي نحو ١٥٠هـ، ودولة بني أمية سقطت سنة ١٣٢هـ، وبداية عصر بني العباسي استغرقت نحو ٢٥ سنة، شملت خلافة السفاح والمنصور، رحمه الله الذي توفى سنة ١٥٨هـ.

وهناك من قال بأن عصر الاحتجاج يفرق فيه بين الحضر والمدر، ولكنه حد الاحتجاج في المدر بمنتصف القرن الثالث الهجرى نحو ٢٥٠هـ، وهو خلاف ما ذهب إليه بعض من حده بمنتصف القرن الرابع الهجرى نحو ٣٥٠هـ.

والذى يؤيد أنه يحد بمنتصف القرن الرابع الهجرى؛ أن من أصحاب هذا العصر الإمام أبو نصر الجوهرى صاحب الصحاح المتوفى سنة ٤٠٠هـ فقد كان يأخذ العربية عن أعراب زمانه، وكذلك الإمام أبو منصور الأزهرى صاحب التهذيب، المتوفى سنة ٣٧٠هـ فقد كان يأخذ العربية عن أعراب زمانه أيضًا.

الفصل الثاني

الشعراء المولدون "المحدثون" ومكانتهم من القدامى في نظر علماء النحو

ذكر علماء اللغة مصطلحات منها: ما يتداخلان وذلك نحو: «المولد والمحدث) فأما المولد فهو: المحدث من كل شيء[١]، ومنه المولودون من الشعراء سموا بذلك لحدوثهم.

فالشعراء المولدون: هم طبقة الشعراء الذين جاءوا بعد الإسلاميين.

وقيل سبب التسمية: يعود إلى أنهم ولدوا من أمهات غير عربيات (أعجميات) وآباء مسلمين.

وقيل أيضًا: بأنهم كانوا نصارى ودخلوا في الإسلام، ومن الأمثلة عليهم: بشار بن برد، وأبو نواس.

فطبقات الشعراء تتمثل في طبقة الجاهليين، ثم طبقة المخضرمين الذين عاشوا في الجاهلية والإسلام، ثم طبقة الإسلاميين، وتنتهى بانتهاء خلافة بني أمية، وبعد هذه الطبقة تأتي طبقة المولدين.

وهناك من يرى أن المولدين هم الذين فاتهم عصر الاحتجاج، وإن كانوا عربًا[٢].

وأما المحدث: فقد عرفه السيوطي بأنه: «ما أحدثه المولدون الذين لا يحتج بألفاظهم»[٣].

والشعراء المحدثون: هم الذين جاءوا بعد المولدين، والذين ظهر على شعرهم المزواجة بين عناصر الشعر القديمة بالعناصر الجديدة والمستحدثة، ومن الأمثلة عليهم: البحتري وأبو تمام وابن الرومي.

---

(١) لسان العرب جـ٤/٤٩١٥.
(٢) انظر: شبكة الفصيح للعلوم والآداب.
(٣) انظر: الاقتراح في علم أصول النحو ص٨٠.

أما شعراء العصر الحديث: فهم الشعراء الذين ظهروا بعد قيام النهضة في العالم العربي حيث إنهم يختلفون بشكل كبير عمن سبقهم في العصور القديمة، سواء في الأساليب المستخدمة، ومضمون القصائد وفى المواضيع، وبنية القصيدة. ومن الأمثلة عليهم: أحمد شوقي، نزار قباني، إبراهيم طوقان، محمد درويش، أبو القاسم الشابي.

ومن الشعراء المولدين والمحدثين:

١- أحمد بن يوسف الكاتب.
٢- أشجع السلمى.
٣- ابن البذوخ.
٤- ابن الخشاب.
٥- ابن الرومي.
٦- ابن الزيات.
٧- ابن الشبل البغدادى.
٨- ابن الفارض.
٩- ابن المدبر
١٠- أبى الهبارية.
١١- ابن دانيل.
١٢- ابن بابك.
١٣- ابن دريد.
١٤- ابن سكره الهاشمي.
١٥- ابن لعكك.
١٦- ابن ميادة.
١٧- الأبله البغدادي.
١٨- البحتري.
١٩- البديع الاسطرلابي.
٢٠- البهاء زهير.
٢١- البوصيري.
٢٢- الحسن بن الضحاك.
٢٣- الخلع الأصغر.
٢٤- الشريف الرضي.
٢٥- الصغراني.
٢٦- الفضل الرقاشي.
٢٧- أبو العلاء المعري.
٢٨- البحتري.
٢٩- الأصمعي.
٣٠- أبو فراس الحمداني.
٣١- أبو العتاهية.
٣٢- ابن عنين.
٣٣- أبان بن عبد الحميد.
٣٤- أبو إسحاق الزيادى.
٣٥- أبو الشمقمق.
٣٦- أبو الطيب المتنبي.
٣٧- أبو العتاهية.
٣٨- أبو الفتح البستي.
٣٩- أبو الفرج الأصفهاني.
٤٠- أبو القاسم المغربي.
٤١- أبو المرهف النميري.
٤٢- أبو بكر بن السراج.
٤٣- أبو تمام.
٤٤- أبو حفص الشطرنجي.
٤٥- أبو دلف الحمداني.
٤٦- أبو نواس.
٤٧- بديع الزماني الهمزاني.
٤٨- بشار بن برد.

٤٩- بشر بن المعتمر.
٥٠- بكر بن النطاح.
٥١- بكر بن حماد.
٥٢- جماد عجود.
٥٣- دعبل ابن إبراهيم.
٥٤- دعبل الخزافي.
٥٥- ديك الجن.
٥٦- سالم الخامس.
٥٧- سلمى بن القراطيسي.
٥٨- سليمان بن وهب.
٥٩- شعر دارمي.
٦٠- صاحب الزنج.
٦١- صخر العقيلي.
٦٢- صردر.
٦٣- صفوان بن صفوان.
٦٤- ظافر بن جابر السكري.
٦٥- عباس الأحنف.
٦٦- عبد الله بن المعتز
٦٧- عبد المحسن الصورب.
٦٨- عبد الملك الأصمعي.
٦٩- عريب المأمونيه.
٧٠- علي بن يعقوب العيوني.
٧١- علية بنت المهدي.
٧٢- عماره بن عقيل.
٧٣- عنان النطفية.
٧٤- متيم الهاشعافية.
٧٥- محمد الحريري.
٧٦- ابن حازم الباهلي.
٧٧- مسلم بن الوليد.
٧٨- مصعب بن عبد الله الزبير.
٧٩- مهلهل بن يموت[1].

(١) موسوعة ويكيبيديا.

مكانة الشعراء المولدين والمحدثين من القدامى

بينما يسأل ابن جني أبا علي : هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا؟ فيظهر من خلال الإجابة عن هذا السؤال مكانة المولدين من القدامى حيث قال: «كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرته علينا. وإذًا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم، فليكن من أحسن ضروراتنا، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا وما بين ذلك بين ذلك [١].

فإن قيل: هلا لم يجز لنا محاسبة هؤلاء القدامى على الضرورة من حيث كان القوم لا يترسلون في عمل أشعارهم ترسل المولدين، ولا يتأنون فيه، ولا يتلومون على حوله وعمله، وإنما كان أكثره ارتجالًا، قصيدا كان، أو رجزًا، أو رملًا، فضرورتهم إذٍا أقوى من ضرورة المحدثين، فعلى هذا ينبغي أن يكون عذرهم فيه أوسع، وعذر المولدين أضيق.

قيل: يسقط هذا من أوجه: أحدها أنه ليس جميع الشعر القديم مرتجلًا، بل قد كان يعرض فيه من الصبر عليه، والملاطفة له، والتلوم على رياضته، وإحكام صنعته نحوٌ يعرض لكثير من المولدين [٢].

وفى أشعارهم أمثلة دالة على الاهتمام به، والتعب في إحكامه.

ألا ترى إلى ما يروى عن زهير: من أنه عمل سبع قصائد في سبع سنين، فكانت تسمى حوليات زهير؛ لأنه كان يحوك القصيدة في سنة، والحكاية في ذلك عن ابن أبي حفصة أنه قال: «كنت أعمل القصيدة في أربعة أشهر، وأحِكّها في أربعة أشهر، وأعرضها في أربعة أشهر، ثم أخرج بها إلى الناس.

---

(١) الخصائص جـ٢/٢٢٣ -٢٢٤، تحقيق محمد على النجار بتصرف يسير.
(٢) المرجع السابق نفس الموضع.

ولذلك الحكاية عن ذي الرمة: أنه قال: لما قال:

* بيضاء في نعج صفراء في برج *

أجبل حولا – أي انقطع عن القول – لا يدري ما يقول، إلى أن مرت به صينية فضة قد أشربت ذهبًا فقال:

* كأنها فضة قد مسها ذهب *

وقد وردت بذلك أشعارهم؛ قال ذو الرمة:

* أجنبه المساند والمحالا *

ألا تراه كيف اعترف بتأنيه فيه وصنعته إياه(١).

وقال عدى بن الرقاع العاملي:

وقصيدة قد بتُّ أجمعُ بينها ∴ حتى أقومَ ميلَها وسِنَادَها

نظرَ المثقفُ في كعوبِ قناته ∴ حتى يقيمَ ثقافه منادها

وقال سويد بن كراع:

أبيتُ بأبواب القوافي كأنما ∴ أذودُ سربًا من الوحشِ نَزَعَا

وإنما يبيت عليها لخلوة بها، ومراجعته النظر فيها.

والثاني: أن من المحدثين أيضًا من يسرع العمل ولا يعتاقه بطء ولا يستوقف فكره، ولا يقعقع خاطره.

من ذلك ما حدثني به من شاهد المتنبي وقد حضر عند أبي علي الأوارجي، وقد وصف له طردا – أي مزاولة الصيد – كان فيه وأراده على وصفه، فأخذ الكاغد والدواة واستند إلى جانب المجلس – وأبو علي يكتب كتابا – فسبقه المتنبي في كتبه الكتاب فقطعه عليه ثم أنشده:

ومنزل ليس لنا بمنزلِ

(١) الخصائص جـ١/٣٢٤-٣٢٥.

وثالث: كثرة ما ورد في أشعار المحدثين من الضرورات لقصر الممدود، وصرف ما ينصرف، وتذكير المؤنث ونحوه، وقد حضر ذلك وشاهد جلة أصحابنا من أبي عمرو إلى آخر وقت، والشعراء من بشار إلى فلان وفلان، ولم نر أحدًا من هؤلاء العلماء أنكر على أحد من المولدين ما ورد في شعره من هذه الضرورات التي ذكرناها وما كان نحوها؛ فدل ذلك على رضاهم به وترك تناكرهم إياه [١].

فإن قلت: فقد عيب بعضهم كأبي نواس وغيره في أحرف أخذت عليهم، قيل: هذا كما عيب الفرزدق وغيره في أشياء استذكرها أصحابنا.

فإذا جاز عيب أرباب اللغة وفصحاء شعرائنا كان مثل ذلك في أشعار المولدين أحرى بالجواز.

فإذا كانوا قد عابوا بعض ما جاء به القدماء في غير الشعر بل في حال السعة وموقف الدعة كان ما يرد من المولدين في الشعر وهو موقف فسحة وعذر أولى بجواز مثله.

فمن ذلك قولهم في غير الضرورة[٢]:

ضبب البلد: كثر ضبابه، وألل السقاء: تغيرت ريحه، ولحِحَتْ عينه: التصقت، ومششت الدابة، وقالوا: إن الفكاهة مقودة إلى الأذى.

وقرأ بعضهم: ﴿لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّه خَيْرٌ﴾[٣] - قال لمَثْوَبة –

وقالوا: كثرة الشراب مَبْوَلة، وكثرة الأكل مَنْوَمة، وهذا شيء مَطْيَبه للنفس، وهذا طريق مَهْبَع إلى غير ذلك مما جاء في السَّعة ومع غير الضرورة.

وإنما صوابه: لحَّت عينه، وضبَّ البلد، وألَّ السقاء، ومسَّت الدابة، ومقادة إلى الأذى ومثابة، ومبالة، ومنامة، ومطابه، ومهاع.

---

(١) الخصائص جـ١/٣٢٧-٣٢٨.

(٢) تنسب إلى السمال وقتادة، انظر: البيضاوي جـ٢/٨١٢، الخصائص جـ١/٣٢٩.

(٣) سورة البقرة من الآية: ١٠٣.

فإذا جاز هذا للعرب من غير حصر ولا ضرورة قول؛ كان استعمال الضرورة في الشعر للمولدين أسهل، وهم فيه أعذر(١). فإما ما يأتي عن العرب لحنا فلا نعذر في مثله مولدا.

بهذه المحاورة الجيدة الصريحة والواضحة بين كل من الأستاذ أبي علي الفارسي والتلميذ ابن جني فقد أظهرت هذه المحاورة مكانة المولدين من القدامى عند علماء النحو فهم يرتقون ارتقاء القدامى وقد ثبت لهم ما للقدامى وأخذ عليهم ما أخذ على القدامى. إذ إنهم في حال الضرورة يسمح لهم ويعتذر لهم إذ إنهم لا يرتجلون.

(١) الخصائص جـ١/٣٢٩.

الفصل الثالث

اللحن بين القدامى والمولدين عند علماء النحو

اعتذر علماء النحو للقدامى عما ورد من ضرورات، ومن ثم اعترفوا أيضًا للمولدين بالاعتذار لهم، بمعنى قبول العذر لهم بالقياس على القدامى من العرب الفصح، فكما يقول أبو على في استفسارات ابن جني: لهم ما للقدامى، وعليهم ما على القدامى في مرتبة سواء، هذا بالنسبة للضرورة الشعرية، أما فيما ورد من أغلاط وأخطاء يخرج بها الكلام على خلاف ما نطقت به العرب فمرفوض، وغير مقبول، هذا عند القدامى، فكذلك المولدون لا يؤذن لهم فيعتذرون لكونهم باللحن قد خرجوا عن أصول اللغة.

فما ورد من لحن عند العربى القديم فهو مرفوض، باعتبار أنه عربى أصيل أجدر به أن ينأى عن الخطأ، فضلاً عن أن النحاة يتخذونه للتنبيه عليه عند القدامى ليكون ذلك منهجا ورسما للمولدين، فلا يسلكون سبيله ولا يتعثرون في مثله، ولا يعتدون بتلحين.

يقول ابن جني: «فأما ما يأتي عند العرب لحنًا، فلا نعذر في مثله مولدًا» فمن ذلك بيت الكتاب:

وما مِثْلُه في النـاسِ إلا مُمَلكًا ∴ أَبو أُمّهِ حَيٌّ أَبوهُ يُقارِبُه[1]

---

(١) قائله/ الفرزدق من قصيدة في مدح إبراهيم بن هشام المخزمي، خال هشام بن عبد الملك، في ديوانه صـ١٠٨، ويريد بالملك هشامًا لأنه الخليفة، من بحر/ الطويل، ينظر في/ الكامل جـ١/٢٨، الأصول في النحو جـ٣/٤٦٧، لابن السراج، تحقيق: در الحسين الفتلى، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م، بيروت، شرح السيرافى جـ١/٢٤٨، توجيه إعراب أبيات منفرة للرمانى ص٣١، تحقيق سعيد الأفغانى، دمشق ١٩٥٨م، الضرائر للألوسى ص١٤، الطبعة السلفية القاهرة ١٣٤١هـ، شرح الجمل لابن عصفور جـ٢/٦٠٧، والشاهد فيه/ أنه من الفصل غير المقيس لأن الفصل للضرورة منه مقيس وهو الفصل بين المتلازمين بظرف أو مجرور ومن غير المقيس هذا البيت فالتقدير فيه/ (وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملكا أبو أمه أبوه)، ففصل بين المبتدأ والخبر الذي هو أبو أمه (أبوه) باسم ما الذي هو حي، وفصل بين حيّ وصفته الذي هو يقاربه بخبر المبتدأ الذي هو أبوه.

ومراده فيه معروف، وهو فيه غير معذور[١].

ومثله في الفصل قول الآخر:

فَأَصْبَحَتْ بعد خَطَّ بَهجَتِها ∴ كأنّ قفرًا رسومَها قلمًا[٢]

أراد: فأصبحت بعد بهجتها قفرا كأن قلما خط رسومها، فأوقع من الفصل والتقديم والتأخير ما تراه»[٣].

وأنشدنا أيضًا:

فقد والشك بَيّنَ لي عناء ∴ بوشك فراقهم صُرَدٌ يصيح[٤]

أراد: فقد بين لى صرد يصيح بوشك فراقهم والشك عناء، فقد ترى إلى ما فيه من الفصول التي لا وجه لها ولا لشيء منها»[٥].

وأغرب من ذلك وأفحش وأذهب في القبح قول الآخر:

لها مُقلتا حوراء طُلَّ خميلةً ∴ من الوحشِ ما تنفكُّ ترعَى عَرارُها

أراد: لها مقلتا حوراء من الوحش ما تنفك ترعى خميلة طل عرارها، فمثل هذا لا نجيزه للعربي أصلًا، فضلًا عن أن نتخذه للمولدين رسما»[٦].

❁❁❁❁

(١) الخصائص جـ١/٣٢٩- ٣٣٠، تحقيق محمد على النجار، المكتبة العلمية.

(٢) لم يسم قائله، من بحر/ المنسرح، ينظر في شرح الجمل جـ٢/٦٠٩، التوجيه ٢٥٤، واللسان خطط، الشاهد فيه/ أنه وضع الكلام في غير موضعه. أراد : (فأصبحت قفرا بعد بهجتها كأن قلما خط رسومها) ففيه من الفصول: ١- فصله بين أصبحت وخبرها الذي هو قفرا، ٢- وفصله بين كأن واسمها الذي هو قلما بأجنبيين أحدهما: قفرا والآخر: رسومها، ألا ترى أن رسومها مفعول خط الذي هو خبر كأن وقفرا خبر أصبح، ٣- وفصل بين بعد وما أضيفت إليه، وهو بهجتها (بالفعل) (خط)، ٤- وفصل بين خط ومفعوله الذي هو رسومها بكأن والمضاف إليه لـ بعد وخبر أصبح، انظر: شرح الجمل جـ٢/٦٠٩.

(٣) الخصائص جـ١/٣٣٠.

(٤) الشاهد فيه/ أنه وضع الكلام في غير موضعه، ففيه من الفصول: الفصل بين المبتدأ الذي هو الشك، وبين الخبر الذي هو عناء بقوله: (بين لى) فكل ذلك مستقبح عند جمهور النحاة.

(٥) الخصائص جـ١/٣٣٠، ويروى في شرح في شرح الجمل لابن عصفور ط١/ ٦٠٨، أدماء مكان حوراء، والعرارة: نبت بري له رائحة طيبة.

(٦) الخصائص جـ١/٣٣٠.

الفصل الرابع

نماذج من تغليط العلماء للقدامى

ومن هذه النماذج المسألة الزنبورية المشهورة بين الكسائي وسيبويه، وذلك أنه لما قدم سيبويه على البرامكة، فطلب أن يجمع بينه وبين الكسائي للمناظرة؛ فلما حضر سيبويه في مجلس يحيى بن خالد وعنده ولداه جعفر والفضل ومن بحضورهم من الأكابر، تقدم إليه الفراء وخلف الأحمر، فسأله خلف عن مسألة فأجاب فيها فقال له: أخطأت؛ ثم سأله ثانية وثالثة وهو يجيبه ويقول له: أخطأت، فقال له سيبويه: هذا سوء أدب، فأقبل عليه الفراء فقال له: إن في هذا الرجل حدة وعجلة، ولكن ما تقول فيمن قال: «هؤلاء أبون ومررت بأبين» كيف تقول على مثال ذلك من وأَيْتُ أو أوَيتٌ، فأجابه فقال: أعد النظر، فقال: لست أكلمكما حتى يحضر صاحبكما، فحضر الكسائي، فقال له الكسائي: تسألني أو أسألك، فقال له سيبويه: سل أنت فسأله عن هذا المثال: «قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي أم فإذا هو إياها»، أما وجه النصب فأنكره سيبويه، وقال: فإذ هو هي فسأله عن أمثال ذلك فقال: كل ذلك بالرفع، فقال الكسائي: العرب ترفع وتنصب فقال يحيى اختلفتما فمن يحكم بينكما؟ فقال له الكسائي: هذه العرب ببابك فقال يحيى: أنصفت فأحضروا فوافقوا الكسائي فاستكان سيبويه فأمر له يحيى بعشرة آلاف درهم فخرج إلى فارس، فأقام بها حتى مات ولم يعد إلى البصرة [١].

قال ابن هشام في هذه الواقعة: «ويقال إن العرب قد أرشوا على ذلك أو أنهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد، ويقال: إنهم قالوا: القول قول الكسائي، ولم ينطقوا بالنصب، وإن سيبويه قال ليحيى: مرهم أن ينطقوا بذلك، فإن ألسنتهم لا تطوع به»[٢].

---

(١) مغنى اللبيب جـ١/١٥٥-١٥٦.
(٢) المرجع السابق نفس الموضع.

والصواب ما قال به سيبويه، فإذا الفجائية يقع بعدها المبتدأ ويطلب ما بعده خبراً له، فإذا للمفاجأة وهو مبتدأ وهي خبر المبتدأ ولا يجوز فإذا هو إياها وعند الكوفيين تجوز المسألة؛ لأن هو عماد وإذا في معنى وجدت ونصب المفعول فإياها المفعول. وهو مردود عليه، والصواب ما قاله سيبويه، وهو يعود على الزنبور وهي تعود على العقرب لأنه أنثى.

ولقد أحسن الإمام الأديب أبو الحسن حازم بن محمد الأنصاري القرطاجني إذ قال في منظومته في النحو حاكيا هذه الواقعة والمسألة:

والعُرْبُ قد تَحْذِفُ الأخبارَ بعد إداء ∴ إذَا عَنَتْ فجأةَ الأمرِ الذي دَهَما
وَرُبّما نَصَبُوا للحَالِ بعدَ إذَا ∴ ورُبّما رفَعُوا من بَعْدِها رُبَما
فإنّ تَوَالَى ضَمِيرانِ اكْتَسَى بِهِمَا ∴ وَجْهُ الحَقِيقَةِ مِنْ إشكاله غَمَمَا
لِذَاكَ أعْيَتْ على الأفْهام مَسْألةٌ ∴ أَهْدتْ إلى سيبَوَيْهِ الحَتْفَ والغُمَمَا
قد كانتِ العقربُ العوجاءُ أحْسَبُها ∴ قِدْمًا أشَدّ مِنَ الزنبُورِ وَقْعَ حُمَا
وَفِي الجوابِ عليها هَلْ «إذَا هو هي» ∴ أو هَلْ «إذا هو إياها» قَدْ اختَصمَا
وَخَطّأ ابنُ زيادٍ وابنُ حمزةَ في ∴ ما قال فيها أبا بشرٍ وقَدْ ظَلَما
وَغَاظَ عَمرا عَلِيٌّ فِي حُكومَتِه ∴ يَالَيْتَهُ لم يَكُنْ في أَمْرِهِ حَكَمَا
كغَيْظِ عمرٍو عليًّا في حكومتِه ∴ يَالَيْتَهُ لم يكن في أمره حَكَمَا
وليس يخلوا امرؤٌ من حاسدٍ أَضِمٍ ∴ لولا التنافُسُ في الدنيا لَمَا أُضِمَا[1]

ويقال من التلحين ما دعا سيبويه إلى قراءة النحو فكان السبب في قراءة النحو.

قال ابن هشام في المغني: عن ليس: «وتلازم – أي ليس – رفع الاسم ونصب الخبر، وقيل تخرج عن ذلك في مواضع: أحدها: أن تكون حرفًا ناصبا للمستثنى بمنزلة (إلا) نحو: «أتوني ليس زيدًا» والصحيح أنها الناسخة، وأن

(١) مغني اللبيب جـ١/١٥٥-١٥٦.

اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم، واستتاره واجب؛ فلا يليها في اللفظ إلا المنصوب، وهذه المسألة كانت سبب قراءة سيبويه للنحو، وذلك أنه جاء إلى حماد بن سلمة لكتابة الحديث، فاستملى منه قوله ﷺ: «ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء»، وقال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فصاح به حماد: لحنت يا سيبويه، إنما هذا استثناء، فقال سيبويه: والله لأطلبن علمًا لا يلحنني معه أحد، ثم مضى ولزم الخليل وغيره»[١].

وأحسن ما يقال هنا قول الشاعر:

ومن ذا الذي تَرْضَى سَجَاياه كُلّها ∴ كَفَى المرءُ نبلًا أن تعدَ معايبُهُ

وهذه النماذج ما حكاه ابن الشجري قوله: «وزعم الأصمعي أن زهيرًا غلط في قوله:

فَتُنْتَجْ لكُمْ غِلْمَانَ أشأمَ كلهم ∴ كأحمرِ عادٍ ثم تُرْضِعْ فَتَفْطِمِ[٢]

قال: راد: كأحمر ثمودَ، فقال: كأحمر عادٍ، وإنما هو قُدارُ، عاقر الناقة، ووافق ثعلب الأصمعي في تغليط زهير، وقال: هذا كقول الآخر:

وشعبتا ميس براها إسكاف[٣].

فأبدل النجار بإسكاف [٤].

---

(١) مغنى اللبيب جـ١/٤٨١.

(٢) من معلقته، من بحر/ الطويل، شرح الديوان ص٢٠، صنعه ثعلب – دار الكتب المصرية ١٣٦٢هـ-١٩٤٤م، وطبقات فحول الشعراء ص٨٩، لابن سلاح الجمحى، شرح محمد شاكر، مطبعة المدني – القاهرة، ١٣٩٤هـ -١٩٧٤م، وشرح القصائد السبع ص٥١، ٢٦٩، لأبى بكر بن الأنباري، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م، وتنتج الناقة/ إذا ولدت فهى منتوجه، انظر: الأمالي لابن الشجري جـ٢/٤٥٧-٤٥٨، وغلمان الشأم أي: غلمان شؤم وشر.

(٣) قائله/ الشماخ، ينظر في الديوان ٣٦٨، انظر: أمالي ابن الشجري جـ٢/٤٥٨.

(٤) أنظر: أمالي ابن الشجري جـ٢/٤٥٨.

وقال أبو العباس محمد بن يزيد: ليس هذا من زهير بغلط؛ لأن العرب تسمى ثمود بعاد الآخرة، ولذلك وصف الله تعالى قوم هودٍ بعادٍ الأولى في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾ (١). (٢).

وفى مناظرة لسيبويه بينه وبين بعض النحويين يقول ابن هشام في الجواب بنعم بعد الاستفهام: «واعلم أنه إذا قيل: (قام زيد) فتصديقه (نعم) وتكذيبه (لا) ويمتنع دخول بلى لعدم النفي.

وإذا قيل: ما قام زيد، فتصديقه نعم، وتكذيبه بلى...

والحاصل: أن (بلى) لا تأتي إلا بعد نفي، وأن (لا) لا تأتي إلا بعد إيجاب، وأن (نعم) تأتي بعدهما (٣).

وإنما جاز ﴿بَلَى قَدْ جَاءتْكَ آيَاتِي﴾ (٤). مع أنه لم يتقدم أداة نفى لأن: ﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي﴾ (٥). يدل على نفي هدايته، ومعنى الجواب حينئذ بلى قد هديتك بمجيء الآيات، أي قد أرشدتك لذلك، مثل: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ (٦).

وقال سيبويه في باب النعت في مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين: فيقال له: أفلست تقول كذا وكذا، فإنه لا يجد بدا من أن يقول نعم، فيقال له: ألست تفعل كذا؟ فإنه قائل: نعم، فزعم ابن الطراوة أن ذلك لحن»(٧).

❁❁❁❁

(١) سورة النجم من الآية: ٥٠.
(٢) نقله ابن الشجري جـ٢/٤٥٨.
(٣) انظر: مغني اللبيب جـ١/٥٥٨.
(٤) سورة الزمر من الآية: ٥٩.
(٥) سورة الزمر من الآية ٥٧.
(٦) سورة فصلت من الآية ١٧.
(٧) مغني اللبيب جـ١/٥٥٩.

الفصل الخامس

ترجمة موجزة للشعراء المحدثين الذين تعرض لهم البحث

١- ابن المعتز[١]: ٢٤٩- ٢٩٦هـ = ٨٦١- ٩٠٨م.

هو عبد الله بن المعتز الخليفة العباسي، ولد في بغداد ونشأ فيها بعيد عن البلاط ودسائسه، حتى استخلف المقتدر، وثار عليه بعض رؤساء الجند والكتاب، فخلعوه وحملوا ابن المعتز إلى العرش وبايعوه بالخلافة، ولقبوه المرتضى بالله غير أن خلافته لم تدم إلا يوما وليلة، اقتبس ابن المعتز آداب العرب وعلومهم من أبي العباس المبرد وثعلب فخرج شاعرًا مطبوعًا جيد القريحة.

٢- أبو العلاء المعري(٢): ٣٦٣- ٤٤٩هـ =٩٧٣- ١٠٥٧م.

هو أحمد بن عبد الله بن سليما، التنوخى المعري: شاعر فيلسوف، ولد ومات في معرة النعمان، كان نحيف الجسم، أصيب بالجدري صغيرًا فعمى في السنة الرابعة من عمره، وقال الشعر وهو ابن إحدى عشرة سنة، ورحل إلى بغداد سنة ٣٩٨هـ، ولما مات وقف على قبره ٨٤ شاعرٌ يرثونه.

٣- أبو نخيلة(٣):

الراجز ابن خزن بن زائدة بن هدم ابن بني حمّان، ١٤٥هـ ٧٦٢م، تكاد المصادر تجمع على أن أبا نخيلة اسمه الحقيقي لا لقبه، وقيل: إنه سمي بذلك لأن أمه ولدته تحت نخلة، ولقب بأبي الجنيد وأبي العرماس. ترتفع نسبته إلى سعد بن زيد مناة بن تميم فهو حماني سعدي تميمي، شاعر عربي مخضرم شهد العصر الأموي والعصر العباسي الأول غلب على شعره طابع السياسة إلى أن أغضب أحد الولاة فأمر بقتله.

---

(١) مقدمة الديوان ص٥، دار صادر – بيروت.
(٢) الأعلام للزركلى جـ١/١٥٧.
(٣) الموسوعة العربية الشاملة – النوع أعلام ومشاهير جـ٢٠/ ٥٤٥.

٤- **أبو نواس (١): الوفاة ٨١٤ م بغداد العراق.**

أبو الحسن بن هانيء الحكمي الدمشقي شاعر عربى أشهر شعراء عصر الدولة العباسية ويكنى بأبي علي وأبي نؤاس والنؤاسي، وعرف أبو نواس بشاعر الخمر ولكنه تاب عما كان فيه واتجه إلى الزهد.

٥- **بشار بن برد (٢):٩٥ - ١٦٧هـ = ٧١٤- ٧٨٤م**

بشار بن برد العقيلي، بالولاء أبو معاذ: أشعر المولدين على الإطلاق أصله من طخارستان وكان ضريرًا، نشأ في البصرة وقدم بغداد، وأدرك الدولتين الأموية والعباسية.

٦- **البحتري (٣): ٢٠٦ - ٢٨٤هـ = ٨٢١ - ٨٩٨م.**

الوليد بن عبيد بن يحيى الطائي، أبو عبادة البحتري، شاعر كبير، يقال لشعره «سلاسل الذهب» وهو أحد الثلاثة الذين كانوا أشعر أبناء عصرهم: المتنبي، وأبو تمام، والبحتري، ولد بمنبج بين حلب والفرات، ورحل إلى العراق، فاتصل بجماعة من الخلفاء أولهم المتوكل العباسي، ثم عاد إلى الشام، وتوفي بمنبج.

٧- **ربعية بن ثابت الرقي(٤): ١٩٨هـ = ٨١٣م**

ربيعة بن ثابت بن لجأ بن العيذار الأسدى، أبو ثابت أو أبو شبانة – الرقي: شاعر غزل متقدم كان ضريرًا، يلقب بالغاوي، وعاصر المهدي والعباسي ومدحه بعدة قصائد وكان الرشيد يأنس به، مولده ومنشأه في الرقة على الفرات من بلاد الجزيرة وإليها نسبته.

---

(١) مقدمة الديوان ص١، دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان.
(٢) انظر: الأعلام جـ٢/٥٢ – دار العلم بيروت – لبنان ط (٣).
(٣) المرجع السابق جـ٨/١٢١.
(٤) الأعلام جـ٣/١٦.

٨- **الشريف الرضي**(١): ٣٥٩ - ٤٠٦هـ = ٩٧٠ - ١٠١٥م.

هو: محمد بن الحسين بن موسى، أبو الحسن، الرضي، العلوي الحسيني الموسوي، أشعر الطالبين، مولده ووفاته في بغداد، انتهت إليه نقابة الأشراف في حياة والده وخلع عليه بالسواد، وجدد له التقليد سنة ٤٠٣هـ .

٩- **شوقي**(٢): ١٢٨٥- ١٣٥١هـ = ١٨٦٨- ١٩٣٢م

أحمد شوقي بن علي بن أحمد شوقي: أشهر شعراء العصر الأخير، يلقب بأمير الشعراء، مولده ووفاته بالقاهرة، كتب عن نفسه: سمعت أبي يرد أصلنا إلى الأكراد فالعرب، نشأ في ظل البيت المالك بمصر، وتعلم في بعض المدارس الحكومية، وأرسله الخديوي توفيق سنة ١٨٨٧م، إلى فرنسا، واطلع على الأدب الفرنسي، تولى عدة مناصب منها: مندوب لتمثيل الحكومة المصرية في مؤتمر المستشرقين بجنيف سنة ١٨٩٦م، وسافر إلى أسبانيا ١٩١٥م، وعاد ١٩١٩م، وجعل من أعضاء مجلس الشيوخ إلى أن توفي.

١٠- **المتنبي**(٣): ولد ٣٠٣- ٣٥٤هـ =٩١٥ - ٩٦٥م

أحمد بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكندي الكوفي أبو الطيب المتنبي الشاعر الحكيم ولد سنة ٣٠٣هـ وهو من أهل الكوفة، وقدم الشام في صباه وجال في أقطاره، واشتغل بفنون الأدب ومهر فيها، وكان من المكثرين من نقل اللغة والمطلعين على غريبها وحواشيها، ولا يسأل عن شيء إلا واستشهد فيه بكلام العرب من النظم والنثر.

---

(١) الأعلام جـ٣/١٦.
(٢) انظر: الأعلام جـ١/١٣٧.
(٣) انظر: الأعلام جـ١/١١٥.

١١- **محمد اليزيدي مؤدب المأمون**(١): ١٣٨- ٢٠٢= ٧٥٥ - ٨١٨م.

هو: يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي، أبو محمد، اليزيدي: عالم بالعربية والأدب، من أهل البصرة، كان نازلًا في بنى عدي بن عبد مناة بن تميم، أو كان مواليهم، فقيل له العدوي، وسكن بغداد، فصحب يزيد بن منصور الحميري خال المهدي يؤدب ولده، فنسب إليه، واتصل بالرشيد فعهد إليه بتأديب المأمون، وعاش أيام خلافته، وتوفي بمرو.

(١) المرجع السابق جـ٨/١٦٣٨.

الباب الثاني

في الأخطاء النحوية عند الشعراء المحدَثين دراسة تحليلية

الفصل الأول : المعرب والمبني

مبحث : جمع (المكبر) (المكسر) بالألف والتاء [1]

يقول أبو الطيب المتنبي:

إِذَا كَانَ بَعْضُ النَاسِ سَيْفاً لدولةٍ ∴ فَفِي النَاسِ بوقاتٌ لَهَا وطُبُولٌ[2]

---

(١) الجمع بالألف والتاء يطرد في خمسة أنواع:

الأول: ما فيه تاء التأنيث مطلقًا.

الثاني: ما فيه ألف التأنيث مطلقًا.

الثالث: مصغر مذكر ما لا يعقل كدريهم.

الرابع: علم مؤنث لا علامة فيه كزينب.

الخامس: وصف مذكر غير عاقل كأيام معدودات.

واتفق النحاة فيما عدا الخمسة فيقتصر على السماع.

انظر: شرح التسهيل جـ١/١١٢، ١١٣، تأليف ابن مالك، تحقيق/ محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد – دار الكتب العلمية، ارتشاف الضرب جـ١/٢٧٢، ٢٧٣، لأبي حيان، تحقيق: مصفى النماس، الطبعةالأولى ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م وهمع الهوامع جـ١/٧٠، بشرح الأستاذ عبد السلام هارون، د/ عبد العال سالم مكرم – مؤسسة الرسالة ١٤١٣هـ -١٩٩٢م، بيروت، حاشية الصبان جـ١/٩٢، ار إحياءالكتبالعربية – فيصل عيسى الحلبي.

(٢) من بحر/الطويل، وينظر في: الديوان ٣٥٩، المكتبة الثقافية ببيروت – لبنان، ديوان المتنبي بشرح العكبري جـ٣/١٠٨، الناشر دار المعرفة – بيروت – لبنان، المحتسب جـ١/٢٩٥، ٢/١٥٣، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، د/ عبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي ١٣٨٦هـ -١٩٦٩م، والمقرب جـ١/٥١، همع الهوامع جـ١/٧١، والدرر اللوامع جـ١/٦.

*للشنقيطي دار المعرفة –ب يروت – لبنان.

والبوق: هو الذي ينفخ فيه وأنشد الأصمعي: *زمر النصارى زمرت في البوق*

والباطل: ومنه قول حسان بن ثابت: إلا الذى نطقوا بوقا ولم يكن

والطبل: هو الذي يضرب به (المتنبي بشرح العكبري جـ٣/١٠٨)، والمعنى: أنك إذا كنت سيف دولة، فغيرك من الملوم بالإضافة إليك بمنزلة البوق والطبل لا يقومون مقامك.

فبوقات: جمع بوق وقد كسرته العرب فقالوا: أبواق.

ومثل هذا لا يجمع بالألف والتاء ومنه جولق وأرنب وخنصر.

قالوا: جوالق وأرانب وخناصر، فلا يقال: جوالقات، ولا أرنبات، ولا خنصرات.

ولذلك حكموا بالشذوذ على ما قد كسر؛ وقد جمع بالألف والتاء من نحو: بوان قالوا: بون وبونات، وعَرس قالوا: أعراس، وعَرْسات، وضِفْدع قالوا: ضفادع وضفدعات.

وإنما حكموا بالشذوذ على ما ذكر لاشتراطهم عدم التكسير، فإن لم تكسرهما العرب جاز أن يجمعا بالآلف والتاء قياساً مطرداً وهذا ظاهر كلام سيبويه.

سواء في ذلك مكبر الاسم الذي لا يعقل وصفته قالوا: جمل سِبَحْل وجمال سِبَحْلات، إذا لم يكسروا سبحلا، وكذلك رِبَحْل وسِبَطْر.

ولأجل ذلك لحنوا أبا الطيب في جمع بوق بالألف والتاء لمخالفة القياس، لأن العرب قد كسرته وقالوا أبواق فكان يمتنع فيه الجمع بالألف والتاء.

وقد نقل لحن النحاة لأبي الطيب كل من أبي الفتح ابن جني وأبي حيان والسيوطي، يقول أبو الفتح: عاب عليه من لا مخبرة له بكلام العرب، جمع بوق، والقياس يعضده: إذ له نظائر كثيرة، مثل: حمام وحمامات، وسُرادق وسرادقات، وجواب وجوابات، وهو كثير في جمع ما لا يعقل من المذكر، إذ لا يوجد له مثال القلة»(١).

فيقول أبو حيان:

«فمنهم من فصَّل فقال: إن كان المذكر والمؤنث لا يكسران عن علم ولا فيه تاء التأنيث جمعاً جمع تكسير فلا يجوز أن يجمعا بالألف والتاء نحو: جولق

(١) نقله عنه العكبري في شرحه للديوان جـ١٠٨/٣، الناشر: دار المعرفة – بيروت – لبنان، طبعة: مصفى السقا، إبراهيم الإبياري، عبد الحفيظ شلبي.

وأرنب وخنصر، قالوا: جوالق وأرانب وخناصر، فلا يقال: جوالقات ولا أرنبات ولا خنصرات، وشذ مما قد كسر وقد جمع بالألف والتاء بوان قالوا: بون، وبونات، وعُرس، قالوا: أعراس وعَرْسات وضِفْدِع قالوا: ضفادع وضفدعات، ولحنوا أبا الطيب في قوله:

بوقات: جمع بوق وقد كسرته العرب فقالوا: أبواق وإن لم تكسرهما العرب جاز أن يجمعا بالآلف والتاء قياساً مطردا وهذا ظاهر كلام سيبويه، وسواء في ذلك مكبر الاسم الذي لا يعقل وصفته قالوا: جمل سبحل وجمال سبحلات إذا لم يكسروا سبحلا وكذلك رِبَحْل وسِبَطْر»[(١)].

أما السيوطي فقال:

وذهب قوم منهم ابن عصفور: إلى جواز قياس جمع المكبر من المذكر والمؤنث الذي لم يكسر، اسماً كان أو صفة: كحمَّامات، وسجلات، وجمل سبحل: أي ضخم وجمال سبحلات، فإن كسر امتنع قياساً ولذلك لحنوا (أبا الطيب) في قوله:

فَفي الناسِ بوقاتٌ لها وطبولُ [(٢)]

وأقول:

ليس من المقبول رفض المسموع بالمقيس.

فإذا كان قياس جمع المكبر المكسر أن يكون بالآلف والتاء، إلا أنه سمع من قبل بيت المتنبي قولهم في بون: بونات وعرس عرسات وضفدع ضفدعات، على الرغم من أنه يقاس على أبوان وأعراس وضفادع، فلماذا لا يكون المتنبي قد نطق على هذه اللغة؟ فبدلًا أن يلحنوه كان لهم أن يقدروه، لحفظه للغة من لغات العرب.

❁❁❁❁

(١) ارتشاف الضرب جـ١/٢٧٣.
(٢) همع الهوامع جـ١/٧١.

الفصل الثاني : الضمير

مبحث ضم « التاء » ضمير المخاطب[١]

من الأخطاء التي نسبت للشريف المرتضى ضم تاء المخاطب في قوله:

أتيبتُ ريَّان الجُفُون من الكرَى ∴ وأبيتَ مِنَكَ بليلةِ الْمَلسُوعِ[٢]

فقال بعض من يقرأ العربية من الفقهاء: إنه استشكل هذا البيت وقال: «تاء الضمير وكيف ضمت وهى للمخاطب لا للمتكلم.

والشاهد في قوله: (أتيبت) في الشطر الأول حيث ضم التاء على اعتبار أنها تاء ضمير المخاطب وقياسها أن تكون مفتوحة.

نعم تاء الضمير التي للمخاطب الإجماع على أنها مفتوحة.

يقول ابن مالك:

«ومن البارز المتصل المرفوع (تاء) يشترك فيها المتكلم والمخاطب، فضمها مجردة دليل على نفس المتكلم، وفتحها مجردة دليل على الخطاب المذكر

---

(١) هذه تسمية البصريين، ويسميه الكوفيون الكناية والمكنى، ولا يحتاج إلى حد ولا رسم، لأنه محصور وينقسم إلى متكلم ومخاطب وغائب في موضع مرفوع وموضع منصوب وموضع مجرور، وقسموا المرفوع إلى مستكن وبارز، وأيضا: إلى متصل ومنفصل. (ارتشاف الضرب بتصرف يسير جـ١/٤٦٢) وانظر: همع الهوامع جـ١/١٩٤.

(٢) من بحر/الكامل، ونسبه ابن هشام الأنصارى للشريف المرتضى وقال صاحب الدرر لم أعثر على قائله.

ـ ينظر في: الديوان ص٥٢، دار صادر، مغني اللبيب جـ٢/٤٣١ برقم ٩٠١، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: الفاخوري، دارالجيل – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١١هـ –١٩٩١م، وهو بدون نسبه في همع الهوامع جـ٤/١٢٧، والدرر اللوامع جـ١/١٠، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك جـ٣/٣٠٧، والرواية في الديوان على النحو التالي:

أهون عليك إذا امتلأت من الكرى ∴ أنى أبيت بليلة الملسوع

ـ موضع الشاهد: قوله(أتيبت) توهم أن الفعل ماض وآخره تاء ضمير المخاطب وقد ضم وتاء المخاطب تكون مفتوحة، والصحيح أن الفعل من قبيل المضارع ومدلول على الخطاب بالتاء في أوله وأما التاء في آخره فهي لام الكلمة وليست بضمير (فأتبيت) الفعل (تبيت) مضارع والماضي (بات) مرفوع آخره في المضارع لتجرده من الناصبة والجازم.

وكسرها مجردة دليل على المخاطبة الواحدة، وضمها متلوة بما دليل على المخاطَبَين والمخاطبتين، و ضمها متلوة بنون مشددة دليل على المخاطبات، وضمها متلوة بميم ساكنة أو مضمومة باختلاس أو إشباع دليل على ذكور مخاطبِين»(١).

وقد استوضح هذا الإشكال ابن هشام الأنصاري فبين أن موطن الاستشكال في قوله: (أتبيتُ) بضم التاء من تبيتُ وفتحها في الشطر الثاني في قوله: (أتبيتَ) على خلاف ما زعم الفقيه فالفعلان مضارعان، وأن التاء فيهما لام الكلمة، وأن الخطاب في الفعل الأول في الشطر الأول مستفاد من تاء المضارعة، والتكلم في الفعل الثاني في الشطر الثاني مستفاد من الهمزة والأول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم والثاني منصوب بأن مضمرة بعد واو المصاحبة.

حيث قال: «فصل وأول ما يحترز منه المتبديء في صناعة الإعراب ثلاثة أمور: أحدها: أن يلتبس عليه... ثم قال في ضوء ذلك.

وذكر لى عن رجل كبير من الفقهاء ممن يقرأ علم العربية أنه استشكل قول الشريف المرتضى:

أتبيتُ ريَّان الجُفُونِ من الكرى ∴ وأبيتَ منك بليلة الملسوعِ

وقال: كيف ضم التاء من تبيت وهى للمخاطب لا للمتكلم؟ وفتحها من أبيت وهو للمتكلم لا للمخاطب، فبينت للحاكي أن الفعلين مضارعان، وأن التاء فيهما لام الكلمة، وأن الخطاب في الأول مستفاد من تاء المضارعة، والتكلم في الثاني مستفاد من الهمزة والأول مرفوع لحلوله محل الاسم، والثاني منصوب بأن مضمرة بعد واو المصاحبة على حد قول الحطيئة:

---

(١) شرح التسهيل جـ١/١١٩-١٢٠ وانظر: (ارتشاف الضرب جـ١/٤٦٢ وهمع الهوامع جـ١/١٩٤).

أَلَـــمْ أَكُ جَـــارَكُمْ وَيكـــونَ بَيْنِـــي ∴ وَبيـــنكُمُ المَـــوَدّةُ وَالإِخـــاءُ[1][2]

وقد ذكره السيوطي مستشهدا به في نصب المضارع بعد الواو إذا وقع في جواب الاستفهام حيث نصب (أتبيت) في الشطر الثـاني بـأن مضـمرة وجوبـاً لوقوعها في جواب طلب الاستفهام بعد واو المصاحبة أو المعية إلا أنه قال قبـل أن يذكر البيت:

«والاستفهام ما أنشده بعض النحاة. قال أبو حيان: ولا أدري أهو مسموع أم مصنوع أتبيت ريان... البيت»[3].

وقال محقق الهمع: (يقول صاحب الدرر[4]«لم أعثر على قائله» مع أن ابن هشام في المغني نسبه إلى الشريف المرتضى في مجال استشكال نحوي...) [5].

وقد قال ابن مالك:

والـــواوُ كالفَـــا إنْ تُفِـــدْ مَفْهُـــومَ مَـــعْ ∴ كَلَـــا تُكـــنَ جِلْـــدًا وَتُظْهِـــرَ الجَـــزَعْ[6]

---

(١) هذا البيت للحطيئة (٥٩هـ/٦٧٩م) من قصيدة هجا بها (الزبرقان بن بدر) بعد زمن قضاه في جواره على أحسن حال. من بحر الوافر، والشاهد: في قوله (ويكون) إذ نصـب الفعـل المضارع «يكون» بـ (أن) المضمرة وجوبًا بعد واو المصاحبة في جواب الاستفهام (ألم ... أك). ينظر في الارتشاف جـ٢/٤١٥، مغنـي اللبيـب جـ٢/٤٢٢، وهمـع الهوامـع جـ٤/١٢٧، منهج السالك جـ٣/٣٠٧.

(٢) مغني اللبيب جـ٢/٤٢١-٤٢٢، وانظر: حاشية الصبان جـ٣/٣٠٧.

(٣) همع الهوامع جـ٤/١٢٧.

(٤) انظر: الدرر اللوامع جـ٢/١٠.

(٥) مغني اللبيب جـ٢/١٨٦ وانظر: منهج السالك جـ٣/٣٠٧.

(٦) وقد سمع النصب مع الواو في خمسة مما سمع في الفاء:

الأول النفي: نحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ (١٤٢ سورة آل عمران).

الثاني: الأمر نحو قوله:

فقلتُ أدْعِى وأدْعُو إنّ أَنْدَى ∴ لِصَوْتٍ أَنْ يُنادِىَ داعيَانِ

الثالث: النهي نحو قوله:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتأتَى مِثلهُ ∴ عارٌ عليكَ إذا فَعَلْتَ عَظيمُ =

أي ينصب المضارع بأن مضمرة وجوبًا بعد الواو؛ إن تفد مفهوم (مع) فيقصد بها المصاحبة (كلا تكن جلدًا وتظهر الجزع) أي: لا تجمع بين هذين.

واختلف في هذه الواو فالكثير على أنها للعطف حيث تعطف مصدرا مقدراً على مصدر متوهم، وخالف الرضي في كون الواو التي ينصب المضارع بعدها عاطفة، فقال: لما قصدوا في الواو الصرف معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف على سنن الكلام المتقدم، مرشدًا من أول الأمر إلى أنها ليست للعطف، فهي إذن إما واو الحال وأكثر دخولها على الأسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا، فمعنى قم وأقوم وقيامي ثابت أي حال ثبوت قيامي، وإما بمعنى مع أي قم مع قيامي، كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم، فنصبوا ما بعد الواو، ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة أي ليكن قيام منك وقيام مني لم يكن فيه تنصيص على معنى الجمع(١).

والاستفهام يعد من المواضع المسموعة الخمسة.

ومنه الأمر والنهي والتمني والنفي أما غير هذه الخمسة فاختلف فيه.

قال أبو حيان: ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو في الدعاء ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجاء، ولا ينبغي أن نقدم على ذلك إلا بسماع. ومثال ذلك: (يا

=الرابع: التمني نحو قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٢٧ سورة الأنعام) في قراءة حمزة وحفص بنصب نكذب ونكون ووافقهما ابن عامر في الثاني.

الخامس: الاستفهام: وقد استشهد له بالسماع الوارد في البيت موضع الشاهد في المسألة من قول الشريف المرتضى:

أتبيت ريان الجفون من الكرى ∴ وأبيت منك بليلة الملسوع

ـ ومحل الاستشهاد في قوله: أتبيت وأبيت حيث نصب المضارع بعد الواو بأن مضمرة وجوبا بعد الواو الواقعة في جواب الاستفهام (منهج السالك جـ٣/٣٠٦ -٣٠٧).

وانظر: الألفية في شرح ابن عقيل جـ٤/٨.

(١) انظر: حاشية الصبان جـ٣/٣٠٦.

رب اغفر لي وتوسع عليّ في الرزق)، و(ألا تنزل وتصيب خيرا)، و (هلا تأتنا ونكرمك)، و(لعلى سأجاهد وأغنم)[١].

والأشموني عنده قياس غير الخمسة المسموعة من نحو: الدعاء والعرض والتحضيض والرجاء.

والصواب عندى ما قاله أبو حيان.

فلا يثبت القياس إلا بالسماع ولم يسمع إلا في الخمسة المتفق عليها بالشواهد الواردة، فاللغة هي المسموعة في ألسنة العرب ويعد بيت الشريف المرتضى شاهدًا على نصب المضارع بعد الواو سواء أكان النصب بأن مضمرة أو بها نفسها على خلاف بين البصريين والكوفيين[٢]. وقد اتفق القياس مع السماع.

أما عن ضم تاء المخاطب في الشطر الأول من البيت فهو توهم من الفقيه الذي تخيل أن التاء في (أتبيت) تاء الفاعل المخاطب والحقيقة غير ذلك فهي لام الفعل (بات) في حال المضارع قال تبيت وقد سبقها همزة الاستفهام والفعل لم يتقدمه ناصب أو جازم ومن ثم آخره مرفوع بالضمة. أما في الشطر الثاني وقد كان مفتوح التاء فهى لام الفعل بات أيضًا في حال المضارع وقد وقع في جواب طلب الاستفهام بعد واو المصاحبة فاستحق النصب سواء أكان النصب بأن مضمرة أو بالواو على خلاف بين النحاة في ذلك، وبذلك فقد ثبت فصاحة الفعل في الشطر الأول والشطر الثاني ولم يكن هناك ثمة مخالفة عند الشاعر الشريف المرتضى بل صدق على صحته وسلامته فريق من النحاة منهم ابن هشام والصبان على ما وضح من المناقشة في ذلك.

(١) انظر: ارتشاف الضرب جـ٢/٤١٥.

(٢) انظر: منهج السالك جـ٣/٣٠٨.

مبحث تفسير «ضمير» الشأن بالمفرد

من الأخطاء التي رصدت لبعض الشعراء المحدثين قول المتنبي:

هو البَين حتى ما تـأنَّى الحَزَائِقُ ∴ ويا قلبُ حتى أنتَ ممَّن أُفَارِقُ[1]

حيث فسر الضمير (هو) بكلمة (البين) وهي مفرد وهذا مما يعد مخالفا لما عليه القاعدة النحوية التي تحتم أن يكون المفسِّر لهذا الضمير (جملة) وليس (مفرد).

ومفاد هذا الضمير أن يكون (غائبا) فهو في حاجة أولاً إلى ما يفسره بخلاف الحاضر من (متكلم أو مخاطب) فلا يحتاجا إلى مفسر، لأن المشاهدة تفسرهما، أما الغائب فعارٍ عن المشاهدة فاحتيج إلى ما يفسره.

---

(١) قائله: المتنبيمن بحر/الطويل.

والبيت من قصيدة للمتنبي في مدح الحسين بن إسحاق التنوخي وبعده:

وقفنا ومما زاد بثاً وقوفنا ∴ فريقَيْ هوىً منا مشوقٌ وشائقُ

ـ ينظر في: الديوان ص٧٦، المكتبة الثقافية – بيروت – لبنان، والديوان بشرح العكبري جـ٢/٣٤١، ورد في شرح: الكافية للرضي جـ٢/٤٦٥، والرضي يورد كثير من شعر المتنبي وللعلماء آراء مختلفة في الاستشهاد بمثل شعره.

وانظر: شرح الرضي جـ٢/٤٦٥ (التحقيق)، والبين: عطف بيان، أو البين مبتدأ ثان، وخبره مضمر، تقديره: الذي فرق كل شيء، و(هو) كناية عن البين والنحويون يسمون ما كان مثل هذا الإضمار على شريطة التفسير كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] وحتى: للابتداء، وتقديره: البين يفرق كل شيء حتى ما تأنى الحزائق أن يتفرقوا إذا ظهر، وأنت يا قلب مما أفارقه إذا ظهر. وتأنى: تمهل وترفق. والحزائق: الجماعات واحده: خزيقة. المعنى: أن الأحبة فارقوني فذهب قلبي معهم، ففارقني وفارقته، ومثله قول ابن الأحنف:

تفرق قلبي من مقيم وظاعن ∴ فلله دري أي قلب أشيع

(شرح العكبري جـ٢/٣٤١ -٣٤٢).

والضمير (المفسَّر) نوعان: النوع الأول[١]:

هذا الضمير ضمير الشأن ويسمى ضمير القصة والحال والأمر.

وحاله: أن يقع في صدر الكلام، ويقع بعده المبتدأ والخبر وغيرهما من الجمل للتفسير نحو: (هو زيد منطلق) فيكون هو ضمير القصة والأمر، كأنك قلت: الحديث زيد منطلق، ثم أضمر ذلك لأن هذه الجملة تفسره، حيث أضمر قبل الذكر على شريطة التفسير.

ثم إن هذا الضمير يكون في أربعة مواضع:

الأول: الابتداء المحض كقولك: هو زيدٌ منطلقٌ.

والثاني: باب كان، تقول: كان زيدٌ منطلق، فيستكن الضمير في كان؛ لأن ضمير المرفوع الغائب يستكن في الفعل كقولك: زيد ضرب، فقولك: كان زيدٌ منطلقٌ،

---

(١) والنوع الثاني: يسمى بضمير الفصل.
ويكون في الضمائر ويحتاج إلى شريطتين:
أحدهما: أن يكون بين المبتدأ والخبر، وما هو جار مجرى ذلك من باب كان، وباب إن، وباب ظننت.
والثانية: أن يكون بين معرفتين؛ فمثال وقوعه بين المبتدأ والخبر قولك: زيد هو المنطلق.
ومثال وقوعه في باب كان قولك: كان زيد هو المنطلق.
ومثاله في باب أن قولك: أنك أنت الخارج.
ومثاله في باب ظننت قولك: ظننت زيدًا هو المنطلق.
ويجب أن يكون الفصل ضميرًا مرفوعا، وكذلك ينبغي أن يكون من جنس ما قبله إن كان غائبا فغائب، وإن كان متكلما فمتكلم، وإن كان مخاطباً فمخاطب، وإن كان مجموعاً فمجموع.
(المقتصد في شرح الإيضاح جـ١/٤١٤ للجرجاني تحقيق: كاظم بحر المرجان – المجلد العربى الأزهر، وشرح الكافية للرضي جـ١/٤٦٤)، تصحيح وتعليق/ يوسف حسن عمر ١٣٩٨هـ -١٩٧٨م.
والغرض منه:
الفصل بين الخبر والنعت، فقولك: "زيد هو القائم" وجود الضمير فصل أن يتوهم السامع أن القائم نعت، وحتم كون القائم خبر، ولذلك سمى بالفصل.
ولا موضع له من الإعراب عند الخليل والبصريين. والكوفيون يجعلون له محل من الإعراب ويقولون: هو تأكيد لما قبله وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبر.
انظر: شرح المفصل جـ٣/١٠٩-١١١، شرح التسهيل جـ١/١٥٩-١٦٣، شرح الرضي جـ٢/٤٢٥، الارتشاف جـ١/٤٨٩، ٤٩٥، همع الهوامع جـ١/٢٣٦-٢٣٧.

بمنزلة قولك: كان أخوه منطلق، إذا جعلت في كان ضمير زيد وما أشبهه فضمير الأمر والحديث في موضع اسم كان، والجملة التي بعد كان منصوبة الموضع بأنها خبره.

الثالث: في باب (إن) تقول: إنه زيد منطلق، ولا يكون الضمير في باب إن مستكنا كما كان في باب (كان)؛ لأن اسم إن منصوب وضمير المنصوب لا يكون مستكنا قط، كما يكون ضمير المرفوع. ألا تراك تقول: ضربه فلا تستتر الهاء، بخلاف قولك: زيد ضرب عمرًا.

الرابع: باب ظن: تقول: ظننته زيدٌ خارجٌ [(١)].

والبصريون يلزم عندهم أن يكون المفسِّر لذلك الضمير جملة [(٢)]؛ لأن الضمير يعد كناية عن تلك الجملة وتكون الجملة خبرًا عن ذلك الضمير وتفسيرًا له.

<u>وتوضيح هذا:</u>

أن الضمير: هو ضمير الشأن والحديث والقصة، وتفسيره يلزم بالجملة مثله؛ لأن كل جملة شأن وحديث، وبما أن الضمير شأن وقصة وحديث فيلزم في مفسره المطابقة له في المعنى، من حيث هو نفس المبتدأ في المعنى، فالضمير يعد مبتدأ والجملة تعد خبرًا عنه والدليل على أنه هو نفسه الجملة: عدم الاحتياج إلى رابط، للاستغناء عن الرابط بكون الخبر نفس المبتدأ في المعنى، فإذا قلت: هو زيد قائم يكون الضمير على معنى: الشأن والحديث زيدٌ قائمٌ، فلما تلازما في المعنى تلازما في الجملة فلا يصلح حينئذ أن يخبر عن هذا الضمير بالمفرد.

وهذا التوضيح أدلى به ابن يعيش حيث قال:

«اعلم أنهم إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاسمية أو الفعلية فقد يقدمون قبلها ضميرًا يكون كناية عن تلك الجملة، وتكون الجملة خبرًا عن ذلك الضمير

---

(١) انظر: المقتصد جـ١/٤١٩-٤٢١ بتصرف يسير.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري جـ١/ ٩١-٩٢.

وتفسيرًا له، ويوحدون الضمير[١]؛ لأنهم يريدون الأمر والحديث؛ لأن كل جملة شأن وحديث ولا يفعلون ذلك إلا في مواضع التفخيم والتعظيم وذلك قولك: هو زيد قائم فهو ضمير لم يتقدمه ظاهر إنما هو (ضمير الشأن) والحديث وفسره ما بعده من الخبر وهو: زيد قائم، ولم تأت في هذه الجملة بعائد إلى المبتدأ لأنها هو في المعنى ولذلك كانت مفسرة له.

ويسميه الكوفيون الضمير المجهول؛ لأنه لم يتقدمه ما يعود إليه فأما قوله تعالى: ﴿ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾﴾ [٢].

فقد قال جماعة البصريين والكسائى من الكوفيين إن هو ضمير الشأن والحديث أضمر ولم يتقدمه مذكور وفسره ما بعده من الجملة.

وقال الفراء: هو ضمير اسم الله تعالى، وجاز ذلك وإن لم يجر له ذكر لما في النفوس من ذكره»[٣].

كما أنه يلزم أن تكون الجملة خبرية مصرح بجزأيها. فلا يجوز أن يقال: إنه ضرب، وإنه قام على حذف المسند إليه من غير إرادة الإضمار. والسبب في ذلك:

أن الجملة مؤكدة بالضمير، ومدلول به على فخامة مدلولها، واختصارها مناف لذلك، فلا يجوز كما لا يجوز ترخيم المندوب، ولا حذف حرف النداء قبله [٤].

ولذلك حكم ابن مالك على مذهب الكوفيين بأنه غير مستقيم فقال:

«ولا يجوز عند البصريين حذف بعض الجملة التي تفسره؛ لأنها مؤكدة به، ومدلول به على فخامة مدلولها، واختصارها مناف لذلك فلا يجوز، كما لا يجوز ترخيم المندوب، ولا حذف حرف النداء قبله.

---

(١) «ضمير الشأن لازم الإفراد، لأنه ضمير يفسره مضمون الجملة، ومضمون الجملة شيء مفرد، وهو نسبة الحكم للمحكوم عليه، وذلك لا تثنية فيه ولا جمع» (همع الهوامع جـ١/٢٣٣).

(٢) سورة الإخلاص الآية رقم (١).

(٣) شرح المفصل جـ٣/١١٤.

(٤) شرح التسهيل جـ١/١٥٩، وانظر: شرح الرضي جـ٢/٤٦٦، همع الهوامع جـ١/٢٣٣.

فبهذا يعلم أن ما أجازه الكوفيون من: إنه ضُرب، وإنه قام، ونحوهما غير مستقيم، ولا سليم، لافتتاحه بمزيد الاعتناء بالمحدث عنه، واختتامه بحذف ما لابد منه»[(١)].

وما جاء في شعر المتنبي وشهد به البيت محل المناقشة؛ حيث جاء ظاهرة على أنه فسر ضمير الشأن بالمفرد في قوله: «هو البين»؛ مرجعه إلى المذهب الكوفى فعندهم يجوز أن يفسر هذا الضمير بالمفرد، فقالوا في: (كان قائمًا زيدٌ) (ظننته قائمًا زيدٌ) أن الضمير في كان والضمير في ظننته ضمير الشأن و (قائم) يفسره.

وهو ما رفضه جمهور النحاة [(٢)]، ومن ثم رده ابن مالك حيث قال:

«وأما تجويزهم نحو: ظننته قائمًا زيدٌ، على أن تكون الهاء ضمير الشأن، فمردود أيضًا؛ لأن سامعه يسبق إلى فهمه كون زيد مبتدأ مؤخر، وكون ظننت ومفعوليها خبرًا مقدمًا، وذلك مفوت للغرض الذي لأجله جيء بضمير الشأن؛ لأن من شرطه عدم صلاحية الضمير لغير ذلك، حتى يحصل به من فخامة الأمر ما قصده المتكلم»[(٣)].

وتبعه ابن هشام حيث ذكر: أن هذا الضمير (ضمير الشأن) مخالف للقياس من خمسة أوجه؛ منها أنه لا يفسر إلا بجملة؛ حيث قال:

«وهذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه:

أحدها: عوده على ما بعده لزومًا إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هي، ولا شيء منها عليه.

ولذلك خطأ ابن هشام يوسف بن السيرافي إذ قال: في قوله:

---

(١) راجع: شرح التسهيل جـ١/١٥٩-١٦٠.

(٢) انظر: شرح التسهيل جـ١/١٦٠، مغني اللبيب جـ٢/١٦٧ : ١٦٨، همع الهوامع جـ١/٢٣٢.

(٣) راجع شرح التسهيل جـ١/١٦٠.

أسكرانُ كان ابنَ المراغَةِ إذ هَجا ∴ تميمًا بجوفِ الشام أم متُساكر[1]

فيمن رفع سكران، وابن المراغة: إن كان «شأنية، وابن المراغة وسكران: مبتدأ وخبر، والجملة خبر كان.

وعنده أن الصواب أن (كان) زائدة والأشهر في إنشاده نصب سكران ورفع ابن المرغة، فارتفاع (متساكر) على أنه خبر لهو محذوفًا، ويروى بالعكس، فاسم كان مستتر فيها.

الثاني: أن مفسره لا يكون إلا جملة، ولا يشاركه في هذا ضمير، وأجاز الكوفيون والأخفش تفسيره بمفرد له مرفوع نحو: (كان قائمًا زيدٌ) و(ظننته قائمًا عمروٌ)، وهذا إن سُمع خُرِّج على أن المرفوع مبتدأ، واسم كان وضمير ظننته راجعان إليه؛ لأنه في نية التقديم.

ويجوز كون المرفوع بعد كان اسما لها، وأجاز الكوفيون (إنه قام) وإنه ضرب على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل أو للمفعول.

وفيه فسادان: التفسير بالمفرد، وحذف مرفوع الفعل.

الثالث: أنه لا يتبع بتابع، فلا يؤكد، ولا يعطف عليه، ولا يبدل منه.

الرابع: أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء، أو أحد نواسخه.

الخامس: أنه ملازم للإفراد، فلا يثنى ولا يجمع، وإن فسر بحديثين أو أحاديث [2].

أما الرضي فخالف جمهور النحاة حيث عرض للمذهب الكوفي واستشهد ببيت المتنبي محل الإشكال ولم يعترض أو ينقد أو يرفض حيث قال:

---

(١) قائله: الفرزدق، من بحر/ الطويل. ينظر في: الديوان ص٤٨١، الكتاب جـ١/٢٣، والمقتضب جـ٤/٩٣، الخصائص جـ٢/٣٧٥، الخزانة جـ٤/٦٥ وقال ابن عصفور فيه: «أخبر بابن المراعة عن ضمير السكران وهو من المقلوب»، شرح جمل الزجاجي جـ٢/٤٠٤، والمراغة: الأتان التي لا تمتنع الفحول، وهو يشير إلى أن أم جرير راعية حمير، وروى البيت كما نقل سيبويه بنصب سكران، ورفع ابن كما روى برفع سكران وابن على أنهما مبتدأ وخبر، وكان زائدة نقله البغدادى.

(٢) انظر: مغني اللبيب جـ٢/١٦٧-١٦٨ بتصرف يسير، وانظر: همع الهوامع جـ١/٢٣٣.

«وقد يخبر عن ضمير الأمر المستفهم عنه تقديرًا، بالمفرد تقول: هو الدهر، حتى لا يبقى على صرفه باقية، قال أبو الطيب:

هو البَين حتى ما تأنَّى الحزائقُ ∴ ويا قلب حتى أنت ممَّن أُفَارِقُ

كأنه قال: أي شيء وقع من المصائب، فقال: هو البين، وقوله: حتى ما تأنى، مبني على ما يفهم من استعظام أمر البين المستفاد من إبهام الضمير، أي: ارتقى البين في الصعوبة حتى لا يتأنَّى جماعات الإبل أيضًا[1].

وأقول:

يفاد من نص الرضي موافقته لما عليه الكوفيون من جواز الإخبار عن ضمير الشأن بالمفرد مفاد ذلك من استشهاده ببيت المتنبي الذي يعده البعض من الأخطاء المنسوبة للشعراء المحدَثين، والتى لا يجوز الاستشهاد بها لكونها واردة بعد عصر الاستشهاد.

كما أجاز الفراء أيضًا أن يفسر ضمير الشأن: (مفرد مؤول بالجملة) نحو: كان قائماً زيدٌ، وكان قائمًا الزيدان أو الزيدون، على أن (قائمًا) في جميعها خبر عن ذلك الضمير، وما بعده مرتفع به.

ولذا أجاز نحو: ظننته قائمًا زيدٌ، أو الزيدان أو الزيدون، وكذا: ليس بقائم أخواك، وما هو بذاهب الزيدان.

والبصريون يمنعون جميع ذلك، ولا يجوزون إلا نحو: ليس بقائمين أخواك، وما هو بذاهبين الزيدان، على أن يكون أخواك اسم ليس، وبقائمين خبر مقدم، أو يكون اسم ليس ضمير الشأن والجملة الابتدائية المتقدمة الخبر خبرها.

وقال الرضي: وذكر السيرافي لتجويز ما أجازه الفراء من نحو:

(ما هو بذاهب الزيدان) وجهًا، وذلك أن الصفة مع فاعلها في نحو: ما ضارب الزيدان، جملة لأنها مبتدأ مستغن عن الخبر، فيكون ضمير الشأن مفسرًا بجملة.

---

(١) انظر: شرح الرضي جـ٢/٤٦٥.

وفيما ذكر نظر؛ على مذهب البصريين؛ لأن الصفة، عندهم إنما تكون مع فاعلها جملة، إذا اعتمدت على نفي «ما» لا على المبتدأ بعده، فخبر «ما» في نحو: ما زيد بضارب أخوه مفرد [١].

وبعض البصريين يمنع من نحو: ليس بذاهبين أخواك، وما هو بذاهب زيد، على أن في ليس ضمير الشأن، قال: لأن الشأن تفسيره جملة، ولا تكون الباء في خبر «ما» وليس، إلا إذا كان مفردًا.

<u>والصواب عندي:</u>

ما ذهب إليه الرضي وإن كان مخالفًا لما عليه جمهور البصريين من رفضهم لقبول فكرة تفسير ضمير الشأن بالمفرد فأرى في مذهب الرضي الاعتراف بما سمع من تراكيب وردت في كلام العرب وتظهر في كلامنا فكثيرا ما نقول عندما نرى من نوائب ومصائب نقول: هى الأيام، هو الزمان، هى السنين، وهكذا.

فلا غرابة في قول المتنبي هو البين، فقد سمعنا في مذهب الكوفيين عبارات وردت بهذا الظاهر.

ولا أرى ما ذهب إليه ابن مالك وابن هشام والسيوطي في حملهم مثل هذه التراكيب على التأويل.

فقد يعتمد المتكلم على فهم السامع عند صوغ العبارة، فلا مانع من تصدير الجملة بضمير يفسر بمفرد، فربما هذا اللفظ المفرد حمل من المعانى ما يغنى من ذكره.

فإذا قلت مثلاً: (هو الدهر) أليس في كلمة الدهر المفسرة للضمير من أنها تحمل الكثير من المصائب والكثير من النوائب والكثير من التقلبات والكثير من الأفراح والكثير من الأحزان؟.

إذن ليس بالضرورة أن تكون الجملة هي الوحيدة التي تحمل هذا التفسير. نعم الغالب الجملة لكن لا مانع تصديقًا للمسموع وللواقع أن يفسر بالمفرد.

---

(١) انظر: شرح الرضي جـ٢/٤٦٦.

الفصل الثالث : الموصول

مبحث حذف «الموصول» الاسمي وبقاء صلته

رصد من الشعر الحديث قول المتنبي:

بِئسَ اللَّيالي سَهِرْتُ مِنْ طَرَبي ∴ شَوْقاً إلى مَنْ يبيتُ يَرْقُدُها[1]

ففى قوله: (بئس الليالى سهرت) قد حذف الموصول الاسمي إذ التقدير: (بئس الليالي «التي» سهرت) فحذف الموصول «التي» مع بقاء الصلة وهى جملة «سهرت» وهو ردئ وضعيف عند فريق من النحاة.

فقد صرح ابن الشجري في أماليه بأن حذف الموصول وبقاء الصلة رديء ضعيف[2].

إلا أن المسألة فيها خلاف على ثلاثة مذاهب:

الأول: المنع مطلقا[3] وعليه البصريون. وما سمع من ذلك يحمل على أحد وجهين: إما التأويل أو الضرورة [4].

---

(١) قائله/ المتنبي، من بحر/المنسرح، وقال العكبري: المقصود بالذم محذوف، وهو نكرة موصوفة: «بسهرت» والعائد إليه من صفته محذوف أيضًا، والتقدير: (ليالي سهرت فيها) ومثله في الكتاب العزيز قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ﴾ سورة الروم من الآية ٢٤، التقدير: أية يريكم بها البرق خوفاً، ففي البيت أربعة حذوف: حذف المقصود بالذم وهو ليال، وحذف من سهرت (فيها) وحذف الضمير من سهرت، وكان يقول: سهرتها، والرابع: حذف من يرقدها. وروى: سهرت وسهدت (بالراء والدال) وقد فرق أهل اللغة بينهما، فقالوا: السهر بالراء في كل شيء، وبالدال للديغ والعاشق، واستدلوا بقول النابغة: *وسهد في ليل التمام سليمها* ديوان المتنبي (بشرح العكبري جـ١/٣٠٠)، وأما المسألة فقد بنيت على رؤية الرضي حيث قال معتمدًا في هذا البيت على جواز حذف غير الألف واللام من الموصولات الاسمية قياسًا على قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾ سورة الصافات من الآية ١٦٤، أي: (إلا من له مقام معلوم) قال ونحوه قول المتنبي: بئس الليالي... البيت فحمل جملة سهرت أنها صلة لموصول محذوف مثل الآية الكريمة وهو ما عليه الإشكال في المسألة. انظر الرضي جـ٣/٧٠.

(٢) ينظر في/ شرح الكافية للرضي جـ٣/٧٠.

(٣) انظر/ الكتاب جـ١/٣٤٥، ٣٤٦.

(٤) انظر/ ارتشاف الضرب جـ١/٥٥٤، همع الهوامع جـ١/٣٠٦.

يقول المبرد رافضًا القول بحذف الموصول الاسمى:

«وفى كتاب الله ﷻ : ﴿يَسْـَٔلُهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾(١) فالقول عندنا أن مَن مشتملة على الجميع؛ لأنها تقع للجميع على لفظ واحد وقد ذهب هؤلاء القوم إلى أن المعنى: ومن في الأرض وليس المعنى عندي كما قالوا، وقالوا في بيت حسان:

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنكمْ ∴ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُه سَوَاءُ؟(٢)

إنما المعنى: ومن يمدحه وينصره وليس الأمر عند أهل النظر كذلك، ولكنه جعل (مَن) نكرة، وجعل الفعل وصفاً لها، ثم أقام في الثانية الوصف مقام الموصوف فكأنه قال: وواحد يمدحه وينصره؛ لأن الوصف يقع في موضع الموصوف، إذ كان دالاً عليه، وعلى هذا قول الله ﷻ: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ﴾(٣) وقال الشاعر:

هل الدهرُ إلا تارتانِ فتارةٌ ∴ أموتُ وأخرى أبتغي العيشَ أكدحُ(٤)

يريد وتارة أخرى، وقال:

كأنك من جِمالِ بنى أقيشٍ ∴ يقعقعُ خلفَ رجليهِ بِشَنِّ(٥)

يريد: كأنك جمل، وكذلك قال: يقعقع خلف رجليه.

---

(١) سورة الرحمن من الآية ٢٩.
(٢) قائله/ حسان بن ثابت في ديوانه ص٨، من بحر/ الوافر، ينظر في مغني اللبيب جـ٢/٣٥٥، منهج السالك جـ١/١٧٤، همع الهوامع جـ١/٣٠٦.
(٣) سورة النساء من الآية ١٥٩.
(٤) قائله/ ابن مقبل، من بحر/ الطويل، ينظر في ديوان مقبل ٢٤، والكتاب جـ٢/٣٤٦، طبعة عبد السلام هارون، والحيوان جـ٣/٤٨، والكامل ٥٣٨، وحماسة البحتري ١٨٣، والخزانة جـ٢/٣٠٨، والشاهد/ حذف الاسم لدلالة الصفة عليه.
(٥) قائله/ النابغة، من بحر/ الوافر، وينظر في/ الجمهرة ١٩٩، الكتاب جـ٢/٣٤٥، أقيش/ حي من اليمن في إبلهم نفار، ويقال: حي من الجن، والقعقعة: الشيء يتقعقع فيسم له صوت، لسان العرب (ق – ع – ق) جـ٤/٣٦٩٥، والشن: الجلد اليابس، المرجع السابق (ش – ن – ن) جـ٢/٢٣٤٤، والشاهد/ فيه حذف الاسم الموصوف لدلالة الصفة عليه.

وقال آخر:

وما منهما إلا يُسرُّ بنسبةٍ ∴ تقربُهُ مِنى وإن كان ذا نَفَرْ[١]

يريد: وما منهما أحد...

فهذا ما ذكرت لك من اختلافهم واختيار أحد القولين"[٢].

أما المذهب الثاني:

فعنده الجواز في الاسمي غير أل دون الحرفي غير أن [٣] وعليه الكوفيون والبغداديون والأخفش وتبعهم، ابن مالك[٤].

واحتجوا بالسماع والقياس:

أما السماع: فمنه قول الشاعر:

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنكمْ ∴ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُه سَوَاءُ؟

أي: ومن يمدحه فحذف (من) لدلالة الموصول المتقدم عليه.

وقوله:

فوالله ما نِلتُم وما نِيلَ منكم ∴ بمُعْتَدِلٍ وَفْقٍ ولا متقارِبِ[٥]

أي: وما الذي نلتم.

---

(١) قائله/ العمران بن قحطان الخارجي، ينظر في/ الكامل جـ٧/٩٦، شرح المفصل جـ٣/٥٩، والشاهد/ فيه حذف الموصوف والتقدير: وما منهما أحد فحذف لعلم المخاطب.

(٢) المقتضب جـ٢/١٣٥-١٣٧، تحقيق: عضيمة – القاهرة ١٣٩٩هـ – دار الكتاب المصري – القاهرة دار الكتاب اللبناني – بيروت، وهى في الكتاب شواهد على حذف الموصوف، انظر/ الكتاب جـ٢،٣٤٥-٣٤٦.

(٣) أما الحرفي: فلا يجوز حذفه إلا (أن) فيجوز حذفها باطراد إجماعًا في نحو: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ سورة النساء من الآية ٢٦، وعلى خلاف في نحو: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ﴾ سورة الروم من الآية ٢٤، وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه (حاشية الصبان جـ١/١٧٤-١٧٥).

(٤) انظر: شرح التسهيل جـ١/٢٣٠.

(٥) قائله/ حسان، من بحر/ الطويل، وبلا نسبة في مغني اللبيب جـ٢/٣٧٧، وهمع الهوامع جـ١/٣٠٦، وقيل لعبد الله بن رواحة في الدرر جـ١/٢٩٦، جـ٢٤٣،٤، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ص٩٣١، وفى همع الهوامع جـ١/٣٠٦، قائله/ عبد الله بن رواحة الصحابي.

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ ﴾ [١] أي: والذي أنزل إليكم، لأن المنزل إلينا ليس المنزل إليهم.

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ ﴾[٢]. أي: أن يريكم.

وقالوا: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) أي أن تسمع.

وأما القياس:

فبالقياس على المضاف[٣] إذا علم، يقول ابن مالك:

«وإذا كان الموصول اسمًا أجاز الكوفيون حذفه إذا علم، وبقولهم في ذلك أقول، وإن كان خلاف قول البصريين إلا الأخفش، لأن ذلك ثابت بالقياس والسماع.

فالقياس على «أنْ» فإنَّ حذفها مكتفى بصلتها جائز بإجماع مع أن دلالة صلتها عليها أضعف من دلالة صلة الموصول من الأسماء عليه؛ لأن صلة الاسم مشتملة على عائد يعود عليه ويميل المذهب إليه، وفى ذلك مزيد على ما يحصل بالصلة. وصلة الحرف لا مزيد فيها على ما يحصل بها. فكان الموصول الاسمى أولى بجواز الحذف من الموصول الحرفي، وأيضًا فإن الموصول الاسمي كالمضاف، وصلته كالمضاف إليه، وحذف المضاف إذا علم جائز، فكذلك ما أشبهه

وأما السماع فمنه قول حسان:

فوالله ما نِلتُم ولا نِيلَ منكم ∴ بمُعْتَدلٍ وَفْقٍ ولا متقارب

أراد: ما الذي نلتم وما نيل منكم.

ومنه قول بعض الطائين:

ما الذي دَأْبُهُ احْتِياطٌ وَحَزْمٌ وَهَواهُ أطَاعَ يَسْتَوِيَان[٤]

---

(١) سورة العنكبوت من الآية: ٤٦.

(٢) سورة الروم من الآية ٢٤، همع الهوامع جـ١/٣٠٦.

(٣) همع الهوامع جـ١/٣٠٦.

(٤) من بحر / الخفيف، ينظر: في مغني اللبيب جـ٢/٣٥٥.

أراد: والذي هواه أطاع، وأقوى الحجج قوله تعالى: ﴿وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ﴾[1]. أي: وبالذي أنزل إليكم، ليكون مثل: ﴿ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِن قَبۡلُ﴾[2][3].

وقد مال الرضي إلى مذهب الكوفيين حيث قال:

«وأجاز الكوفيون حذف غير الألف واللام من الموصولات الاسمية خلافًا للبصريين قالوا في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٞ مَّعۡلُومٞ﴾[4]، أي: إلا من له مقام معلوم، ونحوه قول المتنبي:

بِئسَ اللّيالي سَهِرت مِن طَرَبِي ∴ شَوْقًا إلى مَنْ يبيتُ يَرْقُدُها[5]

ويجوز أن يكون من هذا:

لعمري لأنت البيتُ أُكْرِمُ أهْلَه ∴ وأقعد في أفيائه بالأصائل[6]

ولا وجه لمنع البصريين من ذلك، من حيث القياس، إذ قد يحذف بعض حروف الكلمة، وإن كان فاءً، أو عينًا كشية، وسهٍ، وليس الموصول بألزق منهما»[7].

---

(١) سورة العنكبوت من الآية: ٤٦.
(٢) سورة النساء من الآية ١٣٦.
(٣) شرح التسهيل جـ١/٢٣٠، وانظر: مغني اللبيب جـ٢/٣٥٥، همع الهوامع جـ١/٣٠٤، وانظر: عدة السالك إلى أوضح المسالك جـ١/١٤٩.
(٤) من سورة الصافات الآية ١٦٤.
(٥) من قصيدة للمتنبي، أولها:
أهلاً بدار سَبَاك أعيدها ∴ أبعد ما بان عنك خُرَّدُها
ـ الشاهد في قوله: بئس الليالي سهرت أي: التي سهرت فحذف الموصول الاسمي وهو لفظ: (التي).
(٦) من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي مطلعها:
أساءلت رسم الدار أم لم تسائل ∴ عن السكن أم عن عهده بالأوائل
ـ رواه الرضي في شرحه جـ٣/١٥ "لنعم" وفي صـ٧١ "لأنت" من نفس الجزء، الشاهد/ في قوله: لأنت البيت أكرم أهله إذ التقدير/ لأنت (الذي) أكرم أهله، حيث حذف الموصول الاسمي.
(٧) شرح الرضي جـ٣/٧٠-٧١.

وأضاف أبو حيان نقلاً عن الواضح لابن سيده اتفاق الكوفيين على أن «من» تحذف وتضمر على معنى (الذي) مع (مِن وفي) خاصة، فيقال: منا يقول ذلك، ومنا لا يقوله، وفينا يقول ذلك وفينا لا يقوله، كما اتفقوا على أن إضمار (مَن) مع (مِن) أقوى من إضمارها مع (في)...

ومن شواهد ذلك عنده قول الشاعر:

فظلوا ومنهم دمعه سابقٌ له ∴ وآخرُ يثني دمعةَ العينِ بالمهلِ[١]

معناه: (ومنهم من دمعه) وقول الآخر:

لو قلت ما في قومِها لم تِيثَمِ ∴ يَفْضُلُها في حَسَبٍ ومِيَسمِ[٢]

معناه: من يفضلها، وقال تعالى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ﴾[٣]، أي: من يحرفون [٤].

المذهب الثالث:

الجواز إن عطف على مثله كالآية: ﴿وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾[٥].

وكالبيت في قوله:

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنكمْ ∴ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُه سَوَاءُ؟

والمنع إن لم يعطف عليه.

كالبيت في قوله:

فوالله ما نِلتمُ ولا نِيلَ منكم ∴ بمُعْتَدلٍ وَفْقٍ ولا متقارِبِ[٦]

---

(١) لم يسم قائله/ ، وينظر في: همع الهوامع جـ٢/٨٦، والدر جـ١/٨٦.
(٢) قائله/ حكيم بن معية، من بحر/ الرجز، ينظر: في الكتاب جـ٢/٣٤٥، الخصائص جـ٢ـ٣٧٠، وشرح المفصل جـ٣/٥٩، ٦١، والخزانة جـ٢/٣١١،شرح جمل الزجاجي جـ١/٢١٩، جـ٢/٥٨٩ المسمى بالشرح الكبير، تحقيق د/ صاحب أبو جناح، ومنهج السالك جـ٣/٧٠، والتصريح جـ٢/١١٨ للشيخ خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابى الحلبي، وتيثم/ أصلها: تأثم، المسيم/الجمال من الوسامة.
(٣) سورة النساء من الآية ٤٦.
(٤) ارتشاف الضرب بتصرف جـ١/٥٥٤-٥٥٥.
(٥) سورة العنكبوت من الآية: ٤٦.
(٦) همع الهوامع جـ١/٣٠٦.

تعقيب:

أقول: وإذا كان البعض يعد هذا من أخطاء الشعراء المحدَثين؛ إلا أنه له مرجعية عند العلماء في عصر الاستشهاد، فبعد دراسة المسألة تبين لنا أن مذهب الكوفيين وابن مالك والبغداديين جميعهم يجيزون حذف الموصول الاسمى ، وأن المسألة محتج فيها بالسماع بل بكثرة السماع الوارد في كلام العرب نثرًا ونظمًا، وقد ورد من الآيات القرآنية ما يفصح ويبرهن على ذلك عند هؤلاء، بالإضافة إلى قياس هذا الحذف على حذف المضاف إذا علم ومن ثم فليس هناك خطأ عند المحدثين في مثل هذه الظاهرة المؤَيَدَةِ بمذهب نحوي معترف به في عصور الاستشهاد إضافة إلى اعتراف الرضي بهذا البيت محل الاستشكال في المسألة كدليل وشاهد على جواز هذه الظاهرة.

والذى يؤكد أن الرضي يقصد بهذا البيت الاستشهاد وليس مجرد التمثيل؛ دفاعه عنه وبحثه عن قياس يؤيد هذا الحذف، واعتراضه على مذهب البصريين في منعهم مثل هذا الحذف حيث قال في عبارته:

«ولا وجه لمنع البصريين من ذلك» فحيث يجوز حذف بعض حروف الكلمة وإن كان فاءً أو عينًا (كسه[١] وشية[٢]) يجوز حذف الموصول، إذ ليس الموصول بألزق[٣] منها».

(١) أصله: (سهه) روى عن النبي ﷺ أنه قال: «العينان وكاء السَّهِ فإذا نامتا استطلق الوكاء» قال ابوعبيدة: حلقه الدبر.
ــ وقال الأزهرى: (السَّه) من الحروف الناقصة؛ لأن أصلة (سته) بوزن (فرس) وجمعها (أستاه) كأفراس، فحذفت الهاء وعوض منها الهمزة، فقيل: أستٌ فإذا أرددت إليها الهاء، وهى لامها وحذفت العين التي هي التاء، انحذفت الهمزة التي جيىء بها عوض الهاء فتقول: (سهٌ) بفتح السين، ويروى في الحديث: (وكاء السَّت) بحذف الهاء وإثبات العين، والمشهور الأول، وكني بهذا اللفظ عن الحدث وخروج الريح وهو من أحسن الكنايات وألطفها، (لسان العرب مادة (س – ه – هـ) جـ٢/١٢٣٧ لابن منظور – دار المعارف).
(٢) وأصل شيه (وشى) فحذف الواو وعوضت منها الهاء وفى حديث الخيل: «فإن لم يكن أدهم فكميت على هذه الشية» (المصدر السابق مادة (و– ش– يا) جـ٤/٤٨٤٨.
(٣) من لزق بالشىء لصق (لسان العرب (ل – ز– ق) جـ٤/٤٠٢٧).

مبحث الفصل «بالأجنبي» بين الصلة والموصول

يقصد هنا بالصلة والموصول كل ما كان من صلته أو ما هو معلق به أو معمولاً له، وقد فصل بينهما بأجنبي.

فقد رصد من الشعر الحديث ما قد فصل فيه بالأجنبي في صور منها:

قال البحتري:

لا هناك الشغلُ الجديدُ بحُزْوَى ∴ عن رسومٍ برامتين قفار[1]

(فعن) متعلقة (بالشغل) و(الجديد) صفة وبه تم الفصل بين الموصول وصلته، وهذا فاسد.

وممن صرح بذلك ابن جني حيث قال:

«باب في تجاذب المعاني والإعراب...

وأحد من اجتاز به البحتري في قوله:

لا هناك الشغل الجديد بحزوي ∴ عن رسومٍ برامتين قفار

«فعن» في المعنى متعلقة (بالشغل) أي لا هناك الشغل عن هذه الأماكن، إلا أن الإعراب مانع منه، وإن كان المعنى متقاضيا له. وذلك أن قوله الجديد صفة للشغل، والصفة إذا جرت على الموصوف آذنت بتمامه، وانقضاء أجزائه، فإن ذهبت تعلّق (عن) بنفس (الشغل) على ظاهر المعنى، كان فيه الفصل بين الموصول وصلته؛ وهذا فاسد؛ ألا تراك لو قلت: عجبت من ضربك الشديد عمرًا لم يجز، لأنك وصفت المصدر وقد بقيت منه بقية، فكان ذلك فصلًا بين الموصول وصلته بصفته»[2].

---

(١) قائلة/ البحتري.
ينظر في/ الخصائص جـ٣/٢٥٨.
الشاهد/ فيه الفصل بين المصدر وما تعلق به بأجنبي، فالمصدر (الشغل) علق به (عن) وقد وصف المصدر بكلمة (الجديد) قبل اكتمال ما تعلق به فكان ذلك فصلا بين الموصول وصلته بصفته وهو غير مستقيم للفصل بالأجنبي فيجب إضمار معلق جديد لعن وصحتها أن تقول: لا هناك الشغل الجديد بحزوي ثم تقدر فتقول: الشغل عن رسوم، فيفسر المذكور المقدر.
(٢) الخصائص جـ٣/٢٥٨.

ومن ذلك أيضًا من الشعر الحديث قول المتنبي:

وفَاؤُكُمَـا كَـالرَّبْعِ أَشْـجَاهُ طَاسِـمُهْ ∴ بِـأَنْ تُسْـعِدَا وَالّـدْمع أَشْـفَاهُ سَـاجِمُهْ[1]

فقد أعرب (وفاؤكما) مبتدأ خبره كالربع، وقد تعلق وفاؤكما بالباء في المصدر المؤول من أن والفعل (تُسعدا)؛ لأنه أراد في المعنى: وفاؤكما (بأن تسعدا) كالربع فلما فصل بينهما بأجنبى صار هذا خلاف الأصل، فلا يخبر عن اسم إلا بعد اكتمال مكتملاته.

وكان ممن رصد هذا ابن الشجري حيث قال:

«ومما وقع الفصل فيه بين المصدر وما اتصل به في المعنى، فوجب حمله على فعل يدل عليه المصدر قول المتنبي:

وَفَاؤُكُمَـا كَـالرّبعِ أَشْـجَاهُ طَاسِـمُه ∴ بِـأَنْ تُسْـعِدَا والّـدْمع أَشْـفَاهُ سَـاجِمُهْ

قوله: (بأن تسعدا) تعلق في المعنى بالوفاء، لأنه أراد: وفاؤكما بأن تسعدا كالربع، فلما فصل بينهما بأجنبي، وجب عند النحويين تعليقه بمضمر، تقديره عند أبي الفتح: وفيتما بأن تسعدا، والمعنى: وفيتما بإسعادي وفاءً ضعيفًا...

---

(١) يمدح سيف الدولة أبا الحسن على بن عبد الله العدوى، وفائكما: مبتدأ خبره: كالربع؛ حيث فصل بالخبر بين المبتدأ وما تعلق بهْ.

ـ وأشجاه: من شجاه الأمير إذا أحزنه، وينظر في/ الديوان – المكتبة الثقافية – بيروت – لبنان، ص٢٥٦، والديوان بشرح العكبري جـ٣/٣٢٥.

ـ وطاسمُه: دراسه.

ـ وساجمه: ساكبه.

ـ والجملة حال من الربع: و(تُسْعِدا) بمعنى (تساعدا) والباء متعلقة بوفاء، وهو من الضرورات القبيحة لأن الاسم لا يخبر عنه إلا بعد تمامه.

ـ والمعنى: يخاطب صاحبيه اللذين عاهداه على مساعدته بالبكاء عند ربع الأحبة، يقول:

ـ وفاؤكما بمساعدتي كهذا الربع، فإن الربع كلما درس كان أدعى إلى الحزن، وكذلك وفاؤكما كلما ضعف وقلت مساعدتكم لي بالبكاء اشتد حزني؛ لفقد من أتأسى به، من بحر /الطويل.

ـ وقوله: والدمع أشفاه ساجمه بيان لعذره في البكاء وحجة على صاحبه بأنهما خاليان عما هو فيه من الحزن؛ لأنهما لو كانا محزونين لاشتفيا بالدمع كما هو شأن الحزين (تحقيق البيت جـ٢/٢٣٧)، وينظر في: أمالي ابن الشجري جـ١/٢٩٩، مغني اللبيب جـ٢/٢٣١، شرح أبيات المغني جـ٧/١٦١، شرح الشواهد جـ ٣/٦٩.

قال أبو الفتح: «كلمته وقت القراءة في إعراب هذا البيت، فقلت له: بأى شىء تتعلق الباء من (بأن)؟ فقال: بالمصدر الذي هو وفاؤكم، فقلت له: وبما ارتفع (وفاؤكما)؟ فقال: بالابتداء، فقلت: وما خبره؟ فقال: كالربع، فقلت: وهل يصح أن تخبر عن اسم وقد بقيت منه بقية، وهى الباء ومجرورها؟ فقال: هذا لا أدرى ما هو، إلا أنه قد جاء في الشعر له نظائر»[(١)].

ومن ذلك قول المتنبي أيضًا:

يُعْطِي فَلا مَطْلُهُ يُكَدِّرُها ∴ بِها ولا مَنُّهُ يُنَكِّدُها[(٢)]

وكان ممن رصد هذا الفصل الغير مستحسن في الشعر الحديث ابن الشجري؛ حيث قال:

«ومن ذلك -أي من الفصل بالأجنبي- قول المتنبي:

يُعْطِي فَلا مَطْلُهُ يُكَدِّرُها ∴ بِها ولا مَنُّهُ يُنَكِّدُها

أراد: فلا مطله بها، فلما فصل بالأجنبي، بين المصدر والباء، أضمر للباء ما تتعلق به. بعد قوله: يكدرها، وتقديره: لا يمطل بها»[(٣)].

والحقيقة أن ما ورد في هذه الأشعار للمحدثين من فصول هي فاسدة على مذهب جمهور النحاة من هؤلاء المبرد حيث قال:

«يكره الفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه نحو: كانت زيدًا الحمى تأخذه»[(٤)].

---

(١) ابن الشجري جـ١/٢٩٩-٣٠٠، وانظر مغني اللبيب جـ٢/٢٣٧.

(٢) قائله/ المتنبيمن بحر/ المنسرح.
ينظر في/ ديوانه بشرح العكبري جـ١/٣٠٤، المكتبة الثقافية – بيروت – لبنان، والديوان ص٩، وأمالي ابن الشجري جـ١/٢٩٧.
الشاهد فيه/ حيث فصل بالأجنبي بين المصدر (مطله) وما علق به، وهو الباء ومجرورها (بها) بقوله: (يكدرها).

(٣) أمالي ابن الشجري جـ١/٢٩٧.

(٤) المقتضب جـ٣/٢٦٣.

فمذهب جمهور النحاة كل ما ورد من ذلك قبيح ومن ثم يستوجب تخريجه على تقدير محذوف حتى يتخلص من هذه الفصول. فيكون المعمول متعلق بالمقدر وليس متعلق بالمذكور إلا أن المذكور دل على المحذوف.

ومن العجيب أنك ترى كثرة استعمال العرب لمثل هذه الفصول، فلم ترد في الشعر الحديث فحسب، بل سمع كثيرا نثرًا ونظمًا إلا أن الجمهور أصروا على الوقوف أمامها بالتأويل على تقدير محذوف يكون هذا المعمول المعلق بالموصول معمولاً ومعلقاً بالمقدر وليس معلقاً ومعمولاً بالمذكور ويكون المذكور قد دل على هذا المقدر.

وكان على رأس هؤلاء أبو علي الفارسي:

فقد عدها في الشعر من الضرورات غير السهلة وحكى منها من القديم ما أنشده أبو إسحاق الزجاج قول الشاعر:

إنّ الْعَـــرَارَةَ والنُّبُـــوحَ لِـــدَارِمٍ ∴ والْمُسْـــتَخِفَّ أخُـــوُهُم الَأثْقَـــالا[1]

قال: «قال يروى: والمستخفُّ بالرفع والنصب على موضع «إن» ولفظها ولم يذكر لنا غيره، ولو أنشد منشد بالجر لكان أسوغ فانتصب المفعول بما في الصلة ولم يحتج بأن يقدر له ناصبًا آخر»[2].

---

(١) قائله/ الأخطل، من بحر/ الكامل وهو ضمن أبيات يهجو فيها جريرًا.
ــ والعرارة: الشدة. والنبوح/ بضم النون والباء ضجة الحى وأصوات كلابهم والجمع الكثير الجلبة، ودارم/ علم على جد من جدود الفرزدق فهو يمتدح بني دارم بالقوة وكثرة العدد ونجدة أخيهم عندما يحيط به الخطر.
ــ والشاهد فيه/ ما ظاهرة الفصل بين العامل (المستخف) والمعمول (الأثقال) فيكون من صلته، وإذا كان صلته فإنه لا يفصل بينهما ولذا ينتصب الأثقال بفعل مضمر دل عليه المستخف على مذهب الجمهور ومذهب أبي علي الفارسي بناء أيضًا على مذهب إبراهيم بن السري الزجاج فيما حكاه هنا أبو علي الفارسي عنه من أن (الأثقال) خارج من الصلة ومنتصب بمضمر دل عليه المستخف. حتى يكون ذلك مخرجًا للقول بالفصل حيث إن الفصل قبيح وبهذا التقدير لا يكون ثمة فصل.
ــ وينظر في/ ديوان الأخطل ص٣٩٣ ط دار الثقافة – بيروت، والمخصص جـ٢/٩٠، واللسان مادة (ن ب ح) جـ ٤/٤٣٢١.
(٢) المسائل العسكرية ص٢٠٨، وانظره أيضًا: في أمالي ابن الشجري جـ١/٢٩٣.

وذكر ابن الشجري ما حكاه أبو علي الفارسي عن الزجاج إبراهيم بن السري ثم أضاف ذكر لأبي سعيد السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه قال:

في تناوله لهذا البيت يفسر هذا الفصل ويوضحه ثم يبحث فيه عن تقدير فرارًا من قبحه فيقول على رواية الرفع: «وذكر أبو سعيد السيرافي في شرحه الكتاب أن نصب (المستخف) بالعطف على اسم إن، ورفعه بالابتداء والاستئناف.

وأقول:

إنك إذا جعلته مبتدأ، فهو بمعنى الذي استخف، أو الذي يستخف، و(أخوهم) خبره، والعائد على الألف واللام المضمر في مستخف، و «هم» من (أخوهم) عائد على دارم، لأنه اسم قبيلة، فكأنه قال: والذي يستخف الأثقال أخوهم، إلا أنه لما أخر الأثقال، بطل انتصابها بالمستخف، للفصل بالخبر الذي هو أخوهم، بينها وبين المستخف، لأن الفصل بالأجنبي أخرها من الدخول في صلة الألف واللام، فوجب أن يضمر لها ناصب من لفظ المستخف، فكأنه قال بعد قوله: (والمستخف أخوهم): يستخف الأثقال.

أما ابن الشجري فكان توجيه الرفع (للمستخف) عنده على النحو التالي قال: «وأسهل من هذا عندى أن ترفع (المستخف) بتقدير: (وهم المستخف أخوهم الأثقال)، و (المضمر) المقدر عائد على دارم، و (هم) من أخوهم عائد على الألف واللام، لأنهما بمعنى الذين، فكأنك قلت: وهم الذين يستخف أخوهم الأثقالا»[1].

---

(١) راجع/ أمالي ابن الشجري جـ١/٢٩٤.

وقال في رواية نصب المستخف:

- « ومن نصب المستخف فبالعطف على العرارة، وأخوهم معطوفٌ على خبر إن، وهو قوله لدارم ونظيره قولك: إن المال لزيد وعمرًا صديقه، وتقديره: إن المال كائن لزيد، وإن عمرًا صديقه.
- وأسهل من هذا عند أبي سعيد أن تكون الألف واللام بمعنى الذين، فيرتفع أخوهم بمستخف، ارتفاع الفاعل بفعله، وهم من أخوهم عائد على الألف واللام والأثقال داخلةٌ في صلة المستخف، فكأنه قال: وإن الذين يستخف أخوهم الأثقال لدارم، أي إن لدارم القوم الذين يستخفف بعضهم الأثقال، أي فيهم قبيلة يستخف بعضها الأثقال.
- وأقول: في توجيه النصب التوجيه الأول أولى لعدم تقدير محذوف ولأنه نظير: إن المال لزيد وعمرًا صديقه.

ثم قال أبو علي الفارسي أيضًا:

ومثل هذا في القبح:

لَسْنَا كَمَنْ حَلَّتْ إِيَادٍ دَارَهَا ∴ تَكْرِيتَ تَرْقُبُ حَبَّهُ أَنْ يُحصَّدَا[1]

وقد تعقب ابن جني هذا البيت وأظهر لحنه حيث أن الشاعر قد فصل فيه بالبدل بين الصلة (حلت) ومعمولها (دارها) فقد جر (إياد) على أنه بدل من (مَنْ) المجرورة بالكاف، وهذا يعنى أنه فصل بالبدل (إياد) بين الصلة (حلت) ومعمولها (دارها).

ولذا خرجه ابن جني على تقدير محذوف، فيكون التقدير أن (دارها) منصوب بمحذوف دل عليه حلت المذكور حيث قدره: (لسنا كمن حلت إياد) أي (لسنا كإياد التي حلت) ثم بعد ذلك قلت: (حلت دارها).

حيث كان نصه على النحو التالي:

«فمعناه لسنا كمن حلت دارها، ثم أبدل (إياد) من (حلت دارها) فإن حملته على هذا كان لحنا؛ لفصلك بالبدل بين بعض الصلة وبعض، فجرى ذلك في فساده مجرى قولك: (مررت بالضارب زيدٍ جعفرا)؛ وذلك أن البدل إذا جرى على المبدول منه آذن بتمامه وانقضاء أجزائه، فكيف يسوغ لك أن تبدل منه وقد بقيت منه بقية! هذا خطأ في الصناعة، وإذا كان كذلك والمعنى عليه أضمرت ما يدل عليه (حلت) فنصبت به الدار، فصار تقديره: لسنا كمن حلت إياد أي كإياد التي حلت، ثم قلت من بعده: حلت دارها، فدل «حلت» في الصلة على (حلت) هذه التي نصبت دارها»[2].

---

(١) قائله/ الأعشى من بحر/ الكامل وهو ضمن قصيدة قالها لكسرى حينما أراد من قومه رهائن لما أغار الحارث بن وعلة على بعض سواد العراق. ينظر: مغني اللبيب جـ٢/٢٢٨.
ـ وتكريت: اسم بلد على نهر دجلة، ويروى: (حُبَّها) مكان (حبه) كما يروى (جعلت إياد) وهى في الأصل (حلت إياد) برفع (إياد)، ويروى أيضًا: بمنع مكان ترقب.
ـ والشاهد: في هذا البيت/ جر (إياد) على أنه بدل من (مَنْ) المجرورة بالكاف ففصل بالبدل (إياد بين الصلة (حلت) ومعمولها (دارها). وقد خرجه ابن جني على أن دارها منصوب بمحذوف دل عليه حلت.

(٢) الخصائص جـ٢/٤٠٢.

وعلى قبح هذا الفصل ورفض النحاة له إلا أنه مسموع بكثرة في كلام العرب ومع ذلك يُصرُّ الجمهور على تخريجه على التقدير لمحذوف للتخلص منه وقد أشار ابن جني إلى كثرة هذا العلم في الشعر القديم والحديث وذكر منه أيضًا قول الكميت:

كذلكَ تِلكَ وكالنـاظراتِ ∴ صواحبُها ما يَرى المِسحَلُ[1]

ومنه قول الحطيئة:

أزمعت يأسا مبينا من نوالكمُ ∴ ولن ترى طاردا للحرّ كاليائسِ[2]

وجعل منه ابن الشجري قول الشماخ:

وَهُنَّ وُقُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ ∴ بِضَاحِي غداةٍ أمْرَه وَهْوَ ضَامِرٌ[3]

---

(١) ينظر في/ الديون للكميت جـ٢/٣٥، والخصائص جـ٢/٤٠٤، ٣/٢٥٧، وشرح الجمل لابن عصفور جـ١/١٨٦، من بحر/المتقارب والمسحل: الحمار. القاموس المحيط مادة (س ح ل) ص٧٥٢.

ـ والشاهد فيه كما يقول ابن الشجري/ قوله: (ما يرى المسحل) كان حقه أن يقدم على المبتدأ، الذي هو صواحبها؛ لأنه في المعنى معمول للناظرات، فلما قدم صواحبها عليه، لم ير أهل العربية نصبه إلا بمضمر يدل عليه ما تقدم، لأن الفصل بينه وبين الناظرات يمنع من دخوله في صلة الألف واللام فهو مع الفصل خارج، عندهم من الصلة، محمول على فعل مقدر، كأنه لما قال: وكالناظرات صواحبها، أضمر ينتظرن، والمعنى: وصواحب هذه الناقة مثل الأتن المنظرات ما تراه العير من الورود ليفعلن كفعله. (أمالي ابن الشجري،١/٢٩٩ – ٢٩٦، الخصائص جـ٣/٢٥٧).

(٢) قائله/ الحطيئة، ينظر في/ الكامل للمبرد الباب ٣٩ ص٣٤١، من طبعة (أوربة) ورغبة الأمل جـ٥/١٥٧، والخصائص جـ٣/٢٥٨.

ـ الشاهد فيه/ يأسا مبينا من نوالكم أي: يأسًا من نوالكم مبينا. فلا يجوز على كلام ابن جني أن يكون قوله: (من نوالكم) متعلقًا بيأس وقد وصفه بمبين، قال ابن جني: وإن كان المعنى يقتضيه؛ لأن الإعراب مانع منه، لكن تضمر له، حتى كأنك قلت: يئست من نوالكم. الخصائص جـ٣/٢٥٩.

(٣) قائله/ الشماخ من بحر/ الطويل.

ـ ينظر في/ الديون ١٧٧، وأمالي ابن الشجري جـ٣/٢٩٦، وعن ابن الشجري أن الشاهد فيه/ الفصل بالظرف الأجنبي، بين المصدر ومنصوبه؛ لأن قوله: (بضاحي غداة) متعلق (بوقوف) أو(ينتظرن)، فهو أجنبي من المصدر الذي هو (قضاء) ومنصوبه الذي هو أمره =

أي: ينتظرن قضاه أمره: ففصل بالظرف بضاحي غداة الأجنبي.

حجتهم في ذلك:

أن المعنى والإعراب متجاذبين في مثل هذه النماذج والأساليب فهذا يدعوك إلى أمر وهذا يمنعك منه. لذلك ينبه ابن جني بأنه إذا اعتور الكلام ما لازم عليك أن تمسك بعروة المعنى، وتذهب إلى تصحيح الإعراب فعليك بذلك.

فقد تتطلب المعنى هذه الفواصل، إلا أنها قبيحة من جهة الصناعة والإعراب فلزم تقدير محذوف بعدها ليستأنف الكلام فلا يتعلق ما بعد الفواصل بما قبلها وبذلك يتخلص من قبح الفصل ويحافظ في الوقت نفسه على المعنى الذي تتطلبه وصار المذكور يفسر المضمر فيقول من لفظ ذلك المذكور كلاماً كأنه ابتداء.

والحقيقة أن هذه الظاهرة المستقبحة عند النحويين كثرت في المنثور، كما كثرت في المنظوم، وجعل منها قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾[1]. حيث قال ابن جني[2] فيه:

فمعنى هذا: (إنه على رجعه يوم تُبلى السرائر لقادر) فإن حملته في الإعراب على هذا كان خطأ؛ لفصلك بين الظرف الذي هو (يوم تبلى) وبين ما هو معلق به من المصدر الذي هو الرجع، والظرف من صلته، والفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي أمر لا يجوز.

= لذلك حمل المفعول أمره على فعل الآخر، كأنه لما قال: ينتظرن قضاءه بضاحي غداة أضمر (يقضي) به «أمره» (أمالي ابن الشجري جـ١/٢٩٦).

ـ والضاحي من الأرض/ الظاهر البارز، القاموس ص٩٦٨، والغداة/ الأرض الطيبة التربة والكريمة النبت. والضامر/ الرجل الساكت، والضامر من الإبل/ الممسك عن الجرة، القاموس ص٩٨١، وذكر ابن هشام عن النحويين أن الباء في بضاحي متعلقة بقضائه لا بوقوف ولا ينتظرن لئلا يفصل بين قضاءه وأمره بالأجنبى (المغني جـ٢/٢٣٦).

(١) من سورة الطارق الآية ٨، ٩.

(٢) الخصائص جـ٣/ ٢٥٥ بتصرف يسير.

فإذا كان المعنى مقتضيا له والإعراب مانعًا منه، احتلت له، بأن تضمر ناصبًا يتناول الظرف، ويكون المصدر الملفوظ به دالاً على ذلك الفعل، حتى كأنه قال فيما بعد: يرجعه يوم تبلى السرائر. ودل رجعه على يرجعه دلالة المصدر على فعله.

ونحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ ﴾ (١).

في قول ابن جني يقول:

«و (إذ) هذه في المعنى متعلقة بنفس قوله: (لمقت الله)، أي يقال لهم: لمقت الله إياكم وقت دعائكم إلى الإيمان فكفرتم، أكبر من مقتكم أنفسكم الآن، إلا أنك إن حملت الأمر على هذا كان فيه الفصل بين الصلة التي هي إذ، وبين الموصول الذي هو لمقت الله. فإذا كان المعنى عليه ومنع جانب الإعراب منه أضمرت ناصبًا يتناول الظرف ويدل المصدر عليه، حتى كأنه قال بآخره: مقتكم إذ تدعون»(٢).

تعقيب:

من خلال ما أورده النحاة من شواهد في النثر والنظم يتبين لنا أمور منها:

أولاً: الإخبار عن اسم قبل استكمال مكملاته ورد في كلام المتنبي عن قصد منه بدليل أنه سُئِل عن إعرابه فقال: (وفاؤكما مبتدأ خبره كالربع).

ثانيـاً: ما جاء به البحتري والمتنبي له أصل ومثل في كلام العرب بدليل أن المتنبي استدل على أنه فصيح بسوق شاهد وهو قول الشاعر:

لَسْنَا كَمَنْ حَلَّتْ إِيادٍ دَارَهَا ∴ تكْرِيتَ تَرْقُبُ حَبَّهُ أنْ يُحصّدَا

حيث قاس هذا على ذاك (٣).

---

(١) سورة غافر الآية ١٠.

(٢) الخصائص جـ٣/٢٥٦.

(٣) انظره في: أمالي ابن الشجري جـ٣/٢٩٩، والمغني جـ٢/٢٣٧ .

فقد اعترض (إباد) بين جعلت ومفعولها (دارها) وإباد بدل من (مَنْ).

ثالثًا: وقوف النحاة أمام مثل هذه الشواهد بالاعتراض عليها في الأخذ بظاهرها ودعواهم حملها على التأويل بتقدير متعلق لها محذوف أراه تكلف لا داعي له فلربما اعترض المتكلم – في سوق – الفكرة – العبارة – فكرة أخرى فاعترض بها ثم استكمل ورجع ليكمل ما بدأ وكثير ما يخطر هذا بباله وهو يتحدث ويسوق العبارات فهل اللغة مجرد ترتيب في العبارات أم أنها أفكار يعبر عنها الإنسان كما يجول بذهنه. فربما ما قدم كان له من العناية والاهتمام ما جعله يوليه أولاً وقد تبين ذلك جليًا واضحًا في أساليب فصيحة ليست على سبيل الفصل بل على سبيل التقديم والتأخير في كثير من الأبواب منها: قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[1] وقوله ﷻ: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾[2]. وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾[3]، والأمثلة كثيرة.

❁❁❁❁

(١) سورة الفاتحة الآية ٥.
(٢) سورة المدثر الآية ٣، ٤.
(٣) سورة الضحى الآية ٩، ١٠.

الفصل الرابع : المبتدأ والخبر

مبحث : إجراء «غير» قائم الزيدان مجرى «ما» قائم الزيدان

مما رصد من الشعر الحديث، وأحدث إشكال بين النحاة، لوجود مخالفة لما اعتادته العرب في كلامها قول أبي نواس:

غَيْرُ مَأسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ ∴ يَنقضِي بِالْهَمِّ والْحَزَنِ[1]

ففي قوله: (غير مأسوف على زمن)، ورد هذا الأسلوب على مثال: (غير قائم الزيدان).

واستشكل هذا البيت وأشار ابن هشام إلى هذا الإشكال فقال:

«من مشكل التراكيب التى وقعت فيها كلمة (غير) قول الحكمى:

غَيْرُ مَأسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ يَنقضِي بِالْهَمِّ والْحَزَنِ »[2]

والسبب في هذا الإشكال يرجع إلى لفظ (غير) نفسه، حيث ورد في البيت وقد وقع (مبتدأ) فيكون الوصف عمل في مرفوعه الذي هو (الظرف) الرفع على أنه نائب فاعل وأن (الوصف) مضاف إليه لـ (غير) وعلى ذلك يكون الوصف قد اعتمد على النفي بواسطة غير.

فالبصريون يشترطون لوقوع الوصف مبتدأ أن: يعمل في الاسم الظاهر بعده الرفع حالة كونه معتمداً على نفي أو استفهام أو على كلام قبله من مبتدأ

---

(١) قائله/ أبو نواس، من بحر/المديد.
ينظر في/ أمالي ابن الحاجب ص٦٣٨، دراسة وتحقيق: فخر سليمان قدارة، دار الجيل – بيروت، دار عمار، عمان ط ١ ١٩٨٩م، خزانة الأدب جـ١/٣٤٥، للبغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي، شرح التسهيل جـ١/٢٦٦، جـ٣/٣٥٥، الأشباه والنظائر للسيوطي، تحقيق: عبد العال سالم جـ٣/٩٤، ٢٨٩/٥، تذكرة النحاة ص١٧١، ٣٦٦، ٤٠٥، لأبي حيان، تحقيق: عفيف – مؤسسة الرسالة، والأشموني في منهج السالك جـ١/١٩١، ابن عقيل ص١٠١، والمقاصد النحوية جـ١/٥١٣، همع الهوامع جـ٦/٢
(٢) راجع مغني اللبيب جـ١/٢٦٨.

نحو: زيد قائم أبوه أو موصوف نحو: مررت برجل قائم أبوه، أو ذى حال نحو: هذا زيد قائمًا أبوه[١].

حجتهم في ذلك:

اعتماد الوصف على الاستفهام والنفي؛ وذلك لأن اسم الفاعل إذا اعتمد على نفي أو استفهام، فقد جرى مجرى الفعل، فارتفع ما بعده ارتفاع الفاعل بفعله.

كذلك يقول ابن يعيش:

«واعلم أن قولهم (أقائم الزيدان) إنما أفاد نظرًا إلى المعنى. إذ لمعنى أيقوم الزيدان، فتم الكلام؛ لأنه فعل وفاعل وقائم هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى فلما كان الكلام تامًا من جهة المعنى، أراد إصلاح اللفظ فقالوا: أقائم مبتدأ والزيدان مرتفع به» [٢].

فالاعتماد شرط في العمل، وقيل الاعتماد: شرط (وجوب) لكى تعرب الأوصاف مبتدآت فإذا قلت: (قائم الزيدان) لا يصح أن تعرب (قائم) مبتدأ إلا بشرط دخول معنى يناسب الفعل عليها، كمعنى النفي أو الاستفهام، أو دخول مابدٌ من تقديرها فعلاً بعده كاللام الموصولة فإذا قلت: (أقائم الزيدان) أو (أقائم الزيدون) لزم إعراب هذا الوصف (مبتدأ) ولا يصح أن يدخل عليها نواسخ المبتدأ.

---

(١) انظر: (الأصول في النحو لابن السراج جـ١/٦٠).

(٢) راجع/ شرح المفصل جـ١/٩٦، وانظر: شرح الرضي للكافية جـ١/٢٢٦-٢٢٧، همع الهوامع جـ٢/٦، وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك جـ١/١٧١.

والعلة في ذلك:

أنها لما دخل عليها معنى يناسب الفعل كمعنى النفي أو الاستفهام أو اللام الموصولة كان لابد من تقديرها فعلاً فترفع ما بعدها من الاسم الظاهر؛ وتلزم حينئذ الصدر فتعرب (مبتدأ) ولا شيء غير ذلك[1].

---

(١) انظر: التصريح جـ١/١٥٧ .

ـ تنبيهان: **التنبيه الأول:** إنما يتعين كون الوصف مبتدأ والمرفوع فاعلًا أو نائبا عن الفاعل في حالة واحدة من حالات ثلاثة يقع فيها الوصف مع مرفوعه وهى:

أن يكون الوصف مفردًا والمرفوع مثنى نحو: (أقائم الزيدان) أو جمعاً نحو: (أقائم الزيدون) وإنما لم يجعل الوصف خبرًا والمرفوع مبتدأ مؤخراً في هاتين الصورتين؛ لأنه لا يجوز الإخبار بالمفرد عن المثنى والمجموع.

ـ وهناك حالتان أخرتان:

إحداهما: أن يتعين في الوصف أن يكون خبرًا مقدمًا، والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرًا، وذلك إذا كان الوصف والمرفوع مثنيين نحو: (أقائمان الزيدان) أو مجموعين نحو: (أقائمون الزيدون) إنما لم يجز في هاتين الحالتين كون الوصف مبتدأ والمرفوع فاعلاً أغنى عن الخبر؛ لأن العامل في الفاعل لا تتصل به علامة تثنية ولا علامة جمع على الفصيح من لغات العرب إلا على لغة (أكلونى البراغيث) فإن جريت عليه جاز.

والثانية: أن يجوز الأمران وذلك في صورة واحدة وهى أن يكون الوصف مفردًا والمرفوع مفردًا مثله أيضًا. (انظر: عدة السالك جـ١/١٧٢-١٧٣).

التنبيه الثاني: في حال الاعتماد يكون المرفوع أغنى عن الخبر فالمبتدأت لا أخبار لها للاستغناء عنها بهذا المرفوع، وهو مذهب أكثر البصريين فعندهم هذا الوصف لشدة شبهه بالفعل، فلم يحتاج إلى خبر مثلما أن الفعل يكتفى بمرفوعه؛ فهذا الوصف يكتفى ويستغنى بمرفوعه عن الخبر.

ولا يجوز عندهم كون الخبر محذوفا محتجين بأمرين:

الأول: أن المبتدأ المحذوف الخبر يكون محتاجا لما يتمم به الفائدة، وقد تمت الفائدة بالمرفوع مثل الفعل يتم الفائدة معه بمرفوعه.

والثانى: أن المبتدأ المحذوف الخبر لو قدرت له خبرًا لم يلزم من تقديره ذكر ما لا فائدة فيه لوجود ما يغنى عنه، فبان أن هذا غير ذاك. انظر: شرح المفصل جـ١/٩٦، شرح التسهيل جـ١/٢٦٦، شرح الرضي جـ١/٢٢٥، التصريح جـ١/١٥٧، وذهب البعض منهم إلى القول بأن الخبر محذوف لسد المرفوع مسده، وهو مردود بالكلام السابق.

وقيل: الاعتماد شرط في الاكتفاء بالمرفوع عن الخبر.

وأكثر البصريين على حمل «غير» على «ما» في إفادة معنى النفي فيعتمد عليها في إعمال الوصف. وهو رأى ابن الشجري وابن مالك فتعرب مبتدأ ويعمل الوصف بعدها في مرفوعة.

حجتهم في ذلك:

أن (غير) معناها المخالفة و (النفي) مخالفة فإذا قلت (غير قائم الزيدان) فهى عندهم في معنى (ما قائم الزيدان) صرح بهذا المعنى ابن الشجري فقال:

«بيت سئلت عنه:

غَيْرُ مَأسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ ∴ يَنقضِي بِالْهَمِّ والْحَزَنِ

قيل: بمَ يرتفع (غير)؟ فأقول: إن قوله: مأسوف مفعول من الأسف وهو الحزن، وعلى متعلقة به، كقولك: أسفت على كذا أسفاً، وحزنت عليه حزناً ولهفت عليه لهفاً، وأسيت عليه أسى، وموضع قولهم (بالهم) نصب على الحال، والتقدير ينقضي مشوبا بالهم وغير رفع بالابتداء، ولما أضيف إلى اسم المفعول، وهو مسند إلى الجار والمجرور استغنى المبتدأ عن خبر، كما استغنى قائم ومضروب في قولك: أقائم أخواك؟ وما مضروب غلامالك عن خبر، من حيث سد الاسم المرفوع بهما مسد الخبر؛ لأن (قائم ومضروب) قاما مقام يقوم ويضرب فتنزل كل واحد منهما مع المرفوع به منزلة الجملة، وكذلك إذا اسند اسم المفعول إلى الجار والمجرور سد الجار والمجرور مسد الاسم الذي يرتفع به، كقولك: أمحزون على زيد؟ وما مأسوفٌ على بكر، كما تقول في الفعل: أيحزن على زيد؟ و(ما يؤسف على بكر)، فلما كانت (غير) للمخالفة في الوصف فجرت لذلك مجرى حرف النفي، وأضيفت إلى اسم المفعول، وهو مسندٌ إلى الجار والمجرور، والمتضايفان بمنزلة

الاسم الواحد – سد ذلك مسد الجملة، حيث أفاد قولك: غير مأسوفٍ على زيد، ما يفيده قولك: ما يؤسف على زيد»[١].

وتبعه ابن مالك بقوله:

«وإذا قصد النفي بـ (غير) مضافًا إلى الوصف فيجعل (غير) مبتدأ، ويرتفع ما بعد الوصف به كما لو كان بعد نفى صريح، ويسد مسد خبر المبتدأ»[٢].

ثم قال: وعلى ذلك وجه الزمخشري قول الشاعر:

غَيْرُ مَأسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ ∴ يَنْقضِي بِالْهَمِّ والْحَزَنِ

... وإلى هذا أشرت بقولي: وأجري في ذلك: غير قائم، مجرى:ما قائم»[٣].

وهناك من رفض القول بأن «غير» تفيد النفي من هؤلاء: ابن السراج لكونها ليست من الألفاظ الصريحة في النفي فليست كمثل (ما ولا وإن) المعتد بهن في النفي الصريح. ومن ثم فلا تعرب غير مبتدأ لأن الوصف المعتمد عليها كالعدم.

فجملة القول في «غير» إعرابها على أحد ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: ذهب إليه ابن جني وتبعه ابن الحاجب فعندهما تعرب (غير) خبر مقدم والأصل: زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه، ثم قدمت (غير) وما بعدها ثم حذف زمن دون صفته، فعاد الضمير المجرور بـ «على» على غير مذكور، فأتى بالاسم الظاهر مكانه.

---

(١) راجع أمالي ابن الشجري جـ١/٤٧-٤٨، تحقيق د/ محمد محمود الطناحي – دار الخانجي – القاهرة.

(٢) راجع شرح التسهيل جـ١/٢٦٥ -٢٦٦.

(٣) راجع شرح التسهيل جـ١/٢٦٥ -٢٦٦.

الوجه الثانى: أن (غير) مبتدأ لا خبر له، بل لما أضيف إليه مرفوع يغنى عن الخبر، وذلك لأنه في معنى النفي، والوصف بعده مخفوض لفظاً وهو في قوة المرفوع بالابتداء، فكأنه قيل: ما مأسوف على زمن ينقض مصاحباً للهم والحزن فهو نظير: ما مضروب الزيدان والنائب عن الفاعل: الظرف [١].

الوجه الثالث ونسب لابن الخشاب:

فعنده أن (غير) خبر لمحذوف ومأسوف مصدر جاء على مفعول كالمعسور والميسور، والمراد به اسم الفاعل.

والمعنى: أنا غير آسف على زمن هذه صفته وقد نقل هذه الأوجه الثلاثة ابن هشام في مغنيه حيث قال:

«من مشكل التراكيب التى وقعت فيها كلمة غير قول الحكمى:

غَيْرُ مَأسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ ∴ يَنْقضِي بِالْهَمِّ والْحَزَنِ

وفيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن غير مبتدأ لا خبر له، بل لما أضيف إليه مرفوع يغني عن الخبر؛ وذلك لأنه في المعنى النفي، والوصف بعده مخفوض لفظًا وهو في قوة المرفوع بالابتداء، فكأنه قيل: ما مأسوف على زمن ينقضي مصاحبا للهم والحزن، فهو نظير: (ما مضروب الزيدان)، والنائب عن الفاعل الظرف، قاله ابن الشجري وتبعه ابن مالك:

الثانى: أن غير خبر مقدم، والأصل زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه، ثم قدمت (غير) وما بعدها ثم حذف (زمن) دون صفته، فعاد الضمير المجرور بـ على على غير مذكور: فأتى بالاسم الظاهر مكانه.

قال ابن جني، وتبعه ابن الحاجب:

فإن قيل: فيه حذف الموصوف مع أن الصفة غير مفردة وهو في مثل هذا ممتنع.

---

(١) انظر: مغني اللبيب جـ١/٢٧١.

قلنا: في النثر، وهذا شعر فيجوز فيه كقوله:

أنـــا ابـــن جـــلا وطـــلاع الثنايـــا ∴ متـــى اضـــع العمامـــة تعرفـــوني[1]

أى: أنا ابن رجلا جلا الأمور...

والثالث: أنه خبر لمحذوف، ومأسوف مصدر جاء على مفعول كالمعســور والميسور والمراد به اسم الفاعل، والمعنى أنا غير آسف على زمن هذه صــفته قال ابن الخشاب وهو ظاهر التعسف»[2].

والذى أراه صواباً من هذه الأوجه الثلاثة: كون (غير) مبتدأ والسبب فــي ذلك عدة وجوه منها:

أولاً: أن الجملة صدرت بلفظ (غير) في قوله (غير مأسوف على زمن)

والتصدير يستدعى الابتداء أخذًا بالظاهر في تركيب العبارة وهــو أبســط وأيسر مما سواه.

بخلاف التوجيهين الآخرين فكل منهما يستدعى التكلف والتعســف ففــى الوجه بكون غير خبرًا لمبتدأ محذوف فيه من التعسف بحذف أحد ركنى الجملــة الاسمية ألا وهو المبتدأ.

وفيه من التكلف بالتأويل في اسم المفعول وحملة على معنى اسم الفاعــل لأنه بمعنى: أنا غير آسف على زمن هذه صفته.

والوجه الآخر: الذي يجعل غيرًا خبرًا مقدمًا فيه من التكلف بدعوى التقديم والتأخير، ثم حذف الموصوف وإقامة الصفة فالأصل عنده (زمن ينقضــى بــالهم والحزن غير مأسوف عليه).

---

(١) قائله/ سحيم ابن وثيل الرياحي، من بحر/ الوافر، ينظر في مغنــي اللبيــب جـــ١/٢٦٩، وهمع الهوامع جـــ١/٩٨.
وابن جلا: يريد ابن رجل جلا الأمور وأوضحها.
والتثنية: جمع ثنايا: العقبة أو طريقها، أو الجبل أو الطريقة فيه أو إليه، وأنا مبتــدأ وابــن خبر وهو مضاف جلا مضاف إليه، وخالف الخليل هذا التأويل فقال أنه اســم رجــل بعينــه وجاء في الصحاح أن جلا: اسم رجل سمي بالفعل الماضي، وحكى عن عيسى بــن عمــر الثقفي أنه قال: إذا سمي الرجل بـــ (قتل) و (ضرب) ونحوهما، لا ينصرف واســتدل بهــذا البيت وقيل يحتمل وجها آخر وهو أنه لم يصرفه لأنه أراد الحكاية. (هامش مغنــي اللبيــب جـــ١/٢٧٠).

(٢) مغني اللبيب جـــ١/٢٧١.

ثم قدم (غير) وما بعدها ثم حذف (زمن) دون صفته، فعاد الضمير المجرور بـ «على» على غير مذكور فأتى بالاسم الظاهر مكانه.

كيف بالأسلوب العربي الذي ينطق بالسليقة يخضع لكل هذه الحسابات والتقديرات فهذا قمة التعسف.

ثانياً: أرى أن اختلاف النحاة في تخريج البيت محل الاستشهاد في إعمال الوصف الرافع لمكتف به عن الخبر معتمدا على النفي بـ (غير)، واختلاف النحاة حول تأييد هذا الاعتماد أو رفضه، منبعث من الخلاف حول حقيقة (غير) من جهة معناها، هل تأتى للنفي أم لا حيث تقرر أن النفي الصريح ما كان بـ («ما» أو «لا» أو «إن» أو ليس) وليست (غير) من هذه الألفاظ.

لكن بالرجوع إلى القاموس المحيط[١] بحثا عن معنى (غير) في اللغة فوجدت الفيروزآبادى يذكر من معانى (غير) أن تكون بمعنى «لا» في النفي واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ﴾ [٢] قال: جائعًا لا باغيًا[٣].

ومن ثم جاء المذهب الأول وهو مذهب ابن الشجري وابن مالك هو التوجيه الأول في كلام ابن هشام في حكم الاعتماد على النفي بواسطة (غير) معتد به في قول الشاعر:

غَيْرُ مَأسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ ∴ يَنْقضِي بِالْهَمِّ والْحَزَنِ

يؤيد ذلك سماعه في بيت آخر من قول الشاعر:

غَيْرُ لاهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحِ اللَّهْوَ ∴ ولا تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سِلْمِ[٤]

وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل[٥].

---

(١) القاموس المحيط مادة الغين والياء والراء ص١٢١١.
(٢) سورة البقرة من الآية ١٧٣، والأنعام من الآية ١٤٥، النحل من الآية ١١٥.
(٣) لسان العرب جـ٣/ ٣٣٢٤.
(٤) من بحر/ الخفيف، وبلا نسبة في شرح التسهيل جـ١/٢٦٦، وتذكرة النحاة ص٣٦٦، شرح ابن عقيل ص١٠١، مغني اللبيب جـ٢/٤٣٣.
(٥) انظر: شرح التسهيل، جـ١/٢٦٦، جـ٣/٣٥٥.

واعتبره ابن مالك من المؤول بالنفي فعنده أن المراد بالنفي: النفي المحض، وهو ما يدل عليه بما وضع لمجرد النفي، كـ [ما، ولا، وليس] ويكون المراد بالنفي المؤول على هذا، وهو الأقرب، بما يدل عليه مما له مسمى يقرب من معنى النفي، فيقام مقامه، نحو: (غير) فإنه اسم بمعنى مخالف، وقد يقصد به النفي، ومن ثم اعتمده من الأجوبة الثمانية التى ينتصب المضارع بعدها بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء فالنفي بغير يكون له جوابًا مقروناً بالفاء كقولك: (غير قائم الزيدان فنكرمهما) وحجته في جواز ذلك صحة إعمال الصفة للاعتماد عليها أى: على (غير) نفسها واستدل على ذلك مرة أخرى بهذا البيت(١).

فإذا كانت (غير) لم يدونها النحاة ضمن هذه الألفاظ المتعارف عليها للنفي إلا أنها بمعناها.

فالنفي معناه (المغايرة)، و(غير) معناها (المخالفة)، و(التحويل)، و(التبديل) فأراها في معناه، وقد شهد بذلك الفيروزآبادى في القاموس، وبذلك لزم في الوصف أن يكون عاملًا لاعتماده على النفي بواسطة غير. وترجح عندي هذا المذهب لذلك.

الثالث: تسويق النحاة لهذا البيت على إعمال الوصف معتمدًا على (غير) في معني النفي يعد خير شاهد على التمسك به في الاستشهاد. وأراه من الشواهد وليس من الأمثلة كما يظن البعض، واتبع في هذا الاتجاه ابن هشام، ففي باب إعطاء الشيء حكم ما أشبهه منها، ذكر ابن هشام: جواز (غير قائم الزيدان) لما كان في معنى (ما قائم الزيدان)، ولولا ذلك لم يجز؛ لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يُغنى عن الخبر.

ودليل المسألة عنده قوله:

غَيْرُ لاهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحِ اللَّهْوَ ∴ ولا تَغْتَرِرْ بِعَارِضٍ سِلْمِ

(١) انظر: التسهيل، جـ١/٢٦٦، جـ٣/٣٥٥.

وعنده أن هذا أحسن ما قيل في بيت أبي نواس محل البحث في المسألة[١] وصاحب الشواهد الشعرية في أمهات الكتب العربية حيث قال معقباً على البيت:

«البيت لأبي نواس، الحسن بن هانيء وبعده:

إنما يرجو الحياةَ فتىً ∴ عاشَ في أمنٍ من المحنِ

وأبو نواس، ليس ممن يستشهد بكلامه، وإنما تأتي أبياته في كتب النحو للتمثيل[٢]، وكذلك يكثر التمثيل بأبيات المتنبي مع أنه متأخر.

والرأي عندي أن الاستشهاد بشعر المتنبي وأبي نواس خير من الاستشهاد بكثير من الشعر الذي يقال إنه جاهلي وهو غير معروف النسبة، أو معروف النسبة ولكنه غير موثوق بروايته، كالشعر الذي ينسب إلى ملوك اليمن وتبابعتهم وأمثالهم. والذى ينسب إلى الزباء.

والبيت مثال لإجراء (غير قائم الزيدان)، مجرى (ما قائم الزيدان) لكونه بمعناه»[٣].

الرابع: إعمال الوصف على فرضية عدم الاعتماد أصلًا أخذًا بمذهب جمهور الكوفيين فعندهم يعمل الوصف وإن لم يعتمد على نفى أو استفهام أو ما شابه ذلك مما يناسب الفعل من دخول الـ الموصولة ونحوه.

فاللغة العربية هى المسموعة قبل أن تخضع للقياس. نعم يعمل الوصف في الغالب عندما يعتمد على ما يدخله في معنى الفعل من نفى أو استفهام أو الـ الموصولة حتى يكون في صورة (الفعل مع مرفوعه) ولكن هذا بحسب الغالب والمطرد، ولا مانع من إعماله غير معتمدٍ أخذًا بالسماع الوارد عند العرب.

(١) انظر: مغني اللبيب جـ٢/٤٣٣ -٤٣٤.
(٢) انظر: خزانة الأدب جـ١/٣٤٥.
(٣) شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب العربية لمحمد محمد حسن شراب جـ٣/٢١٠، مؤسسة الرسالة.

مبحث ذكر الخبر بعد «لولا » في الكون الخاص

من الأخطاء التى رصدت من الشعر الحديث قول أبي العلاء المعري:

يُـذِيبُ الرُّعْـبُ مِنْـهُ كُـلّ غَضْـبٍ ∴ فَلَوْلَـا الغِمْـدُ (يُمْسِـكُهُ) لَسَـالاَ[1]

حيث ظهر الخبر بعد لولا الامتناعية من قوله (فولا الغمد يمسكه لسالا). فلولا حرف شرط غير جازم يفيد امتناع الشىء لوجود غيره والغمد مبتدأ ويمسكه فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره (هو) عائد إلى الغمد والهاء ضمير متصل للغائب في محل نصب مفعول به، وهو يعود إلى الغضب والجملة من الفعل يمسك وفاعله ومفعوله جملة فعلية في محل رفع على أنها خبر المبتدأ (الغمد) ولسالا: اللام رابطة لجواب لولا وسالا فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازاً والألف للإشباع.

والشاهد في جملة (يمسكه) حيث ظهر خبر المبتدأ الغمد.

وفى ظهور خبر الاسم الواقع بعد لولا إشكال بين النحاة حيث اختلفوا في نظرتهم لهذا الشاهد فالجمهور على تلحينه، وكان ممن رصد هذا التلحين ابن مالك حيث قال أثناء تعقيبه على البيت محل الاستشهاد: «وقد خطأه بعض النحويين وهو بالخطأ أولى»[2].

---

(١) البيت: لأبي العلاء المعري أحمد بن عبد الله بن سليمان، نادر الزمان، وأوحد الدهر حفظًا وذكاء وصفاء للنفس، وهو من شعراء العصر الثاني، من عصور الدولة العباسية، فلا يحتج بشعره على قواعد النحو والتصريف، من بحر/ الوافر.

ـ يذيب/ من الإذابة، وهى إسالة الحديد ونحوه من الجامدات.

ـ الرعب: الفزع والخوف، الغضب/ هو السيف القاطع (لسان العرب «غ ص ب») جـ١/٦٠٩، الغمد/ جراب السيف وجفنه (المرجع السابق «غ م د» جـ٣/٣٢٦).

ـ معناه/ يقول إن الخوف من سطوته يذيب سيوف الأعداء، ولولا أغمادها ممسكة لها لسالت على الأرض. الشاهد فيه قوله: (لولا الغمد يمسكه لسالا) فـ (يمسكه) خبر (الغمد) وهو كون مقيد بالإمساك والمبتدأ الغمد دال على هذا القيد إذ من شأن غمد السيف إمساكه فذكر الخبر هنا (يمسكه) وقد دل عليه دليل وهو الغمد وقد لحنه جمهور النحاة لأنهم لا يقولون إلا بالكون المطلق الذي يستوجب معه حذف الخبر فلا يذكر البتة.

(٢) انظر: شواهد التوضيح ص١٢٢.

والمرادى حيث قال: «ولذلك لحنوا المعري في قوله:

يُـــذِيبُ الرُّعْـــبُ مِنْـــهُ كُـــلَّ غَضْـــبٍ ∴ فَلَوْلَـــا الغِمْـــدُ (يُمْسِـــكُهُ) لَسَـــالاَ[١]

والمالقى فقال: « وأما تلحين بعضهم للمعري في قوله:

..... ∴ فَلَوْلَـــا الغِمْـــدُ (يُمْسِـــكُهُ) لَسَـــالاَ

فليس «يمسكه عندي خبرًا ولكنه حال العامل فيه الفعل الـذي «لا» فـي موضعه، وإنما يكون هذا التلحين في مذهب البصريين؛ لأن الابتداء لا يعمل فـي الحال، وهو صحيح في تسليم رفع الغمد بالابتداء»[٢].

وقال ابن هشام:

«ولحن جماعة ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعري في قوله في وصف السيف:

يُـــذِيبُ الرُّعْـــبُ مِنْـــهُ كُـــلَّ غَضْـــبٍ ∴ فَلَوْلَـــا الغِمْـــدُ (يُمْسِـــكُهُ) لَسَـــالاَ[٣]

وقال الشيخ خالد الأزهري: «ولحنوا المعري في قوله:

* فلولا الغمد يمسكه*

وكذلك رصد هذا التلحين الأشموني فقـال[٤]: فقـال فـي سـرد مـذهب الجمهور[٥].

... ولحنوا المعري »

والشيخ محيي الدين عبد الحميد في عدة السالك حيث قال:

---

(١) راجع الجني الداني ص٦٠٠.

(٢) راجع رصف المباني ص ٢٩٤، ووجه التلحين عند الروماني أن (يمسكه) حال وقد عمل فيها الابتداء.

(٣) راجع مغني اللبيب جـ١/٤٤٩.

(٤) راجع التصريح بمضمون التوضيح جـ١/١٧٩.

(٥) راجع منهج السالك إلى ألفية ابن مالك جـ١/٢١٦.

«والجمهور على أن الحذف واجب وأن خبر المبتدأ الواقع بعد (لــولا) لا يكون إلا كونًا عامًا، وحينئذ لا يقال إما أن يدل عليه دليل أو لا، وعندهم أن بيت المعري هذا لحن لذكر الخبر بعد لولا»[١].

وكذلك رصد في منحة الجليل بشرح ابن عقيل فقال:

«والجمهور على أن الحذف واجب، وذلك بناء منهم على ما اختاروه مــن أن خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) لا يكون إلا كونا عاما، وحينئذ لا يقال إما أن يدل عليه دليل أو لا، وعندهم أن بيت المعري هذا لحن لذكر الخبر بعد لولا»[٢].

فلولا الامتناعية مختصة بالأسماء [٣]، ولها حالان أحــدهما[٤]: أن تكــون حرف ابتداء[٥] وذلك إذا وليها اسم ظاهر أو ضمير رفع منفصل، نحو: (لولا زيد لأكرمتك)، ولولا أنت لأكرمته، فــ لولا في هذا ونحوه حرف ابتداء، والاسم بعدها مرفوع بالابتداء[٦] عند أكثر النحويين.

---

(١) راجع عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك جـ١/١٩٧ -١٩٨.

(٢) راجع: منحة الجليل بشرح ابن عقيل جـ١/٢٣٣-٢٣٤.

(٣) بخلاف التحضيضية وهذه لا تقع إلا على الأفعال، لأن التحضيض لا يقع إلا علــى الفعــل مظهرا أو مضمراً، نحو: (لولا أكرمت زيداً، لولا أحسنت إلى عمرو) أى هلا. انظر: حروف المعانى للأمانى ص١٢٣.

(٤) الثانى من حالي «لولا» الامتناعية أن تكون حرف جر، وذلك إذا وليها الضمير المتصــل، الموضوع للنصب والجر، كالياء والكاف والهاء نحو (لولاك ولولاه ولولاي) (انظر: الجنــى الداني ص ٦٠٢-٦٠٤).

(٥) وهى المقصودة هنا في البحث وهذه تدخل على جملتين الأولى مبتدأ وخبر والثانية من فعل فعل وفاعل، وهما مرتبطتان ارتباط الشرط بالجواب نحو: لولا زيد لجلس عمــرو فــامتنع الجلوس لوجود زيد وهذا لا يقع إلا على الاسم. انظــر: المقتصــد فــي شــرح الإيضــاح جــ١/٢١٧-٢١٩، المغني جــ١/٤٤٨، فإن وليتها (أن) فتحتها لأنه مكان أمن وقوع الفعل فيه نحو: لولا أنك حاضر لقمت.

(٦) وخالف المالقي قال: «ومما يدل على أن ما بعد لولا من الظواهر والمضمر المنفصل ليس ليس مبتدأ أن «أن» المفتوحة تقع في موضعه في نحو: (لولا أنك منطلقٌ لأحسنت إليك) ولا يقع في موضع المبدأ إلا المكسورة، فاعلمه» رصف المباني في حروف المعاني ص ١٣٨.

واختلف النحاة في خبره فقال الجمهور:

هو محذوف، واجب الحذف مطلقًا، ولا يكون عندهم إلا كونا مطلقا نحو: لولا قيام زيد لآتيتك، فإذا أريد: (لولا زيدٌ قائم) فهو لحن فلا يجوز ذكر الخبر البتة.

وهذا المذهب ظاهر قول سيبويه فعنده: يحذف خبر الاسم الواقع بعد لولا من حيث كان الجواب قد سد مسده، لأن العرب استغنت عن ذكره لقيام الجواب مقامه ووقوعه موقعه، ومن ثم فإن جواب لولا لا يصلح أن يكون خبرًا لها.

فالحذف واجب من جهة قيام الجواب مقامه وشأن العرب في عادتهم ألا يجمع بين العوض والمعوض.

يقول سيبويه: «باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء، وذلك قولك: (لولا عبد الله لكان كذا وكذا) أما (لكان كذا وكذا) فحديث معلق بحديث لولا. وأما عبدا لله فإنه من حديث لولا... غير أن ذلك استخبار وهذا خبرٌ، وكأن المبنى عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا وكذا، فكأنه قال: (لولا عبد الله كان بذلك المكان)، و(لولا القتال كان في زمان كذا كذا) ولكن هذا حذف حين كثر في استعمالهم إياه في الكلام»[1].

فعلى مذهب سيبويه والجمهور لا يكون الخبر كونا خاصًا البتة بل يجب كونه عامًا ويجب مع ذلك حذفه.

وإنما اعتقد الجمهور ذلك: من خلال فهمهم لكلام سيبويه في قوله بلزوم حذف الخبر دائماً بعد لولا للاستغناء عنه بالجواب.

وقالوا: لا يكون الحذف دائما إلا إذا كان الخبر كونًا عامًا مطلقًا غير محدد أو مخصص.

---

(١) راجع الكتاب جـ١/٢٧٩.

وكان من هؤلاء: المبرد[١] وابن السرج[٢]، والفارسي[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن عصفور[٥]، وابن الربيع[٦]، وأبو حيان[٧].

فالخبر عند هؤلاء المحققين له حالة واحدة بعد لولا وهى: وجوب الحذف قولاً واحدًا.

وعلة ذلك ترجع إلى عدة أمور منها:

إما كثرة الاستعمال: فإذا علم المقصود جاز الحذف والاستغناء عنه بما يفيد[٨]. وإما لوجود دليل عليه وهو الجواب وقد سد مسده.

وفى ذلك يقول المبرد:

«اعلم أن الاسم الذي بعد لولا يرتفع بالابتداء وخبره محذوف لما يدل عليه، وذلك قولك: (لولا عبد الله لأكرمتك) فـ (عبد الله) ارتفع بالابتداء وخبره محذوف والتقدير: لولا عبد الله بالحضرة أو بسبب كذا (لأكرمتك) فقولك: (لأكرمتك) خبر معلق بحديث لولا»[٩].

وإما لأن الكلام قد طال بالجواب فحذف تخفيفاً [١٠].

وذهب ابن الطراوة[١١] إلى القول بمذهب آخر

---

(١) انظر: المقتضب جـ٣/٧٦.
(٢) انظر: الأصول في النحو جـ١/٦٨.
(٣) النظر: المقتصد في شرح الإيضاح جـ١/٢١٧.
(٤) انظر: شرح المفصل جـ١/٩٥.
(٥) انظر: شرح الجمل جـ١/٣٥١.
(٦) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي جـ١/٥٩٤.
(٧) انظر: ارتشاف الضرب جـ١/٣١.
(٨) وانظره أيضًا شرح المفصل جـ١/٩٥.
(٩) المقتضب جـ٣/٧٦.
(١٠) ينظر في/ شرح جمل الزجاجي جـ٢/٤٤٢، الجني الداني ص٥٩١، ارتشاف الضرب جـ٣/١٠٨٩، مغني اللبيب جـ١/٤٥٠.
(١١) ورد غير منسوب في حروف المعاني ص١٢٢، ونسب لابن الطراوة في مغني اللبيب جـ١/٤٥٠، همع الهوامع جـ٢/٤٣.

حيث اعتقد أن الجواب هوا لخبر لحصول الفائدة به.

وضعف هذا القول بعدم وجود رابط يربط بين المبتدأ وخبره [١].

وقيل: لو جعلت جملة الجواب خبرًا للمبتدأ الواقع بعد لولا لأخرجت لــولا عن بابها من جهتين:

الأولى: أن لولا من الأدوات التى تحتاج إلى جواب وهى تربط جملة بأخرى.

والثانية: أن الجواب لو كان في موضع الخبر لكان الجواب مفرداً [٢].

وذهب فريق من المحققين إلى مذهب ثالث في المسألة وعلى رأس هؤلاء: الرماني[٣]، وابن الشجري[٤]، والشلوبين[٥]، حيث أجازوا أن يكون الخبر بعد لولا لولا كونًا خاصًا؛ وقالوا الأكثر والغالب أن يكون عامًا، فإن كان الخبر كونًا عامًا، وجب حذفه وإن كان كونًا خاصًا، فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره وإن دل عليه دليل جاز الأمران.

وفى ذلك يقول الرماني: «الذي يجوز في الخبر الذي يحذف لدلالة ما أبقى على ما ألقى حذف الخبر العام في لولا، ولا يجوز حــذف الخــاص؛ لأن الكــلام يحتمله، ولا يدل عليه، وهو يدل على العام فلذلك جاز حذفه»[٦].

واستدل ابن الشجري[٧] على جواز ظهور الخبر وذكره بعد لــولا بقولــه تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ﴾[٨]. فلفظ (عليكم) لفظ الخبــر

---

(١) انظر: حروف المعاني ١٢٢، مغني اللبيب جـ١/٤٥٠.
(٢) انظر: مغني اللبيب جـ١/٤٥٠.
(٣) انظر: (الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ص٣٠٠، للدكتور/ مازن مبارك.
(٤) انظر: أمالي ابن الشجري جـ٢/٢١١.
(٥) انظر: التوطئة ٢١٦، تحقيق د/ يوسف أحمد المطوع ط جامعة الكويت.
(٦) راجع: الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ص٣٠٠.
(٧) انظر: أمالي ابن الشجري جـ٢/٢١١.
(٨) سورة النساء من الآية: ٨٣.

وقد ظهر وهو كون خاص وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ ﴾[1].

أما ابن مالك: فقد تبع هؤلاء، وكان له موقف بارز فقد اعترف[2] أنه ذهب ذهب مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين في القول بالتقييد بالكون العام في حال والخاص في حالين مختلفين.

فعنده: إذا كان المقصود من الخبر الكون المطلق، حذف الخبر حذفاً واستغنى عنه لسد الجواب مسده؛ لأنه معلوم بمقتضى لولا، إذ هى دالة على امتناع لوجود، فالمدلول على امتناعه هو الجواب، والمدلول على وجوده هو المبتدأ فإذا قلت: لولا زيد لأكرمت عمراً حذف الخبر؛ لأنه تعين وعلم، فوجود زيد مانع من إكرام عمرو فقدر الخبر بالكون المطلق وهو كلمة موجود أو حاضر أى لولا زيد موجود لأكرمت عمراً.

أما إذا أردت الكون الخاص وقيدت الكون بحالة محددة فعلى حسب المراد، إذ لم يدل دليل وجب الذكر وإذا دل الدليل جاز الذكر وجاز الحذف[3].

والحاصل عند ابن مالك ومن تبعهم من النحاة أن المبتدأ بعد لولا على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: وجوب حذف الخبر، نحو: لولا زيد لزارنا عمرو فمثل هذا يلزم حذف الخبر لأن المعنى: لولا زيد على كل حال من أحواله لزارنا عمرو، فلم تكن حال من أحواله أولى بالذكر من غيرها، فلزم الحذف لذلك. ولما في الجملة من الاستطالة المحوجة إلى الاختصار، وهو الموافق لمذهب سيبويه.

---

(١) سورة النساء من الآية: ١١٣.

(٢) شرح التسهيل ج٣/٢٧٦ بتصرف.

(٣) وانظر: شرح الكافية الشافية جـ١/٣٥٤-٣٥٥.

الضرب الثانى: وجوب الذكر، وذلك فيما إذا كان كونا خاصًا ولا دليل عليه إن حذف كقولك: (لولا زيد سالمنا ما سلِمَ)، ولولا زيد غائب لم أزرك، فهذا النوع واجب ذكر الخبر؛ لأن معناه يجهل عند حذفه واستدل على ذلك بالحديث الشريف: «لوْلا قَوْمُك حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْر لَبَنَيْتُ اَلْكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعد إبرّاهِيم»(١).

قال ابن مالك: «ولو أريد كون مقيد لا دليل عليه لم يجز الحذف نحو: (لولا زيد سالمنا ما سلم) و (لولا عمروٌ عندنا لهلك)، ومنه قوله ﷺ: «لولا قومك حديث عهدهم بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم»(٢).

وجعل منه حديث قول عبد الرحمن بن الحارث لأبى هريرة: «إني ذاكرٌ لك أمرًا ولولا مروان أقسم على فيه لم أذكره لك»(٣).

واستدل على ذلك أيضًا من الشعر بقول الزبير:

فَلَوْلَا بَنُوهَا حَوْلَها لَخَبَطْتُهَا ∴ كَخَبطَةِ عُصفُورٍ وَلَمْ أَتَلَعْثَمِ(٤)

الضرب الثالث: جواز الأمرين، وذلك فيما إذا كان كونًا خاصًا وله دليل عليه إن حذف. نحو: «لولا أنصار زيد حموه ما سلم»، وجعل من هذا الضرب قول أبى عمرو بن العلاء البيت محل الإشكال

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلّ غَضْبِ ∴ فَلَوْلَا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ

---

(١) أخرجه البخاري في العلم ٤٨، والحج ٤٢، ومسلم في الحج ٣٩٨، ٣٩٩، والنسائي في المناسك ١٢٥، ١٢٨، وابن ماجه في المناسك ٣١، والموطأ في الحج ١٠٤، وأحمد جـ٤/٥٧، ١٠٢.

(٢) راجع شرح التسهيل جـ١/٢٦٧، وانظر: شرح الكافية الشافية جـ١/٣٥٥-٣٥٦، وشرح شواهد التوضيح ص١٢٢.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الصوم جـ٣/٢٩ برقم ١٩٢٦.

(٤) من بحر/ الطويل، وكان الزبير ﷺ يهم بضرب زوجته أسماء ويمنعه أبناؤه. انظر: شرح الكافية الشافية جـ١/٣٥٦.
وقال محقق شرح الكافية الشافية أ.د/ عبد المنعم هريدي: في جـ١/٣٥٦: وفى نسخة الأصل (لخطبتها) وهذا لا يتفق والمعنى المراد من بقية البيت.

قال ابن مالك أيضًا:

«فلو أريد كون مقيد مدلول عليه جاز الإثبات والحذف نحو: «لولا أنصار زيد حموه لم ينج، فحموه خبر مفهوم المعنى، فيجوز إثباته وحذفه ومن هذا القبيل قول المعري في صفة سيف – من الوافر:

* فَلَوْلَا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ*»[١].

ثم قال: «وهذا الذي ذهبت إليه هو مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين، وغفل عنه أكثر الناس»[٢].

وجعل منه أيضًا قول الشاعر:

لَوْلَا أَبُواكَ وَلَوْلاَ بَعْدَهُ عُمَرٌ ∴ أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بِالمَقَالِيدِ[٣]

واهتم ابن مالك بهذا القول، وكان حريصاً أن يكون ثابت في أغلب مؤلفاته[٤]، بل عده من الآراء التى خفيت على الناس.

واختار مذهب ابن مالك ومن تبعهم ابنه[٥] وابن هشام الأنصارى[٦] وابن عقيل[٧] والشيخ خالد الأزهري[٨] والأشموني[٩] والخضري[١٠] والصبان[١١].

---

(١) شرح التسهيل جـ١/٢٦٧، وانظر: شرح الكافية الشافية جـ١/٣٥٤، وما بعدها.
(٢) انظر: شرح التسهيل جـ١/٢٦٧.
(٣) البيت لأبي عطاء السندي في المقاصد النحوية جـ١/٥٦٠، (تحقيق شرح التسهيل جـ١/٢٦٧) وبلا نسبة في شرح ابن عقيل جـ١/٢٣١، المكتبة العصرية -بيروت. من شواهد التوضيح ص٦٥-٦٧. الشاهد في قوله: (ولولا بعده عمر) فقد ذكر الخبر بعد لولا وهى كلمة (بعده)، وهو من بحر/ البسيط، وينظر في/ شرح التسهيل جـ١/٢٦٧، وهو في عدة السالك "ولولا قبله عمر". انظر: عدة السالك جـ١/ ١٩٨.
(٤) انظر: شرح الكافية الشافية جـ١/٣٥٤-٣٥٥.
(٥) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٢٢.
(٦) انظر مغني اللبيب جـ١/٤٤٩.
(٧) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد جـ٢/٢٠٩.
(٨) انظر التصريح بشرح التوضيح جـ١/١٨٧-١٨٩.
(٩) انظر: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك (شرح الأشموني) جـ١/٢١٠.
(١٠) انظر: حاشية الخضري بشرح ابن عقيل جـ١/١٠٦.
(١١) انظر: حاشية الصبان جـ١/٢١٦.

ورفض ابن الربيع دعوى القول بالكون الخاص.

وهاجم أصحاب هذا القول حيث قال: «وأكثر النحويين على أن هذا لا يقال، إن خبر هذا المبتدأ لا يكون من جنس ما يقتضيه الكلام، وإنما تقول العرب إذا أرادت هذا المعنى: لولا ضرب زيد لأكرمتك، ولولا كلام زيد لمشيت إليك وأما قول علقمة:

فواللهِ لولا فارِسُ الجَوْنِ منهم ∴ لأَبُوا خَزَايا والإِيابُ حَبِيبُ[1]

فليس (منهم) خبرًا لفارس، وإنما هو متعلق بفارس، ومن صلته والتقدير: (فلولا هذا الذي عظم منهم حاضر أو موجود لأبوا خزايا)

(فحديث عهدهم بكفر) جملة مستقلة بنفسها و (عهدهم) مبتدأ وحديث خبر، وهى مقدمة من تأخير. والتقدير: لولا قومك لأقمت البيت على قواعد إبراهيم، ثم قال: (عهدهم بكفر حديث) كأنه إجابة لمستفهم: ما بال هؤلاء القوم يمتنع من ذلك لأجلهم؟

فقيل له: (عهدهم بالكفر حديث)، على أن الرواية المشهورة في الحديث: لولا حدثان قومك بكفر.

ثم قال: وإذا تقرر هذا، وهو الصحيح والواجب استعماله في أحاديث الناس وأساليب الكلام، انهدم التفصيل الذي قرر ابن مالك»[2].

ورد ابن هشام زعم ابن الشجري في استدلاله بذكر الخبر في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾[3]. معقباً على قول ابن الشجري بقوله: «وزعم ابن

(١) ديوان علقمة ص٤٣، بشرح الأعلم الشنتمرى، تحقيق/ لطفى ودرية الخطيب – دار الكتاب الكتاب بحلب ١٣٨٩هـ، المفضليات ص٣٩٤، اللاليء جـ٤٣٣/١، في شرح أمالي القالي لأبي عبيد البكري، تحقيق/ عبد العزيز الميمني – مطبعة لجنة التأليف والنشر ١٣٥٤هـ، والبسيط في شرح الجمل جـ٥٩٤/١، من بحر/ الطويل.

(٢) شرح الإيضاح لابن الربيع (مخطوط بمعهد المخطوطات ميكروفيلم رقم ٢٢، مصنف غير مفهرس لوحة رقم ٣٠، وانظره منقولا في شرح التسهيل لناظر الحبيشي جـ٩١٣/١، وشرح المقرب جـ٦٧٩/٢ وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك جـ١٩٩/١.

(٣) سورة النساء من الآية: ٨٣.

الشجري أن من ذكر – أي ذكر الخبر في الكون الخاص – «ولولا فضل الله عليكم ورحمته» وهذا غير متعين لجواز تعلق الظرف بالفضل؛

كما أنه نسب اللحن لأبى العلاء المعري في بيته الوارد في المسألة والشاهد على ذكر الخبر في الكون الخاص جوازًا لوجود ما يدل عليه ناقلًا عن البعض غير مجيد الرمى باللحن؛ لدفعه بالتأويل حيث قال: «ولحن جماعة ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعري في قوله في وصف سيف:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ غَضْبٍ ∴ فَلَوْلَا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا

وليس بجيد، لاحتمال تقدير: (يمسكه) بدل اشتمال على أن الأصل أن يمسكه، ثم حذفت (أن) وارتفع الفعل، أو تقدير يمسكه جملة معترضة، وقيل يحتمل أنه حال من الخبر المحذوف، وهذا مردود بنقل الأخفش أنهم لا يذكرون الحال بعدها؛ لأنه خبر في المعنى.

ثم قال: وعلى الإبدال والاعتراض والحال عند من قال به يتخرج أيضًا قول تلك المرأة:

فَوَاللهِ لَوْلَا اللهُ تُخْشَى عَوَاقِبُهْ ∴ لَزُعْزِعَ مِنْ هذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهْ[1]،[2]

كما دفع السيوطى دعوى الكون الخاص فقد علق على ما استشهد به ابن مالك في الحديث السابق بقوله: «قلت: والظاهر أن الحديث حرَّفته الرواة بدليل أن في بعض رواياته: (لولا حدثان قومك) وهذا جارٍ على القاعدة. وقد بينت في كتاب: أصول النحو: من كلام ابن الضائع وأبي حيان أنه: لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية؛ لأنه مروي بالمعنى، لا بلفظ الرسول والأحاديث رواها العجم، والمولدون، لا مَنْ يُحسن العربية، فأدوها على قدر ألسنتهم»[3].

---

(١) الشاهد في قوله: (لولا الله تخشى عواقبه) فذكر الخبر بعد لولا وهو كلمة (تخشى).

(٢) مغني اللبيب جـ١/٤٤٩-٤٥٠، وانظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك جـ١/١٩٨.

(٣) همع الهوامع جـ١/٤٢، وانظر: التصريح جـ١/١٧٩.

تعقيب:

فبعد هذا العرض تبين أن البيت المستشهد به في المسألة والتي خطأه الجمهور من المحققين هو: لأبي العلاء المعري، وهو من الشعراء المحدثين الغير مستشهد بشعرهم لمجيئه بعد عصر الاحتجاج حيث قال:

يُـذِيبُ الرُّعْـبُ مِنْـهُ كُـلّ غَضْـبِ ∴ فَلَوْلَـا الغِمْـدُ يُمْسِـكُهُ لَسَـالاَ

فالجمهور لحنه [1] لكونه أظهر الخبر في قوله (فلولا الغمد يمسكه لسالا) فجملة يمسكه خبر للولا وهو كون خاص وقد استدل عليه بالغمد إلا أنه ذكره جوازاً حيث وجد الدليل ولم يحذف بل ذكر.

إلا أنه في الوقت نفسه هو الدليل الذي استدل به ابن مالك على جواز كون خبر لولا كونا خاصًا.

ومن هنا أقول:

بالنظر في دعوى ابن مالك ومن تبعه من المحققين أمثال الرماني وابن الشجري والشلوبين ترتب على هذا المذهب التفصيل الآتى:

فبناء على قولهم: يجوز ذكر الخبر في الكون الخاص؛ جاء الخبر على ثلاث أحوال استلزم منها إعمال العقل والفكر قبل النطق في كل حالة من هذه الأحوال فهو لا يحكم بوجود الخبر أو عدم وجوده إلا بعد أن يفكر ومن ثم يستلزم للمتكلم إن ينظر مع نفسه أولًا قبل النطق بالخبر هل هو يريد الكون العام أم يريد الخاص؟.

فإذا وجد في نفسه يريد الكون المطلق العام؛ لزمه حينئذ أن يحضر في ذهنه حذف الخبر.

وإذا وجد في نفسه أنه يريد الكون الخاص انتظر حتى يرى ما إذا كان سوف يوجد في العبارة ما يدل على الحذف فيحذف، أم لم يدل على الحذف فيذكر.

---

(١) انظر: المراجع السابقة في الموضع السابق أول المسألة.

فإذا وجد القرينة استحضر في نفسه هل يحذف الخبر أو أنه يذكره، وكذلك الأمر إذا لم يأتى بالقرينة وجب عليه استحضار وجوب ذكر الخبر في نفسه.

ولنتفق معًا: بأن العربي الذي عرف مواقع الكلام ونطق بالفطرة لم تكن تلك الطريقة طريقته وليست هذه من سنن العرب أصلًا.

ومن سنن العرب الإيجاز والاختصار.

لذلك أقول: ما دام أن «لولا» (الامتناعية) شرطية يستلزم معها ارتباط الشرط بالجواب مما يغنى إذن عن الحوجة للخبر فالجواب يسد مسده فلا داع لذكره، لذا كان مذهب الجمهور بحسب الغالب في الأساليب الواردة هو الراجح؛ حيث توافر شرط الاستغناء.

ألست معي في قولهم: إذا اجتمع الشرط والقسم ذكر الجواب للسابق منهما واستغنى عن جواب الآخر؟

فالمذكور هذا لأنه قد سد مسد المحذوف وأغنى عن ذكره وكذلك القياس في الأساليب إذا كان هناك جملتان حذف من الأولى لدلالة الثانى عليه، وقد يحذف من الثانية لدلالة الأولى عليه هذه هي طريقة العربي الفصيح، يمل الطول ويسأمه ويلجأ إلى الإيجاز والاختصار.

يستشهد بذلك الإيجاز والاختصار أبواب النحو من (نائب الفاعل) (النداء) (العطف) وغيره الكثير.

<u>لذا كان الراجح عندي:</u>

هو مذهب سيبويه والجمهور لأنه قائم على الإيجاز والاختصار بما هو جار على سنن العرب، ولا يقدح فيه قول ابن مالك بأن ما ذهب إليه خفى على الكثير، فهذا لا يعنى أن جمهور النحاة قد غفلوا مواضع ذكر فيها الخبر بل أقاموا مذهبهم إتباعاً للجاري في كلام العرب من الحذف للإيجاز، وإتباعاً للغالب في الأساليب التي وردت لـــ (لولا).

وأيسر من دعوى الرماني والشجري والشلوبين وابن مالك ومن تبعهم من شراح الألفية وغيرهم أن نقول: بدلا من إعمال العقل والعنت قبل النطق أن ما ورد من مواضع ذكر فيها الخبر بعد لولا إنما مرده بعض اللهجات العربية الغير مطردة.

فقد ورد ذكر الخبر في مواضع من (أي) الذكر الحكيم نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ ﴾(٢). كما ورد في مواضع من الحديث الشريف نحو حديث عائشة من قوله ﷺ: «لولا قومك حديث عهدهم بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم».

وحديث البخارى من قول عبد الرحمن بن الحارث لأبى هريرة:« إنى ذاكر لك أمراً لولا مروان أقسم علىّ فيه لم أذكره لك».

فبدلًا من دعوى التأويل في الآيات القرآنية ورَدت الحديث بدعوى التشكيك في الرواية وأنها رويت بالمعنى.

فأقول: إن مثل هذه المواضع التى ذكر فيها الخبر وردت على لغة بعض العرب ويشهد بذلك أن الأحاديث وردت في الصحيحين فلا يمكن إنكارها وكذلك ورد ذكرها في شواهد التوضيح لابن مالك وهو كتاب لِما استشكل من ألفاظ الحديث وقد استشهد به شراح التسهيل من بعده، ولم نقف على أحد ينكر عليه الرواية وهذا دليل على ثبوتها.

بالإضافة إلى ما ورد من كم هائل في النظم فإذا كان أبو العلاء المعري قد جاء بعد عصر الاستشهاد وردوا قوله:

* فلولا الغمد (يمسكه) لسالا*

فيرد تلحينه بورود مثله في الشعر الموثوق به من قول علقمة:

لَوْلَا زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُنْتَصِرَا ∴ وَلَمْ أَكُنْ جَانِحًا لِلسِّلْمِ إِنْ جَنَحُوا

(١) سورة النساء من الآية: ٨٣.
(٢) سورة النساء من الآية: ١١٣.

وقول أفلح بن يسار السندى:

لَوْلَــا أَبُــوكَ وَلَوْلَــا قَبْلَــه عُمَــرٌ ∴ أَلْقَــتْ إِلَيــكَ مَعَــدُّ بِالمَقَالِيــدِ

وقول الزبير بن العوام في أسماء بنت أبى بكر:

فَلَوْلَــا بَنُوهَــا حَوْلَهَــا لَخَبَطْتُهَــا ∴ كَخَبطَــةِ عُصــفُورٍ وَلَــمْ أَتَلَعْــثَمِ(١)

وقول الآخر:

لَوْلَــا أَبْــىُ أَوْسٍ نَــأَى مَــا ضِيمَ صَــاحِبُهُ ∴ يَوْمًــا وَلَــا نَابَــهُ وَهْــنٌ وَلَــا حَــذَرُ(٢)

وقول الآخر:

فَــواللهِ لَوْلَــا فَــارِسُ الَجــوْنِ مــنهم ∴ لآبُــو خَزَايَــا ولإيــابُ حَبِيــبُ(٣)

وقول الآخر

فَــوَاللهِ لَوْلَــا اللهُ تُخْشَــى عَوَاقِبُــهْ ∴ لَزُعــزِعَ مِــنْ هــذَا السَّــرِيرِ جَوَانِبُــهْ(٤)

فكل هذه الشواهد المسموعة، تدل على أن الخبر ليس لازم الحذف في كل أحواله.

وإنما بحسب الغالب يحذف وقد يذكر على لغة هؤلاء المسموع في كلامهم.

ولا داعى للرد والإنكار وتكلف التأويل كما فعل ابن الربيع وابن هشام والسيوطى، وغيرهم.

هذا وقد حكى ابن الربيع نفسه عن قوم أنهم يجيزون ذكر الخبر بعد لولا، فكانوا يقولون: لولا زيد قائم لأكرمتك، ولولا زيد جالس لأكرمتك (٥).

فلربما ما ورد هنا من شواهد أورد على هذه اللغة.

(١) الشاهد في قوله (فلولا بنوها حولها) فحولها خبر بنوها وقد ذكر الخبر بعد لولا. ينظر في: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك جـ١/١٩٨.

(٢) الشاهد في قوله: «لولا أبي أوس نأى) فنأى خبر أبي أوس وقد ذكر الخبر بعد لولا. ينظر: في عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك جـ١/١٩٨.

(٣) سبق التخريج.

(٤) سبق التخريج.

(٥) انظر: الإيضاح لابن الربيع لوحة ٣٥، والبسيط في شرح الجمل جـ١/٥٩٤.

الفصل الخامس : كان وأخواتها

مبحث : حذف النون من مضارع كان المجزوم عند ملاقاته بساكن

مما رصد للمتنبي مما خالف فيه الأصل قوله:

حَلَلْـــا كمـــا بـــي فَلْيـــكُ التـــبريحُ ∴ أغِـــذَاءُ ذَا الرَّشـــأ الأَغـــنّ الشِّـــيح[1]

ففي قوله: (فليك التبريح) مخالفة للأصل من وجهين:

الوجه الأول: حذف النون من مضارع كان، والأصل عدم حذفها.

الوجه الثاني: حذف النون من مضارع كان المجزوم بالسكون عند وصله بساكن.

وهذا الذي جاء به مخالف، وهو مرفوض من وجهين:

الوجه الأول: شذوذ الحذف لكونه على خلاف الأصل، إذ الأصل ثبوت النون.

الوجه الثاني: جواز الحذف مرهون بعدم ملاقاة ساكن إذ أن النون عندما تقع في محل جزم بالسكون فتضعف فتتشابه والحالة هذه بحروف العلة الساكنة فتحذف النون الساكنة مثلما تحذف حروف العلة الساكنة.

---

(١) الديوان جـ٢/٥٣، تحقيق/ ناصف اليازجي – بيروت (١٩٥٦م)، الديوان ص٦٦، المكتبة الثقافية – بيروت – لبنان – من بحر/ الكامل.

يقول العكبري: (فليك): حذف النون لسكونها وسكون التاء في (التبريح)، ولم يكن حذفها كحذفها في قوله :﴿وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾ مريم: ٩، وقوله: * لم يك شيء يا إلهى قبلكا*؛ لأنها قد ضارعت بالمخرج والسكون والغنة حروف المد، فحذفت كما تحذف منها، وهى هنا في قول المتنبي قوية بالحركة؛ لأن سبيلها أن تحرك، فكان ينبغى أن لا يحذفها، لكنه لم يعتد بالحركة في النون، لما كانت غير لازمة ضرورة...، وقد حذف النون من لكن في الشعر ضرورة... وإذا جاز حذف النون من (لكن) وقد حذف منها نون أخرى، جاز أن تحذف من قوله (فليك التبريح) وفيه قبح من وجه آخر، وهو أنه حذف النون مع الإدغام وهو غريب جدًا، لأن من قال في (بنى الحارث): (بلحارث)، لم يقل في (بنى النجار): (بنجار). (شرح العكبري لديوان المتنبي جـ١/٢٤٣، دار المعرفة) – بيروت – لبنان.

والتبريح: الشدة، يقال: برح بى الأمر، ويقال: لقيت منه برحًا بريحًا، أي: شدة، والرشأ: ولد الظبية، والأغن: الذي في صوته غنة، والمعنى/ يريد إنه من كان في شدة فليكن كما أنا عليه، تعظيمًا لما هو فيه من الشدة، وتم، ثم استأنف كأنه ظبى في حسنه ووقع الشك لوقوع الاشتباه (المرجع السابق نفس الموضع).

فإذا لاقت النون المجزومة بالسكون ساكن قويت وتحركت فلا تحذف لبعد الشبه حينئذ بحروف العلة فإذا حذفت والحالة هكذا فيعد الحذف قبيحًا، وكان ممن رصد لهذا القبح ابن منظور في لسان العرب فقد عقب على قول الشاعر:

لم يكُ الْحَقُّ سوى أن هاجه ∴ رسم دارٍ قد تعفى بالسرر

قال بعد أن أورد البيت: إنما أراد: (لم يك الحق)، فحذف (النون) لالتقاء الساكنين وكان حكمه إذا وقعت (النون) موقعًا تحرك فيه فتقوى بالحركة أن لا يحذفها؛ لأنها بحركتها قد فارقت شبه حروف اللين؛ إذ كن لا يكن إلا سواكن، وحذف النون من (يكن) أقبح من حذف التنوين؛ ونون التثنية، والجمع؛ لأن نون (يكن) أصل، وهى لام الفعل، والتنوين والنون زائدتان، فالحذف منهما أسهل منه في لام الفعل وحذف النون أيضًا من يكن أقبح من حذف النون في قوله غير الذي قد يقال (مِلكذِب)؛ لأن أصله (يكون) قد حذفت منه الواو؛ لالتقاء الساكنين، فإذا حذفت منه النون أيضًا لالتقاء الساكنين أجحفت به لتوالى الحذفين لاسيما من وجه واحد. ولك أيضًا أن تقول إن (مِنْ) حرف، والحذف في الحرف ضعيف إلا مع التضعيف، نحو: (إنْ ورب)»[(١)].

وهذا الذي جاء به من الحذف لنون «كان» في المضارع المجزوم بالسكون عند ملاقاة ساكن ممتنع عند جمهور البصريين لكونه مخالفاً للقياس من وجهين:

الوجه الأول: شذوذ الحذف لكونه على خلاف الأصل، إذ الأصل ثبوت النون وإنما جاء الحذف لكثرة الاستعمال وقد جرت عادة العرب عندما يسكنون الأواخر يحذفونها تخفيفا، لذلك يقول سيبويه:

«وسألته – يعنى الخليل – عن قولهم: (لم أُبَلْ) فقال: هي من (باليت)، ولكنهم لما أسكنوا اللام حذفوا الألف لأنه لا يلتقى ساكنًا، وإنما فعلوا ذلك في

(١) انظر: اللسان مادة (ك و ن) جـ٤/٣٩٥٩، والمنصف لابن جني جـ٣/٢٢٨، والخصائص جـ١/٩٠، نوادر أبى زيد ص٢٩٥-٦٩٦، والدرر جـ١/٩٣.

الجزم؛ لأنه موضع حذف، فلما حذفوا الياء التي هي من نفس الحرف بعد اللام صارت عندهم كنون يكن حين أسكنت اللام هنا بمنزلة حذف النون من يكن، وإنما فعلوا هذا بهذين؛ حيث كثر في كلامهم، إذ كان من كلامهم حذف النون والحركات، وذلك نحو: مُذ ولَدُ وقد عَلْمَ وإنما الأصل لدن ومنذ وقد عَلِمَ وهذا من الشواذ وليس مما يقاس عليه ويطرد»[1].

الوجه الثاني: في جواز الحذف عند ملاقاة ساكن وقد منع البصريون الحذف، عند ملاقاة ساكن فعندهم تحذف النون بشرط عدم اتصالها بساكن.

والعلة في ذلك أحد أمرين: فأكثرهم أن دخول الجازم على مضارع كان يستدعى الجزم بالسكون فتشابه في هذه الحال وهى ساكنة ضعيفة فيتبعه جواز الحذف حينئذ لضعفها بالسكون لأنها تتشابه في حال ضعفها حينئذ بحروف المد واللين فكلهن (سواكن) مما يدل على ضعفهن فيستدعى ذلك حذفهن.

وفى ذلك يقول المبرد: «فأما من قال: لم أك فإنه رأى النون ساكنة، وكانت مضارعة للياء والواو بأنها تدغم فيها، وتزادُ حيث تزاد أن فتكون للصرف، كما تكونان للإعراب، وتبدل الألف منهما، كما تبدل منها في قولك: اضربا، إذا أردت النون الخفيفة، في قولك: رأين زيدًا، وتحل محل الواو في قولك: جهراني وصغاني، وتحذف النون الخفيفة كما تحذف الياء والواو لالتقاء الساكنين.

الأمر الثاني: ذهب إليه الزركشي فعنده أن العلة من الحذف ترجع إلى الذوق والفكر وتحليل الموقف.

فتحذف النون لدقة المشار إليه في الحديث لصغره وحقارته وربما لضآلته فيقول:

---

(١) انظر: الكتاب جـ٢/٣٩٢.

«فيحذف تنبيها على صغر مبدأ الشيء وحقارته، وأن منه ينشأ ويزيد إلى ما لا يحيط بعمله غير الله مثل: ﴿أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً﴾[١] حذف النون تنبيها على مهانة مبتدأ الإنسان وصغر قدره بحسب ما يدرك هو من نفسه ثم ترتقى في أطوار التكوين ﴿فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾[٢] حين كان نطفة كان ناقص الكون، كذلك كل مرتبة تنتهى إليها كونه؛ ناقصة الكون بالنسبة لما بعدها فالوجود الدنيوى كله ناقص الكون عند كون الآخرة كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾[٣] وكذلك ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا﴾[٤]. حذفت النون تنبيها على أنها وإن كانت صغيرة المقدار حقيرة في الاعتبار فإن إليه ترتيبها وتضاعيفها ومثله: ﴿إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ﴾[٥].

وكذلك ﴿قَالُوا أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم﴾[٦] جاءتهم الرسل من أقرب شيء في البيان الذي أقل من مبدأ فيه وهو الحس إلى العقل إلى الذكر ورقوهم من أخفض رتبة وهى الجهل إلى أرفع درجة في العلم وهى التبيين.

وهذا بخلاف قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾[٧]، فإن كون تلاوة الآيات قد أكمل كونه وتم، وكذلك ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا﴾[٨]، هذا قد تم كونه وكذلك ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾[٩] هذا قد تم كونهم غير منفكين إلى

---

(١) سورة القيامة من الآية: ٣٧.
(٢) سورة يس من الآية ٧٧.
(٣) العنكبوت من الآية ٦٤.
(٤) النساء من الآية ٤٠.
(٥) سورة لقمان من الآية ١٦.
(٦) سورة غافر من الآية: ٥٠.
(٧) سورة المؤمنون من الآية: ١٠٥.
(٨) سورة النساء من الآية: ٩٧.
(٩) سورة البينة من الآية: ١.

إلى تلك الغاية المجهولة لهم وهى مجيء البينة.. وكذلك ﴿ فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ ﴾[١] انتفى عنهم إيمانهم مبدأ الانتفاع وأقله فانتفى أصله»[٢].

أما إذا لاقت النون الساكنة في حال المضارع المجزوم ساكن فعندهم يمتنع الحذف.

والعلة في ذلك أيضًا: ضعف شبهها حينئذ بحروف المد واللين؛ لأنها عند ملاقاة الساكن يلزم أن تتحرك فتقوى لزوال السكون حينئذ، فإذا قلت مثلاً (لم يكن الرجل) في حال الخروج من النون إلى اللام يلزم كسر النون للخروج إلى اللام الساكنة فتقوى النون وتثبت إذ لا داعي إلى حذفها حينئذ وقد زال شبهها بحروف العلة لأن حروف العلة سواكن وهى هنا متحركة وقد حذفت عندما كانت ساكنة مثلهن وهى الآن ليست مثلهن فاختلفا فزال الشبه بينهما.

وأكد على ذلك ابن جني حيث دلل على الحذف حال كونها ساكنة فإذا لاقت ساكن امتنع الحذف لتحركها حيث قال: «ويدلك على أن النون أشبهت حروف اللين بسكونها حتى حذفت كما حذفن؛ أنها إذا تحركت لم تحذف؛ لأن الحركة قد أخرجتها من شبه حروف اللين وذلك قولهم: لم يكن الرجل منطلقًا، ولا يجوز: لم يك الرجل... لتحرك النون»[٣].

لذلك استنبط المتأخرون من كلام سيبويه والمبرد شروطًا لجواز حذف النون، منها:

١- أن يكون المضارع مجزومًا بالسكون، بخلاف المرفوع والمنصوب والمجزوم بالحذف.

---

(١) سورة غافر من الآية: ٨٥.

(٢) البرهان في علوم القرآن جـ١/٤٠٧، ٤٠٨، وانظر: النون وأحوالها في لغة العرب ص٢٩٧ -٢٩٨.

(٣) المنصف لابن جني جـ٢/٢٢٨.

٢- ألا يفصل بضمير وألا يوصل بساكن؛ لأنها حينئذ تحرك فيضعف الشبه بحروف العلة التي جاز الحذف تشبيها لها بهم.

وفى ذلك يقول ابن هشام:

«يختص مضارع كان ناقصة وتامة بجواز حذف نونه تخفيفًا، إن كان مجزوما ولم يتصل به ضمير نصب ولا ساكن، نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[١]، ونحو: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا﴾[٢]، قريء بنصب (حسنة) ورفعها، على نقصان (كان) وتمامها، بخلاف نحو: أن يكنه وأن لا يكنه، لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها، ونحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[٣]، لأنها تتحرك للساكنين، فتقوى بحركتها وتتعاصى على الحذف، ويزول شبهها بحرف اللين[٤].

وقال في موضع آخر:

« حذف نون (كان) وذلك مشروط بأمور؛ أحدها: أن تكون بلفظ المضارع والثاني: أن يكون المضارع مجزوما، والثالث: أن لا يقع بعد النون ساكن، والرابع: أن لا يقع بعده ضمير متصل وذلك نحو: «ولم يك من المشركين» و «لم أك بغيا» ولا يجوز في قولك: «كان» و«كن» لانتفاء المضارع ولا في نحو: (هو يكون) و (لن يكون) لانتفاء الجزم، ولا في نحو: «لم يكن الذين كفروا» لوجود الساكن، ولا في نحو قوله ﷺ: (إن يكنه فلن تسلط عليه، وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله) لوجود الضمير»[٥].

فما ورد مخالفًا لذلك مَرَدَّه عندهم الضرورة ومرجعه الشذوذ.

---

(١) سورة مريم من الآية ٢٠.
(٢) سورة النساء من الآية ٤٠.
(٣) سورة البينة من الآية: ١.
(٤) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص٢٦٧.
(٥) شرح الشذور ص ١٨٨، وانظر: التصريح جـ١/١٩٦.

هذا وقد ساق ابن هشام في عرضه لمذهب يونس والكوفيين بيت المتنبي ضمن ما يستدل به على جواز الحذف للنون عند ملاقاة ساكن فقال:

«وجوز الكوفيون ويونس الحذف قبل الساكن، واحتج لهم بقوله:

فـإنْ لمَ تـك المـرآةُ أبْـدَتْ وسـامةً ∴ فَقَـدْ أبـدتِ المـرأةُ جَبْهَـةَ ضَـيْغَمِ[1]

فإن لم تكُ الحاجاتُ من همّة الفتى ∴ فليس بمُغْنٍ عنه عقدُ الرَّتائمِ[2]

وقوله الخفيف:

لم يـكُ الحـقُّ سـوى أن هاجَـه ∴ رَسْـمُ دارٍ قـدْ تَعفَّـى فالطَّلَـلْ[3]

وقد استعمله المتنبي فقال (الكامل):

حِللًـا كمـا بـي فليـكُ التـبريحُ ∴ اغـذاءُ ذا الرشـأِ الأعـنِّ الشـيحُ[4]

وأجيب: بأن حذف النون الساكنة للضرورة ثابت بدليل قوله (الطويل):

فلسـتُ بآتيـهِ ولا أسـتطيعُه ∴ ولَـكِ آسـقني إنْ مـاؤكَ ذا فَضْـلٍ[5]»[6]

أما ما ورد في بيت المتنبي فهو يتفق مع يونس[7]، والمذهب الكوفي[8].

حيث أجازوا حذف النون من مضارع كان المجزوم بالسكون مع ملاقاتها بساكن واستدلوا على ذلك بعدة أبيات منها قول الشاعر:

---

(١) من بحر/ الطويل، قائله/ الخنجر بن صخر الأسدي. ينظر: المقتضب جـ٣/١٦٧، الإنصاف ٤٢٢، التصريح جـ١/١٩٦، همع الهوامع جـ٢/ ١٠٨، منهج السالك جـ١/ ٢٤٥.

(٢) من بحر / الطويل، ينظر: همع الهوامع جـ٢/ ١٠٨، والدرر جـ١/٩٣، ويروى في لسان العرب التماتم مكان الرتائم مادة (ت- م- م) جـ١/٤٤٨، والرتائم جمع رتيمة الصحيفة: خيط يشد في الأصبع ليتذكر به الحاجة، تلخيص الشواهد صـ٢٦٩.

(٣) من بحر / الخفيف.

(٤) من بحر / الكامل.

(٥) من بحر / الطويل.

(٦) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص٢٦٨.

(٧) أثبته ليونس ابن مالك في شرح الكافية الشافية جـ١/٤٢٣، وابنه في شرح الألفية ص١٤٣، والرضى في شرح الكافية جـ٢/٢٠٠، وابن هشام في تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص٢٦٧، وابن عقيل في شرح الألفية جـ١/٢٩٩، الشيخ خالد في التصريح جـ١/١٩، والسيوطي في الهمع جـ٢/١٠٨، والأشموني في منهج السالك جـ١/٢٤٥.

(٨) انظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص٢٦٨- ٢٦٩.

فـإنْ لم تَـكْ المـرآةُ أَبْـدتَ وَسَـامةً ∴ فَقَـدْ أبـدتِ المـرآةُ جَبْهَـةَ ضَـيْغَمِ[1].

حيث حذفت النون من (يك) مع ملاقاة ساكن في قوله (لم تك المرأة).

وكذلك قول الآخر:

إذا لم تـكُ الحاجـاتُ مـن هِمّـة الفتـى ∴ فلـيس بمُغْـنٍ عنـه عَقْـدُ التَمـائِمِ[2]

في قوله: (لم تك الحاجات) حذف النون مـن مضـارع كـان المجـزوم بالسكون عند ملاقاته بساكن.

وكذلك قول الشاعر:

لم يَـكُ الحَـقّ علـى أن هَاجَـهُ ∴ رَسْـمُ دارٍ قَـدْ تعفّـتْ بالسَّـرَرِ[3]

وقد وافق فريق من النحاة ما ذهب إليه يونس والكوفيـون مـن هـؤلاء الفارسي، حيث قال: «ألا ترى أنهم قد أنشدوا:

لمَ يكُ الْحَقُّ عَلَى أَنْ هَاجه

فحذفت مع كونها في موضع الحركة، فكذلك لا يمنع الحـذف فـي ذلـك التأويل لمكان الحركة»[4].

وابن مالك فقد قال: «ويجوز حذف لامها الساكن جزمًا، ولا يمنـع ذلـك ملاقاة ساكن، وفاقاً ليونس [5].

وتبع الأشموني ابن مالك في هذا المذهب فذكر عند التعليق على بيت:

فإن تك المرأة أبدت وسامة ....

---

(١) قائله/ الخنجر بن صخر الأسدي من بحر/ الطويل.
ـ ينظر في/ شرح الألفية لابن الناظم ص١٤٣، أوضـح المسـالك بـرقم ٩٩، ابـن عقيـل جـ١/١١٨، التصريح بمضمون التوضيح جـ١/١٩٦، همع الهوامع جـ٢/١٠٨، شـرح الأشموني جـ١/٢٤٥.

(٢) لم يسم قائله، من بحر/ الطويل.
ـ التمائم/ جمع تميمة/ خرزة – قطاء تنظم في السير ثم يعقد في العنق (لسان العـرب مـادة «ت م م» جـ١/٤٤٨) ينظر في/ همع الهوامع جـ٢/١٠٨، الدرر اللوامع جـ١/٩٣.

(٣) قائله/ حسيل بن عرفطة من بحر/ الرمل، ينظر في/ المنصف جـ٢/٢٢٨، همع الهوامـع جـ٢/١٠٨، الدرر اللوامع جـ١/٩٣، ويروى: سوى مكان على.

(٤) المسائل العسكرية ص١٧٨-١٧٩.

(٥) شرح الكافية الشافية جـ١/٤٢٣.

قال: «وحمل على الضرورة، قال الناظم وبقوله أقول إذ لا ضرورة لإمكان أن يقال: فإن تكن المرأة أخفت وسامة»[١].

والراجح عندي المذهب الكوفي لسببين:

أولها: أراه المذهب الشامل لكلا المذهبين فقد جمع فيه بجواز الحذف للنون في مضارع كان المجزوم بالسكون مطلقًا، سواء اتصلت بساكن أو اتصلت بمتحرك ما لم تتصل بضمير فإنه لا يجوز حذف النون اتفاقاً، بخلاف مذهب سيبويه والبصريين فقط، حيث توقف في جواز الحذف عند ملاقاة متحرك وامتنع الحذف عند ملاقاة ساكن.

والثاني: أن هذا المذهب (مذهب يونس والكوفيين) مستند إلى السماع وهو أصل من أصول الاستشهاد ولا مرد له، ويقوى هذا السماع أحد أمرين:

الأول: كونه نظمًا وقد تمثل فيما ورد من شواهد شعرية حذفت فيها النون من مضارع كان المجزوم بالسكون وقد كانت النون متحركة لملاقاتها بساكن.

والأمر الثاني: كونه نثرًا فقد وردت قراءة شاذة تشهد بحذف نون (لم يك) مع ملاقاتها بساكن أي: مع كون النون متحركة وفى قراءة قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ﴾[٢] فقد أشير إلى هذه القراءة في أوضح المسالك[٣]، ومنهج السالك [٤] إلى ألفية ابن مالك.

وهذا يقوى أن ما أتى به المتنبي اتجاه نحوى ومذهب كوفي مما يستدل به على اتجاه المتنبي فقد كان كوفي النزعة كما كان كوفي النشأة، ارتضى بذلك من ارتضى وأبى من أبى[٥].

❁❁❁❁

(١) منهج السالك جـ١/٢٤٥.
(٢) سورة البينة الآية ١.
(٣) انظره في هذا المصدر جـ١/٢٦٩، تحقيق محيي الدين عبد الحميد.
(٤) انظره في هذا المصدر جـ١/٢٤٥.
(٥) ولم أعثر عليها في الإتحاف جـ٢/٦٢٢، ولا الشواذ لابن خالويه في سورة البينة ولا في في القراءات الشاذة في سورة البينة، ولا في البحر المحيط جـ٨ ص٤٩٤، ولا في الإرشادات الجلية ص٥٠١.

الفصل السادس : الحروف المشبهة بليس

مبحث: إعمال «لا» العاملة عمل «ليس» في المعرفة

مما ورد من الشعر الحديث ولحنه بعض النحاة قول شوقي:

تَسَاووا فلا الأنسابُ فيها تفاوت ∴ لديك ولا الأقدارُ مختلفاتِ[1]

وقول المتنبي:

إذا الجُودُ لم يُرْزَقْ خَلاصًا من الأذى ∴ فلا الحمْدُ مكسوبًا ولا المالُ باقيًا[2]

فقد أعمل لا في قوله (فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا) عمل ليس في الموضعين، مع كون اسمها في كل موضع منهما معرفة، وهو كلمه (الحمد في الأول، والمال في الثاني).

فقد ذكر النحاة هذا البيت لبيان لحنه، ومخالفته للقاعدة النحوية، من ذلك ما رواه ابن الشجري قال:

«كتب إليَّ رجل من أماثل كُتَّاب العجم، يسأل عن هذا البيت أصحيح إعرابه أم فاسد؟ وذكر أنه لشاعر أصفهاني من أهل العصر، وهو:

يُؤَلَّلُ عُصْلاً لا بُناهُنَّ هَيْبَةً ∴ ضِعافًا ولا اطرافُهُنَّ نوابِيا[3]

---

(١) ديوان شوقي، لم أتمكن من الوقوف عليه.

(٢) قائله/ المتنبي من بحر/ الطويل.

وهو من قصيدة المتنبي في مدح كافور، ومعناه مأخوذ من قول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ ﴾ سورة البقرة من الآية ٢٦٤، والشاهد فيه/ إعمال «لا» عمل «ليس» في اسم معرفة شذوذاً.

ـ وينظر في/ الديوان جـ٤٤٢، المكتبة الثقافية، أمالى ابن الشجري جـ٤٣١/١، شرح التسهيل جـ٣٦٠/١ الجني الداني ص٢٩٤، مغني اللبيب جـ٣٩٨/١، شرح شذور الذهب ص٢٥٧، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٢٩٩، التصريح جـ١٩٩/١، شرح المقرب جـ١٠٨٩/٢.

ـ والمعنى: يريد إذا لم يتخلص الجود من المن به، لم يبق المال، ولم يحصل الحمد؛ لأن المال مذهبه الجود، والأذى يذهب الحمد، فالذي يمن بالجود غير محمود ولا مأجور. وهذا من أحسن الكلام (شرح العكبري جـ٢٨٤/٤ للديوان).

(٣) ينظر: في الأشباه والنظائر جـ١٦٠/٤-١٦٣، وكذلك للبغدادي في شرح أبيات المغني جـ٣٧٨/٤-٣٨٢.

رفع (بُنَاهُنَّ) بلا ونصب (هَيْبَةً) بأنه خبرها، وإنما فعل ذلك لينصب القافية؛ لأنه لما أعمل (لا) الأولى هذا العمل، أعمل (لا) الثانية عمل الأولى، ولحنه في هذا نحويٌّ من أهل أصفهان، لأنه جعل اسم «لا» معرفة، وقال: إن من شبه لا بليس من العرب رفعوا بها النكرة دون المعرفة.

فأجبت عن هذا بأنى وجدت قومًا من النحويين معتمدين على أن «لا» المشبه «بليس»، إنما ترفع النكرات خاصة كقولك: لا رجل حاضرًا ولم يجيزوا «لا الرجل حاضرًا» كما يقال: ليس الرجل حاضرًا.. وجاء في شعر أبى الطيب أحمد بن الحسين إعمال (لا) في المعرفة في قوله:

إِذَا الجُـودُ لم يُـرْزَقْ خَلاصًـا مـن الأذى ∴ فـلا الحمْـد مكسـوبًا ولا المـالُ باقيًـا[1]

وقال ابن مالك:

«وشذ إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي ﷺ:

بـدت فعـل ذي ود فلمـا تبعتهـا ∴ تولـت وخلـت حـاجتي في فؤاديـا

وَحَلّـتْ سَـوَادَ الْقَلْـبِ لا أَنَـا باغِيًـا ∴ سِـوَاهَا ولا عَـنْ حُبِّهـا مُتَرَاخِيَـا[2]

وقد حذا المتنبي حذو النابغة فقال (من الطويل)

إِذَا الجُوُد لم يُرْزَقْ ... البيت»[3].

---

(١) راجع: أمالى ابن الشجري جـ١/٤٣٠-٤٣١.

(٢) قائله/ النابغة الجعدي، من بحر/ الطويل.

ـ ينظر في/ شرح الكافية الشافية جـ١/٤٤١، الجني الداني ص٢٩٤، ارتشاف الضرب جـ٢/١١٠، مغني اللبيب جـ١/٣٩٧ -٣٩٨، التصريح جـ١/١٩٩، همع الهوامع جـ٢/١١٩-١٢٠، ومنهج السالك جـ١/٢٥٣.

ـ والشاهد فيه قوله/ (لا أنا باغيا) فقد أعمل «لا» في المعرفة وتأوله جمهور البصريين على أن الأصل: لا أرى باغيا، فحذف الفعل وانفصل الضمير. (انظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص٢٩٤) يسن على التصريح جـ١/١٩٩.

(٣) راجع: شرح التسهيل ج١/٣٦٠، وانظره أيضًا في تلحينه: الجني الداني ٢٩٤، مغني اللبيب ط١/ ٣٩٨، شرح الشذور ٢٥٧، تلخيص الشواهد ٢٩٩، شرح المقرب جـ٢/ ١٠٨٩، التصريح جـ١/ ١٩٩، وشرح الشواهد جـ٣/٣٢٨.

والذي ورد في شعر شوقي والمتنبي هو أحد مذهبين للنحاة حيث ذهب الكوفيون إلى عدم اشتراط إعمال «لا» عمل ليس أن ينكر معموليها ومن ثم جاز عندهم إعمالها في المعرفة كما عملت في النكرة.

حجتهم في ذلك ورود السماع، فقد استشهدوا بقول النابغة الجعدي:

وَحَلّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لا أَنَا باغِيًا ∴ سِوَاهَا ولا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

وقول الآخر:

أنكرتها بعد أعوام مضين لها ∴ لا الدارُ دارًا ولا الجيرانُ جيرانَا[1]

وانحازت طائفة من العلماء لهذه الشواهد فاعترفت بها ولم تنكرها منهم: ابن جني[2]، فقد أثبت ابن هشام هذا القول له وتصريحه به في كتابه (التمام) إلا أن هذا الكتاب مفقود لذا يقول ابن هشام: «قيل: وقد تعمل في اسم معرفة كقوله (الطويل):

وَحَلّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لا أَنَا باغِيًا ∴ سِوَاهَا ولا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

ثم قال: «أما البيت الثالث فإنه للنابغة الجعدي ﷺ وحمله بعضهم على ظاهرة، فأجاز عملها في اسم معرفة وهو قول أبى الفتح في كتاب التمام، وابن الشجري وعلى ذلك يتخرج قول المتنبي.

وإِذَا الجُودُ لم يُرْزَقْ خَلاصًا من الأذى ∴ فلا الحمْدُ مكسوبًا ولا المالُ باقيًا

والأولى في بيت النابغة أن يؤول على أن الأصل: ولا أوجد باغيا ثم حذف الفعل وحده، فبرز الضمير وانفصل أولًا (أنا أوجد باغيًا)، ثم حذف الخبر، وبقي معموله كقراءة على ﷺ ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾[3] أي: نوجد عصبة ويروى:

---

(١) قائله/ لم يعرف من بحر/ البسيط، ينظر: في شرح الشواهد الشعرية من أمهات الكتب العربية جـ٣/٣٢٨، شرح شذور الذهب ١٩٧، والبحر المحيط جـ٢/٩٦-٩٧، ارتشاف الضرب جـ٢/١١٠، الشاهد في قوله/ (لا الجيران جيرانا) حيث (عمل (لا) عمل ليس، وكذلك (لا الدار دارًا) واستشهد به ابن هشام في الشذور على إعمال لا عمل ليس في المعرفة.

(٢) انظر: اللمع في العربية ص٩٧.

(٣) سورة يوسف من الآية ٨، ١٤، انظر: البحر المحيط جـ١/٢٨٣- ٢٨٤.

لا أنـــا مُتْبـــغٍ ســـواها ∴ ولا عَـــنْ حُبِّهـــا مُتراخيـــا

وعلى هذه الرواية أيضًا مهملة ولكنه سكن ياء متبغٍ للضرورة»[١].

وقد نسب النحاة لابن الشجري جواز إعمال (لا) في المعارف يقول المرادي: «أجاز ابن جني[٢] إعمال لا عمل ليس في المعرفة، ووافقه ابن الشجري»[٣].

والصواب غير ذلك فقد صرح بأن الأعرف إعمال (لا) في النكرات، وأن الذي أجاز إعمالها في المعارف ابن جني، فقد سمع مثل ذلك ولم ينكره وقد أقر بذلك ابن الشجري حيث ذكر فقال:

«كتب إليّ رجلٌ من أمائل كُتَّاب العجم، يسأل عن هذا البيت، أصحيح إعرابه أم فاسد؟ وذكر أنه لشاعرٍ أصفهاني من أهل هذا العصر، وهو:

يُؤَلّلُ عُصْلًا (لا) بُنَاهُنْ هَيْبَةً ∴ ضِعافًا و(لا) أطرافُهُنَّ ذَوِيا[٤]

رفع بناهن «بلا» ونصب «هينة» بأنه خبرها، وإنما فعل ذلك لينصب القافية؛ لأنه لما أعمل (لا) الأولى هذا العمل، أعمل (لا) الثانية عمل الأولى.

ولحنه في هذا نحوى من أهل أصفهان؛ لأنه جعل اسم لا معرفة وقال: «إن من شبه (لا) (بليس) من العرب رفعوا بها النكرة دون المعرفة فأجبت عن هذا:

بأني وجدت قومًا من النحويين معتمدين على أن (لا) المشبهة بليس، إنما ترفع النكرات خاصة، كقولك: (لا رجل حاضرًا) وعللوا هذا بأن (لا) ضعيفة في باب العمل؛ لأنها إنما تعمل بحكم الشبه، لا بحكم الأصل في العمل، والنكرة ضعيفة

---

(١) تلخيص الفوائد ص٢٩٩، وانظر: مغني اللبيب جـ١/٣٩٧-٣٩٨.

(٢) نص ابن جني في اللمع ص٩٧ (في باب «لا» في النفي) وهو يتحدث عن «لا» العاملة عمل إن قال: «اعلم أن لا تنصب النكرة بغير تنوين مادامت تليها» وانظر شرح المقرب القسم الثاني ص١٠٨٩.

(٣) راجع: الجني الداني ٢٩٤.

(٤) شرح المقرب القسم الثاني ص١٠٨٩.

جدًا، فلذلك لم يعمل العامل الضعيف إلا في النكرات، كقولك: عشرون رجلًا، ولى مثله فرسًا، وزيدٌ أحسنهم أدبًا، فلما كانت «لا» أضعف العاملين، والنكرة أضعف المعمولين، خصوا الأضعف بالأضعف، وجاء في شعر أبى الطيب أحمد بن الحسين إعمال (لا) في المعرفة في قوله:

إِذَا الجُودُ لم يُرْزَقْ خَلاصًا من الأذي ∴ فلا الحمْد مكسوبًا ولا المالُ باقيًا

ووجدت أبا الفتح عثمان بن جني غير منكر لذلك، في تفسيره لشعر المتنبي، ولكنه قال بعد إيراد البيت: شبه (لا) بليس، فنصب بها الخبر.

وأقول: إن مجيء مرفوع (لا) منكورًا في الشعر القديم هو الأعرف، إلا أن خبرها كأنهم ألزموه الحذف، وذلك في قول سعد بن مالك بن ضبيعة:

من صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا ∴ فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ[1]»[2]

فقد نقل ابن الشجري رأي ابن جني في إعمال (لا) في المعارف بعيداً عنه حيث قرر الأخير أن الأعرف ما شهد به الشعر القديم من إعمالها في النكرات.

وكذلك نقل البعض عن أبي حيان أنه أجاز إعمال لا في المعارف[3].

ولا يوجد في الارتشاف ما يؤيد صدق هذا الكلام.

حيث قال: «وأجاز ابن جني إعمالها – أي (لا) – في المعرفة، وجاز ذلك في قول النابغة الجعدي:

---

(١) قائله/ سعد بن مالك من بحر/ مجزوء الكامل.

ـ ينظر في/ الكتاب جـ١/٢٨-٣٥٤، والمقتضب جـ٤/٣٦٠، شرح المفصل جـ١/١٠٨، شرح الكافية للرضي جـ١/١١٢، المغني جـ١/٣٩٥، وشرح التصريح جـ١/١٩٩، ومنهج السالك جـ١/٢٥٣، الشاهد في قوله/ لا براح حيث أعمل لا عمل ليس وقد حذف الخبر والتقدير: لا براح لى.

(٢) أمالي ابن الشجري جـ١/٤٣٠ -٤٣١، وانظر في هذا التصحيح شرح المقرب جـ٢/١٠٨٩، والأخطاء النحوية والصرفية في شعر المتنبي ص١٩٩، رسالة ماجستير إعداد د/ على محمد فاخر.

(٣) هامش المغني (تحقيق ج الفاخورى جـ١/٣٩٨).

* وَحَلّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لا أَنَا باغِيًا*

*لا الدارٌ دارًا ولا الجيرانُ جيرانا *»[١].

فقد أسند هذا القول لابن جني دون أن يشاركه فيه، وكذلك محيى الدين عبد الحميد أسند هذا القول لأبي حيان [٢].

المذهب الثاني: لسيبويه وجمهور البصريين

أما عن موقف سيبويه: فقد وجد تناقض بين نصين، أحدهما يأتي (بمثال) تكون (لا) فيه عاملة عمل ليس، فترفع ما بعدها اسما لها وتنصب الأخير خبرا لها، وقد كان اسمها حين ذاك معرفة فمثاله في الكتاب:

(ما كان زيدٌ ذاهبا ولا عمرو منطلقًا)

فقد قال سيبويه: «وإن شئت جعلتها (لا) التي يكون فيها الاشتراك فتنصب كما تقول في كان: ما كان زيدٌ ذاهبا ولا عمرو منطلقًا، وذلك قولك: ليس زيدٌ ذاهبًا ولا أخوك منطلقًا، وكذلك ما زيدٌ ذاهبا، ولا معنٌ خارجًا»[٣].

أما النص الثاني:

فوجدته يصرح وينص على إعمال (لا) عمل (ليس) لكنه ليس بالأكثر، ثم يؤكد في حال أنها عاملة عمل (ليس) فهي مثل النافية للجنس في أنها لا تعمل في معرفة البتة.

فقد قال في الكتاب:

«وقد جُعلت – أي لا العاملة عمل ليس – وليس ذلك بالأكثر بمنزلة ليس. وإن جعلتها بمنزلة ليس كانت حالها كحال «لا» – أي العاملة عمل إن في أنها في موضع ابتداء، وأنها لا تعمل في معرفة»[٤].

---

(١) ارتشاف الضرب جـ٢/١١٠.
(٢) انظر: منحة الجليل بشرح ابن عقيل جـ١/٢٩١، ط المكتبة العصرية.
(٣) الكتاب جـ١/٢٨، طبعة بولاق، جـ١/٦٠، ط عبد السلام.
(٤) المصدر السابق جـ١/٣٥٨، طبعة بولاق، جـ٢/٣٩٦، ط عبد السلام هارون.

وجمهور البصريين لا تعمل (لا) إلا في النكرات فإذا دخلت على معرفة ألغيت. صرح بذلك ابن معط في فصوله[١].

ولذلك فسر الشيخ خالد مثال سيبويه في قوله:

(ما زيد ذاهبا ولا أخوه قاعدًا) قال: فعنده (لا) في هذا المثال زائدة والاسمان تابعان لمعمولي (ما) [٢].

بناء على هذا المثال يكون بعض الباحثين فهم مثال سيبويه على إعمال (لا) وقال أن سيبويه لم يشترط التنكير [٣].

والراجح عندي في موقف سيبويه:

هو ما أشار إليه الشيخ خالد، بدليل نصه السابق الأخير الذي صرح فيه بأن (لا) لا تعمل في معرفة البتة.

ومن ثم يكون جمهور البصريين متبعين ما صرح به سيبويه من اشتراط إعمال (لا) تنكير معموليها فلا تعمل في معرفة البتة.

وقد صرح ابن مالك بذلك فقال [٤]:

وفي النكرات أعملت كليس لا

وقال أيضًا:

واعملوا في النكرات «لا» كـ«ما» ∴ مثاله: (لا ذو ارتياب مُسْلِمَا)[٥]

---

(١) انظر: الفصول لابن معط ص٢٠٩.

(٢) فقد ذكر الشيخ أن قال بعدما عقب على بيت النابغة الجعدي ومن بعده بيت المتنبي محل الاستشهاد أنهما من النوادر لدخول (لا) فيهما على معرفة وبقاء عملها قال: «فإن قلت: كيف جعلته نادرًا، أو في «مثل سيبويه»: (ما زيد ذاهبًا ولا أخوه قاعدا)؟؟ قلت: لا عمل للا بل هي زائدة والاسمان تابعان لمعمولى (ما)»، انظر: التصريح جـ١/١٩٩، المتنبي والنحو الكوفي ص٥٣.

(٣) انظر: التصريح جـ١/١٩٩، المتنبي والنحو الكوفي ص٥٣.

(٤) انظر الألفية من خلال شراحها منها: (شرح الألفية لابن الناظم ص١٥٠) وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك جـ١/٢٨٧، ط المكتبة العصرية.

(٥) وانظر: شرح الكافية الشافية جـ١/٤٣٩، وشرح التسهيل جـ١/٣٦٠.

و(لا أنـــا باغيـــا) آتٍ عـــن ثِقَـــة ∴ وفيـــه بَحْـــثُ بـــارعُ مَـــنْ حَقَّقَـــه

وقال السيوطي[١]:

والحـذف حظـر وكـ (لـيس) لا عمـل ∴ في النكـــرات وبـــان لات يقـــل

وشـرط مـا في (لا) و(إن) الحـين خـص ∴ لات حظـــر ذكـــر جزئيهـــا بـــنص

ولذلك قدر البصريون بيت النابغة وحملوه على التأويل منهم ابـن مالـك فعنده أن يجعل «أنا» مرفوعًا بفعل مضمر ناصب (باغيًا) على الحال تقـديره: لا أرى باغيا، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل.

ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ والفعل المقدر بعده خبر ناصبًا (باغيًـا) علـى الحال. ويكون هذا من باب الاشتغال بالمعمول عن العامل لدلالته عليه. ونظـائره كثيرة منها قولهم: (حكمك مسمطا) أي: حكمك لك مسـمطا. أي: مثبتًـا فجعـل (مسمطا) هو الحال مغنيا عن عامله مع كونه غير فعل فأن يعامل (باغيا) بـذلك وعامله أحق وأولى [٢].

وأما الشيخ ياسين: فتأول البيت هنا على حذف مضاف والتقدير في ولا أنا باغياً سواها: (لا مثلى باغيا) فمدخول لا نكـرة حينئـذ لأن (مثلًـا) لا تتعـرف بالإضافة، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليـه مقامـه، فـأتى بـه منفصـلًا مرفوعًا[٣].

وأقول: على الرغم من رفض البصريين إعمال لا في المعارف وتـأويلهم وتقديرهم لبيت النابغة الجعدي وكل ما كان على شاكلته مما ظاهره إعمال لا فـي معرفة، إلا أنهم تناقوا بيت المتنبي واعتنوا به ووضعوه في إطار مقابـل لبيـت النابغة الجعدي فمثال بمثال إضافة إلى أن الأمر لم يقف عند حـد بيـت النابغـة الجعدي فهناك قول الشاعر:

---

(١) انظر: المطالع السعيدة للسيوطي ص (١) تحقيق د/ طاهر سليمان حمودة.
(٢) شرح الكافية الشافية جـ١/١٤١، ١٤٢، وانظر: تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد لابـن هشام ص٢٩٩، وهمع الهوامع جـ٢/١٢٠.
(٣) انظر: حاشية ياسين على التصريح جـ١/١٩٩.

يُؤَلِّلُ عُصْلًا لا بُنَاهُنْ هَيْبَةً ∴ ضِعافًا و لا أطرافُهُنَّ نَوابِيا

وقول الآخر:

أنكرْتُها بعد أعوام مَضَين لها ∴ لا الدارَ دارًا ولا الجيرانُ جيرانًا

فلا محل بعد ذلك لتغليط المتنبي؛ لأنه على درجة من العلم بكلام العرب وأساليبهم بحيث لا يقدم على الكلام إلا محتذيا بعض أساليبهم[1].

لذلك كان المختار عندي: المذهب الكوفي فهو مطلق وشامل حيث أعمل (لا) في النكرة وكذلك أعملها في المعرفة استجابة للمسموع من كلام العرب، واللغة هي السماع أولًا قبل القاعدة والقياس نعم وإن كان الغالب إعمالها في النكرات ومن القليل إعمالها في المعارف.

❁❁❁❁

(١) انظر: شرح أبيات المغني جـ٤/٣٨٢، وشرح الشواهد الشعرية جـ٣/٣٢٨.

الفصل السابع أفعال المقاربة

مبحث اقتران خبر «كاد» بـ «أن»

من الأخطاء التي رصدت للشعراء المحدثين قول شوقي:

قُـــمْ لِلمُعلِّـــم وفِّـــه التَّبْجِـــيَلا ∴ كَـــادَ المَعلِّـــم أنْ يكُـــونَ رَسُـــولا[1]

فقد أورد خبر كاد وقد اقترن بأن في قوله: (كاد المعلم أن يكون رسولا).

ولمعرفة الحكم النحوي في ذلك: فقد اشترط النحاة في كاد أن يكون خبرها فعلًا مضارعًا مجردًا من أن في الأعرف [٢].

أما كونه فعلًا؛ لأنهم أرادوا قرب الفعل، فأتوا بلفظ الفعل ليكون أدل على الغرض، وجرد ذلك الفعل من أن؛ لأنهم أرادوا قرب وقوعه من الحال (فكاد) تدل على الحال بدليل امتناع دخول السين عليها، و (أن) تصرف الكلام إلى الاستقبال، فلم يأتوا بها لتدافع المعنيين، ولما كان الخبر فعلًا محضًا مجردًا من (أن) قدروه باسم الفاعل، لأن الفعل يقع في الخبر موقع اسم الفاعل، نحو (زيد يقوم) [٣].

يقول سيبويه:

«وأما كاد فإنهم لا يذكرون «أن» وكذلك كرب يفعل، ومعناهما واحد، يقولون: كرب يفعل، وكاد يفعل، ولا يذكرون في موضع هذه الأفعال لما ذكرت لك في الكراسة التي تليها»[٤].

وقال في موضع آخر:

«ويضطر الشاعر فيقول: كدت أن، فلما كان المعنى فيهن ذلك، تركوا الأسماء لئلا يكون ما هذا معناه كغيره، وأجروا اللفظ لما أجروا في كنت؛ لأنه فعل

---

(١) لم أتمكن من الوقوف عليه.
(٢) شرح ألفية ابن معط جـ٢/٩٠٣.
(٣) شرح المفصل جـ٧/١٢١: ١٢٢.
(٤) الكتاب جـ١/٤٧٨.

مثله، وكدت أن أفعل لا يجوز إلا في شعر؛ لأنه مثل كان في قولك: كان فاعلًا ويكون فاعلًا»[١].

فكلام سيبويه صريح في منع اقتران خبر كان بأن ولا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

ووافق الجمهور[٢] مذهب سيبويه.

حجتهم في ذلك: أنها لم ترد في القرآن وقد اقترن خبرها بأن. قال تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾[٣].

وقال تعالى: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾[٤]. وقال ﷻ: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ﴾[٥]، فآي الذكر الحكيم لم يقترن خبر كاد فيه بـ أن، وإنما جاز في الشعر حملاً على عسى.

يقول الزمخشري[٦]: «وقد شبه عسى بكاد من قال:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ ∴ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[٧]

وكاد بعسى من قال:

---

(١) راجع الكتاب جـ١/٤١٠.

(٢) انظر: المقتضب جـ٣/٧٥، شرح المفصل جـ٧/١٢١، شرح الرضي للكافية جـ٤/٢١٩، شرح الألفية لابن الناظم ص١٥٥ -١٥٦، ارتشاف الضرب جـ٢/١٢٠، شرح ابن عقيل جـ١/٣٢٧، التصريح جـ١/٢٠٧، همع الهوامع جـ٢/١٣٩، منهج السالك بشرح الأشموني جـ١/٢٦٠.

(٣) سورة النور من الآية: ٤٣.

(٤) سورة الملك من الآية: ٨.

(٥) سورة التوبة من الآية: ١١٧.

(٦) المفصل من خلال شرح المفصل جـ٧/١٢١.

(٧) قائله/ هدبة من بحر/ الوافر، ينظر في/ الكتاب جـ١/٤٧٨، المقتضب جـ٣/٧٠، شرح ابن عقيل جـ١/٣٢٧، الأشموني جـ١/٢٦٠. الشاهد فيه/ إسقاط أن من خبر عسى فلم يقترن بها حملًا على المعهود في كاد.

قد كاد من طول البلى أن يمصحًا[١]

وعلل ابن يعيش طريق الحمل والمقاربة بقوله: «وطريق الحمل والمقاربة: أن عسى معناها الاستقبال وقد يكون بعض المستقبل أقرب إلى الحال من بعض، فإذا قال: عسى زيد يقوم، فكأنه قرب حتى أشبه قرب كاد وإذا أدخلوا «أن» في خبر كاد، فكأنه بعد عن الحال حتى أشبه عسى»[٢].

أما الرضي فيعلل لجواز الاقتران بقوله: «لكونها من شدة القرب الذي فيها كأنها للاشتغال والشروع أيضًا: فهي ليست متضمنة لمعنى كان مثل أفعال الشروع، بل محمولة عليه من حيث الاشتغال فقط فجاز في بعضها اقتران الخبر بأن»[٣].

وهذا كله بابه الشعر فقط وفى ذلك يقول أبو حيان: «ودخولها في خبر كاد وكرب عند أصحابنا من باب الضرورة، ولا يقع في الكلام»[٤].

وقال ابن عصفور[٥]: «أما كاد وكرب فلا يستعمل الفعل بعدها بأن إلا ضرورة كقوله:

قد كان.... البيت

وقول الآخر:

---

(١) قائله/ رؤبة من بحر/ مشطور الزجر، الشطر الأول منه: رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طَورًا فَانْحَىَ، ينظر في/ شرح المفصل جـ٧/١٢١، شرح الرضي جـ٤/ ٢٢٢، شرح المقرب جـ٢/١٠٠٨، جمل الزجاجي لابن= =عصفور جـ٢/١٧٧، يمصحا/ مصح الشيء مصوحًا، ذهب وانقطع (لسان العرب م ص ح جـ٤/٤٢١٤). الشاهد/ اقتران خبر كاد بـ أن حملا على عسى.

(٢) شرح المفصل جـ٧/١٢٢.

(٣) راجع شرح الرضي جـ٤/٢٢٢.

(٤) راجع ارتشاف الضرب جـ٢/١٢٠.

(٥) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور جـ٢/١٧٧، وانظر: شرح المقرب جـ١/٩٩٧، جـ١/٩٩٧، الجزء الأول- القسم الثاني.

كَـــادَتِ الـــنفسُ أنْ تَفِـــيظَ عَلَيْـــه ∴ إذْ غَـــدَى حَشْـــو رَيْطَـــةٍ وبُـــرُودِ[١]

والصحيح دخولها في خبر كاد ضرورة إلا أنها ليست مـــع ذلـــك بزائـــدة لعملها النصب والزائدة لا تعمل بل هي مع الفعل الذي نصبته بتأويل مصدر وذلك المصدر في موضع خبر كاد على حد قولهم: زيد «إقبال وإدبار».

وكان أبو عمرو والأصمعي[٢] يقولان: لا يقول عربي (كاد أن يفعل).

وإنما يقولون: كاد يفعل وهذا مذهب جماعة النحويين وخطأهم ابن يعيش في هوامش شرح المفصل قال: «والجماعة مخطئون قد جاء في الشعر الفصـــيح منه ما في بعضه مقنع فمن ذلك ما أنشده ابن الأعرابي:

يكاد لولا سيره أن يملصا

وأنشد هو غيره:

حتـــى تـــراه وبـــه إكـــداره ∴ يكـــاد أن ينطحـــه إمجـــاره

وأنشد أبو زيد وغيره في صفة كلب:

يـــرتم أنـــف الأرض في ذهابـــه ∴ يكـــاد أن ينســـل مـــن إهابـــه

وقال ذو الرمة:

وجـــدت فـــؤادي كـــاد أن يســـتخفه ∴ وجيـــع الهـــوى مـــن بعـــض مـــا يتـــذكر

وقد جاء في صحيح البخاري: «كاد أمية ابن أبى الصلت – أن يسلم»[٣]

وفى الحديث «كاد الفقر أن يكون كفرا»)[٤].

---

(١) من بحر: الخفيف، يرثي به الشاعر ميتا. والريطة: الملاءة إذا كانت قطعة واحدة، البـــرود جمع برد من الثياب ويجمع على ابراد. والشاهد: في قوله كادت النفس أن تغيظ حيث جـــاء الخبر مقرونًا بأن، وهو قليل، وينظر في: منهج السالك جـــ١/ ٢٦١، هامش شرح المفصل جـــ١٢٢/٧.

(٢) المرجع السابق نفس الموضع.

(٣) هامش شرح المفصل جـــ١٢٢/٧.

(٤) المرجع السابق نفس الموضع.

فقد اتضح من خلال ما سبق جواز اقتران خبر كاد بأن عند ابن يعيش وقد استدل على جواز ذلك من خلال السماع في النظم والنثر على السواء فقد روى أكثر من شاهد من النظم وكذلك سمع في الأحاديث الصحيحة في النثر العربي.

وكذلك ابن مالك خالف ما عليه سيبويه وجمهور النحاة فأجاز أن يقترن خبر كاد بـ «أن» ولم يختص ذلك بضرورة وإنما جائز في الكلام كله شعره ونثره.

حجته في ذلك مستمدة من النثر والشعر على السواء.

فمن النثر: فقد استشهد على ذلك بما ورد من آثار منها قول عمر ﷺ: «ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب»(١).

في الحديث: «كاد قلبي أن يطير»(٢).

ذكر ابن مالك هذه الآثار ثم قال: «تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر كاد مقترناً بـ أن وهو مما خفى على أكثر النحويين، أعنى وقوعه في كلام لا ضرورة فيه. فالصحيح جواز وقوعه في الكلام؛ إلا أن وقوعه غير مقرون بأن أكثر وأشهر من وقوعه مقروناً بـ أن ولذلك لم يقع في القرآن إلا غير مقرون بـ أن»(٣).

وقال: « واستعمل الخبر بالتجريد أو الاقتران بعد عسى وكاد... ومن وروده بعد كاد مقروناً بـ أن قول عمر ﷺ: «ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب» هكذا هذا الحديث في صحيح البخاري (٤).

---

(١) صحيح البخاري جـ١/١٢٦، باب مواقيت الصلاة وأفضلها.

(٢) صحيح البخاري جـ٦/١٧٥ (تفسير سورة الطور) وهو قول الجبير بن مطعم لما سمع رسول الله ﷺ يقرأ بعض القرآن النسخة الأميرية طبعة ١٣١٤هـ الطبعة الأولى.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ص ١٠١ (محمد فؤاد عبد الباقي).

(٤) شرح الكافية الشافية جـ١/٤٥٣-٤٥٥.

أما في الشعر: فقد استدل من قال بجواز اقترانها بـــ أن يقول الشاعر:

أَبَيْـتُمْ قَبُـولَ السِّـلْمِ مِنّـا فَكِـدْتُمُو ∴ لَدَى الحَرْبِ أنْ تُغْنُوا السُّيوفَ عَنِ السَّلِّ[1]

وأقول: إذا كان قد ثبت بالدليل اقتران خبر كاد بـــ أن في أحاديث صحيحة وآثار؛ فهذا يدل على أن هناك بعض اللهجات العربية يكون استعمالها لخبر كـــاد مقترنًا بأن، مما يثبت صحة اقتران خبر كاد بأن ولا يجوز إنكاره وأن ما أتى بـــه شوقي في بيت الشاهد يوافق لهجة لبعض العرب ولا يجـــوز رفضـــه أو رميـــة بالتلحين أو التخطي، نعم بالاستقراء لمواضع خبر كاد في أي الذكر الحكيم، فلـــم يثبت اقترانه بأن وهذا يدل على أن المشهور في الاستعمال العربي هـــو تجـــرد خبرها من أن.

ولا يعنى هذا إنكار القليل الثابت في النثر والنظم على السواء ولذلك كـــان الراجح عندي مذهب ابن يعيش وابن مالك القائم على الإنصـــاف للغـــة العـــرب فمجيئهما بشواهد من النثر من آثار وأحاديث صحيحة كانا بها في منـــأى عـــن ارتباطه بالضرورة على نحو ما زعم سيبويه.

كما أن مجيئه في النثر يقوى مجيئه في الشعر لكون هـــذا وذاك قـــد ورد على وجه من العربية إلا أنه قليل بالنسبة للمشهور والغالب في الاستعمال العربي لكاد، وهذا يؤذن بصحة القياس عليه.

(١) قائله/ مجهولمن بحر/ الطويل، ينظر في/ شرح التسهيل: جـــ١/٣٧٧، شرح الألفية لابن الناظم ١٥٦، شرح الأشموني جـــ١/٢٦٠، الشاهد/ اقتران خبر كاد بـــ أن وهو جائز على قلة عند ابن مالك.

مبحث إثبات «كاد» نفي ونفيها إثبات

من الأخطاء التي نسبت للشعراء المحدثين قول أبي العلاء المعري:

أَنَحويّ هَذَا العَصْر مَا هِيَ لَفْظَةٌ ∴ جَرَتْ فِي لِسَانَيْ جُرهُمَ وَثَمُودِ
إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي صُورَةِ الجحد أَثْبَتَتْ ∴ وَإِنْ أُثْبِتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ[1]

وقد رصد هذا النظم لأبي العلاء فريق من النحاة منهم ابن مالك[2]، وابن هشام الأنصاري [3]، والسيوطي[4].

وقال مراد هذا القائل بهذا اللغز «كاد» وهو فيه غير مصيب والصواب غير ذلك، صرح بذلك ابن مالك حيث قال: «وقد اشتهر القول بأن (كاد) إثباتها نفي ونفيها إثبات حتى جعل هذا المعنى لغزًا فقيل – وهذا اللغز للمعرى – :

أَنَحويّ هَذَا العَصْر مَا هِيَ لَفْظَةٌ ∴ جَرَتْ فِي لِسَانَيْ جُرهُمَ وَثَمُودِ
إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي صُورَةِ الجحد أَثْبَتَتْ ∴ وَإِنْ أُثْبِتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

ومراد هذا القائل (كاد). ومن زعم هذا فليس بمصيب»[5].

اختلف النحاة في كاد ويكاد في دلالتها على الإثبات والنفي فكانوا على ثلاثة أقوال:

القول الأول: للأخفش وتبعه الزمخشري وابن يعيش، وابن مالك وابن هشام والسيوطي أن (كاد) حكمها حكم سائر الأفعال في أن نفيها نفي وإثباتها إثبات.

---

(١) قائله/ المعري، وجرهم وثمود: قبيلتان من العرب وأراد باللسان اللغة وقد أجابه الشهاب الحجازي بقوله:

لقد كاد هذا اللغز يصدي فكرتي ∴ وما كدت منه أشتفي بورود
فهذا جواب يرتضيه أولو النهي ∴ وممتنع عن فهم كل بليد

(الصبان جـ١/٢٦٨).
(٢) شرح الكافية الشافية جـ١/٤٦٦.
(٣) انظر: مغني اللبيب جـ٢/٤١٢.
(٤) انظر: همع الهوامع جـ٢/١٤٦.
(٥) شرح الكافية الشافية جـ١/٤٦٦، وانظر: منهج السالك للأشموني جـ١/٢٦٨.

وبيان ذلك:

أن كاد معناها المقاربة، فيكون معنى كاد يفعل: قارب الفعل، وأن معنى ما كاد يفعل: ما قارب الفعل فخبرها منفي دائمًا، ففي حالة النفي فنفيه واضح وأما في حالة الإثبات فلأن الإخبار بتقرب الشيء يقتضى أيضًا عدم حصوله، فهناك مفارقة بين المقاربة والحصول الفعلي وكاد مقاربة (ولم يكد) أو (ما كاد) عدم مقاربة أو نفي مقاربة وفى كلا الحالتين لم يتم حصول الشيء بل نفي الفعل ونفى الإتمام والحصول.

قال الأخفش: في قوله تعالى: ﴿لم يكد يراها﴾(١).

إذا قلت: كاد يفعل إنما تعني: قارب ولم يفعل، فإذا قلت: لم يكد يفعل كان المعنى: إنه لم يفعل، ولم يقارب الفعل على صحة الكلام(٢).

نقله عنه ابن مالك وقد أجاد في توضيح هاتين الصورتين فقال: «بل حكم (كاد) حكم سائر الأفعال في أن معناها منفي إذا صحبها حرف نفي، وثابت إذا لم يصحبها».

فإذا قائل قال: (كاد زيدٌ يبكي) فمعناه (قارب زيدٌ البكاء) المقاربة ثابتة، ونفس البكاء منتفٍ.

فإذا قال: (لم يكد يبكي) فمعناه: لم يقارب البكار، فمقاربة البكاء منتفية، ونفس البكاء منتفٍ انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة»(٣).

واستدل على ذلك بعدة شواهد:

الأول: قول ذي الرمة:

إِذَا غَيَّرَ النَأْيُ المُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ ∴ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ(٤)

---

(١) سورة النور من الآية ٤٠، ولم أعثر عليها في معاني القرآن للأخفش.

(٢) راجع: شرح الكافية الشافية جـ١/٤٦٨، بتصرف قليل.

(٣) المرجع السابق نفس الصفحة، وانظر: شرح المفصل جـ٧/١٢٥.

(٤) قائله/ ذو الرمة، من بحر/ الطويل. =

فعنده صحيحا بليغًا؛ لأن معناه: إذا تغيّر حب كل محب لم يقارب حبى التغير وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه.

فهذا أبلغ من أن يقول: لم يبرح؛ لأنه قد يكون غير بارح، وهو قريب من البراح، بخلاف المخبر عنه بنفي مقاربة البراح.

الشاهد الثاني: قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَا﴾[1].

فظاهر مذهب الزمخشري في الآية، هو نفس مذهب الأخفش حيث قال في المفصل من خلال شرح المفصل لابن يعيش: «قال صاحب الكتاب: وقوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَا﴾[2] على نفي مقاربة الرؤية وهو أبلغ من نفي نفس الرؤية ونظيره قول ذي الرمة:

إذا غَيَّرَ الْهَجْرُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ ∴ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ[3]

فظاهر النص أنه على القول الأول نفي كاد نفي للمقاربة، وإثباتها إثبات للمقاربة أما الخبر فمنفي في كلٍ، وأكد ذلك بأن أسلوب النفي في الآية أبلغ بواسطة كاد من نفي الرؤية نفسها بغير كاد فعلم من كلمة حينئذ أن لم يكد لم يقارب ولم ير. بدليل أنه قال هو أبلغ من نفي نفس الرؤية يقصد لو قال: (لم ير) فدل ذلك على أن الخبر منفي دائمًا.

= ينظر في: ديوانه ص١١٩٢، خزانة الأدب جـ٩/٣٠٩، شرح المفصل جـ٧/١٢٤، شرح التسهيل جـ١/٣٨٥، شرح الكافية الشافية جـ١/٤٦٨، لسان العرب مادة (ر – س – س) جـ٢/١٦٤١، شرح الأشموني جـ١/١٣٤.

ـ والنأي: البعد، الرسيس/ يطلق على أول الشيء وعلى الشيء الثابت، لسان العرب (ر – س– س) جـ١،١٦٤١،٢، وهنا مسه، يبرح/ يزول، والمعنى/ يقول: أن العشاق إذا بعدوا عمن يحبون دب السلو إليهم وزال عنهم ما كانوا يقاسون، وأما أنا فلم يقرب زواله عني فكيف يمكن أن يزول.

(١) سورة النور من الآية: ٤٠.

(٢) سورة النور من الآية: ٤٠.

(٣) المفصل من خلال شرح المفصل جـ٧/١٢٤.

وكدت بهذا الفهم الذي لاحظته للنص أجزم بأن مذهب الزمخشري هو نفس مذهب الأخفش ومن جاء من بعده على نحو ما يتضح من نصوص ابن مالك أيضًا إلا أنني رأيت ابن يعيش يفسر كلام الزمخشري بغير ذلك فهو يفسره على أنه في الآية أراد نفي المقاربة فقط حيث قال: «قال الشارح: قد اضطربت آراء الجماعة في هذه الآية، فمنهم من نظر إلى المعنى وأعرض عن اللفظ وذلك أنه حمل الكلام على نفي المقاربة؛ لأن كاد معناها قارب فصار التقدير لم يقارب رؤيتها، وهو اختيار الزمخشري، والذي شجعهم على ذلك ما تضمنته الآية من المبالغة بقوله: ﴿ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ﴾[(١)]، ثم يضيف ويقول:

ومنهم من قال: التقدير: لم يرها ولم يكد وهو ضعيف»[(٢)].

فابن يعيش بهذه الإضافة بين أن ما فسره عن الزمخشري يخالف ما نقله عن بعضهم الأخير.

ويرى أن ما نقله عن الأخير يعد ضعيفاً ويعلل لوجه الضعف: بأن لم يكد – في الآية – إن كانت على بابها فقد نقض أول كلامه بآخره وذلك أن قوله لم يرها يتضمن نفي الرؤية وقوله ولم يكد فيه دليل على حصول الرؤية، وهما متناقضان.

أما ابن مالك فكان كلامه أكثر وضوحًا في الآية: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَا﴾[(٣)]. فهي عنده أبلغ في نفي الرؤية من أن يقال: (لم يرها) لأن من لم ير قد يقارب الرؤية بخلاف من (لم ير ولم يقارب) .

فقوله (لم يكد يراها) لم يقارب، ولم ير بخلاف لم يرى فهي نفي للرؤية فقط وربما قارب، لذلك لم يكد أبلغ في نفي الرؤية ونفى المقاربة[(٤)].

---

(١) سورة النور من الآية ٤٠.
(٢) شرح المفصل جـ٧/١٢٤.
(٣) سورة النور من الآية ٤٠.
(٤) المفصل في شرح المفصل جـ٧/١٢٤.

وجعل منه قوله تعالى: ﴿ يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ ﴾[١]، معناه: لا يسيغه ولا يقارب إساغته [٢].

وبذلك يكون تفسير الآية عند ابن مالك قد نهج فيها منهج الأخفش.

أما قوله تعالى : ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾[٣]. فتفسيره أنه كلام يتضمن كلامين مضمون كل واحد منهما في وقت غير وقت الآخر.

والتقدير: فذبحوها بعد أن كانوا بعداء من ذبحها غير مقاربين له[٤]، كما يقول القائل: خلص فلان وما كان يخلص[٥].

كما أن نفيها قد يكون إعلامًا ببطء الوقوع، والثبوت حاصل.

واستشهدوا له بقوله تعالى: ﴿ فَمَالِ هَٰؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾[٦]. أي: يفقهون ببطء وعسر[٧].

كما أن اللغة أجازت أيضًا أن نفيها (لم يكد يفعل) على معنى فعل بعد شدة.

وقال به ابن مالك وعقب عليه بقوله: «وليس هذا على صحة الكلام»[٨].

وقد وضح هذه الإضافة في شرح التسهيل فقال: «وقد يقول لقائل: لم يكد زيد يفعل، ويكون مراده فعل بعسر لا بسهولة، وهو خلاف الظاهر الذي وضع له اللفظ أولًا، ولإمكان هذا، رجع ذو الرمة في قوله:

إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ ∴ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

إلى أن جعل بدل: (يكد)، (يجد) وإن كان في يكد من المبالغة والجزالة ما ليس في يجد»[٩].

---

(١) سورة إبراهيم من الآية ١٧.
(٢) انظر: شرح التسهيل جـ١/٣٨٥.
(٣) سورة البقرة من الآية ٧١.
(٤) شرح الكافية الشافية جـ١/٤٦٩، وانظر: مغني اللبيب جـ١/٤١٣.
(٥) انظر/ شرح التسهيل جـ١/٣٨٥.
(٦) سورة النساء من الآية ٧٨.
(٧) شرح الكافية الشافية بتصرف يسير وانظر/ شرح التسهيل جـ١/٣٨٥.
(٨) راجع/ شرح الكافية الشافية جـ١/٤٦٩.
(٩) شرح التسهيل جـ١/٣٨٥.

القول الثاني: إن كاد ويكاد (إثباتها) نفي و (نفيها) إثبات، فإذا قيل: (كاد يفعل) فمعناه أنه لم يفعل، وإذا قيل: لم يكد يفعل فمعناه أنه فعله. دليل الأول قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ ﴾[1]،[2].

وقوله:

كَادَتِ النفسُ أنْ تفيضَ عَلَيْه ∴ إذْ غَدا حَشْو رَيْطَةٍ وَبُرُودِ[3]

ودليل الثاني: قوله تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ﴾[4] في الماضي أخذا بظاهر اللفظ فقد تم ذبحها فيكون نفيها إثبات لخبرها.

وبه أخذ ابن يعيش فقوله تعالى: ﴿ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَا ﴾[5] المعنى عنده أنه يراها يراها بعد اجتهاد وبأس من رؤيتها، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

فَأُبْتُ إلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبا ∴ وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تُصْفِرُ[6]

---

(١) سورة الإسراء من الآية ٧٣.
(٢) نقله/ مغني اللبيب جـ١/٤١١، في أوهام المعربين، والصواب خلافها.
(٣) قائله: محمد بن منادر اليربوعى بالولاء ١٩٨هـ-٨١٣م، وهو شاعر كثير الأخبار والنوادر، كان عالما بالأدب واللغة، وقد تزندق فغلب عليه اللهو والمجون، اتصل بالبرامكة ومدحهم وتفيض عليه: أي تفارق الجسد من حزنها عليه، وروي (تغيظ عليه) وبعضهم يقول: فاظ بالظاء القائمة من غير ذكر النفس أو مع ذكرها من بحر/ الخفيف، ويستشهدون بهذا البيت على رواية الظاء. ثوى: مات، الريطة: كل ملاءة غير ذات لفقين أي قطعتين متضامتين كل نسج واحد وقطعة واحدة، وقد يكنى بها عن الكفن كما هي الحال هنا، البرود: جمع برد، وهو ثوب مخطط أو كساء أسود يلتحف به وهو هنا كناية عن الكفن، لسان العرب مادة (ر – ي – ط) جـ٢/١٧٩٢.
(٤) سورة البقرة من الآية ٧١.
(٥) سورة النور من الآية ٤٠.
(٦) قائله/ تأبط شرا في ديوانه ص٩١، من بحر/ الطويل، ينظر في/ الإنصاف جـ٢/٤٥٠، ، شرح المفصل جـ٤/٣٧٦، شرح التسهيل جـ١/٣٩٣، الأشموني جـ١/٢٥٩، التصريح جـ١/٢٧٨.
ـ أبت/ رجعت لسان العرب أوب، فهم/ اسم قبيلة، المعنى/ يقول: إذا رجعت إلى قومى بعد أن عز الرجوع إليهم، وكم مثل هذه الخطة فارقتها، وهى تتأسف وتتعجب من كيف أفلت منها. الشاهد/ ما كدت على معنى الإثبات.

حيث قال: «والذي أراه أن المعنى أنه يراها بعد اجتهاد ويأس من رؤيتها والذي يدل على ذلك قول تأبط شرًا.

فأبت إلى فهم وما كدت آثبا

والمراد ما كدت أؤوب كما يقال: سلمت وما كدت أسلم، ألا ترى أن المعنى أنه آب إلى فهم وهى قبيلة، ثم أخبر أن ذلك بعد أن كاد لا يؤوب»(١).

وعلل لذلك بقوله: «إن كاد دخلت لإفادة معنى المقاربة في الخبر كما دخلت كان لإفادة الزمان في الخبر، فإذا دخل النفي على كاد قبلها كان أو بعدها لم يكن إلا (لنفي الخبر) كأنك قلت إذا أخرج يده يكاد لا يراها، فكاد هذه إذا استعملت بلفظ الإيجاب كان الفعل غير واقع، وإذا اقترن بها حرف النفي كان الفعل الذي بعدها قد وقع هذا مقتضى اللفظ فيها وعليه المعنى والقاطع في هذا قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾(٢)، وقد فعلوا الذبح بلا ريب.

أما المضارع فلأن الشعراء قد خطأوا ذا الرمة في قوله:

إِذَا غيّرَ النايُ

وهو أنه يؤدى إلى أن المعنى: أن رسيس الهوى يبرح ويزول، وإن كان بعد طول عهد فلولا أنهم فهموا في اللغة أن النفي إذا دخل على المضارع من كاد أفاد إثبات الفعل الواقع بعده لم يكن لتخطئتهم وجه، فالقائل بهذا القول تمسك بتخطئة الشعراء لذي الرمة(٣).

قال ابن يعيش: «فأما قول ذي الرمة:

* إِذَا غيّرَ النّايُ المُحِبّين*

فقد قيل أنه لما أنشده أنكر عليه وقيل له فقد برح حبها فغيره إلى قوله لم أجد رسيس الهوى وعليه أكثر الرواة فإن صحت الرواية الأولى فصحتها محملها

(١) شرح المفصل جـ٧/١٢٥.
(٢) سورة البقرة من الآية ٧١.
(٣) هامش شرح المفصل جـ٧/١٢٥.

على زيادة يكاد والمعنى لم يبرح رسيس الهوى من حب مية فهذا عليه أكثر الكوفيين والشاعر لا يتقيد بمذهب دون مذهب ومثله قوله:

وتكاد تكسل أن تجئ فراشها [١]

تكاد فيه زائدة[٢].

فهؤلاء عندهم أن نفي كاد إثبات في الماضي والمستقبل، ففي الماضي لقوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[٣]، وفى المستقبل لتخطئة الشعراء ذا الرمة في قوله: إِذَا غيَّرَ النايُ... البيت.

قال الرضي: الشبهة التي قال بها البعض إن نفي كاد إثبات في الماضي كقوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[٤] أو في المستقبل واستدل على كونه في المستقبل أيضًا للإثبات، بتخطئة الشعراء ذا الرمة في قوله: إِذَا غيَّرَ النايُ... البيت وقولهم: نراه قد برح، حتى أدى ذلك إلى أن غير ذو الرمة، لم يكد، إلى لم أجد ولم يكد، مستقبل؛ لأنه جواب إذا، فلولا أنهم فهموا الإثبات، لم يخطئوه»[٥].

القول الثالث: قيل نفي كاد يكون في الماضي للإثبات دون المستقبل فنفى الماضي إثبات لشبهة قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[٦] ونفي المضارع نفي، لقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[٧]، وقول ذي الرمة[٨]: لم يكد يكد يبرح... البيت.

---

(١) قائله/ حسان بن ثابت، وهو صدر بيت تمامه:
في حسم خرعبه وحسن قوام
ــ من قصيدة قالها يفتخر فيها بيوم بدر وبعير الحرث بن هشام بفراره عن أخيه أبى جهل بن هشام، وقد حسن إسلامه بعد واستشهد بأجنادين ﷺ. ينظر في/ شرح المفصل جـ٧/١٢٠.
(٢) المرجع السابق جـ٧/١٢١، جـ٧/١٢٥.
(٣) سورة البقرة من الآية ٧١.
(٤) سورة البقرة من الآية ٧١.
(٥) شرح الرضي جـ٤/٢٢٥.
(٦) سورة البقرة من الآية ٧١.
(٧) سورة النور من الآية ٤٠.
(٨) انظر: هامش شرح المفصل جـ٧/١٢٥، وشرح الكافية للرضى جـ٤/٢٢٥.

وقد أجيب عن القول الثاني والثالث بالآتي:

أما الآية فالنفي لنفي مقاربة الذبح، وحصول الذبح بعد أن نفي مقاربة الذبح لا ينافيها ولم يؤخذ من لفظ كادوا بل من لفظ (فذبحوها) كما أننا لا نسلم أن النفي الداخل على كاد يفيد الإثبات لا في الماضي ولا في المستقبل بل هو باق على وضعه وهو نفي المقاربة، وليس ما تمسكوا به بشيء.

أما الآية: فهو أن معناه أن بني إسرائيل ما قاربوا أن يفعلوا للإطناب في السؤال، ولما سبق في قولهم: ﴿قَالُوٓاْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾[١]، وهذا التعنت دليل على أنهم كانوا لا يقاربون فعله فضلا عن نفس الفعل ونفي المقاربة قد يترتب عليه الفعل وقد لا يترتب. ذكره القالي في شرح اللباب[٢].

وقد أجاب ابن مالك أيضًا: عن الآية عما يقال لو كان خبر كاد المنفية منفيًا بالأولى لكان قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾[٣] ... الآية متناقضا.

فقال: «أن الآية ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[٤]. فكلام تضمن كلامين مضمون كل واحد منهما في وقت غير وقت الآخر.

والتقدير فذبحوها بعد أن كانوا بعداء من ذبحها غير مقاربين له، وهذا واضح والله أعلم»[٥].

فمفهوم هذه الإجابة أنه لا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر[٦].

---

(١) سورة البقرة من الآية ٦٧.
(٢) انظر: هامش شرح المفصل جـ٢/ ١٢٥.
(٣) سورة البقرة من الآية ٧١.
(٤) سورة البقرة من الآية ٦٧.
(٥) راجع شرح الكافية الشافية جـ١/٤٦٦.
(٦) انظر: الصبان جـ١/٢٦٩.

ويتضح هذا الجواب بقول الرضي: «قد يكون مع كاد المنفية قرينة تدل على ثبوت مضمون الخبر بعد انتفائه وانتفاء قربه فتكون تلك القرينة هي الدالة على ثبوت مضمونه في وقت بعد وقت انتفائه، وانتفاء قربه لا لفظ كاد، ولا ينافى بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر، وذلك كما في ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[١].

فإن حصلت قرينة هكذا، قلنا بثبوت مضمون خبر كاد، بعد انتفائه، كما في قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[٢]، أي: ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم وما قربوا منه (فما كادوا) إشارة إلى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم: ﴿قَالُوٓاْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾[٣]﴿ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ﴾[٤]، ﴿ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا﴾[٥]، ﴿ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ﴾[٦]، وهذا التعنت دأب مَنْ لا يفعل ولا يقارب الفعل أيضًا؛ وإن لم يثبت قرينة هكذا، كقولك: مات زيد وما كاد يسافر.

ثم أجاب عن الاستدلال بالآية ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[٧] بأن إثبات الفعل مفهوم من القرينة، أي قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾[٨] لا من ﴿كادوا﴾ ... ولهذا لم يفد الإثبات في قولنا: مات زيد وما كاد يسافر، لما لم تكن قرينة.

---

(١) سورة البقرة من الآية ٦٧.
(٢) سورة البقرة من الآية ٦٧.
(٣) سورة البقرة من الآية ٦٧.
(٤) سورة البقرة من الآية ٦٨.
(٥) سورة البقرة من الآية ٦٩.
(٦) سورة البقرة من الآية ٧٠.
(٧) سورة البقرة من الآية ٦٧.
(٨) سورة البقرة من الآية ٦٧.

كما أجاب عن تخطئة الشعراء لذي الرمة بقوله:

«وأما الجواب عن تخطئة الشعراء.. فبأن تخطئتهم وتصويب ذا الرمة في بديهه، بناء على الدليل المذكور، أي أن نفي القرب من الفعل لا يكون إثباتًا لـــه، وأن قوله الأول (لم يكد يبرح) كان على البديهة من غير تفكر، وقوله الثاني نشأ عن روية وتفكير بعد اتهام الشعراء له بالخطأ»(١).

ولذلك يقول القالي أيضًا:

وأما البيت فكذلك معناه أن حبها لم يقارب أن يزول فضلا عن أن يـــزول وهو مبالغة في نفي الزوال.

فإنك إذا قلت: ما كاد زيد يسافر فمعناه أبلغ من قولك: ما يسافر زيد أي لم يسافر ولم يقرب أيضًا فالبيت مستقيم ولا وجه لتخطئة الشعراء إياه» ذكره القالي في شرح اللباب(٢).

وعلى ذلك يكون ما الغز به المعري في أن نفي كاد إثبات وإثباتهـــا نفـــي أحد قولين على ما قد طرح في القول الثاني والثالث وهو ما قد اشتهر عند بعض النحاة.

وأقول: تَخَبُّطُ النحاةُ في (كاد ويكاد) قد أتى من أن البعض أخـــذ بظـــاهر اللفظ والبعض الآخر أخذ بالمعنى.

فالقول الأول أخذ بالمعنى والقولان الآخران أخذا بظاهر اللفظ وأن اللغـــة تجيز أيهما.

والراجح عندي: الأخذ بالمعنى على القول الأول فكل أسلوب يفـــد إفـــادة محددة على أن الغالب فيها أنها مثل سائر الأفعال نفيها نفي وإثباتها إثبات وأنها للمقاربة في الفعل في حال الإثبات وعدم المقاربة في حال النفي ولا مانع بعد ذلك

---

(١) شرح الرضي جـ٤/٢٢٥، بتصرف.

(٢) هامش شرح المفصل جـ٧/١٢٥ -١٢٦.

كما وضح في الأساليب الواردة أن نفيها قد يكون إعلامًا ببطء الوقوع والثبوت حاصل كما وضح ذلك في قوله تعالى: ﴿ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾[1].

وأن اللغة أجازت أن نفيها على معنى فَعَلَ بعد شدة فقوله: لم يكد يفعل يجيز اللغة فيه أيضًا أنه فعل بعد شدة.

فإذا كانت اللغة تجيز هذا وذاك إذن قرينة المعنى أظهر من قرينة اللفظ، فاللفظ إذا كان صالح لهذا وذاك فالفيصل لقرينة المعنى ومن ثم كان الأخذ بالقول الأول أظهر الأقوال، على أنه لم يثبت تخطئة القول الثاني والثالث بل اللغة تجيزه ومن ثم لم يثبت تخطئة المعري فيما ألغز به إلا عند أصحاب القول الأول تحيزًا لمذهبهم وليس لتخطئته في اللغة.

❁❁❁❁

(١) سورة النساء من الآية ٧٨.

الفصل الثامن : إن وأخواتها

مبحث : نصب الجزأين بـ «إنَّ» وأخواتها

من الأخطاء التي رصدت لبعض الشعراء المحدثين:

قول أبى نخيلة:

كَـــأنّ أُذْنَيـــهِ إذَا تَشَـــوَّفَا ∴ قَادِمَـــةً أَو قَلَمًـــا مُحَرَّفَـــا[1]

فقد نصب (أذنيه) و (قادمة) بكأن وأيضا قول ابن المعتز:

مـرت بنـا سـحرا طـيرٌ فقلـت لهـا ∴ طُوبَـاك بـاليتني إيـاك طُوبَـاك[2]

ففي قوله: يا ليتني إياك يكون قد نصب المبتدأ والخبر بليت بدليل مجيئه بإياك ضمير النصب خبراً لليت فدل على أنه منصوب.

أما عن البيت الأول فقد لحنه المبرد حيث قال معقبًا عليه:

قال:« فعلم القوم كلهم أنه قد لحن، ولم يهتد منهم أحد لإصلاح البيت إلا الرشيد، فإنه قال له: قل: تخال أذنيه إذا تشوفا. والراجز وإن كان لحن فقد أحسن التشبيه»[3].

---

(١) البيت من الرجز، نسب لمحمد بن ذئيب، من مخضرمي الدولتين وأحد شعراء الرشيد، في الكامل للمبرد جـ٣/١٠٤، شرح الكافية الشافية جـ٢/٥١٧، شرح التسهيل جـ٢/٩، شرح الكافية للرضي جـ٢/٣٤٧، الدر المصون جـ٤/٤٩٠، وشفاء العليل جـ١/٣٥٢، همع الهوامع جـ٢/١٠٦، خزانة الأدب جـ١٠/١٣٧-٢٤٠، والأشموني جـ١/٢٧٠.
ـ وقد أنشد ابن ذؤيب أرجوزته للرشيد وصف فيها فرسًا شبه أذنيه بقلم محرف، فقال له الرشيد: دع (كأن) وقل (تخال) حتى يستوي الإعراب. تشوف/ من شوف: شاف الشيء شوفًا: جلاه، والشوف: الجلو والمشوف المجلو وتشوف: نصب عنقه وجعل ينظر (لسان العرب (ش و ف) ج٢/٢٣٦١، تاج العروس (ش و ف) جـ٢٣/٥٣٣. المعنى: إذا رفع عنقه ونظر مستطلعا ما الخبر، خلت أن أذنية ريشتا طائر أو قلمان مبريان. الشاهد/ في قوله: (كأن أذنية.. قادمة) استشهد به على جواز نصب الجزأين بـ إن وأخواتها.
(٢) قائله: ابن المعتز، ورد هذا البيت في: التذييل والتكميل جـ٢/١٩٦، والخزانة جـ٤/٢٩١، وارتشاف الضرب جـ٢/١٣١، ومغني اللبيب جـ١/٣٢٥.
(٣) الكامل للمبرد جـ٣/١٠٤.

فقد رصد المبرد مع تلحينه لهذا البيت بنصب الجزأين بكأن إلا أنه يرصد استحسانه لتشبيه الشاعر حيث صرح بأنه أحسن التشبيه.

كما رصده ابن هشام فقال: «زعم قوم أن كأن قد تنصب الجزأين وأنشدوا:

كَـــــأَنّ أُذْنَيـــــهِ إِذَا تَشَـــــوَّفَا ∴ قَادِمَـــــةً أَوقَلَمًـــــا مُحَرَّفَـــــا

فقيل: الخبر محذوف، أي: يحكيان، وقيل: إنما الرواية (تخال أذنيه).

وقيل الرواية: قادمتا أو قَلَمَا محرفاً بألفات غير منونة على أن الأسماء مثناة وحذفت النون للضرورة.

وقيل: أخطأ قائله، وهو أبو نخيلة، وقد أنشده بحضرة الرشيد، فلحنه أبو عمرو الأصمعي وهذا وهم، فإن أبا عمرو متوفى قبل الرشيد»[(١)].

وقال أيضًا في موضوع آخر من المغني: «ليت:... وحكمه أن ينصب الاسم ويرفع الخبر، قال الفراء وبعض أصحابه: وقد ينصبهما كقوله:

يا ليت أيام الصبا رواجعا[(٢)].

ثم قال: وبنى على ذلك ابن المعتز قوله:

مَـرّت بنـا سـحرًا طـيرٌ فقلـت لهـا ∴ طوبـاكِ يـا ليتنـى إيـاك طوبـاكِ

والأول عندنا محمول على حذف الخبر، وتقديره: أقبلت، لا يكون، خلافًا للكسائي لعدم تقدم إن ولو الشرطين، ويصح بيت ابن المعتز على إنابة ضمير النصب عن ضمير الرفع»[(٣)].

---

(١) مغني اللبيب جـ١/٣٢٥.

(٢) رجز منسوب لرؤية، وليس في ديوانه، وينظر في: الكتاب جـ٢/١٤٢، مغني اللبيب جـ١/٤٦٧-٤٦٨، شفاء العليل جـ١/٣٥٢، الأشباه والنظائر جـ٣/٣٣، همع الهوامع جـ٢/١٥٧، والأشموني جـ١/٢٧٠، والخزانة جـ١٠/٢٣٤، وأن البيت من الخمسين التي لا يعرف قائلها، الشاهد في/ قوله: ليت أيام الصبا رواجعا حيث استشهد به على نصب المبتدأ والخبر بليت.

(٣) مغني اللبيب جـ١/٤٦٧-٤٦٨.

وما أتى به أبو نخيلة وابن المعتز من نصب الجزأين بإنّ وأخواتها مسألة خلاف بين النحاة على ثلاث مذاهب:

المذهب الأول: امتناع ذلك لأن إن وأخواتها من الحروف الناصبة للاسم الرافعة للخبر، وذلك لأنها أشبهت الفعل، وهو يرفع وينصب، فنصبت الاسم تشبيها بالمفعول، ورفعت الخبر تشبيها بالفاعل، وفي ذلك يقول سيبويه:

«هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده، وهى من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل، لا تصرف تصرف الأفعال، كما أن عشرين لا تصرف تصرف الأسماء التي أخذت من الفعل، وكانت بمنزلته، ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي أخذت من الأفعال.

وشبهت بها في هذا الموضع، فنصبت درهما لأنه ليس من نعتها، ولا هي مضافة إليه، ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليه، ولكنه واحد بين به العدد فعملت فيه كعمل الضارب في زيد، إذا قلت: هذا ضارب زيدًا، لأن زيدا ليس من صفة الضارب، ولا محمولا على ما حمل عليه الضارب.

وكذلك هذه الحروف منزلتها من الأفعال، وهى أن، ولكن، وليت، ولعل، وكأن، وذلك قولك: إن زيدًا منطلقٌ، وإن عمرًا مسافرٌ، وإن زيدا أخوك، وكذلك أخواتها»(١).

ولذلك تأول الجمهور كل ما ظاهره إنّ إنّ وأخواتها نصبت الجزأين على نحو ما وضح من نص ابن هشام.

المذهب الثاني: ذهب الفراء إلى اختصاص النصب للجزأين بـــ ليت دون أخواتها، تشبيها لها بفعل التمني، فقولك: ليس زيدًا قائمًا، مثل: تمنيت زيدًا قائمًا.

قال الفراء: «ويجوز النصب في (ليت)... أنشدني الكسائي:

---

(١) راجع الكتاب جـ٢/١٣١، وانظر: المقتضب جـ٤/١٠٨-١٠٩.

ليتَ الشَّبَابَ هو الرجِيعَ إِلَى الفَتَى ∴ والشيبُ كَانَ هُوَ البدِيءُ الأولُ[١]

ونصب في ليت على العماد، ورفع في كان على الاسم»[٢].

فنصب جزأى الابتداء بليت فنصب (الشباب) و (الرجيع) بليت وجعل (هو) ضمير الفصل عماد.

وأجاز الكسائي نصب الجزأين في (ليت) لكن على إضمار كان وشبهته إن كان تذكر بعد (ليت) كثيرًا.

وقد وضح ابن يعيش ذلك حيث قال: «ليت... ومعناها أتمنى وتعمل عمل أخواتها من نصب الاسم ورفع الخبر نحو قولك: ليت زيدًا قائم. قال الله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ﴾[٣] فالنون والألف في موضع منصوب بأنه اسم ليت ونرد في موضع الخبر وتقديره: مردودون... وقد أجاز الفراء أن تنصب بها الاسمين جميعًا فقال: ليت زيدًا قائمًا على معنى: ليت فكأنه قال أتمنى زيدًا قائمًا أو تمنيت زيدًا قائمًا كأنه يلمح الفعل الذي ناب الحرف عنه فيعمله.

وأجاز الكسائي نصب الاسمين معًا لكن على غير هذا التقدير، وإنما يضمر كان والتقدير عنده ليت زيدًا كان قائمًا، قال: لأن كان تستعمل هنا كثيرا نحو قوله

---

(١) من بحر/ الكامل. أنشده الفراء عن الكسائي ولم يعزه لقائل، وهو للقطامي في ديوانه ص٧، ينظر: ديوان القطامي، تحقيق ياكوب بارشا، ليدن ١٩٠٢م، معاني القرآن للفراء جـ١/٤١٠، شرح الكافية الشافية جـ١/٥١٦.

ـ المعنى: الرجيع/ هو الحدث، وسمى بذلك لأنه رجع عن حالته الأولى، بعد أن كان طعامًا أو علفا إلى الحالة الأخرى، وكذلك الرجيع: الحبل الذي نقض ثم فتل ثانية، وكل طعم برد ثم أعيد إلى النار فهو رجيع، وكل ما رجع فيه من قول أو فعل فهو رجيع أي مردود، المقصود بالبيت: الرجيع المردود كأنه يريد بالرجيع الذي يرجع ويبقى، الزاهر في معاني كلمات الناس جـ٢/٢١٢، تاج العروس جـ٢١/٧٣، الشاهد في قوله/ (ليت الشباب هو الرجيع) استشهد به الفراء على نصب ا لمبتدأ والخبر بـ ليت، وقدر الكسائي الرجيع خبر لكان المحذوفة؛ لأن كان تستعمل كثيرا هنا.

(٢) معاني القرآن جـ١/٤١٠، وانظر: جـ٢/٣٥٢.

(٣) سورة الأنعام من الآية ٢٧.

تعالى: ﴿ يَٰلَيۡتَهَا كَانَتِ ٱلۡقَاضِيَةَ ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴾[٢]، واعتمادهم على قوله:

ياليت أيام الصبى رواجع[٣].

ولم يرتض الرضي[٤] وابن هشام[٥] توجيه الكسائي: بحذف كان مع اسمها ورواجع خبرها والجملة من كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر ليت وأن يكون التقدير على ذلك يا ليت أيام الصبا كانت رواجع.

وعلة رفض هذا التوجيه عندهما: أنه يشترط لكثرة حذف كان مع اسمها تقدم (إن) و (لو) الشرطيتين.

والحقيقة: أن الكسائي إذا ادعى حذف كان لم يقل أن هذا من باب الكثير الغالب في حذفها حتى يعترض عليه بمثل ما ذكراه.

وجمهور البصريين: يقدرون خبر ليت محذوفا ويجعلون رواجع حالاً من ضمير هذا الخبر المحذوف وأشار ابن يعيش في نصه إلى ذلك.

قال أبو حيان: والمشهور رفع أخبار هذه الحروف[٦]، وعن الفراء جوازه في (ليت) وكذا في (لعل) وعنه أيضًا في ليت وكأن ولعل. وزعم ابن سلام أنها لغة رؤبة وقومه، وحكى عن تميم أنهم ينصبون بلعل، وسمع ذلك في خبر إن وكأن ولعل، وكثر في خبر ليت حتى عمل عليه المولدون.

---

(١) سورة الحاقة من الآية ٢٧.
(٢) سورة النساء من الآية: ٧٣.
(٣) راجع: شرح المفصل جـ٨/٨٤، وانظر: شرح الكافية الشافية جـ١/٥١٦.
(٤) انظر: شرح الكافية جـ٤/٣٣٤.
(٥) انظر: مغني اللبيب جـ١/٤٦٨.
(٦) انظر: ارتشاف الضرب جـ٢/١٣١، بتصرف.

المذهب الثالث: جواز نصب الجزأين بإن وأخواتها.

ونقل ابن مالك، عن بعض الكوفيين جواز ذلك في كل واحد من إن وأخواتها حيث قال: «وأجاز الفراء نصب الاسم والخبر معًا بليت، ... وأجاز بعض الكوفيين ذلك في كل واحد من الخمسة، ومن حجيج صاحب هذا المذهب قول النبى ﷺ: «إن قعر جهنم لسبعين خريفًا» ومن حججه قول الشاعر:

إِذَا أَسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ ولْتَكُن ∴ خِطَاكَ خِفَافًا فإنّ حُرّاسَنَا أُسْدًا [1]

ومنه قول الراجز:

إن العجوزَ خِبّةً جَرُوزا ∴ تأكلُ كلَ ليلةٍ قفيزًا [2]

---

(١) من بحر/ الطويل لعمر بن أبى ربيعة المخزومي، : شرح الجمل لابن عصفور جـ١/٤١٧، البحر المحيط جـ٥/٢٥١، والجني الداني ٣٩٤، همع الهوامع جـ٢/١٥٦، منهج السالك للأشموني جـ١/٢٦٩. جنح جنوحًا/ مال وجنوح الليل إقباله، وقيل أوله، وقيل: قطعة منه نحو النصف. لسان العرب (ج ن ح) جـ١/٦٩٦، تاج العروس جـ٦/٣٤٩. والمعنى: أنه يتحدث على لسان محبوبته تخاطبه قائلة/ إذا حل الليل بظلامه الأسود فلتقدم علينا في أوله أو آخره متيقظا متسللا بحذر لأن حراسنا شجعان كالأسود، والشاهد/ (إن حراسنا أسد) حيث نصب الاسم والخبر بـ إن، والجمهور يمنع ذلك ويؤوله على أنه حال والخبر محذوف والتقدير/ إن حراسنا تلقاهم أسدًا.

(٢) رجز بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور جـ١/٤١٨، والبحر المحيط جـ٧/٢٣٠، والدر المصون جـ٤/٤٩٠، وهمع الهوامع جـ٢/١٥٦

ـ خبة/ من خبب: والخبب: ضرب من العَدْو، وقيل: هو مثل الرمل، وقيل: هو أن ينتقل الفرس أيامنه جميعًا وأياسره جميعا، وقيل: أن يراوح بين يديه ورجليه، وكذلك البعير، والخب: بالفتح: الخَدّاع، وهو الجُرْبُذُ الذي يسعى بين الناس بالفساد ورجل خبٌّ وامرأة خبةٌ، والمقصود من البيت العجوز المخادعة. لسان العرب (خ ب ب) جـ١/١٠٨٥.

ـ والجروز/ من جرز: أصله القطع والجروز: الرجل الذي إذا أكل لا يترك على المائدة شيئا. ومنه امرأة جروز: أي أكول. الصحاح (جرز) جـ٣/٨٦٧، ولسانالعرب جـ١/٥٩٦، مادة (ج – ر – ز).

ـ القفيز/ من المكاييل معروف وهو ثمانية مكاييل عند أهل العراق والقفيز من الأرض قدر مئة وأربعة وأربعين ذراعاً. لسان العرب جـ٤/٣٧٠١، (قفز)، تاج العروس جـ١٥/٢٨٥.

ـ الشاهد/ قوله: (إن العجوز خبة) حيث نصب إن اسمها (العجوز) وخبرها (خبة).

ومثله:

كـــــأنّ أُذُنَيْـــــه إذا تشَـــــوّفا ∴ قـادمـــــةً أو قَلَمًـــــا مُحَرّفَـــــا[١]

ونقل عن ابن السيد أنها لغة بعض العرب[٢] وإلى ذلك ذهب ابن الطراوة، وقال ابن عصفور: وممن ذهب إلى جواز ذلك، في «إن» وأخواتها ابن سلام فـــي طبقات الشعراء وزعم أنها لغة رؤبة وقومه[٣].

وتأول الجمهور كل ما أتى. يقول ابن مالك:« ورد جميع ذلك إلى الأصول المجمع عليها أولى، فيخرج (كأن أذنيه) على تقدير: كأن أذنيه يحاكيان، أو نحـــو ذلك، ويخرج (إن قعر جهنم) على أن (قعر) مصدر من قولهم: قعرت البئـــر، أي بلغت قعرها، و(سبعين) منصوب على الظرفية، وقد وقع خبراً؛ لأن الاسم مصـــدر والإخبار عن المصدر بظرف الزمان مطرد»[٤].

فيكون التقدير في الحديث بناء على ذلك:

إن بلوغ قعر جهنم لكائن – أو يكون – في سبعين خريفا[٥]. وفى الشـــعر يكون الخبر محذوفًا.

ويكون التقدير في قول الشاعر:

يا ليت أيّام الصِّبا رَوَاجِعا

يا ليت لنا أيام الصبا، أو يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجع ورواجع حال من الضمير في لنا، وتنوينه ضرورة [٦].

---

(١) شرح التسهيل جـ١/٣٩١.
(٢) انظر: نتائج الفكر جـ١/٢٦٥، شرح التسهيل جـ١/٣٩٢، والجنى الداني ٣٩٤.
(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور جـ١/٤٢٤.
(٤) راجع شرح الكافية الشافية جـ١/٥١٨.
(٥) انظر: مغني اللبيب جـ١/٥٦.
(٦) انظر: الكتاب جـ٢/١٤٢.

والراجح عندي:

جواز نصب الجزأين بـ (إن وأخواتها) فقد ثبت أنها لغة صحيحة ثابتة لقوم من العرب بشهادة بعض علماء اللغة مثل ابن سلام الجمحي وابن الطراوة وابن السيد وغيرهم فيجوز بذلك حمل النصوص الواردة عليها.

وما جاء به بعض الشعراء المولدين من أمثال أبي نخيلة وابن المعتز وغيرهم يكون قد أتى على وجه من وجوه العربية ولغة لبعض العرب مما لا يصح الطعن فيها بأن ما أتوا به لحن، لمجرد مخالفته للمشهور من كلام العرب، نعم هو قليل بالنسبة للغة المشهورة إلا أنه ثابت بالسماع الوارد عن العرب شعرًا ونثرًا مما يثبت صحته ولا يجوز إنكاره؛ فبالإضافة إلى الشواهد السابقة شعرًا ونثرًا أشار الزركشي بنصب إن وأخواتها الاسم والخبر في موضعين من كتابه: التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح.

الموضع الأول: في حديث ابن عمر ﷺ من قول الرسول ﷺ: [(ما أمرهما إلا واحد أشهدكم أنى قد أوجبت الحج مع العمرة، ثم طاف لهما طوافًا واحدًا، ورأى أن ذلك مجزيًا عنه وأهدى)[١] قال الزركشي: كذا بنصب (مجزيًا) على أن إن تنصب الجزأين، ويجوز الرفع على أنه خبرها][٢].

الموضع الثاني: في قول ورقة بن نوفل [(يا ليتني فيها جذعا، ليتني أكون حيًا إذ يخرجك قومك)[٣]، قال الزركشي: جذعًا المشهور فيه النصب، إما على

---

(١) رواه البخاري في صحيحه بلفظه – كتاب الحج – باب: من قال ليس على المحصر بدل جـ٣/١٠ برقم ١٨١٣، ورواه مالك في موطئه كتاب المناسك – باب: ما يفعل من أحصر عن الحجر بَعدُو ٤٦١.

(٢) التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح جـ١/٢٩١.

(٣) رواه البخاري بلفظه، تحقيق/ محمد زهير بن ناصر الناصر – دار طوق النجاة ط ١ جـ١/٧ برقم (٣)، جـ٦/١٧٣، برقم ٤٩٥٣، ومسلم في صحيحه تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، كتاب الإيمان، باب: بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ جـ١/١٣٩، برقم ١٦٠.

الحال والخبر مضمر أي: يا ليتني فيها حر أو موجود في حال فتوة كالجذع، وإما على أن ليت تنصب الجزأين][1].

فبهذه الكثرة الفياضة في أدلة السماع من النظم وهو الشعر العربي والنثر المتمثل في القرآن وبعض روايات الحديث الشريف كلها ظاهرة الدلالة على صحة نصب خبر إن مما لا يمكن إنكاره.

وأتجرأ بالقول أنه يصح القياس على هذا المسموع بعد ما ثبت أنه لغة لبعض العرب.

(١) التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح جـ١/١٦.

الفصل التاسع حروف الجر

مبحث زيادة «الباء» في فاعل «كفى» ومفعوله

من أخطاء الشعراء المحدثين قول المتنبي:

كفَــى ثُعَلًــا فخــرًا بأنّــك مِــنْهُمُ ∴ ودهــرٌ لأن أمسـيت مـن أهلـه أهـل[1]

---

(١) قائله/ المتنبي، من بحر/المتواتر.

ينظر في/ الديوان ص٤٦، المكتبة الثقافية – بيروت – لبنان والديوان جـ٣/١٩٠ بشـرح العكبري، أمالي ابن الشجري جـ١/٣٠٩، مغني اللبيب جـ١/١٨٢، وشـرح الشـواهد جـ٢/٢٤١، والكفاية/ بلوغ الغاية في الشيء فقوله: كفاك به رجلاً، وهو كافيك من رجل، معناه: قد بلغ الغاية في خصال المدح، وفلان كافٍ: إذا قام بالأمر وانتهى إلى الغايـة فـي التدبير، انظر/ (أمالي ابن الشجري جـ١/٢٠٩).

ـ ويقال: كفاك هذا الأمر أي: حسبك، وكفاك هذا الشيء، وفى الحديث: (من قرأ الآيتـين مـن آخر سورة البقرة في ليلةٍ كفتاه، أي: أغنتاه عن قيام الليل). انظر: لسان العرب مادة (ك ف ى) جـ٤/٣٩٠٧، وهذا البيت/ من قصيدة قالها المتنبي في مدح شجاع بن محمد المنجي، وثعل: رهط الممدوح، وهم بطن من طيء، وصرفه للضرورة إذ فيه العدل والعلميـة مثـل عمر: وهذا البيت من أبيات المتنبي التي سهر الناس جرّاها وانشـغلوا، ونـام هـو مـلء جفونه، ومع أن المتنبي من المتأخرين، ممن لا يستشهد أهل النحو بشعره؛ إلا أنهم شغلوا به، وقل أن نجد من تجرأ على القول بنسبته إلى اللحن عندما يخالف قاعدة نحوية، وهـذا يدلك على ثقتهم بشعره؛ لأنه لقن العربية عن أهلها في البادية، بل عاش سنوات طويلة في البادية عندما اجتمع الأعراب عليه، واعتقدوا به. (انظر/ شـرح الشـواهد جـ٢/٢٤١)، والشاهد فيه/ خلاف بين أهل النحو في (بأنك منهم) فالفعل كفى هنا بمعنى أجزأ، وأغنـى، وتتعدى إلى واحد، ولا تزاد الباء على فاعلها، ولكن المتنبي زادها، لأن (أنك منهم) فاعـل كفى. يقول العكبري: كفى إذا كان بمعنى أجزأ وأغنى تعدى إلى مفعـول، كقولـك: كفـاني درهم: أي أجزأني، وكفاني قرص: أي أغناني، وإذا كان بمعنى المنع والكف، فهو يتعـدى إلى مفعولين، نحو قولك: كفيت فلانا شر فـلان، أي: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ سورة البقرة من الآية ١٣٧، وهما مختلفان معنى وعملاً، وكفى في هذا البيت من النـوع الأول، وثعلاً مفعول كفى، وفخراً نصب على التمييز والفاعـل أن بصـلتها والبـاء زائـدة كزيادتها في ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ سورة الرعد من الآية ٤٣ – وفى دخولها – قولان: =

وقوله أيضًا:

كَفَى بِجِسْمِي نحُولاً أننى رجلٌ ∴ لولا مخاطبتى إياك لم تَرَنى[1]

= أحدهما: أن يكون بمعنى اكتفوا، والثاني: لاتصال التأكيد لأن الاسم في قولك: كفى الله، يتصل بالفعل اتصال الفاعلية، وإذا قلت: كفى بالله اتصل اتصال الإضافة، واتصال الفاعلية ــ وفعلوا ذلك للإيذان بأن الكفاية من الله ليست كالكفاية من غيره في عظيم المنزلة، فضوعفت لفظها لتضاعف معناها، فإذا قلت: كفى= =بزيد عالمًا، حملته على معنى اكتفيت به. (شرح العكبري للديوان جـ٣/١٩٠) وأورد ابن الشجري في (دهر) ثلاثة أوجه:

أحدها/ مبتدأ حذف خبره، أي: يفخر بك، وصح الابتداء بالنكرة؛ لأنه وصف بأهل.

الثاني: كونه معطوفا على فاعل كفى، أي: أنهم فخروا بكونه منهم، وفخروا بزمانه، لنضارة أيامه.

الثالث: أن تجره بعد أن ترفع فخرًا على تقدير كونه فاعل (كفى) و (الباء) متعلقة بـ فخر، لا زائدة، وحينئذ تجر الدهر بالعطف، وتقدر أهل خبراً لـ (هو) محذوفًا. انظر: أمالي ابن الشجري جـ١/٢٠٩، شرح الشواهد النحوية من أمهات الكتب العربية جـ٢/٢٤١.

(١) قائله/ المتنبي أيضًا، من بحر/ البسيط.

ــ ينظر في/ الديوان ص ٧ المكتبة الثقافية، الديوان جـ٤/١٨٦ بشرح العكبري، الجني الداني ص٥٣، رصف المباني في حروف المعاني ص١٤٩، مغني اللبيب جـ١/١٨٦، شرح أبيات المغني جـ٢/٢٨١، شرح الشواهد النحوية من أمهات الكتب العربية جـ٣/٢٥١. والشاهد فيه قوله/ (كفى بجسمى) فقد استشهد به على زيادة الباء في مفعول كفى المتعدي لواحد الذي بمعنى أغنى وأجزأ. فمفعول كفى (جسمى) وقد دخلت عليه الباء، فالجار والمجرور في محل نصب مفعول به لكفى.

ــ قال الشريف هبة الله بن الشجري الحسني: فيه سؤال في الإعراب بين (كفى بجسمى نحولًا) و (بين كفى بالله) وأن المفتوحة تكون مع مدخولها في تأويل المصدر كقولك: بلغني أنك ذاهب، أي: ذاهبك، فبأي مصدر تتقدر، وجملة (لولا مخاطبتي) وصف لرجل، ورجل من قبيل الغيبة، فكيف عاد إليه منها ضمير متكلم، وكان الوجه أن يقال: لولا مخاطبته إياك لم ترة؟ الجواب: أن كفى مما علمت فيه زيادة الباء تارة مع فاعله، وتارة مع مفعوله ودخولها على مفعوله قليل فزيادتها مع الفاعل مثل: (كفى بالله) والمعنى كفى الله ... وأما زيادتها مع المفعول ففى كفى بجسمي، لأن فاعل كفى أن وما بعدها، وأسبك لك فاعلا بما دل الكلام عليه من النفي بلم، وامتناع الشيء لوجود غير بلولا، والتقدير: كفى بجسمى نحولا انتفاء رؤيتي لولا وجود مخاطبي، ونحولًا نصب على التمييز والتفسير في هذا النحو للفاعل دون المفعول نحولًا تفسير لانتفاء الرؤية (شرح العكبري جـ٤/١٨٦ للديوان).

وتشير الأبيات إلى زيادة الباء في موضعين من المواضع التي تزاد فيها وهما:

الموضع الأول: زيادة الباء في فاعل «كفى» بمعنى أغنى وأجزأ وهو المتعدي لواحد.

والموضع الثاني: زيادة الباء في «مفعوله».

أما عن: الموضع الأول وهو زيادة الباء في فاعل «كفى» المتعدي لواحد.

ففي قول المتنبي:

كَفَى بِكَ فَخْرًا بِأَنَّكَ مِنْهُمُ ∴ وَدَهْرٌ لأَن أَمْسَيْتَ مِنْ أَهْلِهِ أَهَلْ

حيث وجدنا الباء لحقت فاعل كفى المتعدي لواحد والتي بمعنى أغنى وأجزأ وهو وقوله: (بأنك منهم).

فقد خالف المتنبي في هذا البيت جمهور النحاة [١]، حيث لا تزاد عندهم الباء في هذا الفاعل البتة.

وقد عرض هذه المخالفة ابن هشام في مغنيه فقال: «ولا تزاد الباء في فاعل كفى التي بمعنى (أجزأ)، (أغنى) ولا التي بمعنى (وقى)، والأولى متعدية لواحد كقوله:

قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي وَلَكِنْ ∴ قَلِيلُكَ لا يُقَالُ لَهُ قَلِيلُ [٢]

والثانية متعدية لاثنين كقوله تعالى: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾ [٣]، ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [٤]، ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل كفى المتعدية لواحد قال:

كفَى بِكَ فخرًا بِأنّك مِنْهُمُ ∴ ودهرٌ لأن أمست من أهله أهل [٥]

---

(١) انظر: شرح المفصل جـ٨/٢٥، بالهامش.
(٢) ينظر في/ مغني اللبيب جـ١/١٨٢.
(٣) سورة الأحزاب من الآية ٢٥.
(٤) سورة البقرة من الآية ١٣٧.
(٥) راجع/ مغني اللبيب جـ١/١٨٢-١٨٣.

ثم قال: «ولم أر من انتقد عليه ذلك، فهذا إما لسهو عن شرط الزيادة، أو لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة، أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء»[١].

فقد بين ابن هشام في هذا النص الإشكال القائم في بيت المتنبي.

فعلى الرغم أنه لم يجد من انتقده من النحاة؛ إلا أنه دهش لذلك ثم أنه لم يرتض بالسكوت عليه بل ذهب يجتهد ليبحث عن مخرج له، وأخذ يخرجه على أحد تقديرين: إما على الضرورة الشعرية، وإما على تقدير حذف الباء، حتى لا يستقر الوضع بقبولها في الفاعل فلا مناص في أن الفاعل غير مجرور بالباء.

ومما يشير إليه البحث أن «كفى» في اللغة على ثلاثة أضرب، وكل ضرب له حكمه الخاص في زيادة الباء.

فالضرب الأول: أن تكون بمعنى (حسب)[٢] وهذه قاصرة لا تتعدى وهى التي يغلب اقتران فاعلها بالباء الزائدة ومنها قوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[٣]، وقوله: ﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾[٤].

وقول الشاعر:

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إن تَجَهَّزْتَ غازيًا ∴ كَفى الشَّيْبُ والإسْلَامُ للمَرءِ نَاهِيا[٥]

---

(١) راجع/ مغني اللبيب جـ١/١٨٢-١٨٣.
(٢) لسان العرب مادة (ك – ف – ى) جـ٤/ ٣٩٠٧.
(٣) سورة الرعد من الآية: ٤٣.
(٤) سورة الأنبياء من الآية: ٤٧.
(٥) قائله/ سحيم بن وثيل بن عمرو الرياحي، شاعر مخضرم، من بحر/الطويل، ينظر في الكتاب جـ٢/٢٦، جـ٤/٢٢٥، وسر صناعة الإعراب جـ١/١٤١، وشرح التسهيل جـ٢/٣٦٦، شرح المفصل جـ٢/١١٥، جـ٧/٨٤، جـ٨/٣٤، خزانة الأدب جـ١/٢٦٧، جـ٢/١٠٢، ١٠٣، التصريح جـ٢/٨٨، مغني اللبيب جـ١/١٨١، المقاصد النحوية جـ٣/٦٦٥، وأوضح المسالك جـ٣/٢٥٣، منهج السالك جـ٢/٢٦٤.
ـ وعميرة/ اسم امرأة، تجهزت غازيًا: تأهبت للغزو واتخذت لوازمه. الشاهد في قوله/ كفى الشيب ناهيًا، وكان من الجائز له أن يقول: كفى بالشيب ناهيا، كما جاء في الآية: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ سورة الرعد من الآية ٤٣، وهذه الباء الزائدة في الفاعل تشبه الباء الزائدة في صيغة التعجب (افعل به) ولا يختلفان إلا في كونها في صيغة التعجب لازمة وفى غيرها غير لازمة كما يتضح ذلك من الآية الكريمة ومن الشاهد.

الثاني: أن تكون بمعنى وقى[١] كقولك: كفى فلان شر فلان وهذه تتعدى إلى اثنين، ولا يقترن فاعلها بالباء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾[٢]، وقوله ﷻ: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾[٣].

والثالث: أن تكون بمعنى أجزأ[٤]، وأغنى فتتعدى إلى واحد، ولا يقترن فاعلها بالباء الزائدة ومنه قول الشاعر:

قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي وَلَكِنْ ∴ قَلِيلُكَ لا يقال لَهُ قَلِيلُ

وإلى معاني «كفى» في اللغة وحكمها من حيث التعدي واللزوم وحكم زيادة الباء قال ابن الشجري:

«ويكفي ويجزيء ويغني بمعنى واحد، فهذا يتعدى إلى مفعول واحد، كقولك: يكفيني درهم، وكفاني قرص: أي: أجزأني وأغناني عن كل قرص آخر، وعن بعض قرص آخر.

فأما كفى المتعدي إلى مفعولين، في نحو: كفيت فلانًا شر فلان، فمعناه منعته منه وحلت بينه وبينه، ومنه في التنزيل: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾[٥]، فهما مختلفان معنىً وعملاً، فمن الضرب الأول قوله:

كفى ثعلا فخرا بأنك منهم ... .

فثعلًا مفعول به، وفخراً تمييز، والفاعل أن بصلتها، والباء مزيدة، كما زيدت في ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[٦]. وفى زيادتها في كفى بالله قولان: أحدهما: قول قول الزجاج، وهو أنه دخله معنى اكتفوا بالله، والقول الآخر: أنها دخلت لتأكيد

---

(١) لسان العرب مادة (ك – ف – ي) جـ٤/٣٩٠٧.
(٢) سورة الأحزاب من الآية: ٢٥.
(٣) سورة البقرة من الآية ١٣٧.
(٤) لسان العرب مادة (ك – في ي) جـ٤/٣٩٠٧.
(٥) سورة البقرة من الآية: ١٣٧.
(٦) سورة الرعد من الآية: ٤٣.

الاتصال؛ لان الاسم في قولك: كفى الله، يتصل بالفعل اتصال الفاعلية، فإذا قلت: كفى بالله، اتصل اتصال الإضافة واتصال الفاعلية، وفعلوا ذلك إيذانا بأن الكفاية من الله ﷻ ليست كالكفاية من غيره، في عظم المنزلة، فضوعف لفظها لتضاعف معناها، فإذا قلت: كفى بزيد عالماً، حملته على معنى اكتفِ به»[١].

تحليل النص:

بالتأمل في النص السابق نستوضح موقف ابن الشجري في المسألة حيث تعرض لزيادة الباء في فاعل كفى المتعدي لواحد مستدلا على ذلك ببيت المتنبي ولم ينكره أو يعارضه بل الملاحظ تقبله له وقياسه في هذا الموضع على: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾[٢] كأنه يريد أن يقاس هذا على ذاك، فتزاد الباء في فاعل كفى المتعدي لواحد مثلما قيست زيادتها في فاعل كفى القاصر.

وهذا إن لم يصرح به إلا أنه مستفاد ومفهوم من هذا النص.

يؤيد ذلك: أنه لم يكتف بتشبيه الزيادة في فاعل كفى المتعدي لواحد بفاعل كفى القاصر بل ذهب يطرح أقوال العلماء في تقنين وتوجيه زيادة الباء في كفى بالله.

أما الرضي فوجدته ينهج هذا المنهج فيطلق القياس في زيادة الباء في فاعل كفى بكل أنواعه حيث قال: «وتزاد قياساً – أي الباء – في المرفوع في كل فاعل لكفى وتصرفاته»[٣].

وهذا بخلاف ما أورده ابن هشام فقد سجل استنكاره لعدم نقد العلماء لقول المتنبي في البيت محل الاستشهاد بدخول الباء في فاعل كفى المتعدي لواحد.

---

(١) أمالي ابن الشجري جـ١/٣٠٩-٣١٠.
(٢) سورة الرعد من الآية: ٤٣.
(٣) انظر: شرح الكافية للرضي جـ٤/٢٨٢.

ووجه هذا الموقف للعلماء إما بحمله على السهو منهم عن شروط الزيادة، وإما لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة أو لتأويل وتقدير أن الفاعل غير مجرور بالباء.

وموقف ابن هشام هذا منبعث من موقف جمهور النحاة فقد استقرءوا مواضع زيادة الباء في الفاعل مطلقاً فوجدوها تنحصر في ثلاثة أحكام:

الأول: زيادة واجبة، وذلك فاعل فعل التعجب أفعل في نحو: أحسن بزيد وأجمل بكرم الأخلاق في قول الجمهور: أن الأصل: (أحسن زيد) بصورة الماضي بمعنى صار ذا حسن، ثم غيرت صيغة الخبر (الفعل الماضي) إلى صيغة الطلب (الفعل الأمري)، وزيدت الباء اصلاحا لفظ.

وأما إذا قيل بأنه أمر لفظا ومعنى على قول بعضهم وإن فيه ضمير المخاطب مستترًا فالباء معدية مثلها في (أمرر بزيدٍ)[١].

الثاني: زيادة غالبة، وذلك في فاعل كفى نحو: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[٢] ومن مجئ فاعل كفى هذا مجردًا عن الباء قول سحيم:

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إن تَجَهَّزْتَ غازيًا ∴ كَفى الشَّيْبُ والإسْلَامُ للمَرءِ نَاهِيا

قال ابن هشام: ووجه ذاك على ما اخترناه أنه لم يستعمل كفى هنا بمعنى اكتف[٣].

الثالث: زيادتها للضرورة، وذلك فيما عدا ما سبق ومنه قول الشاعر:

أَلَمْ يأتِيكَ والأنْبَاءُ تَنْمِي ∴ بِمَا لَاقَتْ لُبُونُ بَنِي زِيادِ[٤]

---

(١) انظر: شرح المفصل جـ٨/٢٤، مغني اللبيب جـ١/١٨٠.

(٢) سورة الرعد من الآية: ٤٣.

(٣) انظر: مغني اللبيب جـ١/١٨٠-١٨١.

(٤) قائله/ قيس بن زهير العبسي، من بحر/ الوافر، ينظر في/ الكتاب جـ٢/٥٩، الإنصاف ص٣٠، والخصائص جـ١/٣٣٣، ٣٣٧، شرح المفصل جـ٨/٢٤، شرح جمل الزجاجى جـ١/٤٩٣، شرح التسهيل ج٣/٢٣، الجني الداني ص٥٠، رصف المباني ص١٤٩، مغني اللبيب جـ١/١٨٣، وأوضح المسالك جـ١/٦٩، منهج السالك جـ١/١٠٣، لسان العرب (ل ف ى) جـ٤/٣٩٠٧، ويروى (قلوص بني زياد) والأنباء/ جمع نبأ وهو الخبر وتنمي=

وقوله:

ألا هـــل أتاهـــا والحـــوادثُ جمـــةٌ ∴ بـــأن امـــرأ القـــيس بـــن تَمُلـــكَ بَيْقـــرا[1]

وقوله:

مَهْمَـــا لِـــيَ الّلَيْلَـــةَ مَهْمَـــا لِيَـــهْ ∴ أوْدَي بَنْعَلـــــيّ وَسِـــــرْبَا لِيَـــــهْ[2]

= بفتح التاء المثناة من نميت الحديث أنميته بالتخفيف إذا بلغته على وجه الإصـــلاح، وطلـــب الخير، فإذا أبلغته على وجه الإفساد قلت: نميته أنميه بالتشديد، والقلوص/ الناقة الشـــابة، والشاهد في قوله/ (بما لاقت) فهو شاهد على زيادة الباء في الفاعل فإن (ما) في بما لاقت فاعل يأتي وقد دخلت الباء عليها زائدة، والأصل (كم يأتك ما لاقته لبون بنى زياد) والحـــال أن الأنباء تنمى أي: ترتفع وتنتقل، وزيادة الباء في مثل هذا ضرورة لا مقيسة، ورغم ابن الضائع أن الباء متعلقة بتنمي وأن فاعل يأتي مضمر (شرح المفصل جـــ٨/٢٥) بالهامش، وخرجه ابن الضائع على أن الباء متعلقة بتنمي، وإن فاعل يأتي مضمر، فالمسألة من باب الإعمال، أي: التنازع (انظر/ مغني اللبيب جـــ١/١٨٣-١٨٤).

(١) قائله/ امرئ القيس، من بحر/ الطويل، ينظـــر فـــي/ ديوانـــه ص٣٩٢، شـــرح المفصـــل جـــ٨/٢٣، شرح الكافية للرضى جـــ٤/٢٨٣، الجني الداني ص٥٠، والخزانة جـــ٤/١٦١، شرح التسهيل جـــ٣/٢٣، ولسان العرب جـــ١/١٠٣ مادة (ب ق ر)، قوله: بيقرا/ مـــأخوذ من قولهم/ بيقر الرجل، إذا هاجر من أرض= =إلى أرض، أو خرج إلى حيث لا يـــدرى، أو ترك الحضر، وأقام هناك وترك قومه بالبادية وخص بعضهم به العراق، الشاهد في قولـــه/ (بأن أمرأ القيس) فإن المصدر المنسبك من أن المؤكدة واسمها وخبرها في موضـــع رفـــع على أنه فاعل (أتى) في قوله (أتاها) وزيادة الباء في مثل ذلك تعد شاذة.

(٢) قائله عمرو بن ملقط، من بحر/ الرجز، ينظر في/ شرح التسهيل جـــ٣/٢٣، شرح الرضي للكافية جـــ٤/٨٨، الجني الداني ص٥١، مغنـــي اللبيـــب جـــ١/١٨٣، وشـــواهده ٣٣٠، والخزانة جـــ٣/٦٣١، الشاهد في قوله: أودى بنعلي، فظاهره على زيادة الباء فـــي فاعـــل أودى.

ـــ وخرجه ابن الحاجب على أن الباء معدية كما تقول: ذهبت بنعلى، إلا أنه لم يتعرض لشرح الفاعل، وعلام يعود إذا قدر ضميرًا في أودى؟ وقال ابن هشام: ويصح أن يكـــون التقـــدير/ أودى هو، أي مود، أي/ ذهب ذاهب، كما جاء في الحديث: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن» أي: ولا يشرب هو أي الشارب (قاله في المغني جـــ١/١٨٣-١٨٤).

وبناء على هذا الحصر لأحكام زيادة الباء في «الفاعل» يتبين أن زيادتها هنا في فاعل كفى المتعدي لواحد الذي بمعنى أجزأ وأغنى تعد من قبيل الزيادة الشاذة فإذا وردت في الأشعار فتحمل على الضرورة لكونها غير مقيسة هذا هو مذهب الجمهور.

يقول الرماني في حروف المعاني: «وتكون زائدة، وإن كانت كذلك لها موضع:

أحدها: أن تدخل على الفاعل كقوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[(١)]، والمعنى كفى الله، ولكن الباء دلت للتوكيد... وقد دخلت على الفاعل في غير هذا الموضع وهو شاذ وذلك قولك:

أَلَمْ يأتِيكَ والأنْبَاءُ تَنْمِي ∴ بِمَا لَاقَتْ لُبُونُ بَنِي زِيادِ

والمعنى: «ما لاقت والباء زائدة»[(٢)].

ويقول ابن عصفور:

«تكون الباء زائدة بقياس وزائدة بغير قياس. فالزائدة بقياس هي الزائدة في خبر ليس وما، نحو ليس زيد بقائم، وما زيدٌ بقائم، وفى حسبك إذا كان مبتدأ نحو: بحسبك زيدٌ، أي: حسبك زيدٌ. وفاعل كفى ومفعوله فمثال زيادتها في فاعل كفى قوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[(٣)]، أي: كفى الله شهيدًا، ومثال زيادتها في مفعول كفى قول الشاعر:

---

(١) سورة الرعد من الآية: ٤٣.

(٢) راجع/ معاني الحروف للرماني ص٣٧-٣٨، وانظر/ رصف المباني في حروف المعاني ص١٨٤، وجواهر الأدب ص٤٤.

(٣) سورة الرعد من الآية: ٤٣.

فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرُنَا ∴ حُبّ النَّبِيُّ مَحَمّدٍ إيّانَا[1]

أي فكفانا حب النبي محمد إيانا فضلا على من غيرنا»[2].

ثم قال: فهذه الأماكن تنقاس فيها زيادة الباء، لكثرة وجود ذلك في كلامهم، وما عدا ذلك مما الباء فيه زائدة فزيادتها فيه على غير قياس نحو: زيادتها في فاعل يأتى من قول الشاعر:

أَلَمْ يأتِيكَ والأنْبَاءُ تَنْمِي ∴ بِمَا لَاقَتْ لُبُونُ بَنِي زِيادِ

وهكذا يحدد ابن عصفور المواطن والمواضع التي تنقاس فيها زيادة الباء، وما عدا ذلك فلا ينقاس.

والراجح عندي: ما ذهب إليه ابن الشجري وأتبعه الرضي من إطلاق قياس زيادة الباء في فاعل كفى بكل أنواعها طبقا للمسموع من كلام العرب.

نعم الغالب بحسب الاستقراء الوارد عن العرب قياس زيادتها في فاعل كفى القاصر نحو: ﴿وكفى بالله شهيدا﴾ ولكن سمع في غيرها من فاعل كفى المتعدي لواحد بدليل بيت المتنبي وما ينطق عن الهوى بل عن لسان بعض العرب وهو الذي سكن البوادي وعاشر الأعراب.

(١) قائله/ كعب بن مالك أو حسان أو عبد الله بن رواحة أو بشير بن عبد الرحمن، من بحر/ الكامل، ينظر في/ ديوان كعب بن مالك ص٢٨٩، ٣١٢، ٣١٣، شرح التسهيل جـ٣/٢٤، الجني الداني ص٥٢، مغني اللبيب جـ١/١٨٦، وشرح شواهده ٣٣٧، الخزانة جـ٢/٥٤٢.

(٢) راجع/ شرح جمل الزجاجي جـ١/٤٩٢، وشرح المفصل جـ٨/٢٤، الجني الداني ص٤٨-٥٠، جواهر الأدب ص٤٤.

أما الموضع الثاني: زيادتها في مفعول كفى

فقد ثبت أولًا زيادتها بكثرة في «المفعول» عامة وهى مع كثرتها غير مقيسة فيه(١)، حيث سمع نثرًا ونظمًا

فمن النثر:

قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾(٢).

وقوله تعالى: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾ (٣).

وقوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ (٤).

وقوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ﴾(٥).

وقوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ﴾(٦).

أي: بمسح السوق مسحًا، ويجوز أن يكون صفة أي مسحا واقعًا بالسوق.

ومن النظم قول الشاعر:

نَحْنُ بَنُو ضَبَّة أصْحَابُ الفَلَجْ ∴ نَضْرب بالسّيفِ وَنَرجُو بالْفَرج(٧)

وقول الآخر:

هُنّ الْحَرائرُ لَا ربّات أخْمِرَةٍ ∴ سُود المَحَاجِرِ لَا يقْرَأنَ بالسُّوَرِ(٨)

---

(١) انظر: المفصل في شرح المفصل جـ٨/٢٣، الجني الداني ص٥١، مغني اللبيب جـ١/١٨٦.

(٢) سورة البقرة من الآية: ١٩٥.

(٣) سورة مريم من الآية ٢٥.

(٤) سورة الحج من الآية ١٥.

(٥) سورة الحج من الآية ٢٥.

(٦) سورة ص من الآية ٣٣.

(٧) الشاهد في قوله/ (نرجو بالفرج) حيث زيدت الباء في المفعول وينظر في/ الجني الداني ص٥٢، والمغني جـ١جـ١٨٥، وشواهده ص٣٣٢، الخزانة جـ٤/١٥٩، والفلج/ الظفر.

(٨) ينظر في/ مغني اللبيب جـ١/١٨٥.

ومنه قول الآخر:

تَبَلَتْ فُؤَادَكَ فِي الْمَنَامِ خَرِيدةٌ ∴ تَسْقِي الضَّجِيعَ بِبَارِدٍ بِسَّامِ[1]

وإن كان هناك من النحاة من تأول الزيادة في الآيات السابقة فقيل: ضمن تلقوا معنى تفضوا، يريد معنى: يَهُمِّ، ونرجو معنى نطمع ويقرآن معنى يرقين ويتبركن، وأنه يقال: قرأت بالسورة على هذا المعنى، ولا يقال: قرأت بكتابك لفوات معنى التبرك فيه.

وقيل المراد لا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة بأيديكم، فحذف المفعول به، والباء للآلة كما في قولك: كتبت بالقلم، أو المراد بسبب أيديكم، كما يقال لا تفسد أمرك برأيك، قاله ابن هشام نقلا عن النحاة [2].

قال ابن مالك[3]:

وكثرت زيادتها في مفعول عرف وشبهه، وقلت زيادتها في مفعول ذي مفعولين، كقول حسان:

تَبَلَتْ فُؤَادَكَ فِي الْمَنَامِ خَرِيدةٌ ∴ تَسْقِي الضَّجِيعَ بِبَارِدٍ بِسَّامِ

واختلف المرادي أن ما أمكن تخريجه على غير الزيادة لا يحكم عليه بالزيادة فقال:

«المفعول وزيادتها معه غير مقيسة، مع كثرتها نحو: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[4]، ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾[5]، ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾[6]، ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ﴾[7].

---

(١) قائله/ حسان بن ثابت من بحر/ الكامل، ينظر في/ شرح التسهيل جـ٣/٢٤، الجني الداني ص٥١، مغني اللبيب جـ١/١٨٥، شرح شواهده ص٣٣٢، والخريدة/ الفتاة البكر، الخفرة المستترة، وتبلت/ أسقمت.
(٢) انظر: مغني اللبيب جـ١/١٨٥.
(٣) انظر/ شرح التسهيل جـ٢/٢٤.
(٤) سورة البقرة من الآية: ١٩٥.
(٥) سورة مريم من الآية ٢٥.
(٦) سورة الحج من الآية ١٥.
(٧) سورة الحج من الآية ٢٥.

ثم قال: «والمختار أن ما أمكن تخريجه، على الزيادة لا يحكم عليه بالزيادة وتخريج كثير من هذه الشواهد يمكن على التضمين، أو حذف المفعول. وقد خرج عليهما قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[١]، فقيل: (لا تلقوا) مضمن معنى: لا تفضوا، وقيل: حذف المفعول والباء للسببية، أي: لا تلقوا أنفسكم بسبب أيديكم، كما تقول: لا تفسد حالك برأيك، قاله المبرد»[٢].

واختلف في زيادتها في مفعول «كفى» المتعدي لواحد، فذهب فريق منهم ابن عصفور[٣] أنها ضمن الزيادة القياسية وجعل منها قول الشاعر:

فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرُنَا ∴ حُبّ النَّبِيُّ مَحمّدٍ إيّانَا[٤]

ورده ابن أبي العتاهية [٥]، وقال: «هي داخلة على فاعل «كفى»، و «حب النبي» بدل اشتمال من الضمير على الموضع.

واستحسنه المالقي فقال: «القسم الذي لا يكون فيه إلا زائدة، لها ستة مواضع: ... الموضع الخامس: مفعول كفى عند بعضهم في الضرورة كقول الشاعر:

فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرُنَا ∴ حُبّ النَّبِيُّ مَحمّدٍ إيّانَا

وابن أبي العتاهية الإشبيلي المتأخر يجعل «الباء» في البيت داخلة على فاعل «كفى» كما في الموضع الرابع، ويجعل «حب النبي» بدل اشتمال من الضمير على الموضع، لأن الضمير المخفوض لفظاً مرفوع معنى وهو حسنٌ.

ثم قال: وحمل عليه بعض المتأخرين بيت المتنبي:

كَفَى بِجِسْمِي نُحُولًا أنّني رَجُلٌ ∴ لَوْلَا مُخَاطَبَتِي إيّاكَ لَمْ تَرَنِي(٦)

---

(١) سورة البقرة من الآية: ١٩٥.
(٢) راجع الجني الداني ص٥٢.
(٣) انظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور جـ١/٤٩٢-٤٩٣.
(٤) ينظر في/ ديوان كعب بن مالك ص٢٨٩، ٣١٢، ٣١٣، شرح التسهيل جـ٢/٢٤، الجني الداني ص٥٢، مغني اللبيب جـ١/١٨٦، وشرح شواهده ٣٣٧، الخزانة جـ٢/٥٤٢.
(٥) انظر: الجني الداني ص٥٣.
(٦) راجع: رصف المباني ص١٤٩.

أما ابن هشام[١] فقد ساق شواهد كثيرة تدل على أنه مستساغ ومسموع مستدلا في ذلك بالنثر والنظم.

فمن النثر: حديث « كفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع».

ومن النظم: قول الشاعر:

فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرُنَا ∴ حُبّ النَّبِيُّ مَحمّدٍ إيّانَا

وقول المتنبي:

كَفَى بِجِسْمِي نُحُولًا أنّني رَجُلٌ ∴ لَوْلَا مُخَاطَبَتِي إيّاكَ لَمْ تَرَنِي

وخالف ابن منظور حيث حكم عليه بالشذوذ فقال: فأما قول الأنصارى:

فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرُنَا ∴ حُبّ النَّبِيُّ مَحمّدٍ إيّانَا

فإنما أراد فكفانا، فأدخل الباء على المفعول، وهذا شاذ، إذ الباء في مثل هذا إنما تدخل على الفاعل كقولك: كفى بالله.

وقوله:

إذَا لَاقَيْتَ قَوْمِي بِاسْأليهم ∴ كَفَى قَوْمًا بصاحِبِهِمْ خَبَيْرَا

هو من المقلوب، ومعناه كفى بقوم خبيرًا صاحبهم، فجعل الباء في الصاحب، ومواضعها أن تكون في قوم وهم الفاعلون في المعنى»[٢].

فقد صرح ابن منظور بأن الزيادة المقبولة المستساغة مع كفى أن تكون في الفاعل كما صرح في نصه بأمرين:

أولهما: رفض زيادة الباء في المفعول فإذا وردت فهى شاذة أو تحمل على التأويل، فإذا جاء ما ظاهره دخولها على مفعول كفى المتعدي لواحد أو أي مفعول فربما كانت من الأسلوب المقلوب.

إذ أنها في الظاهر دخلت على لفظ المفعول وهى في المعنى داخلة على الفاعل.

---

(١) انظر: مغني اللبيب جـ١/١٨٦.

(٢) راجع لسان العرب مادة (ك ف ى) جـ٤/٣٩٠٨.

الأمر الثاني: أنها تقاس وتباح في فاعل كفى القاصر، ولا ينبغى دخولها على غيره إلا في (أفعل) في التعجب وما ورد خلاف ذلك فهو كما أشير إليه إما على الشذوذ وإما على التأويل بالأسلوب المطلوب لتكون في المعنى دخلت على الفاعل وليس المفعول.

وإنما دعاه إلى ذلك موقف جمهور النحاة في حصر الزيادة في ثلاثة أحكام: إما واجبة مع فاعل افعل في العجب.

وإما غالبة مع فاعل كفى القاصر.

وإما شاذة ما دون ذلك.

وتناسى أن هذا الحصر كان في «الفاعل» المطلق وليس «المفعول» فقاس هذا على ذاك.

وأقول:

إذا كان النحاة قد قاسوا زيادة «الباء» في مواضع بعينها، ومع ذلك سمع زيادتها في مواضع أخرى وبكثرة؛؛ فلماذا لا نأخذ بالظاهر المشهود بالسماع أيكون قياس النحاة هو الفاصل في المقبول من اللغة والمرفوض منها.

وأرى أنه تزمر وتعنت لا يفضى إلا إلى إرضاء قوانينهم التي حتموها من خلال قولهم بالقياس.

أما أبيات المتنبي فقد سبقه قبله شعراء قالوا قبله مثلما قال:

فهناك: قيس بن زهير العبسى قال:

أَلَمْ يأتِيكَ والأنْبَاءُ تَنْمِي ∴ بِمَا لَاقَتْ لُبُونُ بَنِي زِيادِ

فدخلت الباء زائدة على فاعل يأت. قوله بما لاقت، أراد (ما لاقت) فلا غرابة في قول المتنبي بعده: كفى ثعلا.

حيث جاءت الباء الزائدة مع فاعل كفى المتعدي لواحد بالإضافة إلى أنها مقيسة في فاعل كفى القاصر، فليس الأمر ببعيد إذن أن يكون من كلام العرب المنطوق وكذلك كان هناك من قبله قول الشاعر:

ألا هـل أتاهـا والحـوادثُ جمـةٌ ∴ بـأن امـرأ القـيس بـن تَمُلَـك بَيْقَـرا

وقول الآخر:

مَهْمَـا لِـيَ اللّيْلَـةَ مَهْمَـا لِيَـهْ ∴ أوْدَي بِنَعْلِـيّ وسِـرْبَا لِيَـهْ

أما قول المتنبي: كفى بجسمي

فقد سبقه قول الشاعر:

نَحْـنُ بَنُـو ضَـبّة أصْـحَابُ الفَلَـجْ ∴ نَضْـرب بالسّـيفِ ونَرْجُـو بالْفَـرج

في قوله: نرجو بالفرج، وقول الآخر:

هُـنّ الْحَرائـرُ لَـا ربّـات أخْمِـرَةٍ ∴ سُـود المحَـاجِرِ لَـا يقْـرأَنَ بالسُّـوَر

وقول الآخر:

تَبَلَـتْ فُـؤَادَك فِـي الْمَنَـامِ خَرِيـدةٌ ∴ تَسْـقِي الضّـجِيعَ بِبَـارِدٍ بِسّـامِ

بالإضافة إلى كثرة النثر المسموع، فكل هذا يعضد المتنبي ويرسخ مكانته بين الشعراء فإذا كان من شعراء العصر الحديث ولم تتح له فرصة الوجود في فترة الاحتجاج والاستشهاد إلا أنه أطلق لسانه في معرفة ضروب العرب فنطق على لغة من لغاتهم وليست بغريبة عنهم، فاللغة هي المسموعة بالأساس وليست المقيسة بالأساس.

مبحث إضافة «كاف» الجر إلى ضمير «المتكلم المتصل»

مما نسب من خروج عن الأصل في الشعر الحديث قول بشار بن برد:

وإذا الحْـربُ شَـمّرَتْ لم تكـن (كـي) ∴ حـين تـدعو الكُمَـاةُ فيهـا نَـزَالِ[1]

ففي قوله كي؛ دخلت الكاف وهى حرف جر على ضمير المتكلم «اليـاء» وهذا يعد خروجا على الأصل، فالأصل في الكاف الجارة أن تختص بالدخول علـى الاسم الظاهر.

وقد رصد هذه المخالفة صاحب شرح الشواهد حيث قـال عقـب البيـت: «والبيت منسوب لبشار بن برد ولم يثبت. وقوله: (كي): مكونة من الكاف، وياء المتكلم على معنى لم تكن أنت مثلى قالوا: ولا يستعمل هذا إلا في ضرورة، وهذا باطل لا يصح في ضرورة ولا غير ضرورة؛ لأنه يشبه اللغة الباكستانية، فالكاف لا تدخل على ضمير المتكلم والمخاطب، ونسبوا إلى الحسن البصري الفصيح أنه قال: أنت كك وأنت (كي)، وهذا باطل؛ فالحسن البصري كان من أفصـح النـاس، وهو ينتقي كلماته لتدخل إلى قلوب الناس»[2].

فقد وضح في هذا النص: استنكار دخول الكاف علـى الضـمير المتصـل سواء أكان للمتكلم أو المخاطب، وأن مثله لا يصلح في ضرورة أو غيرها وأنـه يعد خروجًا على الأصول العربية بل أنه يتشابه مع اللغة الباكستانية.

---

(١) قائله/ بشار بن برد، من بحر/ الخفيف.

ـ ينظر في/ شرح المفصل جـ٨/١٧، ارتشـاف الضـرب جـ٢/٤٣٦، همـع الهوامـع جـ٤/١٩٦، وخزانة الأدب جـ١٠/١٩٧، وشرح الأشموني جـ٢/٢٠٩.

ـ والكماة/ بالضم جمع كمى، وهو الشجاع المتكمي في سلاحه، الشاهد في قوله/ «كي» حيث أدخل الكاف على ضمير المتكلم على معنى: لم تكن أنت مثلي وهـذا شـاذا لا يسـتعمل إلا ضرورة إذ التقدير/ وإذا شمرت الحرب أى: نهضت وقامت على ساقها، و(لم يكن) جـواب الشرط وكي بكسر الكاف لمناسبة الباء ذكره الـدماميني عـن سـيبويه، انظـر: الصـبان جـ٢/٢٠٩.

(٢) راجع: شرح الشواهد في أمهات الكتب العربية جـ٢/٤١٦.

ومنه في الشعر الحديث أيضًا: قول محمد اليزيدي اللغوي النحوي مؤدب المأمون ابن أمير المؤمنين الرشيد العباسي.

شَكَوتُمْ إِلَيْنَا مَجَانِينُكمْ ∴ وَنَشْكُوا إِلَيْكُمْ مَجَانِينَنَا
فَلَوْلا المُعَافَاةُ كُنّا كَهُمْ ∴ وَلَوْلَا البَلاء لَكَانُوا كَنَا[1]

حيث دخلت الكاف على ضمير المتكلم في قوله: (كنا)، وضمير الغيبة في قوله: (كهم)[2].

وبالبحث عند جمهور العلماء: وجدنا أن ما أتى به صاحب كتاب شرح الشواهد مستمد من عندهم فإليك سيبويه يصرح بأن إضافة كاف الجر إلى ضمير المتكلم يعد خطأ فلم يكن في كلام العرب حرف يفتح قبل ياء الإضافة. وعبارته في الكتاب قال:

«ولو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه قال: (ما أنت كي)، وكي خطأ، من قبل أنه ليس في العربية حرف يفتح قبل ياء الإضافة»[3].

هذا، وقد أجمع جمهور العلماء على اختصاص الكاف بالظاهر إلا إذا اضطر الشعراء.

والعلة في ذلك: أن الكاف مثل حتى وإلى من حروف الجر في اختصاصهن بالظاهر حيث استغنوا عن الإضمار في (حتى) بقولهم دعه حتى ذاك وبالإضمار في (إلى) كقولهم: دعه إليه لأن المعنى واحد. يريد (إلى ذلك)، فذلك اسم مبهم.

وأما كاف التشبيه فاستغنوا عن إضافتها للضمير فلا يقال: كه ولا كي استغنوا عن ذلك بكلمة (مثله، مثلي) وكذلك استغنوا عن مذه بمذ ذاك[4].

---

(١) القائل/ محمد اليزيدي، من بحر/ المتقارب.
ينظر: في العقد الفريد جـ٢/٢٩٩، ارتشاف الضرب جـ٤/٤٣٦، وجواهر الأدب ص١٤١، وعدة السالك جـ٣/١٥.
(٢) راجع جواهر الأدب ص ١٤١ الهامش.
(٣) الكتاب جـ٢/٣٨٥ ط هارون.
(٤) انظر: شرح المفصل جـ٨/١٦.

يقول ابن مالك: «الكاف من الحروف التي تجر الظاهر وحده كحتى فكما استغنى في الغاية مع المضمر بإلى عن حتى استغنى في التشبيه مع المضمر بمثل عن الكاف»(١).

ثم وضح العلة في ذلك: بأنه إذا لم يستغنوا بـ (مثل) لزمهم دخول الكاف على كاف المخاطب إذ كان مشبها به وذلك في غاية من الاستثقال(٢).

وفى ذلك يقول الرضي: «والكاف لا يدخل على المضمر إذ لو دخله لأدى إلى اجتماع الكافين إذ شبهت بالمخاطب، فطرد المنع في الكل»(٣).

إلا أن الكاف خالفت أصلها في بعض الكلام، وذلك لخفتها ودخلت على الضمير وجرت ضمير الغائب المتصل لذلك يقول سيبويه:

«إلا أن الشعراء إذا اضطروا وأضمروا في الكاف، فيجرونها على القياس»(٤).

وقد استشهد في ذلك بقول العجاج:

وأم أو عال كها أو أقربا(٥).

وقال العجاج:

فلا ترى بَعْلًا ولا حلائِلَا ∴ كه ولا كَهُنّ إلّا حاظِلا(٦)

---

(١) راجع شرح التسهيل جـ٣/٣٨.
(٢) شرح الكافية الشافية جـ٢/٧٩٣.
(٣) شرح الرضي جـ٤/٣٢٦، وانظر: جواهر الأدب ص١٤١.
(٤) راجع الكتاب جـ٢/٣٨٤، هارون، وانظر: جواهر الأدب ص١٤١.
(٥) من بحر/الرجز المشطور، ينظر في/ شرح المفصل جـ٨/١٦، شرح الكافية الشافية جـ٢/٧٩٣، وأوضح المسالك جـ٣/١٤، والأشموني جـ٢/٢٠٨، وقبل هذا البيت قوله: *خلى الذنابات شمالا كثبا*، والشاهد فيه/ حيث جرت الكاف الضمير المتصل ومن شأن الكاف ألا تجر إلا الاسم الظاهر باتفاق، أو الضمير المنفصل عند جماعة من النحاة والذى وقع في هذا البيت ضرورة من ضرورات الشعر لا يجوز للمتكلم أن يرتكبها وإنما دخلت الكاف على المضمر تشبيها لها بمثل؛ لأنها في معناها. انظر/ عدة السالك جـ٣/١٥.
(٦) من بحر/ الرجز، وقيل لرؤبة في ديوانه ص١٢٨، وللعجاج في الكتاب، ينظر في/ الكتاب جـ٢/٣٨٤، وشرح التسهيل جـ٣/ ٣٨، شرح الكافية الشافية جـ٢/٧٩٣، ابن الناظم =

قال سيبويه: شبهوه بقوله: له ولهن.

ومن قول الشنفري:

لـئنْ كـانَ مِـن جـنّ لأبـرحَ طارِقـا ∴ وإنْ كـان إنسـانًا ماكهـا الإنـسُ يفعـلُ[1]

أى: ما مثلها الإنس يفعل، قاله ابن مالك [2].

أما الحكم على هذه الظاهرة في نوع الضمير:

فالواضح في كلام سيبويه: أنه ضرورة بالنسبة (للغائب)[3]، حيث أطلق المضمر ثم مثل بالغائب فقط أما المتكلم فقد خطأه[4].

وعلل لذلك بأن لا يوجد في كلام العرب ياء قبلها كاف مفتوحة فالتزموا بإطلاق الضمير ومثلوا بالغائب والمخاطب والمتكلم، فمن الغائب ما حكاه سيبويه.

ومن المتكلم: الأبيات محل الاستشهاد في المسألة

١- قول أبى محمد اليزيدى:

شَكَوتُمْ إِلَيْنَا مَجانِينَكمْ ∴ وَنَشْكُوا إِلَيْكُمْ مَجَانِينَنَا

فَلَوْلا المُعَافَاةُ كُنّا كَهُمْ ∴ وَلَوْلَا البَلاء لَكَانُوا كَنَا[5]

= ص٣٥٨، وأوضح المسالك جـ١٦/٣، وهمع الهوامع جـ١٩٦/٤، جواهر الأدب ص١٤٢، التصريح جـ٤٠/٢، والأشموني جـ٢٠٩/٢، يصف حمارا وأتنه والحاظل وهو المانع من التزويج لأن الحمال يمنع أتنه من حمار آخر يريدهن يعني أن تلك الآتن جديرات بأن يمنعهن هذا البعير، والشاهد فيه/ قوله: كه) وقوله (كهن) حيث جر الضمير في الموضعين.

(١) من بحر/ الطويل في ديوان الشنفري ص٧١، ينظر في/ شرح التسهيل جـ٣٨/٣، وهمع الهوامع جـ١٩٥/٤، ويروى: (وإن يك) مكان: (لئن كان).

(٢) انظر: شرح التسهيل جـ٣٨/٣.

(٣) راجع الكتاب جـ٣٨٥/٢، ط هارون.

(٤) المرجع السابق جـ٣٨٦/٢.

(٥) قائله/ أبو محمد اليزيدي اللغوي النحوي مؤدب المأمون ابن أمير المؤمنين الرشيد العباسي، من بحر/ المتقارب، وينظر في/ العقد الفريد جـ٢٩٩/٢، وارتشاف الضرب جـ٤٣٦/٢، وجواهر الأدب ١٤١، عدة السالك جـ١٥/٣.

٢- قول بشار:

وإذا الحْـرُب شَـمّرَتْ لم تكـن كـي ∴ حـين تـدعو الكُمَـاةُ فيهـا نَـزَالِ

وقد مثل به أبو حيان[١] والسيوطي[٢] ونسبوا فـي المـتكلم و المخاطـب للحسن البصري[٣] قوله:

(أنا كك، وأنت كي)، ومنه قول الشاعر:

لا تَلُمنِـي فَـإنّني كَـكَ فِيهَـا ∴ إنّنَـا في المَلَـام مُشْـتَرِكانِ[٤]

وفى المرفوع:

قلـتُ إنّـي كَأنْـتَ ثُمّـتَ لَمّـا ∴ شُـبّتِ الحْـربُ خُضْـتُها وكعَعْتـا[٥]

وفى المنصوب:

فأحْسِـنْ وأحْمِـلْ في أسِـيرِكَ إنّـه ∴ ضـعيفٌ، ولم يَأسِـرْ كإيّـاك آسِـرُ[٦]

وحكوا في المتصل المرفوع مع المتكلم الغائـب: (أنـت كأنـا، وكهـو). وعبارة ابن مالك: «ودخولها على ضمير الغائب المجرور قليل»[٧].

وتبعه الأشموني [٨].

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب جـ٢/٤٣٦.

(٢) انظر: همع الهوامع جـ٤/١٩٦.

(٣) انظر:المراجع السابقة نفس الصفحات.

(٤) ينظر في عدة السالك جـ٣/١٦.

(٥) من بحر/الخفيف ولم يسم قائله، وينظر في/ شرح التسهيل جـ٣/٣٨، همع الهوامع جـ٤/١٩٦، والدرر جـ٢/٢٧، ومعنى: كععت/ جبنت وضعفت.

(٦) لم يسم قائله، من بحر/الطويل.

ـ ينظر في/ مجالس ثعلب ص١٦، والخزانة والعقد الفريد جـ٤/١٨٦، جـ٥/٣٩٠، شرح التسهيل جـ٣/٣٨، شرح الرضي للكافية جـ٤/٣٢٦، وارتشاف الضرب جـ٢/٤٣٦، همع الهوامع جـ٤/١٩٧، والخزانة جـ٤/٢٧٤، الدرر جـ٢/٢٧.

(٧) التسهيل من خلال شرح التسهيل جـ٣/٣٧، وانظر: همع الهوامع جـ٤/١٩٧.

(٨) الأشموني جـ٢/٢٠٨.

وفسر أبو حيان عبارة ابن مالك قال: «ويفهم معنى كلامه جوازه على قلة واختصاصه بالغائب المجرور»[١].

أما ضمير المتكلم فقد صرح بتخطئته سيبويه في المجرور:

وجعل ابن مالك دخولها على ضمير الرفع نحو: ما أنا كأنت، وما أنت كأنا وعلى ضمير النصب نحو: ما أنا كإياك، وما أنت كإياى، أقل من دخولها على ضمير الغيبة المتصل [٢].

قال المرادي: وفيه نظر بل إن لم يكن أكثر فهو مساو[٣]، وعند ابن الناظم الناظم وأبي حيان والسيوطي والأشموني فهو شاذ[٤].

وذكر الصبان: أن جعله في التسهيل أقل يتجه إلى أن المراد بالأقلية في (المتكلم والمخاطب) من حيث القياس وحينئذ لا يرد عليه نظر المرادي، ثم وضح وجه الأقلية فيهما أنه شاذ من جهتين: كون مدخول الكاف ضميرًا وكون ذلك الضمير ضمير رفع أو نصب بخلاف غيرها فإن الشذوذ من الجهة الأولى فقط[٥].

وخالف المبرد: فأجاز إضافة ما منعه سيبويه من إضافة حرف الجر إلى المضمر في هذا الباب ولا يمنع منها ويقول: إذا كان بعد حتى منصوبا إياه وإذا كان مرفوعاً حتى هو وإذا كان مجروراً حتاه وحتاك ويقول في منذ ذلك إذا كان ما بعدها مرفوعاً مذهو وإذا كان مجروراً مذه ومذك [٦].

قال النحاس: « وهذا عند سيبويه قبيح، والعلة له أن الإضمار يرد الشيء إلى أصله، فالكاف في موضع مثل، فإذا أضمرت ما بعدها وجب أن تأتي بمثل،

---

(١) انظر: همع الهوامع جـ٤/١٩٧.
(٢) انظر: التسهيل في شرح التسهيل جـ٣/٣٧.
(٣) انظر: نقله عنه الأشموني في منهج السالك جـ٢/٢٠٩.
(٤) انظر شرح الألفية لابن الناظم ٣٥٨، وجواهر الأدب ص١٤٢، ارتشاف الضرب جـ٢/٤٣٦، همع الهوامع جـ٤/١٩٦، والأشموني في منهج السالك جـ٢/٢٠٩.
(٥) انظر: المقتضب جـ١/٢٥٥، ونقله عنه ابن يعيش في شرح المفصل جـ٨/١٦.
(٦) انظر: الصبان جـ٢/٢٠٩.

وأبو العباس – فيما حكاه لنا على بن سليمان – يجيز الإضمار في هذا على القياس؛ لأن المضمر عقيب المظهر، وقد نطقت به العرب(١).

وقد خولف بهذا الأصل أيضًا فدخلت على ضمير الرفع وضمير النصب المنفصلين.

فقالوا: أنا كأنت، وأنت كأنا، وأنا كإياك، ومن شواهدهم على ذلك قول الشاعر:

قلتُ إنّي كَأَنْتَ ثُمّتَ لَمّا ∴ شُبّتِ الحْربُ خُضْتُها وكعَعْتا

وأنشد الكسائى:

فأحْسِنْ وأحْمِلْ في أسِيرِكَ إنّه ∴ ضعيفٌ، ولم يَأسِرْ كإيّاكَ آسِرُ

قال الرضي في دخول الكاف على الضمير المنصوب في هذا البيت: «وهو من باب إقامة بعض الضمائر مقام بعض»(٢).

وما ذهب إليه سيبويه صححه ابن يعيش: قال لموافقته كلام العرب.

أما الشواهد المسموعة فمقبولة اضطرارًا (٣) موافقة مع مذهب سيبويه في دخولها على ضمير الغائب والبعض على الشذوذ.

والبعض الثالث على القلة.

والأولى عندي خلاف ذلك، فأرى الصواب ما ذهب إليه المبرد.

وليس معنى هذا خروجًا على لغة العرب بل تمسكًا بلغة العرب نعم المشهور والكثير اختصاص الكاف بالدخول على الاسم الظاهر وقد جاء دخولها على الضمير شعرًا ونثرًا وإن تفاوت من حيث ترتيب القلة والكثرة.

من غائب ثم متكلم ومخاطب إلا أنه سمع في كلٍ نفس سيبويه لم ينكره بل أقره وقبله في الاضطرار فرارًا من القياس عليه.

---

(١) انظر: عدة السالك جـ٣/١٥.

(٢) انظر: شرح الرضي جـ٢/٣٢٦.

(٣) انظر: شرح المفصل جـ٨/١٦، وانظر: شرح الكافية الشافية جـ٢/٧٩٣.

وقد حكى عن الحسن البصري وغيره في النثر وأراه ممتدًا في لغتنا اليومية في الضمير المنفصل نقول: أنا كأنت وأنت كأنت، وأنت كهو.

وإذا قبل في المنفصل فلا ينكر في المتصل وإن كان وجه القلة وعدم شيوعه في المتصل يرجع إلى صعوبة النطق به نحو: كه وكى وكنا ونحوه، لكن سمع وليس لشذوذه، وقد سمع على صعوبة النطق به نظراً لخفة الكاف.

أما ما نطق بيه سيبويه من تخطيته مع الياء التي للمتكلم فعلل لسبب التخطئة بأنه لم يسمع فتح الكاف مع الياء نعم لذلك تكسر الكاف لمناسبة الياء على ما هو المعهود في اللغة وقد رأيت فريق النحاة المحققين يمثلون في سماعه ببيت بشار بن برد محل الاستشهاد فلا وجه لتقبيحه إذن ورميه بالشذوذ بل الأفضل القول بقلته مقارنة بالسائد والمشهور في اختصاص كاف التشبيه بالاسم الظاهر فإذا كان الإجماع عند النحاة رميه بالشذوذ منبعث من قياس أن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها والكاف مثل «مثل» بجامع التشبيه في كل وقد استغنوا بمثل في إضافتها إلى الضمير عن الكاف فيقولون مثلك ومثله ومثلنا ومثلهم ونحو ذلك فهذا قياس مجرد.

ولو صح لصح عكس القياس أيضًا بأن الكاف تماثلت مع مثل فلما ثبت في «مثل» إضافتها للضمير ثبت في الكاف إضافتها للضمير وبذلك يكون قياس بقياس وفى كل سماع فيكون أيضًا سماع بسماع، وأن الأولى الانصياع للسماع وعدم دفعه ورفضه بالقياس، وهذا يدل على أن بشار بن برد لم يخطئ وإنما نطق على لغة بعض العرب.

الفصل العاشر الإضافة

مبحث تشديد النون من «لدُن»

مما رصد من أخطاء في الشعر الحديث قول المتنبي:

فأرْحَامُ شِعْرٍ يتّصِلْنَ لدُنَّهُ ∴ وأرْحَامُ مَالٍ مَا تَنِي تَتَقَطَّعُ[١]

ففي قوله: (لُدنَّه) يكون أبو الطيب المتنبي قد شدد النون في «لدن» التي بمعنى عند، وهذا يعد مخالفاً لما عليه كلام العرب إذ لم يرد هنا ما يستدعي التشديد، مثلما يرد إذا قلت: (لَدُنّي) و (لَدُنَّا) من ذكر نون الوقاية التي ترد عند إضافة لدن إلى ضمير (ياء) المتكلم أو (نا) ضمير المتكلم للجماعة، فيستلزم ذكر النونين نون الوقاية مع نون لدن ومن ثم التضعيف، كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾[٢]، ﴿وَإِذًا لَّآتَيْنَاهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[٣]، ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَوٰةً وَكَانَ تَقِيًّا﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾[٥]، وقوله ﴿وَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ مِن لَّدُنَّا ذِكْرًا﴾[٦]، وقوله: ﴿لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾[٧]، قوله: ﴿ثَمَرَٰتٌ كُلَّ شَىْءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا﴾[٨].

---

(١) قائله/ أبو الطيب المتنبي، من بحر/ الطويل.
ـ وينظر في: ديوان المتنبي ص٣١، المكتبة الثقافية – بيروت – لبنان، وينظر في: الديوان شرح ابن جني ص١٢٠، وبشرح العكبري جـ٢/٢٤٠، وبشرح الواحدي ص٤٤، والوساطة ص٤٥٠، أمالي ابن الشجري جـ١/٣٣٥.
ـ والشاهد في قوله: (لُدنّه) حيث ضعف النون في لدن التي بمعنى عند المضافة إلى ضمير الغيبة، وكان القياس يقتضي عدم التضعيف حيث لا يوجد ما يستلزم ذلك فليست من مواضع تشديد النون في «لدن» من نحو (لدني) و (لدنا) فعند إضافة لدن إلى ضمير المتكلم (ياء المتكلم) أو (نا) التكلم تستحضر نون أخرى الأولى نون الوقاية مع الباء والثانية نون التكلم مع نون لدن فيتوافر المتجانسان المتماثلان.
(٢) سورة الكهف من الآية ٧٦.
(٣) سورة النساء من الآية ٦٧.
(٤) سورة مريم من الآية ١٣.
(٥) سورة الكهف من الآية ٦٥.
(٦) سورة طه من الآية ٩٩.
(٧) سورة الأنبياء من الآية ١٧.
(٨) سورة القصص من الآية ٥٧.

وكان مقتضى القياس في بيت المتنبي عدم التضعيف فيقال: (لدنْه) بدون تشديد؛ حيث أضيفت لضمير الغيبة كما في قوله تعالى: ﴿تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾[١]، وقوله: ﴿قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ ﴾[٢].

وكان ممن رصد هذه المخالفة ابن جني حيث قال: «قوله لدنه فيه قبح وشناعة وليس هو معروفا في كلام العرب، وليس يشدد إلا إذا كان فيه نون أخرى نحو: «لدنِّى) و(لدنَّا)»[٣].

وكذلك رصد ابن الشجري هذه المخالفة فقال: مما أنكر على أبي الطيب تشديد النون من لدن في قوله:

فأرْحَامُ شِعْرٍ يَتَّصِلْنَ لَدُنّه ∴ وأرْحامُ مالٍ ماتَنِي تَتَقَطّعُ

وقيل: إن هذا غير معروف في لغة العرب، وقال أبو الفتح: قوله (لدنه) فيه قبح وشناعة؛ لأن النون إنما تشدد إذا كان بعدها نون، نحو: لدنا، كما قال جل ثناؤه: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّى عُذْرًا ﴾[٤]، ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴾[٥].[٦].

واحتج للمتنبي بعدة توجيهات منها:

الأول: ما ذهب إليه ابن جني: أنه شبه ضمير الغيبة بضمير التكلم فحمل أحد الضميرين على الآخر فقال فيما نقله عنه ابن الشجري: «أقرب ما يصرف هذا إليه أن يقال: شبه بعض الضمير ببعض ضرورة، فكما قال: لدُنّى، قال: لدُنّه، فحمل أحد الضميرين على صاحبه، وإن لم تكن في الهاء ما يوجب الإدغام من زيادة نون قبلها، كما قالوا: يعد، فحذفوا الواو، لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم

(١) سورة النساء من الآية ٤٠.
(٢) سورة الكهف من الآية ٢.
(٣) الديوان ١٢٠.
(٤) سورة الكهف من الآية: ٧٦.
(٥) سورة الكهف من الآية ٦٥.
(٦) الأمالى جـ١/٣٣٥.

قالوا: أعد وتعد ونعد، فحذفوا الواو، وإن لم يكن هناك ما يجب له حذفها، قال: يجوز أن يكون ثقل النون ضرورة لا لمصاحبتها الضمير، كما قالوا في القطن: القُطُن، وفى الجُبْن الجُبُن، وأنشد أبو زيد:

مِثْل الجمان جال في سلكتّه(١).

زاد نونًا شديدة(٢). وقال آخر:

إن شَكْلِي وإنّ شَكْلِك شَتّى ∴ فالزمي الخُصَّ واخْفِضِي تَبْيَضِّضِ(٣)

فزاد ضادا، وقال سحيم العبد:

وما دُمْيةٌ من دُمَى مَيْسَنا ∴ ن مُعْجِبةٌ نَظَرًا وإتّصافًا(٤)

قالوا: أراد ميسان، فزاد النون.

وقال الأسدي:

وجَاشَتْ مِنْ جِبال الصُّغْد نَفْسِي ∴ وَجَاشَتْ مِنْ جِبالِ خُوارَزْمِ(٥)

أراد خوارزم، فغيرها

---

(١) في النواد في الأدب ص٢٦٢، ضمن أبيات نسبها المفضل لرجل من الأشعريين يكنى أبا الخصيب، وأنشدها أبو على في البغداديات ص٤٢٥، وعنه ابن جني في الخصائص جـ١/٣٣١، جـ٣/١٦٨، ويروى * مِثْل الحِمارِ زَادَ في سَلْكَنّ* انظر: ديوان المتنبي، وشرح العكبري: جـ٢/٢٤٠.

(٢) أمالي ابن الشجري جـ١/٣٣٥.

(٣) أمالي ابن الشجري جـ١/٣٣٦ـ لم يسم قائله، من بحر/ الخفيف، ينظر في/ تأويل مشكل القرآن ٣٠٥، وتفسير الطبرى جـ١/٢١٤، سر الصناعة ص٢١٤، والوساطة ٤٥٢، وضرائر الشعر ٥٥، واللسان جدب بيض – خفض.

(٤) من بحر المتقارب، ينظر في/ ديوانه ص٤٣، الخصائص جـ١/٢٨٢، جـ٢/٤٣٧، وسر الصناعة ١٤٧، ضرائر الشعر ٢٤١، واللسان (م ي س)، وميسان من قرى الشام، أمالي ابن الشجري جـ١/٣٣٦.

(٥) من بحر/ الوافر، هو شقيق بن سليك، شاعر إسلامي والبيت في شرح الحماسة للتبريزي جـ٢/٢٧٦، والمرزوقي ٧٧٩، وسر الصناعة ١٩٢، ومعجم البلدان جـ٢/٤٨١، (خوارزم) وـ٣/٩٥، (السعد) واللسان (رزم) ويروى حواءرزم، ويروى وخاقت بدلًا من وجاشت في الشطرين.

الثانى: ما ذهب إليه القاضي أبو الحسن على بن عبد العزيز الجرجاني: قوله: أن العلة في جواز هذه الزيادة أن الهاء لما كانت خفية، وكانت النون الساكنة؛ ومن حق النون الساكنة أن تتبين عند حروف الحلق؛ حسن تشديدها، لتظهر ظهورًا شافيًا، فهذه علة قريبة قد يحتمل للشاعر تغيير الكلام لأجلها، ويؤكد ذلك أن النون أقرب الحروف إلى حرف العلة، الياء والواو وأكثرها شبها بهما ومناسبة لهما، لأنها تدغم فيهما، وزيدت ثالثة ساكنة، في نحو جحنفل، ... وتبدل الألف منها في الوقف، إذا كانت خفيفة في نحو أضربًا[١].

وجعلت إعرابا في الأمثلة الخمسة، تفعلان ويفعلان ويفعلون ويفعلون وتفعلين، كما جعلها إعرابا في التثنية والجمع الذى على حدها، وتحذف إذا كانت ساكنة لالتقاء الساكنين في نحو: اضرب الغلام، بفتح الباء، فلما حلت من مناسبتهن هذا المحل احتملت ما يحتمله من الزيادة، وحرف العلة أوسع الحروف تصرفا[٢].

وذكر الجرجانى فيما نقله عنه ابن الشجري: أن أبا الطيب قد خوطب في ذلك فجعل مكان لَدُنّهُ: ببابه وروى: بجوده، واحتج بنحو ما احتج به أبو الفتح، من الأبيات التي تتضمن الزيادة والتغيير.

والثالث: قيل لشبه النون بحروف العلة، ولذلك تحتمل ما تحتمله من الزيادة وقد سبق أن النون أقرب الحروف إلى حرفى العلة الواو والياء[٣].

أما العكبري: فقال ثقل النون ضرورة، ولا يوجد من النقاد من يذكر تشديد النون في لدن من أنواع الضرورات[٤].

---

(١) أمالي ابن الشجري جـ١/٣٦٦، بتصرف يسير.
(٢) أمالي ابن الشجري جـ١/٣٣٧، بتصرف يسير.
(٣) شذرات الذهب جـ٣/٤١٤، وانظر النحو الكوفي ص٥٥، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية.
(٤) شرح العكبري جـ١/٣٨٩.

لذا رجح الدكتور/ عبد الرحمن شعيب في كتابه المتنبي بين ناقديه: ما ذهب إليه ابن جني وهو أن المتنبي خرج في هذه الكلمة عن مألوف العرب واستعمالهم(١).

والراجح عندي: أنها لغة تصورها وتخيلها وكأنها من تداخل اللغات على ما فهم من قول ابن جني يجوز كما قالوا: في القُطْن: القُطُن وفى الجُبْن الجُبُن، فذكر بالتشديد، فهو تداخل اضطراري وهو وارد وإن كان ليس في نفس «لدن» إلا أنه ورد زيادة النون والتشديد فيها في قول الشاعر (سلكته) كما ورد زيادة حرف الضاد في (تبيضْضَ).

والسبب في ذلك افتراض مصداقية ما ذكره الجرجاني عن أبي الطيب نفسه أنه دافع بهذا التوجيه.

❁❁❁❁

(١) انظر: المتنبي بين ناقديه ص٥٩-٦٠.

مبحث استعمال بعض (الظروف والحروف) أسماء بغير ألفاظها

أولًا: الظروف: وخروج «عند» عن التمكن.

من الأخطاء التي نسبت لبعض الشعراء المولدين قول بعضهم:

كُلُّ عِنْدٍ لَكَ عِنْدِي ∴ لَا يُسَاوِي نِصْفَ عِنْدِ[1]

فقد رصد هذا ابن هشام الأنصاري ونقل عن الحريري القول باللحن حيث قال في حديثه عن «عند»:

«ولا يقع إلا ظرفًا أو مجرورًا: بمن، وقول العامة: «ذهبت إلى عنده» لحنٌ، وقول بعض المولدين:

كُلُّ عِنْدٍ لَكَ عِنْدِي ∴ لَا يُسَاوِي نِصْفَ عِنْدِ[2]

قال الحريري: لحن»[3].

كما نقله السيوطي عن الحريري أيضًا فقال: «وتنفرد (مِنْ) بجر (بله)... وجر (عند) نحو: ﴿رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا﴾[4]، قال الحريري وغيره: وقول العامة: ذهبت إلى عنده، وقول بعض المريدين:

كُلُّ عِنْدٍ لَكَ عِنْدِي ∴ لَا يُسَاوِي نِصْفَ عِنْدِ

---

(١) ينظر في/ المغني جـ١/٢٦٣، وهمع الهوامع جـ٤/٢١٨ من بحر / الرمل، والشاهد فيه/ أن (عند) ظرف غير متمكن إلا في موضع واحد، وهو أن يقول القائل لشيء بلا علم: هذا عندي كذا وكذا، وهنا في قول المولد (كل عندد لك... الأبيات) جعلها متصرفة، وهذا هو سر اللحن. انظر: درة الغواص ص ٢٥، همع الهوامع الهامش جـ٤/٢١٨.

(٢) عند/ ظرف لحضور الشيء ودنوه، الكتاب جـ٢/٣١١، شرح الكافية الشافية جـ٢/٩٢٦، وفيا ثلاث لغات: عِند، عَند، عُند وهى ظرف في المكان والزمان تقول: عند الليل وعند الحائط، انظر/ لسان العرب مادة (ع ن د) جـ٣/٣١٢٥، والقاموس المحيط ص ١١٤٨، مادة (ع ن د)، واستعمل غير ظرف، ويراد به القلب والمعقول، القاموس المحيط ص١١٤٨.

(٣) مغني اللبيب جـ١/٢٦٣.

(٤) سورة الكهف من الآية ٦٥.

لحن»[١].

أما رأي النحاة في هذا الحكم فنقول:

أولاً: اتفق النحاة على أن (عند) ظرف غير متمكن، فلا تتصرف فهي دائما تستعمل إما منصوبة على الظرفية، أو مجرورة بمن[٢].

قال سيبويه: «عند لا تستعمل إلا ظرفًا »[٣].

وقال الفارسي: «ومنها ما لا يكون إلا ظرفًا كعند وسوى، تقول: جلست عندك، ولا تقول: في عندك، ولا هذا عندك»[٤].

وقال ابن الشجري: «لا يجوز أن ترفع (عندك)، فإن دخل عليها جر لم يكن إلا مِنْ»[٥].

والسبب في عدم تمكنها: شدة توغلها في الإبهام؛ لأنها تصدق على الجهات الست.

ويقول المبرد في ذلك:

«والذى منعها من التمكن أنها لا تخص موضعًا، ولا تكون إلا مضافة، فإذا قلت: جلست عند زيد، فإنما معناه: الموضع الذى فيه زيد»[٦].

---

(١) راجع: همع الهوامع جـ٤/٢١٨.

(٢) قال المبرد: اختصت من بذلك لأنها لابتداء الغاية، فهي أصل حروف الإضافة (المقتضب جـ٤/١٣٦).

ـ قال الحريري: اختصت من بذلك لأنها أم الباب.

ـ والجر بمن لا يجعل الظرف متصرفا لأن من كثرت زيادتها في الظروف فلم يعتد بدخولها على الظرف الذى لا يتصرف، انظر: الأصول في النحو جـ١/٢٠٤، المقتصد في شرح الإيضاح جـ١/٦٥٢.

وقال الرضي: تختص من بجر (قبل وبعدد وعند ولدى ولدن ومع) شرح الرضي جـ٢/٣٢٣.

(٣) الكتاب جـ٢/٣١١.

(٤) المتقصد جـ١/٦٥٢.

(٥) الأمالي ٢/٢٥٣.

(٦) المقتضب جـ١/٦٥٢.

ويقول: «ولا يجوز أن تدخل عليها من حروف الإضافة إلا مِنْ».

ويوضح ابن يعيش السبب في تمكنها ولزومها للظرفية حيث قال: «اعلم أن (لدى) ظرف من ظروف الأمكنة بمعنى (عند) وهو مبنى على السكون، والذى أوجب بناءه فرط إبهامه، بوقوعه على كل جهة من الجهات الست.

فليس في ظروف الأمكنة أبهم من لدى وعند، ولذلك لزمت الظرفية فلم تتمكن تمكن غيرها من الظروف فجرت لذلك مجرى الحرف في إبهامه.

وكان القياس بناء «عند» أيضًا لأنها في معنى «لدن، ولدى»، وإنما أعربت «عند» لأنهم توسعوا فيها فأوقعوها على ما بحضرتك، وما يبعد، وإن كان أصلها الحاضر فقالوا: عندي مال، وإن لم يكن حاضرًا يريد أنه في ملكي، وقالوا عندي علم ولا يعنون به الحضرة.

ولدى لا يتجاوزون به حضرة الشيء فلهذا القدر من التصرف أعربوا «عند» وإن كان حكمها البناء كلدن ولدى»(١).

وقد وردت «عند» في القرآن مضافة في جميع مواضعها للاسم الظاهر، والضمير وهى إما منصوبة على الظرفية أو مجرورة «بمن» ومنه قوله تعالى: ﴿ هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ ﴾(٢). فعند ظرف لمعنى درجات، كأنه قيل: هم متفاضلون عند الله، وقوله تعالى: ﴿ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾(٣). «فعند» ظرف لخذوا، وليس حالًا للزينة؛ لأن أخذها يكون قبل ذلك، وقوله تعالى: ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ ﴾(٤).

---

(١) شرح المفصل جـ٤/١٠٠، وانظر: لسان العرب مادة (ع ن د) جـ٣/٣١٢٥، القاموس المحيط ص١١٤٨.

(٢) سورة آل عمران من الآية ١٦٣، وانظر: إملاء ما من به الرحمن جـ١/١٥٦.

(٣) سورة الأعراف من الآية ٣١، وانظر: إملاء ما من به الرحمن جـ١/٢٧٢.

(٤) سورة الإسراء من الآية ٢٣، وانظر: البحر المحيط جـ٦/٢٦، وانظر الظروف في الأسلوب العربي، تأليف د/ محمد عبد الله سعادة ط ١، ١٩٩٢م، ص٧٢.

قال أبو حيان: «عندك ظرف معمول ليبلغن»

ثانيًا: ما ورد في قول بعض المولدين من البيت محل الاستشهاد، من أنّ «عند» المتمكنة المتصرفة قد خرجت من الظرفية وجرت بالإضافة إلى لفظ «كل» في الشطر الأول، وكذلك جرت بالإضافة إلى لفظ نصف في الشطر الثاني، بالإضافة إلى تنوينها بالكسر في اللفظين وقد رآه الحريري لحن؛ فهو بحسب الظاهر (لحن) وقد حكم عليه بالتلحين.

وهو خلاف ما رآه ابن هشام الأنصاري فهو بعد أن ذكر رأى الحريري قال معقبًا عليه: «وليس كذلك، بل كل كلمة ذكرت مرادًا بها لفظها فسائغ أن تتصرف تصرف الأسماء وأن تعرب ويحكى أصلها»(١).

فابن هشام يراه حكاية للفظ وتنزيله منزلة الأسماء وبذلك هو لا يقصد الظرفية بل تنزيل اللفظة منزلة الاسم، وهذا الاستعمال جائز ومقيس في لغة العرب وارد في الحروف والظروف.

واشترط ابن الشجري لتنزيل هذه الألفاظ من ظروف أو حروف منزلة الأسماء أن تحكى هذه الكلمات بألفاظها حتى تكون مقيسة.

حيث قال: «واستعمال الحرف اسمًا (بلفظه) أقيس لأنك تنزله منزلة الاسم المبنى»(٢).

فشرط ابن الشجري لكونه مقيس عند تنزيله منزلة الأسماء؛ أن يستعمل بلفظه في الحروف بدون تغيير. أما «عند» في الأبيات محل البحث فقد تغير عندما قصد لفظه باعتباره اسما.

أما الحريري فقد نظر بنفس نظرة ابن الشجري، فهو لا يخفى عليه أن لفظة «عند» في البيت مُنَزّلة منزلة الاسم وهذا جيد.

---

(١) راجع مغني اللبيب جـ١/٢٦٣.

(٢) أمالي ابن الشجري جـ٢/٢٣٨.

أما اللحن فجاءه من جهة أنه استعمل اسمًا بغير لفظه، فلفظة «عند» في البيت غير متمكنة فكان يلزم استعمالها اسما أن تكون منصوبة أو مجرورة بمن، ثم يحكى لفظها في حال الاسمية أما وأن الشاعر استعملها اسمًا بغير لفظها حيث وردت مجرورة بالإضافة ومنونة فهذا ما ناسبه عنده أن يكون لحنًا من جهة خروجه عن قياس النحويين على إثر ما أشار به ابن الشجري.

إلا أن هذا الاستعمال وارد في كلام العرب بشهادة ابن الشجري نفسه حيث قال في استعمال بعض الحروف، قال: استعملت العرب بعض الحروف اسما وذلك على ضروب، ما حكته فأقرته على لفظه، وما حكته وغيرت معناه، وضرب استعملوه اسما بمعناه حرفا، وضرب استعملوه اسما ولم يقروه على لفظه بل غيروه [١].

وبالنظر والمقاربة بين رأي ابن الشجري ورأي ابن هشام يتبين أن رأى ابن هشام كان أكثر مراعاة للاستعمال العربى فلم يتوقف عند قياس النحاة بل راعى أن الكلمة المراد بها لفظها.

فعندما يحكى الظرف أو الحرف تُنَزّل اللفظة منزلة الأسماء فتجرى عليها ما يجرى على الأسماء من الإعراب والتنوين، وقد قابل ضرب من ضروب الاستعمال في ذلك، وبهذا يثبت صحته البيت الذى ورد عن بعض المولدين ولا دعوى لتحلين، أما حبسه بالتلحين عند الحريري وخروجه عن القياس عند ابن الشجري، فهو حبس للنحاة ليقفوا عند قياسهم المحكوم بالقواعد، فهم الذين اشترطوا لأن تكون الحكاية في الحروف والظروف مقيسة يلزم أن تحكى هذه الكلمات بألفاظها بدون تغيير فتستعمل أسماء بألفاظها الأولى.

(١) أمالي ابن الشجري جـ٢/٥٣٧.

ولو أنهم لم يتوقفوا عند القياس فقط وانطلقوا للسماع لشهدوا بهذا وذاك لأن اللغة هى المسموعة وهذا البيت يعد شهادة للمولد وليست شهادة عليه، لأنه نطق بما يتوافق مع ضرب من كلام العرب.

ويؤيد استخدام هذا الضرب ومجيئه غير ظرف غير متمكن ما حكاه ابن منظور قوله:

«وهو ظرف مبهم ولذلك لم يتمكن إلا في موضع واحد، وهو أن يقول القال لشيء بلا علم: هذا عندي كذا وكذا فيقال: ولك عند؟ زعموا أنه في هذا الموضع يراد به القلب وما فيه معقول من اللُبُّ»(١).

ثانياً: في الحروف

مما رصد من الشعر الحديث استعمال الحروف أسماء بغير ألفاظها قول أبى نواس:

هَلْ لَك والهَلُّ خَيْر(٢).

حيث استعملت «هل» وهى حرف وقد جمع فيها الألف واللام والتشديد.

ومما ورد في استعمال الحرف أيضًا معرب منون قول المتنبي:

مَن اقْتَضَى بِسِوَى الهِنْدِيّ حاجَتَهُ ∴ أجاب كلّ سُؤَالٍ عَنْ هلٍ بلمِ(٣)

فقال (هل) بالإعراب والتنوين، وهذا يعد مخالفاً للقياس؛ لأن القياس استعمال الحروف أسماء بألفاظها.

---

(١) لسان العرب مادة (ع ن د) جـ ٣/٣١٢٥.

(٢) من أرجوزته الشهيرة في الفضل بن الربيع، وزير الرشيد، والأمين، وبعد هذا المنهوك:
فيمن إذا غِبْتَ حَضَرْ.
ـ ينظر في/ تفسير أرجوزة أبي نواس، لابن جني ص٢٠٨، لسان العرب (هـ ل ل)، أمالي ابن الشجري جـ٢/٥٣٩.

(٣) من بحر/ البسيط، ينظر في/ ديوان المتنبي ص٤٩٧، المكتبة الثقافية – بيروت – لبنان ، ديوانه جـ٤/١٦٠ بشرح العكبري، وانظره بشرح الواحدي ص٧٢١، وشرح مشكل شعر المتنبي ص٣١٠، نقلًا عن أمالي ابن الشجري جـ٢/٥٣٩.

وقد رصد هذه المخالفة ابن الشجري فقال: «واستعمال الحرف اسمًا بلفظه أقيس، لأنك تنزله منزلة الاسم المبنى، كقولك: هل حرف استفهام، ولم حرف نفى، فتنزله منزلة دم، وغد، فجيد»(١).

وقد استعملت العرب بعض الحروف أسماء، وذلك على ضروب منها:

الأول ما حكته فأقرته على لفظه: كإقرار (لا ونعم) على لفظهما في قول القائل:

أبـى جـودُه لا الْبُخْـلَ، واسْـتَعْجَلَتْ بِـهِ ∴ نَعَمْ من فَتى لَـا يَمْنَـعُ الْجُودَ قَاتِلَهْ(٢)

في قول من جر (البخل) بإضافة (لا) إليه، لأن (لا) قد تكون للبخل ولضده.

يقول الفارسي في المسائل العسكرية: «ومما يجرى مجرى (فم) في الإضافة في كونه على حرفين أحدهما حرف لين لأمن التنوين قولهم: ذو مال، ومنه أيضًا ما حكاه أبو الحسن عن يونس عن أبى عمرو من أنه كان ينشد:

أبـى جـودُه (لا الْبُخْـلَ)، واسْـتَعْجَلَتْ بِـهِ ∴ نَعَمْ من فَتى لَـا يَمْنَـعُ الْجُودَ قَاتِلَهْ

---

(١) أمالي ابن الشجري جـ٢/٢٣٨.

(٢) لم يسم قائله/ من بحر الطويل. ينظر في/ الخصائص جـ٢/٣٥، الجني الداني ص٣٠٢، ومغني اللبيب جـ١/٤١٢، لسان العرب (لا)، وتاج العروس(لا).

ـ والشاهد فيه/ جعل (لا) اسمًا ثم إضافتها ويروى البخل بفتح اللام، والبخل بكسر اللام وفى رواية النصب لا زائدة أما في الخفض فلا حينئذ اسم مضاف؛ لأنه أريد به اللفظ، وجاء على القياس حيث حكى اللفظ على حاله ولم يتغير، وبيان المعنى على الخفض، يقول فيه ابن هشام:

ـ وشرح هذا المعنى أن كلمة «لا» تكون للبخل وتكون للكرم، وذلك أنها إذا وقعت بعد قول القائل أعطنى أو هل تعطينى؟ كانت للبخل، فإذا وقعت بعد قوله أتمنعنى عطاءك أو تحرمنى نوالك كانت للكرم» مغني اللبيب جـ١/٤١٢-٤١٣، وقيل أيضًا: أنها في البيت على رواية النصب اسم أيضًا على أن تجعلها اسمًا مفعولًا، والبخل بدلا منها، قاله الزجاج. وقال آخر: (لا) مفعول به والبخل مفعول لأجله، أى: كراهية البخل، مثل ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا﴾ سورة النساء من الآية ١٧٦ أى: كراهية أن تضلوا، وقال أبو على في الحجة: قال أبو الحسن: فسرته العرب أبى جوده البخل، وجعلوا «لا» حشوا. (المرجع السابق نفس الموضع).

فهذا على قول أبي عمرو مضاف كما ترى، فإذا أضافه فقد جعله اسمًا، وإذا جعله اسمًا لزمه أن يكون على ما تكون عليه الأسماء، وليس في مفرداتها شيء على حرفين أحدهما حرف لين، وهكذا القياس في هذا إذا آثر أن يجعله اسمًا إلا أنه لما كان مضافا كان بمنزلة ما ذكرت لك من قولهم: فوك، وذو مال، وساغت الإضافة، لأن «لا» قد تكون للجود كما تكون للبخل.

فقياس الألف في (لا) أن تكون عينا في موضع حركة، ولا تكون على حدها قبل النقل، ألا ترى أن الضمة في قولك: هي الفُلْك غير الضمة في قولك: هو الفُلْك، ومن ثم رد النحويون الفاء في ترخيم شيه اسم رجل على من قال: يا حار، فأجمعوا على الرد، وإن اختلفوا في غيره.

فقد تبين لك من جملة ما ذكرنا موضع الشذوذ في هذه الكلمة»[(١)].

فهذا النص لأبي على الفارسي: يشير فيه إلى استعمال العرب «لا» اسما على لفظها إلا أنه يرى شذوذ من نوع آخر وهو في إقرارها على لفظها اسما فيه إشكال أنه لا يوجد في الأسماء ما هو على حرفين ثانيهما حرف لين.

إلا أنه لما كان مضافًا للبخل كان بمنزلة (محذوفى اللام) من نحو: (فم) في حال الإضافة وهو على حرفين أحدهما حرف لين؛ لأنه في الأصل (فاه) وسقطت اللام، ثم أضيف فقيل (فاك وفاه وفى) فجاز مجيئه اسما على حرفين ثانيهما حرف لين مشابهة لهذا اللفظ.

الضرب الثانى: ما حكته وغيرت معناه؛ كعن في قول قطري بن الفجاءة:

ولقد أراني للرماحِ رديئة ∴ من عن يميني مرة وأمامي[(٢)]

أراد: من ناحية يميني، ومثل ذلك «على» في قولهم: نزلت من على الجبل، يريدون: من فوق الجبل كما قال:

---

(١) المسائل العسكرية ١٨٠-١٨٢.

(٢) شعر الخوارج ص ٤٥، وأيضًا ضرائر الشعر ٣٠٧، وشرح أبيات المغنى جـ٣/٣١٠، وأمالي ابن الشجري جـ٢/٥٣٧، من بحر/ الكامل.

غدت من عليه تنفضى الطل بعدما ∴ رأت حاجب الشمس استوى فترفعا[١]

وضرب استعملوه اسمًا بمعناه حرفًا: نحو كاف التشبيه، في قول امرئ القيس:

فَرُحنا بكا بْنِ الماء يجنُبُ وَسْطَنا ∴ تَصَوَّبُ فيه العينُ طَوْرًا وَتَرْتَقي[٢]

وجعله الأعشى اسمًا بإسناد الفعل إليه، في قوله:

أتنتهون ولن ينهَى ذَوى شَطط ∴ كالطعن يهلكُ فيه الزيتُ والفُتُل[٣]

وضرب استعملوه اسمًا ولم يقروه على لفظه بل غيروه وكان لهم فيه أضرب أيضًا.

وقد حصرها ابن الشجري في قوله: «وقد استعملوا حروفا أسماء على ضربين: ضرب أعربوه ونونوه، وضرب أعربوه ونونوه وشددوا آخره كما قال:

إن لَيْتَا وإنّ لوًا عَناءُ[٤].

وضرب جمعوا منه الألف واللام والتشديد، فمن ذلك ما حكاه الخليل قال: قلت لأبي الدقيش: هل لك في زبد وتمر؟ فقال: «أشد الهل وأوحاه».

وجاء في شعر أبى نواس: *هل لك والهل خير*.

ومن المعرب المنون قول المتنبي:

---

(١) قائله/ يزيد بن الطثرية، شعره ص٤٦، وقال أبو زيد في النوادر ص٤٥٣: «يعنى الظبية أنها غدت من عند خشفها، أراد من عنده، والخشف/ ولد الغزال، ويطلق على الذكر والأنثى، ينظر في/ أمالي ابن الشجري جـ٢/٥٣٧، من بحر/ الطويل.

(٢) ينظر ديوانه ص١٧٦، وأدب الكاتب ص٥٠٥، والفصول الخمسون ص٢١٧، وشرح الجمل جـ١/٤٧٨، والصحاح (كوف) وابن الشجري جـ٢/٥٣٧، من بحر/ الطويل، وابن الماء: طائر، وكل طائر يألف الماء، ثمار القلوب ص ٢٦٣، نقلا عن أمالي ابن الشجري جـ٢/٥٣٧، ويروى وحنا مكان فرحنا.

(٣) ديوانه ص٦٣، وكتاب الشعر ص٢٥٦، والحماسة ص٢٠٨١، وشرح الجمل جـ١/٤٧٨، ويروى: يذهبُ مكان يهلكُ.

(٤) قائله/ أبو زبيد الطائى ديوانه ص٢٤، ومعجم الشواهد ص٢٣، وصدره: *ليت شعرى واين مني ليت*، نقلا عن الأمالي جـ٢/٥٣٨، من بحر/ الخفيف.

مــنْ اقْتَضَــى بِسِــوَى الهِنْــدِيّ حاجَتَــهُ ∴ أجــابَ كُــلّ سـؤالٍ عَــن هَــلٍ بِلَــمِ»[1][2]

تعقيب:

بمراقبة استعمال بعض الحروف أسماء؛ يتبين أنها قد سلكت في الاستعمال العربي أضربًا مختلفة، فبعضها أقر على لفظه، وبعضها تغير عن لفظه، فما أقــر على لفظه اتفق مع أصله في الحرفية في كونه مبنيا متنزل منزلة الاسم المبنــى في وقت استعماله اسمًا، فحكى لفظه على أصالته في البناء، أما ما استعمل اسمًا وقد تغير عن أصله إلى الإعراب فقد تنزل منزلة الاسم؛ والأصل في الأســماء أن تكون معربة أما حكم ابن الشجري على الأول بأنه الأقيس لإقراره علــى لفظــه بالبناء في حال استعماله اسمًا أجده غير منصف لأنه قد ورد في أكثر من شــاهد استعماله اسمًا مع إقراره، وقد تغير لفظه من البناء إلى الإعراب، وهذا مــا أراه متماشيا مع استعماله اسمًا مادام أنه أقر استعماله اسما، فالأسماء منها المعــرب ومنها المبنى إذن لست مع ابن الشجري في الحكم على المبني بأنه الأقيس فكله مسموع بكثرة فمن الإنصاف استواء جميع الأضرب في كونها على القياس.

(١) ديوانه جـ٤/١٦٠، وانظره بشرح الواحدى ص٧٢١، وشــرح مشــكل شــعر المتنبــي ص٣١٠، من بحر/ البسيط.

(٢) راجع أمالي ابن الشجري جـ٢/٥٣٨-٥٣٩.

الفصل الحادي عشر

اسم التفضيل

مبحث بناء «اسم التفضيل» من الألوان

مما ورد من الشعر الحديث وهو ممتنع: بناء اسم التفضيل من الألوان ومنه قول المتنبى:

أبعَدْ بَعِدْتَ بَيَاضًا لا بَيَاضَ لَهُ ∴ لأنْتَ أَسْوَدُ في عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ[١]

وقوله أيضًا:

يَلْقَاكَ مُرْتَدِيًا بَأحْمَرَ مِنْ دمٍ ∴ ذَهَبَتْ بِخُضْرَتِهِ الطُّلَى والأُكْبُدُ[٢]

فقد استشهد بالبيت الأول: في شرح المفصل[٣] بالهامش على بناء اسم التفضيل من الألوان في قوله (أسود من) وكذلك الرضي في شرح الكافية[٤] وابن هشام في المغني[٥] ومحيي الدين عبد الحميد في الانتصاف من الإنصاف[٦].

---

(١) قائله/المتنبي من بحر/البسيط.
ـ ينظر في/ الديوان ص٣٦، المكتبة الثقافية، الديوان ج٣٥/٤ بشرح العكبري، شرح المفصل بالهامش جـ٩٣/٦، شرح الكافية للرضي جـ٤٥٠/٣، مغني اللبيب جـ٢٤٠/٢، الانتصاف من الإنصاف جـ١٥٠/١، ١٥٣، والشاهد في قوله/ (اسود في عيني من الظلم) حيث بنى من سود أفعل التفضيل. قال أبو الفتح ابن جني: لا يقال أسود من كذا، لأن الألوان لا يبنى منها: أفعل التفضيل، وفعل التفضيل وفعل التعجب. على أن الكوفيين قد حكي عنهم ما أسود شهره، وما أبيضه، فإن صح هذا فإنما جاز لكثرة استعمالهم هذين الحرفين (الديوان بشرح العكبري جـ٣٥/٤)

(٢) قائله/ المتنبىمن بحر/الكامل
ـ ينظر في/ الديوان جـ٣٣٩/١، بشرح العكبري، مغني اللبيب جـ٢٤٠/٢، الانتصاف من الإنصاف جـ١٥٤/١، وشرح الشواهد جـ٣٢٠/١، وشرح أبيات المغني جـ١٧٤/٧، والشاهد في قوله/ (بأحمر) فعلى الظاهر أنه أفعل تفضيل، وقوله: يلقاك مرتديا/ أى: متقلدا بسيف قد احمرّ من الدم وزالت خضرة جوهرة بدماء الأعناق والأكباد. والطلى/ جمع لطيه، مقدم العنق، والأكبد/ جمع كبد، وهو جمع غير معهود، والمعروف أكباد، وكبود، وقيل: هو على هذا الجمع: جمع كبْد، كعبد وأعبد، الديوان بشرح العكبري جـ٣٣٩/١، انظر: شرح أبيات المغني جـ١٧٤/٧، وشرح الشواهد جـ٣٢٠/١.

(٣) راجع: شرح المفصل بالهامش جـ٩٣/٦.
(٤) راجع: شرح الكافية للرضي جـ٤٥٠/١.
(٥) راجع: مغني اللبيب جـ٢٤٠/٢.
(٦) راجع: الانتصاف من الإنصاف جـ١٥٣/١.

وهو الحاصل في البيت الثاني حيث استشهد به ابن هشام في المغني[١] ومحيى الدين عبد الحميد في الانتصاف من الأنصاف [٢].

وهم يستشهدون بهذا وذاك على مذهب الكوفيين الذين أجازوا بناء اسم التفضيل من الألوان، وخصه بعضهم على البياض والسواد دون غيرهما من الألوان.

بخلاف مذهب البصريين الذين يمنعون ذلك على الإطلاق.

يقول سيبويه: «باب ما لا يجوز فيه ما أفعله وذلك ما كان أفعل وكان لونا، أو خلقة»[٣].

وقال ابن الأنباري: «ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يستعمل «ما أفعله» في التعجب من البياض والسواد خاصة بين سائر الألوان، نحو أن تقول: هذا الثوب ما أبيضه، وهذا الشعر ما أسوده، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان»[٤].

وقال ابن يعيش معقبا على قول الشاعر:

جارية في درعها الفضفاض ∴ أبيض من أخت بني أباض[٥]

---

(١) راجع: مغني اللبيب جـ٢/٢٤٠.

(٢) راجع: الانتصاف من الإنصاف جـ١/١٥٤، وانظر: شرح أبيات المغني جـ٧/١٧٤، شرح الشواهد في أمهات الكتب العربية جـ٢/٣٢٠.

(٣) راجع: الكتاب جـ٢/٢٥١.

(٤) راجع: الإنصاف جـ١/١٤٨.

ـ تنبيه: قال محيي الدين عبد الحميد معقبا على نص ابن الأنباري هذا بقوله: «أنت ترى المؤلف يبني الكلام على أنه لا يبني فعل التعجب من الفعل الدال على الألوان، ثم يستشهد بالشواهد التى تشتمل على أفعل التفضيل، والخطب في سهل؛ لأنك تعلم أن كل ما يشترط في صوغ أفعل التفضيل هو بعينه يشترط في اشتقاق صيغ التعجب وقد ذكر المؤلف نفسه ذلك» الانتصاف جـ١/١٤٨، وارتشاف الضرب جـ٣/٤٥، والتصريح جـ٢/٩٣.

(٥) قائله/ نسبه البغدادي نقلا عن ابن هشام اللخمي جـ٣/٤٨٣، هذا الرجز إلى رؤبة بن العجاج، وقد أنشده رضي الدين في شرح الكافية جـ١/٤٥٠، ابن يعيش في شرح =

قال: ... «ويستشهد على هذا البيت على أن الكوفيين أجازوا بناء أفعل التفضيل من لفظى السواد والبياض وهو شاذ عند البصريين، قال شارح اللباب.

أجاز الكوفيون التعجب من السواد والبياض؛ لأنهما أصلان للألوان وأنشدوا: *إذا الرجال شتوا*[1]. البيت وأنشدوا أيضًا: *جارية في درعها * البيت، وجاء في شعر المتنبي *لأنت أسود في عيني من الظلم*، وقالوا: لما جاء منهما أفعل التفضيل جاء بناء التعجب، والاستشهادات ضعيفة لأنها من ضرورة الشعر لا في سعة الكلام، فيكون نادرا»[2].

= المفصل جـ٦/٩٣، وابن منظور (ب ى ض) والميداني في مجمع الأمثال جـ١/٨١، بتحقيق محيي الدين عبد الحميد ولم يعزه أحد منهم إلى قائل معين وينظر في الإنصاف جـ١/١٥٠.

ـ ويروى: *جارية في رمضان الماضي*، والدرع/ بكسر فسكون- القميص، والفضفاض/ الواسع، ومعنى قوله/ «تقطع الحديث بالابماض» أن القوم إذا كانوا يتحدثون فأومضت تركوا الحديث واشتغلوا بالنظر إليها لبراعة جمالها، وبنو أباض – بفتح الهمزة – قوم اشتهروا ببياض ألوانهم.

ـ ومحل الاستشهاد بالبيت في قوله: (أبيض) حيث جاء بأفعل التفضيل من البياض، وهو يشهد للكوفيين الذين يجيزون مجيء أفعل التفضيل وصيغتي التعجب من خصوص البياض والسواد دون سائر الألوان، لكونهما أصلًا الألوان كلها، والبصريون يمنعون ذلك، ويحكمون على ما جاء من كلام العرب مما ظاهره ذلك بأنه شاذ، أو يكون أفعل في مثل قول هذا الراجز صفة مشبهة لا أفعل تفصيل. انظر: الانتصاف من الإنصاف جـ١/١٥٠.

(١) قائله/ رقة بن العبد البكري، هجا فيه عمرو بن هند ملك الحيرة، وهو صدر بيت تمامه:

إذا الرجال شتو واشتد أكلهم ∴ فأنت أبيضهم سربال طباخ

ويروى أيضًا:

إن قلت نصر فنصر كان سرفنى ∴ قدما وأبيضهم سربال طباخ

وقال الكلبي: هذا الشعر منحول (نقله عنه ابن يعيش في هامش شرح المفصل ج٦/٩٣)، ووجه الاحتجاج أنه قال: (أبيضهم) فجاء على بناء أفعل التفضيل، وإذا جاز ذلك في (أفعلهم) جاز في (ما أفعله) و (أفعل به) لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب.

(٢) راجع شرح المفصل جـ٦/٩٣ بالهامش.

بهذه النصوص نرى أن المسألة فيها تفصيل على ثلاثة مذاهب:

الأول: البصريون يمنعون مطلقًا، الثاني: الكوفيون ينقسمون إلى فريقين أكثرهم يجيزون مطلقا، وبعضهم: يجيزه في السواد والبياض خاصة، وممن أجازه مطلقًا الأخفش من البصريين، الكسائي وابن هشام من الكوفيين، فعندهم بناء أفعل التفضيل من الألوان مطلقًا قياسًا على أفعل التعجب.

يقول أبو حيان:

«واختلف في العاهات والألوان، فذهب البصريون إلى أنه لا يتعجب من العاهات، وأجاز ذلك الأخفش والكسائى وهشام، نحو: ما أعوره، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز من الألوان، وأجاز ذلك الكسائي وهشام مطلقا نحو: ما أحمره، وأجاز بعض الكوفيين ذلك في السواد والبياض خاصة دون سائر الألوان، وسمع الكسائي: ما أسود شعره، ومن كلام أم الهيثم: (هو أسود من حنك الغراب) وفى الحديث في صفة جهنم: «لهى أسود من القار»[١].

وفى الشعر:

أبيض من أخت بني أباض ∴ من أبيضهم سربال طباخ

وهذا عند البصريين شاذ، لا يقاس عليه»[٢].

واستدل الكوفيون في إجازة ذلك بالسماع والقياس:

أما السماع: فبهذه الشواهد من النظم والنثر على نحو ما رصد.

وأما القياس: فلأن السواد والبياض عندهم أصل الألوان، ومنها يتركب سائرها من الحمرة والصفرة والخضرة إلى غير ذلك، فإذا كانا الأصلين للألوان كلها جاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان [٣].

---

(١) الحديث رواه مالك في الموطأ، كتاب جهنم /٢.

(٢) راجع: ارتشاف الضرب جـ٣/٤٥-٤٦.

(٣) انظر: الإنصاف جـ١/١٥٠، وانظر أيضًا: شرح الكافية للرضي جـ١/٤٥٠.

وأجيب عن أدلة الكوفيين:

أولاً: عن السماع بأحد توجهين:

التوجيه الأول: حمل هذه الشواهد على الشذوذ على نحو ما صرحوا به.

التوجيه الثاني: حملها على معنى الصفة المشبهة.

قال ابن الأنبارى: «أن يكون قوله: (فأنت أبيضهم) أفعل الذى مؤنثه فعلاء، كقولك: أبيض وبيضاء، ولم يقع الكلام فيه، وإنما وقع الكلام في أفعل الذى يراد به المفاضلة نحو: هذا أحسن منه وجهاً، وهو أحسن القوم وجها، فكأنه قال: مبيضهم، فلما أضافه انتصب ما بعده عن تمام الاسم، وقول الآخر: *أبيض من أخت بني أباض*

ومعناه في درعها جسد مبيض من أخت بني أباض، ويكون من أخت ها هنا في موضع رفع لأنها صفة لأبيض، كأنه قائل: ابيض كأئن من أخت، كقولهم: (كريم من بنى فلان).

ونحو قول الشاعر:

وأبيض من ماء الحديد كأنه ∴ شهاب بدا والليل داج عساكره[1][2]

وإذا كان لفظ (أبيض) يأتى صفة مشبهة كما في هذا البيت، فإنه لا يمتنع أن يكون أبيض في قول الراجز: *أبيض من أخت بنى أباض* وفى البيت المنسوب إلى طرفة: *.... أبيضهم سربال طباخ *

---

(١) أنشده البغدادي في الخزانة (جـ٣/٤٨٥ بولاق) والشريف المرتضى في أماليه جـ٢/٣١٧، ولم يعزه أحدهما إلى معين،والشهاب/ النجم، وبدا/ ظهر، والليل داج/ أي مظلم، ومحل الاستشهاد في قوله: (وأبيض من ماء الحديد) فإن أبيض في هذه العبارة ليس بأفعل تفضيل، لكنه صفة مشبهة، و(من) التالية له ليست (من) التى تدخل على المفعول في نحو قولك: (فلان أكرم خلقا من فلان) وأشرف نفسًا منه، وأطهر قلبًا منه، وما أشبه ذلك، وعلى ذلك لا تكون (من) هذه متعلقة بأبيض، بل هى متعلقة بمحذوف يقع صفة لأبيض، وكأنه قد قال: (وأبيض كائن من ماء الحديد) أى/ مأخوذ ومصنوع من ماء الحديث، والكلام في وصف سيف، انظر/ الانتصاف من الإنصاف جـ١/١٥٣.

(٢) راجع الإنصاف جـ١/١٥٢ -١٥٣.

صفة مشبهة أيضًا، وكأن المتنبي قد قال: لأنت مسود في عيني، ولأنت من الظلم، وكأن طرفة قد قال: أنت مبيضهم سربال طباخ، وكأن الراجز قد قال: جسد مبيض كائن من أخت بنى أباض(١).

ويقول أبو رجاء: إنه ليس من المنكر أن يجيء وزن أفعل من البياض والسواد وغيرهما من الألوان ومن غير الألوان صفة مشبهة، تقول: فلان أبيض اللون، وفلان أسود، أو أخضر، أو أصفر، وتقول: فلان أهيف البطن، وفلان أجب الظهر، وفلان أوحد دهره، وما لا يحصى من المثل، ومن ذلك قول أبى الطيب المتنبي أيضًا:

يلقاك مرتديا بأحمر من دم ∴ ذهبت بخضرته الطُّلَى والأكبُدُ

ومن ذلك قول أبي تمام:

له منظر في العين أبيض ناصع ∴ ولكنه في القلب أسود أسفع(٢)

وقد قال المفسرون في قوله تعالى: چچ چ چچ(٣). في هذه الآية بمعنى (هين)، كما قالوا في قول معين بن أوس:

لعمرك ما أدرى وإنى لأوجل ∴ على أينا تغدو المنية أول

إن (أوجل) هنا صفة مشبهة، وليست أفعل تفضيل:

وقد دفع الشيخ محيي الدين عبد الحميد كلام أبي الرجاء في الربط بين هذه الصفات والشواهد التي وردت في (أفعل) التفضيل بأنها صفات مشبهة بجامع الصفة في كل. يقول: ليس هذا مثل ذاك فكان نصه: «نحن لا ننكر أن هذا الوزن يأتي صفة مشبهة خالية من معنى تفضيل شيء على شيء، كما لا ننكر أن من هذه البابة قول الشاعر:

وأبيض من ماء الحديد كأنه

---

(١) انظر: الانتصاف من الإنصاف جـ٦/١٥٣، وانظر: شرح المفصل جـ٦/٩٣.
(٢) الانتصاف جـ١/١٥٣.
(٣) سورة الروم من الآية ٢٧.

وما معه من الأبيات، لكنا لا نستطيع أن نستسيغ أن يكون من هذه البابة قول الراجز:

أبيض من أخت بنى أباض.

مع قول الرواة الموثوق بهم: إن نساء بني أباض مشهورات ببياض ألوانهن، وعلى هذا يكون هذا الجواب غير مستقيم»[١].

ثانيًا: أجيب عن قياس الكوفيين بقول ابن يعيش: «وقولهم أنهما أصلان للألوان ممنوع، وبعد تسليمه[٢] فدليل المنع قائم فيهما، وإن كانتا من أصول الألوان»

وقد استوضحه من ابن الأنباري من قبل ابن يعيش فقال: «وأما قولهم: (إنما جوزنا ذلك لأنهما أصلان للألوان ويجوز أن يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع) قلنا: هذا لا يستقيم وذلك لأن سائر الألوان إنما لم يجز أن يستعمل منها (ما أفعله، وأفعل منه) لأنها لازمت محالها، فصارت كعضو من الأعضاء، فإذا كان هذا هو العلة فنقول: هذا على أصلكم ألزم، لأن الألوان مركبة من السواد والبياض والسواد والبياض من هذا الأصل فاستوا جميعًا في المحال، فامتنع البناء مطلقًا [٣].

واعتل البصريون لامتناعهم للبناء من الألوان والعاهات الظاهرة[٤] بعلل متنوعة فذهب سيبويه وتبعه أكثر البصريين: إلى أنها تجرى مجرى الخلق الثابتة التى لا تزيد ولا تنقص، كاليد والرجل، فكما لا يقال: ما أيداه وما أرجله، لا يقال:

---

(١) الانتصاف من الإنصاف جـ١/١٥٤.

(٢) شرح المفصل بالهامش جـ١/٩٣.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري جـ١/١٥٥.

(٤) تنبيه: المقصود هنا الألوان والعيوب الظاهرة، فإن الباطنة يبنى منها أفعل التفضيل نحو: فلان أبلد من فلان، وأجهل منه، وأحمق وأرعن وأهوج وأخرق وألد وأشكس وأعيا وأعجم وأنوك فالأولى أن يقال من الألوان والعيوب الظاهرة دون الباطنة (شرح الرضي للكافية جـ٣/٤٥٠).

ما أحمره، وما أخضره، وما أبيضه، وما أسوده، وما أعوره، وما أعشاه ومن ثم لا يقال: أبيض من أو أسود من أو أحمر من أو أخضر من أو أعور من أو أعشى من ويقاس امتناع التفضيل على امتناع التعجب في الصوغ(١).

أما البعض ومنهم ابن الحاجب(٢)، والرضي(٣) وابن الناظم(٤) فعندهم: أن (أفعل) يأتي منه الصفة (اسم الفاعل) فامتنع بناء التفضيل حتى لا يلتبس بالصفة يقول ابن الحاجب في ذلك: «وشرطه أن يبنى من ثلاثى مجرد ليمكن البناء، وليس بلون ولا عيب؛ لأن منهما أفعل لغيره»(٥).

فلو قلت عندهم: (زيد الأسود) على أنه للتفضيل، لم يعلم أنه بمعنى (ذو سواد) أو بمعنى: (الزائد في السواد).

وهذا التعليل قائم على أن (أفعل) الصفة مقدم بناؤه على أفعل التفضيل، وهو كذلك؛ لأن ما يدل على مطلق ثبوت الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة، والأولى موافقة الوضع لما هو بالطبع(٦).

وبعضهم اعتل بأن: الفعل منه على وزن أفْعَلَّ وأفعالَّ نحو: احمّر واحمار، واخضّر واخضار، وابيضّ وابياض، وأحولّ وأحوال واعورّ وأعوار واعمشّ وأعماش، فإذا كان الأصل في أفعال أن تستعمل على أكثر من ثلاثة أحرف وما زاد على ثلاثة أحرف لا يبنى منه فعل التعجب ومن ثم لا يبنى اسم التفضيل.

---

(١) انظر: الكتاب جـ١/٢٥١، والأصول في النحو جـ١/١٠٢، وأسرار العربية ص١٢١، والمقتصد في شرح الإيضاح جـ١/٣٨١، التصريح جـ٢/٩٣، حاشية يس جـ٢/١٠١.

(٢) انظر: الكافية من خلال شرح الكافية للرضي جـ٣/٤٤٨.

(٣) انظر: شرح الرضي للكافية جـ٣/٤٤٩.

(٤) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٤٦٢.

(٥) انظر: الكافية لابن الحاجب من خلال شرح الكافية للرضي جـ٣/٤٤٨.

(٦) قاله الرضي في شرح الكافية جـ٣/٤٤٩.

وذهب إليه ابن الأنباري[١] والرضى في توجيهه الثاني[٢].

والمختار عندي:

بناء اسم التفضيل من الألوان والعاهات تبعًا للكوفيين وسبب الاختيار يرجع إلى عدة حجج:

أولها: (السماع) فقد ثبت أنه ورد بكثرة شعرًا ونثرًا كما أنه ورد في الألوان بشكل عام ولم يقتصر على البياض والسواد.

وأن ما أتى به المتنبي في الأبيات محل الاستشهاد قد سبقه إليه غيره من الشعراء العرب، والشاعر ينطق بلغة قومه.

وقد أُثر في النثر قولهم: (ما أسود شعره) وقولهم: (هو أسود من حنك الغراب) بالإضافة إلى الحديث الشريف من قوله ﷺ: (لهى أسود من القار) وهذا بعيد عن الضرورة فلماذا إذا سمع في الأشعار يتم ربطه بالضرورة الشعرية، أليست اللغة هى المسموعة نثرًا وشعرًا؟.

ثانيها: ضعف العلل التى تم المنع من أجلها فكلها ترجع إلى فلسفات وصفصفات عقلية للبحث عن براعة واختراع لرفض المسموع من كلام العرب.

---

(١) انظر: في أسرار العربية ص١٢١، وإعراب القرآن للنحاس جـ٢/٢٣٥، الأصول في النحو جـ١/١٠٢.

(٢) انظر: شرح الكافية جـ٣/٤٥٠.

تنبيه: المقصود بالمنع في البناء: الألوان والعيوب الظاهرة دون الباطنة حيث كان الغالب أن يأتى أفعالها على أفْعَلّ وأفعال كأبيض واسود واصفرّ فحمل كل ما جاء من الثلاثي عليها، أما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد منه لكن بعضها المزيد فيه أكثر استعمالاً فيه من غيره نحو: أحول وأعور، فإنهما أكثر استعمالا من حور وعور ولذلك لم يقلب واوهما حملا على أحول وأعور، أما ما لم يجيء منه أفعلّ ولا أفعال كالعرج والعمى، لم يبن منها، لكون بعضها مما لا يقبل الزيادة والنقصان والبواقى محمولة على القسمين المذكورين في الامتناع (شرح الكافية للرضي بتصرف يسير جـ٣/٤٥٠).

ثالثها: أثبت المتنبي بما ذكره في أشعاره انتماؤه للمذهب الكوفى، فقد شهد بذلك شعره الوارد في البيت الأول؛ حيث بنى أفعل التفضيل من السواد، وفى البيت الثاني؛ حيث بنى أفعل التفضيل من اللون الأحمر فإذا علم أن المتنبي كوفي النزعة فيلزم الأخذ بظاهر الأبيات ولا يحمل على التأويل مثلما فعل ابن يعيش والرضي وابن هشام على ضوء ما تم مناقشته في المسألة، بل يلزم حمله على الظاهر كما فعل محيى الدين عبد الحميد في الانتصاف من الإنصاف.

وبعد عرض هذه الحجج أرجح صحة القياس على المسموع في هذا الباب.

مبحث مجيء «أفعل التفضيل» النكرة (مؤنثا)

من الأخطاء التي رصدت للشعراء المحدثين قول ابن نواس:

كَـأنّ كُبْـرَى وصُـغْرَى مِـنْ فَقَاقِعِهَـا ∴ حَصْـبَاءُ دُرٍّ علـى أرْضٍ مِـنَ الـذّهبِ[1]

فهذا البيت لأبى نواس يصف فيه الخمر في الكأس.

وقد أورده النحويون لإظهار خطأ أبى نواس في قوله: (صغرى) و(كبرى) لأنهم عدوا اللفظتين من أفعل التفضيل، وحق أفعل التفضيل إذا كان مجردًا من أل والإضافة أن يكون مفردًا مذكرا [2]، مهما يكن أمر الموصوف به فكان عليه أن يقول: (أصغر) و (أكبر) من فقاقعها، أو (كأن الكبرى والصغرى).

ومن النحاة الذين تصدروا لتخطئة أبى نواس: الزمخشرى، حيث قال: «وقد استعملت دنيا بغير ألف ولام قال العجاج:

في سعْى دُنيا طالَما قَدْ مُدّتِ [3]

---

(١) قائله/ أبو على الحسن بن هانيء المعروف بأبي نواس الحكمي، من بحر/ البسيط، والفقاقيع/ بفتح الفاء والقاف، وبعد الألف قاف مكسورة وفى آخره عين مهملة وهى: النفاخات التى ترفع فوق الماء، لسان العرب مادة (ف – ق – ع)، والحصباء: الحصا. انظر: شرح الشواهد جـ١/١١، منهج السالك جـ٣/٤٨، وانظر: هامش شرح المفصل جـ٦/١٠٣.

(٢) هذا هو قياس جمهور النحاة. انظر: الكتاب جـ١/٢٣١، ٢٣٣، الفصول ص٢٢١، شرح المفصل جـ٦/٩٥، ٩٦، شرح الكافية الشافية جـ٢/١١٢٩، وما بعدها، وابن الناظم ٤٨٠، وما بعدها، والتبصرة والتذكرة جـ١/٢٩٢، شرح الرضي جـ٢/٢١٤ -٢١٥، والبسيط في شرح الجمل جـ٢/١٠٤٢، ارتشاف الضرب جـ٣/٢٢٠، شرح شذور الذهب ص٤١٦، والتصريح جـ٢/١٠٢، وابن عقيل جـ٣/١٧٦، همع الهوامع جـ٥/١١٣، منهج السالك جـ٣/٤٥-٤٧.

(٣) هذا عجز بيت للعجاج صدره: *يوم ترى النفوس ما أعدت*

ـ والاستشهاد بالبيت على أن دنيا قد جردت من اللام والإضافة لكونها بمعنى العاجلة، ومعنى هذا أن الاسمية قد غلبت عليها لكثرة الاستعمال ولهذا لم تجر على موصوف غالبًا، وذلك كما غلبت الاسمية على نحو الأجدع والأبطح، قال ابن جني: (وقد استعملت العرب دنيا نكرة قال العجاج: *من سعي دنيا طالما قد مدت* ينظر في/ شرح المفصل جـ٦/١٠٠-١٠٢.

لأنها غلبت فاختلطت بالأسماء، ونحوها جلي في قوله:

وإن دعوت إلى جلى ومكرمة [١]

وأما حسني فيمن قرأ ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾[٢].[٣] وسوءي فيمن أنشد:

ولا يجزون من حسن بسوءي[٤]

فليستا بتأنيثي أحسن وأسوأ بل هما مصدران كالرجعى والبشرى.

وقد خطيء ابن هانئ في قوله:

كان صغرى وكبرى من فواقعها»[٥].

وتبعه في ذلك ابن يعيش متتبعًا دنيا وصغرى وكبرى في كونها صفات مؤنثة لأفعل التفضيل وحقها أن تأتى بأل، وقد خلت مِنْ (مِنْ) فكان يلزمه مع هذا التأنيث الألف واللام[٦].

---

(١) وقع هذا في قصيدة للمرقش الأكبر وهو صدر بيتا عجزه:

يومًا سَراةَ كرام الناس فادْعينا

ــ وقيل: إنه لبشامة بن حزن النهشلى، والشاهد فيه/ قوله: (جلى) من غير ألف ولام ولا إضافة، قال ابن يعيش: فالجيد أن يكون مصدرًا كالرجعى بمعنى الرجوع والبشرى بمعنى البشارة، وليس بتأنيث الأجل على حد الأكبر والكبرى. شرح المفصل جـ٦/١٠٢.

(٢) سورة البقرة من الآية ٨٣.

(٣) قال ابن يعيش: فإن حمل على الصفة كان شاذًا والجيد أن يحمل على المصدر لما ذكرناه من أن المصدر يكون معرفة ونكرة، شرح المفصل جـ٦/١٠٢.

(٤) قائله/ أبو الغول الطهوى أحد بنى طهية بنت عبد شمس بن سعد بن زيد مناة وهى أم قبيلة من العرب وهو صدر بيت عجزه *ولا يجزون من غلظ بلين* ينظر في/ شرح المفصل جـ٥/٥٥-٦٥، الشاهد فيه قوله/ بسوءى ويروى على ثلاثة أوجه بسوء – بسيئ – بسوءى، وأصله بالتشديد على حد جيد وسيد وخفف بحذف أحد الياءين مثل هين ولين ومن قال: بسوءى ففيه نظر إن جعلته صفة كان شاذا وصحة محله أن يجعله مصدرا، شرح المفصل جـ٦/١٠٢.

(٥) راجع: المفصل في شرح المفصل جـ٦/١٠٠.

(٦) شرح المفصل جـ٦/١٠٠.

فقال: «القياس في (دنيا) أن يكون بالألف واللام لأنه صفة في الأصل على زنة فعلى، ومذكره (الأدنى) مثل: (الأكبر والكبرى)، وهو من دنوت فقلبت الواو في الأدنى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وذلك بعد قلبها ياء لوقوعها رابعة وقد تقدم أن الألف واللام تلزم هذه الصفة، إلا أنهم استعملوا دنيا استعمال الأسماء...

ثم قال: فأما قول ابن هانئ:

كأن صغرى وكبرى من فواقعها ∴ حصباء درعلى أرض من الذهب

فقد عابه بعضهم لكونه استعملها نكرة وهذا الضرب من الصفات لا يستعمل إلا معرفًا»[١].

وكذلك خطأ كل من ابن هشام[٢] والشيخ خالد الأزهرى[٣] والشيخ يس[٤] ابن هانيء.

والحقيقة أن السبب في مهاجمة النحاة لأبى نواس ترجع إلى: أن أفعل التفضيل تعتوره حالتان متضادتان لزوم التنكير عند مصاحبة (من) ومن ثم يلزم معه الإفراد والتذكير فهذه أوصاف مجتمعة له في حال مصاحبة (من). ولزوم التعريف والمطابقة من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع عند مفارقتها.

فلا يقال: [زيد (الأفضل من) عمرو] ولا (زيد أفضل) وكذلك مؤنثه وتثنيتهما وجمعهما ولا يقال: (هند فضلى) ولا (الزيدان أفضلان) ولا (الهندان فضليان) ولا (الهنود أفاضل) ولا (فضليات) ولا (فُضَل) بل الواجب تعريف ذلك باللام أو بالإضافة كقولك: زيد الأفضل وهند الفضلى، والزيدون أفضل الرجال والهندات أفضل النساء [٥].

---

(١) راجع: شرح المفصل جـ٦/١٠٢-١٠٣.
(٢) انظر: مغني اللبيب جـ٢/١٢-١٣.
(٣) انظر: التصريح جـ٢/١٠٢.
(٤) حاشية يس على التصريح جـ٢/١٠٢.
(٥) المفصل (من خلال شرح المفصل جـ٦/٩٥).

والعلة في ذلك: ترجع إلى أن هذا الضرب من الصفات موضوع للتفضيل وأصله أن يكون موصولًا (بمن) و (من) فيه لابتداء الغاية، فإذا قلت: (زيد أفضل من عمرو) فالمراد أن فضله ابتداء راقيا من فضل عمرو، وكل من كان مقدار فضله كفضل عمرو فكأنك قلت: علا فضله على هذا المقدار فعلم المخاطب أنه علا عن هذا الابتداء ولم يعلم أين انتهى فلما كان معنى الباب الدلالة على ابتداء التفضيل لم يكن بد من (من) ظاهرة أو مضمرة لإفادة المعنى المذكور.

ولا يجوز تعريفه والحالة هذه لا بالألف واللام ولا بالإضافة لأنه: بمنزلة الفعل والفعل لا يكون إلا نكرة لأنه موضوع للخبر والمراد من الخبر الفائدة فلو عرف لم يبق مفيدًا.

ووجه الاستدلال على أنه في معنى الفعل أمران:

أحدهما: أنك إذا قلت: (زيد أفضل منك قائمًا)؛ المراد أن (فضله) يزيد على (فضلك) فهو عبارة عن الفعل.

والأمر الثاني: أنه متضمن المصدر وزيادة فكان كالفعل الدال على الحدث والزمان، فلما كان الفعل لا يضاف ولا تدخله لام التعريف لم تدخل على ما هو في معناه، فلذلك لا تقول: زيد الأفضل من عمرو ولا الأحسن من خالد، ولأن (من) تكسب ما تتصل به من أفعل هذه تخصيصًا ما ألا ترى أن فيه إخبارًا بابتداء التفضيل وزيادة الفضل من المفضول، وهذا اختصاص الموصوف بهذه الصفة، ومن هنا وقع بعد الفضل (من) في قوله تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ﴾[1]. فلما كانت من للتخصيص واللام إذا دخلت عليه استوعبت من التعريف أكثر مما تفيده من التخصيص كرهوا الجمع بينهما فيكون نقضا لغرضهم وتراجعا عما حكموا به من قوة التعريف إلى ما هو دونه.

(١) سورة الكهف من الآية ٣٩.

فلما لم يجز الجمع بين (اللام) و (من) عاقبوا بينهما فإذا أوجد أحدهما سقط الآخر، ولم يجز أن يسقطا معًا لئلا يذهب ذلك القدر من التخصيص المفاد من (من) والتعريف المفاد من الألف واللام.

لا يقال: زيد الأفضل من عمرو ولا الأحسن من خالد.

ولا يقال: زيد أفضل وكذلك مؤنثه وتثنيتهما وجمعهما.

ولا يقال: فضلى ولا أفضلان ولا فضليان ولا أفاضل ولا فضليات ولا فُضَل.

لابد من (من) أو التعريف بالألف واللام أو الإضافة قاله ابن يعيش[١].

ومفاد كلام ابن يعيش: أن أفعل التفضيل في حال مصاحبة «من» يلزمه التنكير لأنه بمثابة (فعل) والفعل يلزم فيه التنكير لأنه خبر، وكذلك يلزم معه الإفراد والتذكير لأن الفعل يجب توحيده فلا يثنى ولا يجمع.

وكذلك يلزم معه التذكير ولا يجوز تأنيثه إنما تقول: هند أفضل منك، من غير تأنيث وذلك لأن التقدير: هند يزيد فضلها على فضلك، فكان أفعل ينتظم معنى الفعل والمصدر وكل واحد من الفعل والمصدر مذكر لا طريق إلى تأنيثه.

فإن قيل: فأنت تقول: قامت المرأة وانطلقت الجارية فتلحق الفعل علم التأنيث فما بالك لا تفعل ذلك فيما كان في معناه.

فالجواب: أن الفعل نفسه لا يؤنث، فإذا قلت: قامت هند فالعلامة إنما لحقته لتأنيث الفاعل بدليل أنها لا تلحقه إلا إذا كان الفاعل مؤنثًا للايذان بأن الفعل مسند إلى مؤنث، ولو كان ذلك لتأنيث الفعل نفسه لجاز تأنيثه مع الفاعل المذكر نحو: (قامت زيد) وذلك لا يقوله أحدًا، وهذا أحد ما يدل على اتحاد الفاعل والفعل وأنهما كالشيء الواحد.

---

(١) انظر: شرح المفصل جـ٦/٩٥.

وأما العلة في تخليه عن (الإفراد والتذكير) في حال التعريف فيلزم في حال التعريف المطابقة فإذا أريد المؤنث أنث وإذا أريد المثنى والجمع يثنى ويجمع:

أنه إذا أدخلت الألف واللام نحو: زيد الأفضل خرج عن أن يكون بمعنى الفعل وصار بمعنى الفاعل واستغنى عن (من) و (الإضافة) وعلم أنه قد بان بالفضل فحينئذ يؤنث إذا أريد المؤنث ويثنى ويجمع فتقول: زيد الأفضل والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون والأفاضل وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضليات والفُضل إن شئت تثنى وتجمع وتؤنث كما تفعل بالفاعل لأنه في معناه [١].

أما وإن بيت أبى نواس في قوله: *كأن صغرى وكبرى من فقاقيعها* فقد جمع بين المتضادين حيث جمع بين (من) وتأنيث أفعل ومطابقته للمفضول وحقه التنكير والإفراد والتذكير، فيعد خروجًا عن أصول العرب وخروجًا عن القياس النحوي.

ولذلك اتجه كثير من النحاة إلى توجيه البيت والاعتذار عنه بعدة توجيهات من هذه التوجيهات:

الأول: يجوز أن يكون لم يرد فيه التفضيل (فأفعل) هنا ليست على معنى المفاضلة، بل على معنى الفاعل أى: (الصفة المشبهة) كأنه قال: (صغيرة وكبيرة من فواقعها) على حد قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [٢].

فأراد معنى الوصف المجرد عن الزيادة، لذلك لم يلحنه ابن مالك بل صححه على هذا المعنى لكونه على معنى الصفة المشبهة وليس على أفعل التفضيل، قال:

«وإذا جمع أفعل العارى لتجرده من معنى التفضيل إذا جرى على جمع، جاز أن يؤنث إذا جرى على مؤنث، ويجوز أن يكون منه قول: حنيف الحناتم في

(١) شرح المفصل جـ٦/٩٦، بتصرف يسير.
(٢) سورة الروم من الآية ٢٧.

صفات الإبل: (سرعى وبهيا وغررى)، وكان الأجود أن يقال: (أسرع وأبهى وأغرر) إلا أنه لما لم يقصد التفضيل جاء بفعلى موضع فعيله...، وعلى هذا يكون قول ابن هانئ – من البسيط –

كأن صغرى وكبرى صحيحًا؛ لأنه لم يؤنث أصغر وأكبر المقصود بهما التفضيل، وإنما أنث أصغر بمعنى صغير وأكبر بمعنى كبير»(١).

وكذلك احتمل هذا المعنى عند ابن هشام حيث قال: «وربما استعمل أفعل التفضيل الذى لم يرد به المفاضلة مطابقاً مع كونه مجردًا، قال واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

إذا غاب عنكم أسود العين كنتم ∴ كِراما وأنتم ما أقام ألائم(٢)

فجمع ألائم مفرد ألئم على معنى لئام الصفة المشبهة، وعلى هذا يتخرج عنده البيت.

واستشهد على ذلك بقول النحويين: جملة صغرى وكبرى حيث قال: «انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى... إنما قلت: صغرى وكبرى موافقة لهم»(٣).

كما استشهد لذلك بقول العروضيين: فاصلة صغرى وفاصلة كبرى، وقد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها.

التوجيه الثاني: أنه استعمل أفعل استعمال الأسماء، لكثرة استعماله بغير تقدم موصوف نحو: صغيرة وكبيرة، فصار: كالصاحب والأجرع، والأبطح فاستعمله نكرة لذلك، وقد استعملت (دنيا) بغير ألف ولام قال العجاج:

---

(١) راجع شرح التسهيل جـ٢/٣٩٠-٣٩١.

(٢) قائله/ الفرزدق، من بحر/ الطويل، ينظر في/ شرح التسهيل جـ٢/٣٨٩، والتصريح جـ٢/١٠٢، وشرح شواهد المغني جـ٢/٧٩٩، والشاهد في قوله/ (ألائم) حيث أراد: وأنت ما أقام لئام= =فأراد الصفة لأن (الألائم) جمع (لئيم)، و (اللئيم) جمعه (لِئام) ولؤماء ولؤمان وذو اللؤم هو الدنيء الأصل الشحيح النفس المهين.

(٣) مغني اللبيب جـ٢/١٢-١٣، وانظر: عدة السالك بتحقيق أوضح المسالك جـ٣/٢٤٧، والتصريح بمضمون التوضيح جـ٢/١٠٢.

في سعى دنيا طالما قد مدت[١]

لأنها غلبت فاختلطت بالأسماء، قاله الزمخشري[٢]، وإليه ذهب ابن يعيش[٣] في البيت.

التوجيه الثالث: قيل أن (من) المذكورة زائدة وكبرى مضافة وحذف مضاف الأول كما في قول الشاعر:

يا تيم تيم عدي لا أنا لكم[٤].

أى: أنه على تقدير حذف المفضل الداخل عليه من اكتفاء بذكره مرة، أى: (كأن صغرى من فقاقعها وكبرى منها) [٥].

ورد بأن: (من) لا تزاد في الواجب إلا عند الأخفش، ولا في تعريف المجرور[٦].

---

(١) تمامه:

يوم ترى النفوس ما أعدت ∴ في سعى دنيا طالما قد مدت

من بحر/ الرجز، والاستشهاد بالبيت على/ أن دنيا قد جردت من اللام والإضافة لكونها بمعنى العاجلة ومعنى هذا أن الاسمية قد غلبت عليها لكثرة الاستعمال، ولهذا لم تجر على موصوف غالبًا، وذلك كما غلبت الاسمية على نحو: الأجرع والأبطح، (شرح المفصل جـ١/١٠٠، بالهامش).

(٢) انظر: المفصل من خلال شرح المفصل جـ٦/١٠٠.

(٣) انظر: شرح المفصل جـ٦/١٠٠-١٠١.

(٤) قائله/ جرير بن عطية. وتمامه:

يا تيم تيم عدي لا أبا لكم ∴ لا يلقنكم في سوءة عمر

تيم عدي/ أضاف تيما إلى عدى، وهو أخوه للاحتراز عن تيم مرة وعن تيم غالب، وجملة (لا أبا لكم) جملة قد يقصد بها المدح، ومعناها: حينئذ نفى نظير الممدوح بنفي أبيه، وقد يقصد بها الذم ومعناها حينئذ: أن المخاطب مجهول النسب، والشاهد فيه قوله/ (يا تيم تيم عدي) حيث تكرر لفظ المنادى وقد أضيف ثاني اللفظين، فيجب في الثاني النصب ويجوز في الأول الضم أو النصب.

(٥) انظر: مغني اللبيب جـ٢/١٢-١٣.

(٦) انظر: شرح المفصل جـ١/١٠٣، بالهامش، ومغني اللبيب جـ٢/١٢-١٣.

والمختار عندي من هذه التوجيهات:

أن الشاعر: لم يرد معنى التفضيل، وإنما أراد معنى الصفة المشبهة: أى كأن الفقاعة الصغيرة والفقاعة الكبيرة والصفة المشبهة تطابق ما تجرى عليه.

وعلى هذا لم يلحن أبو نواس؛ لأن المفاضلة تكون بين اثنين مفضل ومفضل عليه.

ولا أتحسس هنا التفاضل بين شيئين.

وأقول:

إذا كان المعتبر في التفضيل هو الوصف المبنى على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل؛ فإذا جىء بالبناء، ولم يقصد به هذا المعنى: فات الغرض من التفضيل، وتخلص البناء للصفة المشبهة.

وهذا هو حال (فعلى) أنثى (أفعل) في هذا البيت.

ولا أظن أن هذا التوجيه فيه من التأويل الذى لا يقبله الظاهر مثله مثلما كان أفعل على بابه، فكل منهما متوقف على المعنى المراد، وأكثر الظن: أن المراد هنا الصفة المشبهة،وقد كان له نظائر كثيرة في اللغة مسموعة ومعترف بها في كلام العرب نثرًا ونظمًا.

فمن النثر:

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[1]. وقوله: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾[2].

ومنه ما حكاه سيبويه [3] من قولهم:

(الشقاء أحب إليك أم السعادة)

وقد علم أن السعادة أحب إليه، ولكنه أراد أن يبصر صاحبه وأن يعلمه.

---

(١) سورة الروم من الآية ٢٧.

(٢) سورة الإسراء من الآية ٥٤.

(٣) انظر: الكتاب جـ١/٤٨٤.

ومن النظم قول الشاعر:

وَإِنْ مُدّتِ الأيْدِي إِلَى الزّادِ لَمْ أُكنْ ∴ بِأَعْجَلِهِم إِذْ أَجْشَعُ القَومْ أَعْجَلُ[١]

وقوله:

إِنّ الّذي سَمَكَ السّمَاءَ بَنَى لَنَا ∴ بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَحَبُّ وأَطْوَلُ[٢]

وقول الآخر:

أتهجوه ولست له بكفء ∴ فَشَرُّكُمَا لِخَيْرِكُمَا الْفِدَاءُ[٣]

وقول الآخر:

قبحتم يا آل زيد نفرا ∴ ألأم قوم أصغرا وأكبرا[٤]

(١) قائله/ الشنفر الأزدي عمر بن براق، من بحر/ الطويل. ينظر في/ شرح ابن عقيل جـ٣/١٨٢، منهج السالك جـ١/٢٥١، جـ٣/٥١، الشاهد في قوله/ (أعجلهم) فأنه ورد على وزن (أفعل) ولكنه لغير التفضيل هنا إذ المعنى لم أكن بأعجلهم على الصفة، الجشع/ الحرص على الأكل. لسان العرب مادة (ج – ش – ع) جـ١/٦٢٨.

(٢) قائله/ الفرزدق، من بحر/ الكامل، ينظر في/ الديوان ص٤١٧، ومعاده التنصيص جـ٢/٣٧، الخزانة جـ٣/٤٨٦، شرح المفصل جـ٦/٩٧-٩٩، ابن الناظم ٤٨٣، ابن عقيل جـ٣/١٨٢، منهج السالك جـ٣/٥١، ويروى (أعز وأطول) وسمك السما/ رفعها، القاموس المحيط ١٢١٨، والشاهد في قوله/ (أحب وأطول) فقد ورد على وزن أفعل ولم يكونا للتفضيل، بل المراد بهما كونهما بمعنى عزيزة وطويلة صفات مشبهة.

(٣) قائله/ حسان بن ثابت، من بحر/ الوافر، ينظر في/ الديوان ص٨، منهج السالك جـ٣/٥١، والشاهد في قوله/ (شر وخير) حيث وردا على وزن أفعل ولكنه لغير التفضيل.

(٤) قائله/ لم يسم، ينظر في/ شرح الكافية للرضي جـ٢/٢١٧، خزانة الأدب جـ٣/٥٠٠، ٥٠٢، الشاهد في قوله/ (أصغر وأكبر) حيث وردا على وزن (أفعل) وليس للتفضيل بل بمعنى صغيرًا وكبيرًا، فإن أصغر حال من الضمير في ألأم، والمعنى/ نسبتهم إلى أشد اللؤم في حال صغرهم وفى حال كبرهم، والتفضل لا وجه له إلا بتكلف، وهو أن يكون التقدير/ أنتم ألأم قوم للذم أيضًا.

مبحث تقديم «من» و «المفضول»
على «أفعل» التفضيل
في غير استفهام

من الأخطاء التي وردت في شعر المحدَثين قول شوقي أمير الشعراء في العصر الحديث:

سلام من صبا برد أرق ∴ ودم لا يكفف يا دمشق

ففى قوله: (سلام من صبا برد أرق) تقدم (من) و (المفضول) من قوله (من صبا) على (أفعل) التفضيل (أرق) وهذا يعد مخالفًا للقياس.

حيث تقرر في قواعد العرب ألا يتقدم (من) والمفضول على (أفعل التفضيل) من حيث كان أفعل ضعيف فلا يتقدم عليه ما يعمل فيه فمِن والمفضول من معمولات أفعل التفضيل وأفعل هذا لا يقوى قوة الفعل، فيعمل فيما تقدم عليه.

يقول ابن يعيش في تقديم الحال بسرا على عاملها أطيب في قولهم: (هذا يسرًا أطيب منه تمرًا) قال: «وذهب أبو علي إلى أن العامل في الحالة الأولى ما في هذا من معنى الإشارة والتنبيه، والعامل في الحال الثاني أفعل. قال: وذلك أنه لا يخلو العامل في قولهم بسرًا من أن يكون هذا أو أطيب أو مضمرًا، وهو (إذ كان) أو (إذا كان) فلا يجوز أن يكون العامل فيه (أطيب) وقد تقدم عليه؛ لأن أفعل هذا لا يقوى قوة الفعل فيعمل فيما قبله ألا ترى أنك لا تجيز أنت ممن أفضل، ولا ممن أنت أفضل فتقدم الجار والمجرور عليه لضعفه أن يعمل فيما تقدم عليه، وإذا لم يعمل فيما كان متعلقًا بحرف جر إذا تقدم مع أن حرف الجر يعمل فيه ما لا يعمل في غيره نحو: هذا مار بزيد وهذا معط لزيد أمس درهما؛ فلأن لا يعمل فيما لا يتعلق بحرف الجر فما شأنه المفعول به أولى.

فأما قول الفرزدق:

فَقَالَتْ لنا أهْلًا وَسَهْلًا وزَوّدَتْ ∴ جَنى النّحْلِ أو ما زَوّدتْ مِنْه أطْيَبُ[1]

فضرورة، وإذا كان كذا لم يعمل أطيب في بسرًا لتقدمه عليه...»[2].

وما ذهب إليه ابن يعيش هو مذهب جمهور النحاة، فلا يجوز تقديم معمول أفعل التفضيل عليه وما ورد من ذلك في قول الفرزدق السابق: (وما زودت منه أطيب) في تقديم الجار والمجرور (منه) على (أطيب) ومن متعلقه بأفعل فيكون عندهم موطن ضرورة وشذوذ لمخالفته ما عليه قواعدهم.

<u>والعلة والسبب في ذلك:</u>

ضعف العامل (أفعل التفضيل) كما وضح جليا من نص ابن يعيش السابق فلأنه لا يقوى قوة الفعل فلا يتقدم معموله عليه ألا ترى أنه أنكر أن تقول: (أنت ممن أفضل) و (ممن أنت أفضل)، قال:

أنك لا تجيز أنت ممن أفضل، وممن أفضل لهذه العلة، وقد كان المجرور اسم استفهام وهو بحق إذا تصدر فيجوز في اللغة تصدر اسم الاستفهام وتقدمه على العامل ومع ذلك أنكره ابن يعيش ولم يجزه ومن ثم كان هذا أولى بالمنع، إذا كان المجرور ليس باسم استفهام ولا مضاف لاسم استفهام، ولذلك حكم بالضرورة على بيت الفرزدق السابق ذكره [3].

---

(١) من بحر/ الطويل، ديوان الفرزدق ٣٢، وروايته (هو أطيب) ينظر: في خزانة الأدب جـ٨/٢٦٩، شرح التسهيل جـ٢/٣٨٣، شرح الكافية الشافية جـ٢/١١٣٣، والمقاصد النحوية جـ٤/٤٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر جـ٨/٢٩٤، ٢٩٥، تذكرة النحاة ص٤٧، ومنهج السالك جـ٢/٣٨٩، شرح ابن عقيل ص٤٦٨، شرح عمدة الحافظ ص٧٦٦، وهمع الهوامع جـ٥/١١٥، والشاهد في قوله: (منه أطيب) = =فقد تقدم معمول أطيب عليه وهو الجار والمجرور (من والضمير) وهو مخالف ما عليه القياس ومن ثم حكم عليه الجمهور بالضرورة والشذوذ.

(٢) راجع شرح المفصل جـ٢/٦٠.

(٣) انظر: شرح المفصل جـ٢/٦٠، شرح التصريح جـ ١٠٣/٢.

في قوله: (منه أطيب) حيث تقدم من والمجرور بعده على أفعل.

والحقيقة: أن تقديم «من» والمفضول على أفعل يبحث من جهتين:

الجهة الأولى:

إذا كان (المفضول) (اسم استفهام) أو مضافا (لاسم استفهام).

واختلف فيها لنحاة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: المنع وإليه ذهب أبو علي الفارسي في الحلبيات فلا تقول: أنت ممن أفضل ولا تقول: ممن أنت أفضل، والأصل: أنت أفضل مِنْ مَن أو كان المجرور بمن مضافا إلى الاستفهام نحو: أنت من غلام مَن أفضل والأصل: أنت أفضل من غلام مَن فيمتنع تقديم «من» ومجرورها على أفضل في كل هذه الأمثلة.

والعلة عنده: أن أفعل هذا لا يقوى قوة الفعل فيعمل فيما قبله قال: ألا ترى أنك لا تجيز: ممن أنت أفضل، ولا ممن أفضل أنت، فتقدم الجار عليه لضعفه أن يعمل فيما تقدمه(١).

وهو ما صرح به ابن يعيش: فلا يجوز عنده أن تقول: ممن أنت أفضل أو ممن أفضل أنت(٢).

واحتج بنفس الحجة: التى ذكرها أبو حيان نقلاً عن الفارسي في الحلبيات، وكذلك الشيخ خالد الأزهري(٣).

أما ابن الناظم: فعلل لعدم التقديم بالشبه بين من ومجرورها بالمضاف والمضاف إليه فحقه ألا يتقدم عليه(٤).

---

(١) نقله عنه في ارتشاف الضرب جـ٣/٢٢٩ -٢٣٠.

(٢) انظر: شرح المفصل جـ٢/٦٠.

(٣) التصريح جـ٢/١٠٣.

(٤) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٤٨٣.

القول الثاني: الجواز[١] .

القول الثالث: قاله الفارسي في التذكرة، وعليه أكثر النحاة ومنهم ابن مالك وابنه، وابن هشام في وجوب تقديم «من» والمفضول إن كان اسم استفهام، أو مضافاً إليه.

يقول ابن مالك: «ويجب تقديم «من» والمفضول إن كان اسم استفهام أو مضافاً إليه نحو: ممن أنت أحلم، ومن أى رجل أنت أكرم، ومم قدك أعدل، ومن وجه من وجهك أجمل، ذكر هذه المسألة أبو علي في التذكرة وهى من المسائل المغفول عنها»[٢].

وقال في الكافية:

وإن تكن بتلو مِنْ مستفهما ∴ فلهما كن أبدا مقدما[٣]

وتبعهم أبو حيان: قال: فلو دخلت (من) على اسم استفهام نحو: قولك ممن أنت أفضل، ومن أى الناس زيد أفضل وجب التقديم على الجزأين فلا يجوز التأخير، ولا التوسط. قال ابن مالك: ذكر أصل هذه المسائل أبو علي الفارسي في التذكرة.

وعلى هذا الأصل تقول: ممن كان زيد أفضل وممن ظننت زيد أفضل، وهى من المسائل المغفول عنها»[٤].

وكذلك صححه السيوطى[٥].

والعلة في وجوب التقديم: أن الاستفهام له الصدارة في الكلام، فتقول: أنت ممن أفضل والأصل: أنت أفضل ممن، فقدم ممن على عامله وهو أفضل.

---

(١) انظره في: همع الهوامع جـ٥/١١٥.
(٢) راجع لشرح التسهيل جـ٢/٣٨٣، وانظر: أوضح المسالك جـ٢/٢٥١.
(٣) شرح الكافية الشافية جـ٢/ ١١٣٤.
(٤) راجع: ارتشاف الضرب ـ٣/٢٩٩.
(٥) انظر: همع الهوامع جـ٥/١١٥.

وإلى وجوب التقديم أشار ابن مالك بقوله:

وإن يكن بتلو من مستفهما ∴ فلهما كن أبدا مقدما

واستحسن الشيخ خالد في هذا المقام قول الأمين المحلى في المفتاح:

عليك بأرباب الصدور فمن غدا ∴ مضافا لأرباب الصدور تصدرا[1]

وأثبت أبو حيان دوران مذهب الفارسي في حال الاستفهام بين وجوبه التقديم مرة والمنع مرة أخرى:

فذكر نقلا عن ابن مالك كما أثبت ذلك ابن مالك أن الفارسي أوجب تقديم المفضول المجرور بمن على أفعل في التذكرة فلا يجوز التأخير أو التوسط، ثم ذكر مرة أخرى عن الفارسي في الحلبيات المنع وقال: لا يجوز عنده في الحلبيات أن تقول: ممن أنت أفضل) ولا (ممن أفضل أنت).

ثم قال معقبا على ذلك مبتغيا المنع وإن كان القياس يقتضي جوازه فقال:

«فلو دخلت (من) على اسم استفهام نحو: قولك ممن أنت أفضل، ومن أى الناس زيد أفضل وجب التقديم على الجزأين فلا يجوز التأخير، ولا التوسط، قال ابن مالك ذكر أصل هذه المسائل أبو على في التذكرة، وعلى هذا الأصل تقول: ممن كان زيد أفضل، وممن ظننت زيد أفضل، وهى من المسائل المغفول عنها.

ثم إن أبا على الفارسي منع من جواز هذه المسألة في المسائل الحلبيات قال: (أفعل) هذا لا يقوى قوة الفعل فيعمل فيما قبله، ألا ترى أنك لا تجيز ممن أنت أفضل، ولا ممن أفضل أنت فتقدم الجار عليه لضعفه أن يعمل فيما تقدمه.

ثم قال: وإذا وقع فيه الخلاف من الفارسي فينبغي المنع حتى يسمع مثيل هذا التركيب عن العرب، وإن كان القياس يقتضى جوازه»[2].

الجهة الثانية: تقديم (من) والمفضول على أفعل في الخبر.

أما في الخبر: فمنع اختيارًا وجاز في الضرورة عند الجمهور.

---

(١) انظره في: التصريح جـ٢/١٠٣.

(٢) ارتشاف الضرب جـ٣/٢٢٩ -٢٣٠.

وزعم الفارسي: أن تقديم (من) ومجرورها على أفعل – ذلك ضرورة وقال الفارسي وأصحابه: (إن عبد الله لمنك أفضل) مستقبح .

وقال الفراء: (إن عبد الله منك لأفضل) أقل قبحًا من الأولى، وإن منك عبد الله لأفضل، أحسن من التى قبلها. ذكره أبو حيان [١].

يقول ابن يعيش: «فأما قول الفرزدق:

فقالت لنا أهلًا وسهلًا وزودت ∴ جنى النحل أو ما زودت منه أطيب

فضرورة.

أما ابن مالك فعنده نادر حيث قال[٢]:

«فإن كان المفضول غير ذلك لم يجز تقديمه إلا في نادر من الكلام كقول ذى الرمة:

ولا عيب فيها غير أن سريعها ∴ قطوف وألا شيء منهن أكسل[٣]

وكقول الآخر:

وقالت لنا أهلاً وسهلاً وزودت ∴ جنى النحل أو ما زودت منه أطيب»[٤]

وقال في الألفية: *ولدى إخبار التقديم نزرا وردا*[٥]

وتبعه ابنه في شرح الألفية [٦] حيث جعله قليلا ومنه أيضًا قول الشاعر:

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب.

(٢) انظر: شرح المفصل جـ٢/٦٠، وأوضح المسالك جـ٣/٢٥١.

(٣) في ديوانه ص١٦٠٠، شرح الكافية الشافية جـ٢/١١٣٤، وتذكرة النحاة ص٤٧، وشرح عمدة الحافظ ص٧٦٥، وابن الناظم ص٤٨٤، والمقاصد النحوية جـ٤/٤٤، وبلا نسبة في منهج السالك جـ٢/٣٨٩، شرح ابن عقيل ص٤٦٩، ويروى (منهن أكمل)، الشاهد في قوله/ (منهن أكسل) حيث تقدم المفضول ومن على أفعل التفضيل، والمفضول ليس باسم استفهام، ولا مضاف إلى اسم استفهام، وهو غير جائز وحكم ابن مالك عليه بكونه نادر وابن يعيش بكونه ضرورة.

(٤) شرح التسهيل جـ٢/٣٨٣، وانظر/ أوضح المسالك جـ٣/٢٥١، وشرح الألفية لابن الناظم ص٤٨٤ والبيت للفرزدق، ينظر في: حزانة الأدب جـ٨/٢٦٩.

(٥) شرح الكافية الشافية جـ٢/١١٣٤، وانظره في الصريح جـ٢/١٠٣.

(٦) راجع شرح الألفية ص٤٨٤.

إذا سايرت أسماء يوماً ظعينة ∴ فاسماء من تلك الظعينة أملح[١]

وعلل ابن مالك لهذا التقديم بقوله:

«وقد حملهم جواز الفصل بما ذكر على جواز التقديم»[٢]، ثم أشار إلى أن الحكم في هذا التقديم أنه نزرًا وردا [٣].

وقاسه أبو حيان في الشعر لكثرته حيث قال: «وكثر تقديم «من» ومجرورها على أفعل في الشعر بحيث يصح القياس عليه»[٤].

تعقيب:

بالتأميل في الأساليب التي وردت في تقديم «من» الجارة ومجرورها على أفعل التفضيل والخلاف الحاصل بين النحاة في الحكم على هذه الأساليب والدوران حول المنع والإجازة أرى أن المخرج من كل هذا بالوقوف على المسموع من كلام العرب.

وقد وردت أساليب كثيرة تقدم فيها المفضول المجرور على أفعل سواء أكان مما يستحق الصدارة كأسماء الاستفهام أو حتى في الخبر كما ورد في الأشعار ليكون الخلاصة هى الإجازة والقبول للمسموع يشهد بقبول مثل ذلك عندي دوران رأي الفارسي بالمنع مرة والقبول أخرى في حال الاستفهام، وما هذا إلا لرفضه الأولى وتراجعه في الثاني لقناعته بأنه من أساليب العرب حتى وإن خالفت القياس.

---

(١) قائله: جرير بن عطية، من بحر/ الطويل، سايرت/ سارت، ظعينة/ المرأة مطلقًا، وأصلها المرأة إذا كانت في الهودج على نية سفر، ويروى(ظعائنا) بريد: أنه كما سارت أسماء مع نساء ظهر حسنها وتفوقها في الملاحظة عمن تسايرهن، الشاهد في قوله: (من تلك الظعينة أملح) حيث قدم الجار والمجرور وهو قوله(من تلك الظعينه) على افعل التفضيل وهو قوله «أملح» في غير الاستفهام، وذلك شاذ، ينظر في/ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جـ٣/٢٥١، التصريح جـ٢/١٠٣.

(٢) شرح الكافية الشافية جـ٢/١١٣٤.

(٣) المرجع السابق نفس الموضع.

(٤) ارتشاف الضرب جـ٣/٢٢٩.

وحسبك مما ورد في الخبر والكثرة الواردة في الشعر العربي، أليس الشعر هو الموطن والأصل الثاني بعد القرآن الكريم في أصول الاستشهاد أبعد هذه الكثرة نرميه بالضرورة؟ أكل من تكلم بالتقديم كان موطًا للضرورة؟

ألم يكن هذا إشعار وتنبيه على أسلوب متداول على ألسنة الشعراء فقد روى للفرزدق ولجرير ابن عطية وذي الرمة، وهم من فحول الشعراء مما يقوى قول أبى حيان القول بقياسه في الشعر.

ومن هنا ما أتى به شوقي في البيت محل مناقشة المسألة من شعراء العصر الحديث ما يدل إلا على أن شوقي بحق أمير الشعراء في العصر الحديث؛ لأنه يسلك سبل القدامى مما لا يستطيع أحد لحنه وتخطئته مما ظن أنها من أخطاء الشعراء في العصر الحديث فلم يبتدع أسلوب جديد بل له أصل في كلام العرب وإن كان مخالفا للقياس ومخالفا للكثير الوارد في هذا الباب.

الفصل الثاني عشر

العطف

مبحث مجيء (ثم) للترتيب الذكرى

مما رصد من الشعر الحديث، واستشكل فيه قول أبي نواس:

إن من ساد ثم ساد أبوه ∴ ثم قد ساد قبل ذلك جده[1]

فظاهر البيت مخالفة «ثم» للقياس في خروجها عن الترتيب والمهلة.

وقد رصد لهذه المخالفة ابن هشام الأنصاري حيث قال في حديثه عن «ثم» وأما الترتيب فخالف قوم في اقتضائها إياه تمسكًا بقوله تعالى: .... وقول الشاعر:

إن من ساد ثم ساد أبوه ∴ ثم قد ساد قبل ذلك جده»[2]

فقد اختلف في هذا البيت من وجهين:

أحدهما: أن «ثم» تأتى للترتيب الحكمي والرتبي الذى يعني حفظ الرتب وذكر الأولى أولًا ثم الثاني ثم الثالث، فإذا قلت مثلًا: أوائل الثانوية العامة، محمد ثم أحمد ثم على، أفاد هذا الترتيب أن رتبة محمد الأولى ويليه في الترتيب أحمد ويليه في الترتيب على.

---

(١) قائله/ أبو نواس، من بحر/ الخفيف، ينظر في/ الديوان ص٤٩٣ – دار الكتاب العربى – بيروت – لبنان والديوان أيضًا ص٢٢٢، شرح الكافية للرضي جـ٤/٣٩٠، الجني الداني ص٤٣٨، مغني اللبيب جـ١/١٩٧، خزانة الأدب جـ٤/٤١١، شرح أبيات المغني جـ٣/٣٧، وجواهر الأدب ص٤٥٠، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني جـ٣/٩٤، وهمع الهوامع للسيوطي جـ٥/٢٣٦، وروي: (وبعد ذلك جده)، الشاهد في البيت: أن به إشكال في (ثم) فهي للترتيب مع التراخي، ولكنها هنا لا تدل على ذلك، فكيف يكون سيادة الأب من سيادة الابن وسيادة الجد من سيادة الأب. وحل الإشكال: أن تكون ثم هنا للترتيب الإخبارى، وترتيب اللفظ بحسب الذكر والإخبار، أو تكون بمعنى الواو.، انظر: شرح الشواهد الشعرية جـ١/٣٢١.

(٢) مغني اللبيب جـ١/١٩٧.

ونحن إذا أخذنا بظاهر البيت هنا لفسد المعنى فالشاعر عندما نطق بالسيادة والسؤدد جعل الترتيب على النحو التالى: الابن ثم الأب ثم الجد.

وبهذا الترتيب يختل المعنى ويفسد الرتب؛ فكيف تكون سيادة الأب من سيادة الابن، وسيادة الجد من سيادة الأب، فظاهر البيت يدل على مخالفة «ثم» للترتيب الرتبي في قياس النحويين.

ونحن نعرف أن العرب تفخر بالموروثين والآباء والأجداد فكيف الأخذ بظاهر البيت على هذا المعنى المحصل في إفادة (ثم) للترتيب الخارجى.

والثاني: أن (ثم) تأتى للمهلة والتراخى، وظاهر البيت على هذا النحو فقدت (ثم) المهلة المبنية على الترتيب الرتبى بين المعطوف والمعطوف عليه.

وهذا الإشكال القائم في البيت مبعثه كما قلت أن (ثم) عند جمهور النحاة[١] تأتى للتشريك[٢] والترتيب والتراخي هذا هو قياس النحاة وفى كل منها خلاف.

أما الترتيب: فخالف قوم في اقتضائها إياه، من هؤلاء: الفراء[٣] فيما حكاه عنه السيرافي، والأخفش[٤] وقطرب[٥]، حيث ذهب بعضهم إلى أن: «ثم» بمنزلة

---

(١) قال ابن عصفور: «فإذا قلت: قام زيد ثم عمرو، فالقائم أولاً زيد، وعمرو بعده بمهلة» راجع شرح الجمل جـ١/٢٣١، وانظر شرح الكافية الشافية جـ٣/١٢٠٨.
ـ وقال المرادي: «ثم حرف عطف ويشرك في الحكم، ويفيد الترتيب بمهلة، فإذا قلت: قام زيد ثم عمرو، آذنت بأن الثاني بعد الأول بمهلة هذا مذهب الجمهور، وما أوهم خلاف ذلك تأولوه»، راجع الجني الداني ص٤٢٦، وانظر: منهج السالك جـ٣/٩٤، التصريح بمضمون التوضيح جـ٢/١٤٠.

(٢) أما التشريك فزعم الأخفش والكوفيون أنه قد يتخلف، وذلك بأن تقع زائدة، فلا تكون عاطفة البتة، وحملوا على ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ وَضَاقَتۡ عَلَيۡهِمۡ أَنفُسُهُمۡ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ﴾ سورة التوبة من الآية ١١٨ وقول زهير:
أرانى إذا أصبحت أصبحت ذا هوى ∴ فثم إذا أمسيت أمسيت غاديا
ـ قال ابن هشام: «وخرجت الآية على تقدير الجواب، والبيت على زيادة الفاء» راجع: مغني اللبيب جـ١/١٩٧.

(٣) انظر: معاني القرآن جـ٢/٤١٤.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور جـ١/٢٣٧، والجنى الداني ص٤٢٧، ومغني اللبيب جـ١/١٩٧، وهمع الهوامع جـ٥/٢٣٦.

(٥) انظر: همع الهوامع جـ٥/٢٣٦.

الواو ولا ترتب، والبعض الآخر على أن «ثم» لترتيب الأخبار، والبعض الثالث: على أن ثمة مضاف محذوف، وغير ذلك من التأويلات.

وإنما دعاهم لذلك تمسكهم بعدة شواهد منها:

الشاهد الأول: قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾[1]. ومعلوم أن جعل زوج آدم منه إنما كان قبل خلقنا،

وأجيب عن هذه الآية بعدة أدلة: منها:

الأول: أن «ثم» لترتيب الأخبار لا لترتيب الحكم، وأنه يقال (بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس، أعجب)، أي أخبرك أن الذى صنعته أمس أعجب.. قاله الفراء. حيث أورد في كتابه معانى القرآن ما نصه الآتى: «وقوله: خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها) يقول القائل: كيف قال: (خلقكم) لبنى آدم، ثم قال: (ثم جعل منها زوجها) والزوج مخلوق قبل الولد؟ ففى ذلك وجهان من العربية:

أحدهما: أن العرب إذا أخبرت عن رجل بفعلين ردوا الآخر بثم إذا كان هو الآخر في المعنى، وربما جعلوا (ثم) فيما معناه التقديم ويجعلون (ثم) من خبر المتكلم.

من ذلك أن تقول: قد بلغنى ما صنعت يومك هذا، ثم ما صنعت أمس أعجب، فهذا نسق من خبر المتكلم.

وتقول: قد أعطيتك اليوم شيئًا، ثم الذى أعطيتك أمس أكثر، فهذا من ذلك»[2].

---

(١) سورة الزمر من الآية ٦.

(٢) راجع معاني القرآن للفراء جـ٢/٤١٤ -٤١٥، وانظر: معاني الحروف للرماني ص ١٠٥، وجواهر الأدب ص٤٥١.

الثاني: أن العطف على (واحدة) على تأويلها بالفعل، أي من نفس توحدت، أي: انفردت ثم جعل منها زوجها، ومعلوم أن جعل زوجها منها إنما كان بعد إفرادها.

ومصدر هذا التأويل هو الفراء حيث قال أيضًا: استكمالا للنص السابق: «الوجه الآخر: أن يجعل خلقه الزوج مردودًا على (واحدة) كأنه قال: خلقكم من نفس وحدها، ثم جعل منها زوجها، ففى واحدة معنى خلقها واحدة»(١). وذهب إلى هذا التأويل ابن عصفور(٢).

الثالث: أن ثم بمنزلة الواو والواو لا ترتب، والدليل على ذلك قوله تعالى:﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾(٣)، فقد صرح بالواو والقصة واحدة.

نقله المرادي(٤) منسوبا للفراء والأخفش وقطرب.

وعارضه ابن عصفور بقوله: ومما يدل على فساد مذهبهم أن ثم لو كانت بمنزلة الواو لجاز: (اختصم زيد ثم عمرو) كما يجوز (اختصم زيد وعمرو) بالواو فامتناع ذلك دليل على أنها ليست بمنزلة الواو»(٥).

الرابع: أن الذرية أخرجت من ظهر آدم عليه السلام كالذَّرِّ ثم خلقت حواء من قصيراه، وعلى هذا تكون ثم على أصلها من الترتيب في الزمان، قاله الزمخشري(٦) في أحد توجهين.

---

(١) المصدر السابق نفس الموضع.
(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي جـ١/٢٣١، وانظره في مغني اللبيب جـ١/١٩٨، وجواهر الأدب ص٤٥١.
(٣) سورة الأعراف من الآية ١٨٩.
(٤) انظر: الجني الداني ٤٢٧، ونظر: همع الهوامع جـ٥/٢٣٦.
(٥) راجع: شرح جمل الزجاجي جـ١/٢٣٢.
(٦) انظر: الكشاف جـ٣/٣٨٨.

الخامس: أن خلق حواء من آدم لما لم تجر العادة بمثله جيء بثم إيذانا بترتبه وتراخيه في الإعجاب وظهور القدرة، لا لترتيب الزمان وتراخيه.

وذهب إليه الزمخشري في التوجيه الثاني حيث قال[١]: «فإن قلت: ما وجه قوله تعالى: «ثم جعل منها زوجها» وما تعطيه «ثم» من معنى التراخي؟ قلت: هما آيتان، من جملة الآيات التى عددها، دالًا على وحدانيته وقدرته، تشعيب هذا الخلق الفائت الحصر، من نفس آدم، وخلق حواء من قصيراه.

إلا أن إحداهما جعلها الله عادة مستمرة، والأخرى لم تجر بها العادة، ولم تخلق أنثى، غير حواء من قصيرى رجل، فكانت أدخل في كونها آية، وأجلب لعجب السامع، فعطفها بـ «ثم» على الآية الأولى للدلالة على مباينتها، فضلا ومزية، وتراخيها عنها فيما يرجع إلى زيادة كونها آية فهو من التراخي في الحال والمنزلة، لا من التراخي في الوجود.

الشاهد الثاني: تمسكهم بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ﴾[٢]. ومعلوم أن أمر الملائكة بالسجود لآدم إنما كان قبل خلقنا وتصويرنا.

وأجيب : بأن العطف على خلقناكم، إلا أن الكلام محمول على حذف مضاف، لفهم المعنى، كأنه قال: ولقد خلقناكم ثم صورنا أباكم، ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم، ومعلوم أن أمر الملائكة بالسجود إنما كان بعد خلقه وتصويره، قاله ابن عصفور[٣]

---

(١) انظر: في الكشاف جـ٣/٣٨٨، ونقله عنه المرادي في الجني الداني ص٤٣٠، ونظر هذه الأجوبة في مغني اللبيب جـ١/١٩٨، وحاشية الصبان جـ٣/٩٥.

(٢) سورة الأعراف من الآية ١١.

(٣) انظر: في شرح جمل الزجاجي جـ١/٢٣١-٢٣٢.

وقيل أنها من قبيل الترتيب في الخبر لقولك: لقيت اليوم زيدًا فقلت له كذا وكذا، ثم إنى قلت له بالأمس: كذا وكذا[١]. وقيل: أنها وقعت هنا موقع الواو [٢].

الشاهد الثالث: قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَىۡءٍ خَلَقَهُۥۖ وَبَدَأَ خَلۡقَ ٱلۡإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ثُمَّ جَعَلَ نَسۡلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٖ مِّن مَّآءٖ مَّهِينٖ ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ ﴾[٣]. ووجه الاعتراض: أن التسوية والنفخ كانتا قبل جعل السلالة من ماء مهين.

وأجيب: بأن سواه عطف على الجملة الأولى لا الثانية [٤].

الشاهد الرابع: قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ثُمَّ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ ﴾[٥].

ووجه الاعتراض: أن إيتاء موسى الكتاب كان قبل توصية هذه الأمة بالمشار إليه وليس العكس.

وأجيب: بأنه من ترتيب الأخبار.

الشاهد الخامس: قول أبي نواس: البيت محل الاستشهاد وهو:

إن من ساد ثم ساد أبوه ∴ ثم قد ساد قبل ذلك جده

وقد ذكر وجه الاعتراض عليه، إذ لا ترتيب فيه زمني أو رتبي فكيف بظاهره يقول أن رتبة الأب من رتبه الابن ورتبة الجد من رتبة الأب، إذن فرتبة الابن أعلا منزلة ثم الأب ثم الجد، وهذا فاسد.

واستشكل به الأخفش على أن ثم قد تتخلف عن التراخى مستدلا به.

---

(١) انظر: معاني الحروف للرماني ص١٠٥، وجواهر الأدب ٤٥١.
(٢) انظر: ما سبق من مراجع نفس الموضع.
(٣) سورة السجدة الآيات: ٧، ٨، ٩.
(٤) انظر: مغني اللبيب جـ١/١٩٩، والهمع جـ٥/٢٣٦.
(٥) سورة الأنعام الآية ١٥٣، ١٥٤، انظر: مغني اللبيب جـ١/١٩٩، همع الهوامع جـ٥/٢٣٦.

وبقولهم: «بلغنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب» وهو ما ذكره أيضًا الفراء.

وأجيب بالآتى: أما عن المثال فقد جعله الفراء [١] من الترتيب في الأخبار، وكذلك البيت [٢] في أحد توجيهين.

وإليه ذهب جماعة من النحاة منهم:

ابن مالك[٣] وتبعه ابنه[٤] والرضي، وهو المسمى عنده بالترتيب الذكرى حيث قال: «وقد تجيء ثم لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الأولى ثم الأولى من دون اعتبار التراخي، والبعد بين تلك الدرج ولا أن الثاني بعد الأول في الزمان، بل ربما يكون قبله كما في قوله:

فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح، فابتدأ بسيادته، ثم بسيادة أبيه، ثم بسيادة جده، لأن سيادة نفسه أخص ثم سيادة الأب ثم سيادة الجد»[٥].

وهو ما لاحظه ابن أبى الربيع حيث قال: «وتقول: ساد زيد ثم أبوه، ثم جده، ومعلوم أن سيادة الجد كانت قبل سيادة الأب، وسيادة الأب كانت قبل سيادة الابن، فالمراد: ساد عندي، ثم نظرت في زيد فرأيته سيدًا ثم نظرت في أبيه فرأيته كذلك، ثم نظرت في الجد فرأيته كذلك»[٦].

---

(١) انظر: معاني القرآن جـ٢/٤١٤.
(٢) انظر: شرح التسهيل جـ٣/٢١٤، وخزانة الأدب جـ٤/٤١١، وشرح الكافية للرضي جـ٤/٣٩٠، والجنى الداني ص٤٢٧-٤٢٨، ومغني اللبيب جـ١/١٩٩.
(٣) انظر: شرح التسهيل جـ٣/٢١٤.
(٤) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٥٢٥.
(٥) راجع شرح الكافية للرضي جـ٤/٣٩٠.
(٦) راجع البسيط في شرح جمل الزجاجي جـ١/٣٣٨.

التوجيه الثاني للبيت: أجاب به ابن عصفور[١] فعنده: أن الجد أتاه السؤدد من قِبل الأب، والأب من قبل الابن، كما قال ابن الرومى:

قالوا: أبو الصقر من شيبان، قلت لهم ∴ كلا لعمرى، ولكن منه شيبان

فكم أب قد علا بابن ذِى حسب ∴ كما علت برسول الله عدنان

واستوضح الصبان جواب ابن عصفور بأنه ترتيب رتبى أخذاً بظاهره حيث قال: «حاصل جوابه – يعنى ابن عصفور – أن السيادة لما سرت من الابن إلى الأب، ومن الأب إلى الجد كانت سيادة الابن متقدمة رتبة ثم سيادة الأب ثم سيادة الجد، فثم في البيت للترتيب الرتبي لا الخارجي[٢].

وهذا الذى ذهب إليه ابن عصفور في التوجيه الأخير واستوضحه الصبان هو الصواب.

فباستقصاء الأساليب العربية يثبت لثم الترتيب والتراخي، فمن المقرر أن التعبير بكل حرف يختلف المعنى فيه عن الحرف الآخر، فالعطف بثم يخالف العطف بالواو، يخالف العطف بالفاء، هكذا ثابت في كلام العرب.

فكيف بنا الآن لا نتقبل ذلك في بعض الأساليب التي ظهرت هنا ومنها هذا البيت محل الاستشكال؟

وما الفساد لو أننا أخذنا بظاهر البيت. نعم الكثير في كلام العرب أنهم يتوارثون السؤدد وتفاخرون بالأنساب والمواريث.

ولكن ليس بمستنكر أن يكون هناك ابن تولى الرتب والمناصب وعلا شأنه عن أبيه وأبيه عن جده، ألست معي في أن رسول الله ﷺ فخر لقريش؟.

قد أشار إلى ذلك ابن الرومى حيث قال:

---

(١) لم أعثر على هذا الجواب في شرح الجمل بل لم يذكر البيت أصلًا وتناقلته عنه كتب النحو: انظر: الخزانة جـ٤/٤١١، الجني الداني ص٤٢٨، مغني اللبيب جـ١/١٩٩.

(٢) راجع حاشية الصبان جـ٣/٩٥، وهو رد على المرادي، حيث قال: ما ذكره ابن عصفور في تأويل البيت لا يساعد عليه قوله (قبل ذلك). انظر: الجني الداني ص٤٢٩.

قالوا :أبوالصقرمن شيبان، قلت لهم ∴ كلا لعمرى، ولكن منه شيبان
فكم أب قد علا بابن ذِى حسب ∴ كما علت برسول الله عدنان

ومن ثم فما جاء به أبو نواس ليس بالخطأ وإنما مساير لما هو المعهود عن (ثم) أنها للترتيب الرتبى على أصل وضعها.

ولا يعترض ذلك صحة العطف بثم أن تعطف متقدم على متأخر وأنت تريد الإخبار اعتمادًا واكتفاء بترتيب الألفاظ، ولا مهلة في الإخبار فإذا قلت: أعطيتك ألفا ثم أعطيتك بالأمس فإنه إخبار ولا مهلة أو تراخ بين الإخبارين، وهذا الأخير من الاتساع في اللغة وأنها مرنة وليست بالعقيمة المتجمدة بل صالحة للتعبير عما يجول في النفس من أفكار قادرة على الاستجابة فكل تركيب بحسب المعنى المراد يكون ملبيا له.

مبحث حذف «همزة الاستفهام»

ولو كانت المعادلة مع «أم[١] المتصلة»

مما رصد من الشعر الحديث، وقد منعه قوم من النحاة في الاختيار لكونه ليس بالقياس قول المتنبي:

أحْيـا؟ وأيْسَـرُ مـا قاسَـيْتُ مـا قَـتَلا ∴ وَالـبَينُ جـارَعلـى ضَـعْفِي ومَـا عَـدلَا[٢]

---

(١) تقرير عن أم: أم تكون متصلة ومنفصلة:

ـ فالمنفصلة: يتقدمها الاستفهام والخبر ولا يقع بعدها إلا الجملة وتقدر وحدها ببل والهمـزة، وجوابها نعم أو لا، ومثال ذلك: أقام زيد أم عمرو قائم؟، وقام زيد أم عمرو منطلق؟ فأم في المسألة الأولى قد تقدمها الاستفهام، وفى الثانية الخبر، ووقع بعدها في المسألتين الجملـة، وتقدر فيهما ببل والهمزة كأنك قلت: بل أعمرو قائم، أو بل أبكر منطلق، وجوابها نعم أو لا، ألا ترى أن القائل: أعمرو قائم؟ وأبكر منطلق؟ أن جوابه نعم أو لا.

ـ وسميت منفصلة: لأن ما بعدها كلام مستأنف منقطع مما قبلها وليست عاطفة لأن حـروف العطف ما بعدها مع ما قبلها كلام واحد.

ـ والمتصلة: لا يتقدمها إلا الهمزة،ولا يقع بعدها إلا المفرد، أو ما هو في تقديره وتقدر مـع الهمزة بأى، وجوابها أحد الشيئين أو الأشياء، ومثالها: (أقام زيد أم عمرو) فأم هـذه قـد تقدمتها الهمزة، ووقع بعدها (عمرو) وهو مفرد، وتقدر مع الهمزة بأى كأنه قال: (أيهمـا قام زيد أم عمرو؟) وجوابها أحد الشيئين وهو (زيد أم عمرو) أو الأشياء؛ إن قلت: أقام زيد أم عمرو، أم جعفر أم خالد) ومثال ما هو في تقدير المفرد بعدها: أقام زيد أم قعـد؟ تريـد أيهما فعل، القيام أم القعود؟ فوقع أم قعد موضع القعود في المعنى، وهذه هي العاطفـة لأن ما بعدها مع ما قبلها كلام واحد، ولم ترد الاستئناف كما أردت في الأول، قاله ابن عصفور: (شرح جمل الزجاجي ص٢٣٧).

(٢) من بحر/ البسيط.

ينظر في/ الديوان ص١٧، المكتبة الثقافية – بيروت – لبنان، والديوان بشـرح العكبـري جـ٣/١٦٢، مغني اللبيب جـ١/٢٥، شرح الشواهد جـ٢/٣٢٥، فأحيـا فعـل مضـارع، والأصل أأحيا فحذفت همزة الاستفهام والواو للحال.

والمعنى/ التعجب من حياته، يقول: كيف أحيا، وأقل شيء قاسيته قد قتل غيرى، والبـين/ الفراق، جار/ ظلم ولم يعدل.

«قاله أبو الطيب المتنبي، والشاهد: (أحيا) حيث حذفت همزة الاستفهام، والأصل (أأحيا)؟»[١].

واستشهد به ابن هشام بناء على ذلك.

وقوله أيضًا:

أحـــادٌ أمْ سُـــدَاسٌ في أُحـــادِ ∴ لُيَيْلَتُنـــا المَنُوطـــةُ بالتّنـــادِ[٢]

والشاهد في البيت: في قوله (أحاد أم سداس) فـ أم تحتمل أمرين:

الأول: احتمال أن تكون «أم» المتصلة بتقدير الهمزة المعادلة، والتقدير: أأحاد.

والثاني: احتمال أن تكون أم المنقطعة بتقدير مبتدأ بعدها. ومع كثـرة الشـواهد على حذف الهمزة المعادلة، فإن النحويين مولعون بالقول: إنه شاذ[٣].

وما كانت شواهده كثيرة فلا شذوذ فيه، ويصح شعرًا ونثرًا، فتقول: زيـد أبوك أم عمرو، على تقدير: أزيد.

---

(١) انظر: مغني اللبيب جـ١/٢٥، وشرح الشواهد من أمهات الكتب العربية جـ٢/٣٢٥.

(٢) ينظر البيت في/ الديوان ص١٨٥، المكتبة الثقافية – بيروت – لبنان، والـديوان بشـرح العكبري جـ١/٣٥٣، مغني اللبيب جـ١/٨٨:٨٧، شرح أبيات المغني جـ١/٢٦٥، شـرح الشواهد الخلوية من أمهات الكتب العربية جـ٢/٣٢٥. والشاهد في قولـه/ أحـاد، يريـد أأحاد؟ فحذف همزة الاستفهام، وليس هو بالفصيح، وإنما يقع في الشعر ضرورة، ولا يقال: زيد أبوك أم عمرو؟. انظر: الديوان بشرح العكبري جـ١/٣٥٣، من بحر/ الوافر.

ـ اللغة: المنوطة/ المتعلقة، التناد/ يوم القيامة؛ لأن النـداء يكثـر فيـه، ليليلتنـا بالتصـغير والتحقيق فهو تحقير تعظيم وتكبير، وخص هذا العدد؛ لأنه أراد ليالى الأسـبوع، وجعلهـا اسماً لليالى الدهر كلها، لأن كل أسبوع بعده أسبوع آخر إلى الدهر، كأنه يقول هذه الليلـة واحدة أم ليالى الدهر كلها جمعت في هذه الليلة الواحدة حتى طالت فامتدت إلى يوم القيامة، وقوله بالتناد يريد يوم التناد، والباء متعلقة بمعنى المنوطة، وهذا البيت اشتمل على لحنات: استعمال أحاد وسداس بمعنى واحدة وست، وإنما هى بمعنى واحدة واحـدة وسـت سـت، واستعمال سُداس وأكثرهم يأباه، ونحصي العدد المعدود بما دون الخمسة،وتصغير ليلة على ليلية، وإنما صغرتها العرب على ليلية بزيادة الياء على غير قياس، حتى قيل: إنها مبنيـة على ليلاه.

(٣) انظر: مغني اللبيب جـ١/٨٧.

وشراح الشواهد يسمونه: الشاهد في البيت مع أن أهل النحو لا يسمون هذا البيت شاهدًا؛ لأن المتنبي متأخر، لا يحتج بشعره عندهم، ولذلك يُقْسِمُ بعضهم بقوله:

«ولعمرى إن أبياته شواهد الشواهد، وقد أجبر النحاة على التمثيل بشعره، وشغلهم بأبياته السائدة، وما رأيت شاعرًا متأخرًا استشهد النحاة بشعره؛ كما استشهدوا بشعر المتنبي، وما رأيت شاعرًا حقا عندنا كشف عن المستقبل فقال [١]:

أنام ملء جفوني عن شواردها ∴ ويسهر الخلق جراها ويختصم

وقد كتب البغدادي[٢] في شرح أبيات المغني عشر صفحات حول هذا البيت وبقى في الجعبة كثير مما لم يقله.

وقال العكبري: قال الواحدي: قد أكثروا في معنى هذا البيت، ولم يأتوا ببيان مفيد، ولو حكيت ما قالوا منه لطال الكلام ويقول صاحب شرح الشواهد: «رحم الله أبا الطيب فقد ترك لنا شعرًا، لا تغنى حدته، ويبقى للقول فيه محال مهما قال القائلون وأكثروا[٣].

أما عن حذف همزة الاستفهام وكونها ليست بالقياس فقد صرح بذلك ابن جني حيث قال: «حذف الحرف ليس بقياس، وذلك أن الحرف نائب عن الفعل، ألا ترى أنك إذا قلت: ما قام زيد، فقد نابت (ما) عن (أنفى)، كما نابت (إلا) عن (أستثنى)، وكما نابت الهمزة و(هل) عن أستفهم وكما نابت حروف العطف عن أعطف ونحو ذلك، فلو ذهبت تحذف الحرف لكان ذلك اختصارًا واختصار المختصر إجحاف به، إلا أنه إذا صح التوجيه إليه جاز في بعض الأحوال حذفه؛ لقوة الدلالة عليه»[٤].

---

(١) انظر: شرح الشواهد النحوية في أمهات الكتب العربية، جـ٢/٣٢٥، بتصرف يسير.
(٢) انظر: شرح أبيات المغني جـ١/٢٦٥.
(٣) انظر: الديوان بشرح العكبري جـ٣/٣٥٣، شرح الشواهد من أمهات الكتب العربية جـ٢/٣٢٥.
(٤) راجع: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات جـ١/٥٠.

والمسألة فيها خلاف على ثلاثة أقوال[١]:

الأول: لسيبويه والجمهور امتناع حذف همزة الاستفهام، لأمن اللبس، ولو كانت قبل أم المتصلة، وأن الحذف من ضرورات الشعر، وبه قال: المبرد[٢]، وابن يعيش[٣]، وابن الحاجب[٤]، وابن عصفور[٥]، وابن أبى الربيع[٦].

يقول سيبويه: «وزعم الخليل أن قول الأخطل:

كذبتك عينك أم رأيت بواسط ∴ غلس الظلام من الرباب خيالا[٧]

كقولك: إنها لإبل أم شاء، ومثل ذلك... ويجوز في الشعر أن يريد (بكذبتك) الاستفهام، ويحذف الألف، قال التميمى وهو الأسود بن يعفر:

لَعَمْرُكَ ما أَدْرِي وإنْ كُنْتُ دَارِيَا ∴ شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مِنْقَرِ[٨]

وقال عمرن بن أبى ربيعة:

لَعَمْرُكَ ما أدري وإن كُنتُ داريًا ∴ بِسَبْعٍ رمَيْنَ الجَمْرَ أم بثمانِ(٩)(١٠)

---

(١) انظر: الكتاب جـ٣/١٧٤.
(٢) انظر: المقتضب جـ٣/٢٩٤.
(٣) انظر/ شرح المفصل جـ٨/١٥٤.
(٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل جـ٢/٢٤٠، والتخمير في شرح المفصل جـ٤/١٤١.
(٥) انظر: شرح الجمل جـ١/٢٣٨.
(٦) انظر: البسيط في شرح الجمل جـ١/٣٤٩.
(٧) من بحر/ الكامل، وواسط/ مكان بين البصرة والكوفة (معجم البلدان جـ٥/٣٤٨، ينظر في/ الديوان ص٤١، المقتضب جـ٣/٢٩٥، وأمالي ابن الشجري جـ٣/١٠٩.
(٨) من بحر/ الطويل، ينظر: في الخزانة جـ٤/٤٥، منهج السالك جـ٣/١٠١-١-٢، التصريح جـ٢/١٤٣، همع الهوامع جـ٥/٢٤٠.
ـ شعيث: حى من تميم، ثم من بنى منقر، فجعلهم أدعياء وشك في كونهم منهم أو من بنى سهم، وسهم حى من قيس، والشاهد فيه/ حذف ألف الاستفهام ضرورة لدلالة أم عليها.
(٩) من بحر/ الطويل، ينر في/ ديوان عمر بن أبى ربيعة ص٥٨، الكتاب جـ٣/١٧٤، المقتضب جـ٣/٢٩٤، أمالي ابن الشجري جـ١/٢٦٦، جـ٢/٣٣٥، شرح المفصل جـ٨/١٥٤، شرح الجمل لابن عصفور جـ١/٢٣٨، البسيط في شرح الجمل جـ١/٣٤٩، ومغني اللبيب جـ١/٢٣، والشاهد فيه/ حذف همزة الاستفهام المعادلة مع «أم» المتصلة جوازًا.
(١٠) راجع: الكتاب جـ٣/١٧٤.

وعلل ابن الحاجب القول بالحذف ضرورة: بأن الحروف التى تدل على الإنشاء لها صدر الكلام فلو جاز حذفها لجاز تأخيرها، ولم يجز تأخيرها فلم يجز حذفها(١).

القول الثاني: جواز حذف الهمزة مطلقًا، سواء مع وجود «أم» أم دونها بشرط أمن اللبس، ووجود قرينة قياسية.

وهو مذهب للأخفش: حيث يقيس في الاختيار حذف همزة الاستفهام عند أمن اللبس، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾(٢). حيث قال: [«وقال : «وتلك نعمة تمنها على» فيقال: هذا استفهام كأنه قال: أو تلك نعمة تمنها، ثم فسر فقال: وأن عبدت بنى إسرائيل](٣).

وصرح جماعة منهم ابن الشجري(٤) بجواز حذفها سواء مع «أم» أم بدونها، واستدلوا على ذلك بعدة شواهد منها:

قول الشاعر:

لَعَمْرُكَ ما أدري وإن كُنتُ داريًا ∴ بِسَبْعٍ رمَيْنَ الجَمْرَ أم بثمانِ

قال: أراد: أبسبع.

وقد قيل في قول عمر بن أبى ربيعة:

ثُمّ قَالُوا تُحِبُّهَا؟ قُلْتُ: بَهْرًا ∴ عَدَدَ القَطْرِ والحَصَى والتُّرابِ(٥)

---

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل جـ٢/٢٤٠.

(٢) سورة الشعراء من الآية ٢٢، وينظر: توجيه القراءة في المحتسب لابن جني ص٥١.

(٣) راجع: معاني القرآن للأخفش جـ٢/٤٦١، ونقله عنه أيضًا: ابن مالك في شرح الكافية الشافية جـ٣/١٢١٦، المرادي في الجني الداني صـ٣٥، ومغني اللبيب جـ١/٢٦.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري جـ١/٢٦٦.

(٥) من بحر/ الخفيف، وينظر في/ ديوانه ص٤٣١، وأمالي ابن الشجري جـ١/٤٠٦، مغني اللبيب جـ١/٢٤، ومعنى قلت بهرا/ أي قلت: نعم أحبها حبا بهرني بهرًا، الشاهد في قوله/ تحبها حيث أراد أتحبها، فحذف همزة الاستفهام بدون أم المتصلة، ويروى: الرمل مكان القطر.

إنه أراد: أتحبها؟ فحذف همزة الاستفهام، وقيل: إنه أراد الخبر، أي: أنت تحبها.

ثم يختلف في حذف همزة الاستفهام منه قول الكميت بن زيد:

طَرِبْتُ وما شَوْقًا إلى البِيضِ أطْرَبُ ∴ وَلَا لعِبًا مِنِّى وَذُو الشّيْبِ يَلْعَبُ[1]

أراد: أو ذو الشيب يلعب؟

وقول عمران بن حطان:

وأصبحت فيهم آمنا لا كمعشر ∴ أتونى فقالوا من ربيعة أو مضر[2]

أم الحيِّ قحطانٍ فتُلْكُم سفاهةً ∴ كما قالَ روحٌ لي وصاحبه زُفَرْ

أراد: أمن ربيعة؟ ومنه قول الشاعر:

أفْرحُ أنْ أُرزَأ الكِرَامَ وَأنْ ∴ أُورَثَ ذَوْدًا لشَصَائِصًا نَسِيلا؟[3]

واحتج ابن مالك لهذا المذهب بقول الرسول ﷺ لجبريل:

حيث قال: «أقوى الاحتجاج على ما ذهب إليه الأخفش قول رسول الله ﷺ لجبريل عليه السلام: وإن زنى، وإن سرق؟ فقال وإن زنى وإن سرق، أراد: أو إن زنى، أو إن سرق؟ لأنه من هذا التقدير»[4].

---

(١) من بحر/ الطويل، ينظر في/ أمالي ابن الشجري جـ١/٤٠٦، شرح الكافية الشافية جـ١/٣٩٩، ومغني اللبيب جـ١/٢٣.
الطرب/ استخفاف القلب من حزن أو لهو، البيض/ النساء جمع بيضاء، وهى المرأة النقية اللون، الشاهد في قوله/ وذو الشيب يلعب، أراد أو ذو الشيب يلعب حيث حذف همزة الاستفهام ولم توجد أم المتصلة.

(٢) من بحر/ الطويل، ينظر في/ أمالي ابن الشجري جـ١/٤٠٦، شرح الكافية الشافية جـ٣/١٢١٥، وتأويل الكلام على الاستفهام: هو قول الأخفش في معاني القرآن جـ١/٤٦١، والتأويل الآخر على الإقرار للفراء في معاني القرآن جـ٢/٢٧٩.

(٣) هذا ثالث أبيات ثلاثة قالها حضرمي بن عامر، وقد ذكر أبو على القالي مع هذا الشاهد خمسة أبيات في: الأمالي لأبي على القالي جـ١/٦٧، وهى في الخزانة جـ٣/٢٩٣، وزأره/ ماله أصاب منه شيئا، الزود/ من الإبل ما دون العشر، والشصائص/ التي لا ألبان لها الواحد شصوص، النبل/ بفتح النون: الصغار، والشاهد في قوله/ (أفرح) أراد (أأفرح؟) فحذف همزة الاستفهام بدون أم المتصلة.

(٤) راجع شرح الكافية الشافية جـ٢/١٢١٦-١٢١٧.

وإلى القول بحذفها مطلقًا على نحو الأخفش ذهب علاء الدين الأربلى[١].

ورد ابن هشام احتجاج ابن مالك بقوله:

والمحققون على أنه خبر وأن مثل ذلك يقوله من ينصف خصمه مع علمه بأنه مبطل، فيحكي كلامه، ثم يكرُّ عليه بالإبطال بالحجة[٢].

أما القول الثالث: فذهب إليه الزمخشري[٣]. حيث أجاز حذف همزة الاستفهام مع أم فقط مستدلا على ذلك بقوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[٤].

يقول الزمخشري[٥]: «يجوز في «أم» أن تكون معادلة بمعنى (أي) الأمرين كائن، على سبيل التقرير، لحصول العلم بكون أحدهما ويجوز أن تكون منقطعة».

وكذلك ابن مالك فاطرد عنده حذفها مع أم مستشهدا بما ورد من أشعار ومن النثر قراءة ابن محيض: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[٦]. فقد عقب على القراءة بقوله: «فهذا وأمثاله من مواضع حذف الهمزة المعطوف على مصحوبها بـ أم جائز بعد صلاحية المكان لـ أي»[٧].

وإليه ذهب المرادي[٨] والمالقي[٩] وابن الناظم[١٠] والسيوطي[١١].

---

(١) انظر: جواهر الأدب ص٢٢، ٢٢٦.
(٢) راجع: مغني اللبيب جـ١/٢٦.
(٣) انظر: المفصل في صفة الإعراب جـ١/٤٣٨.
(٤) سورة البقرة من الآية ٨٠.
(٥) انظر: مغني اللبيب جـ١/٨٦، وجواهر الأدب ص٢٣، بالهامش.
(٦) سورة البقرة من الآية ٦، وتنظر القراءة في المحتسب جـ١/٥٠.
(٧) راجع شرح الكافية الشافية جـ٣/١٢١٦، وانظر: منهج السالك جـ٣/١٠٣، ومغني اللبيب جـ١/٢٦.
(٨) انظر: الجني الداني ص٣٥.
(٩) انظر: رصف المباني ص٩٤.
(١٠) انظر شرح الألفية ص٥٣٠.
(١١) انظر: همع الهوامع جـ٥/٢٤٠.

ومن شواهده في الشعر أيضًا قول الشاعر:

تَـــرُوحَ مِـــنَ الْحَـــيِّ أم تَبْتَكِـــر ∴ ومـــاذَا عَلَيْـــكَ بِـــأنْ تَنْتَظِـــرَ[١]

وقول الآخر:

فَلَـــا تَعْجَلِـــي يـــا مـــي أنْ تتبَـــيني ∴ بنصـــح أَتَـــى الواشـــون أم بخبـــول[٢]

وأجازه ابن هشام على قلة حيث قال في توجيه البيت محـــل الاستشـــهاد: أحاد أم سداس فقال: «يلزم في الاتصال حذف همزة الاستفهام وهو قليل»[٣].

والراجح عندى: جواز حذف همزة الاستفهام مطلقًا سواء وجدت أم أو لم توجد، وذلك لعدة أسباب منها:

أولاً: كثرة السماع الوارد شعرًا ونثرًا، وهو الشائع أيضًا في كلامنا، وعلى الرغم من هذه الكثرة من العجب أن ترى ابن الأنبارى يعقب على القـــراءة فـــي سورة البقرة بقوله: «قرئ (أأنذرتهم)... وهو ضعيف»[٤].

وأما ما ورد في أبيات المتنبي فما هو إلا تصديق للمســـموع مـــن كـــلام العرب ولا مستغرب فقد ثبت بالسماع حذفها مع أم وحذفها بدونها أمـــا احتمـــال الاتصال والانفصال في أم في قوله: *أحاد أم سداس... البيت*.

فالراجح عندى: حملها على الاتصال مع تقدير الهمزة محذوفة، فهذا أولى من حملها على الانقطاع؛ مما يستلزم معه تقديم الخبر وهو أحاد على المبتدأ وهو ليلتنا تقديما واجبا لكونه المقصود بالاستفهام مع سداس إذ شرط الهمزة المعادلة مع أم أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما، ويلى أم المعادلة الآخر ليفهم

---

(١) قائله/ امرؤ القيس، ينظر في: الديوان ٥٤، ورصف المباني ص٤٥، الشاهد فـــي قولـــه/ (تروح) أراد: (أتروح) فحذف همزة الاستفهام مع أم.

(٢) قائلة/ كثير عزة، ينظر في/ الديون جـــ٢/٢٤٩، وابن الناظم ٥٣١، الشـــاهد فـــي قولـــه/ ينصح حيث حذفت الهمزة عند خفاء اللبس مع أم.

(٣) مغني اللبيب جـــ١/٨٨.

(٤) انظر: تحقيق جواهر الأدب ص٢٣.

السامع من أول الأمر الشيء المطلوب تعيينه فيكون المعنى في البيت على هذا التقدير أنه استطال الليلة فشك أواحدة هى أم ستة اجتمعت في واحدة؟ فطلب التعيين، وهذا تجاهل العارف وهو في هذا التجاهل كقول الشاعر:

ايا شجر الخابور مالك مورقا ∴ كأنك لم تجزع على ابن طريف

وما ذهب إليه هو أظهر الوجهين بالأختيار وذلك لسلامته في الاتصال من الاحتجاج إلى تقدير مبتدأ يكون سداس خبر عنه والتقدير أم هى سداس.

لأن المنقطعة يلزم بعدها جملة عند جمهور النحاة كما في قولهم: (إنها لأبل أم شاء) والتقدير: إنها لإبل أم هى شاء.

فيكون المعنى أنه خبر عن ليلته بأنها ليلة واحدة ثم نظر إلى طولها فشك فجزم بأنها ست في ليلة فأضرب أو شك، فلا وجود لتقدير همزة حينئذ ولكننا في حوجة لتقدير مبتدأ.

وأيضًا لسلامته من الاعتراض بجملة (أم هى سداس) بين الخبر وهو أحاد والمبتدأ وهو لييلتنا كما هو الحال إذا حملناها على الانقطاع.

وإذا قارنا بين حذف الهمزة أم حذف المبتدأ، فحذف الهمزة مختلف فيه وثبت وروده بكثرة شعرًا ونثرًا؛ بخلاف حذف المبتدأ [١].

ثانيًا: قول النحاة بالحذف ضرورة، ينافيه ما تقدم من إطلاق جواز حذف الألف مطلقًا سواء أتقدمت على (أم) أم لا.

ثالثًا: ما صرح به ابن جني من أن حذف الحرف ليس بقياس، وذلك لأن الحرف نائب عن الفعل وفاعله، فإذا قلت: قام القوم إلا زيدًا فقد نابت (إلا) عن استثنى وإذا قلت (ما قام زيد) فقد نابت (ما) عن أنفى وكذلك لو قلت (أقام زيد) فقد نابت الهمزة عن أستفهم ونحو ذلك تدور الحروف في الدلالة على أفعالها والقيام نيابة عنها، فإذا حذف الحرف أصبح ذلك اختصار المختصر

---

(١) انظر: مغني اللبيب جـ١/٨٦: ٨٨.

وصار ذلك إجحاف بالحرف، إلا أنه إذا صح التوجيه إليه جاز في بعض الأحوال حذفه لقوة الدلالة عليه، إذن القرينة لدى السماع، وفهم السياق يصح الحذف. ولا يخفى على العربي كل هذا ومن ثم جاز الحذف مطلقًا اعتمادًا على القرائن اللفظية مثلًا نحو ذكر «أم» أو القرينة المعنوية من فهم العبارة نحو التراكيب التى لم تذكر منها أم.

وأبيات المتنبي خير شاهد على هذا وذاك، فللعلماء الحق في قولهم: «رحم الله أبا الطيب فقد ترك لنا شعرًا، لا تغنى جدته، ويبقى للقول فيه محال مهما قال القائلون وأكثروا[١].

(١) انظر: شرح الشواهد النحوية في أمات الكتب والعربية جـ٢/٣٢٥.

مبحث العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد أو فصل

مما يرصد لبعض شعراء العصر الحديث، وقد منعه نحاة البصرة، ورموه بالقبح والضعف قول المتنبي:

مَضَى وَبَنُوهُ وانْفَرَدْتَ بفَضْلِهِم ∴ وألْفٌ إذا ما جُمِّعَتْ واحِدٌ فَرْدُ[١]

فهذا البيت فيه قد عطف كلمة (بنوه) على الضمير المستكن في (مضى) من غير توكيد بالضمير المنفصل ومن غير فصل بفاصل ما.

كما قال أيضًا:

تُباعِدْنَ حِبًّا يَجْتَمِعْنَ وَوَصْلُهُ ∴ فكَيْفَ بِحِبٍّ يَجْتَمِعْنَ وَصَدُّهُ[٢]

وهنا في الشطرين عطف على الضمير المرفوع المستتر بدون توكيد بالمنفصل وبدون فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه، ففي الشطر الأول حيث عطف كلمة (وصله) على الضمير المرفوع المتصل وهو: (نون النسوة) في (يجتمعن)، في الشطر الثاني حيث عطف (صَدُّه) على (ضمير الإناث) وهو النون في (يجتمعن) أيضًا.

وقد علق العكبري على هذين البيتين بقوله: «وهو جائز عندنا، ومنعه أهل البصرة»[٣].

وهذا الذى ذكره المتنبي من العطف على الضمير المرفوع المتصل مرفوض في الاختيار عند نحاة البصرة، فلا يجوز في الاختيار أن تقول: قمت

---

(١) الديوان بشرح العكبري جـ١/٣٨١، ص ٢٠٠، من الديوان (المكتبة الثقافية) بيروت – لبنان، والمعنى: يقول: مضى سيار وبنوه، وانفردت أنت بفضائلهم، وألف لواحد، فقد اجتمع فيك ما كان في ألف، وأنت الضمير، والألف مذكر؛ لأنه أراد الجماعة. وهذا معنى حسن. (شرح العكبري جـ١/٣٨١) من بحر/ الطويل.

(٢) الديوان بشرح العكبري جـ٢/١٩، ص ٢٠٠، من الديوان (المكتبة الثقافية) بيروت – لبنان، والمعنى: الأيام تباعد عني حبيبا، ووصله موجود، فكيف أطمع في حبيب صده موجود.

(٣) انظر الديوان بشرح العكبري جـ١/٣٨١، من بحر/ الطويل.

وزيدٌ، إلا أن يكون هناك توكيد، أو فاصل، فيجوز العطف حينئذ من غير قبح أو ضعف.

قال سيبويه: «وأما ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع، وذلك قولك: فعلت وعبد الله، وأفعل وعبد الله»(١).

وقال ابن مالك:

وإن على ضمير رفع متصل ∴ عطفت فافصل بالضمير المنفصل

أو فاصل ما، وبلا فصل يرد ∴ في النظم فاشيا وضعفه أعتقد

حجتهم في ذلك: أن العطف على ضمير الرفع المتصل المرفوع يوهم العطف على عامل الضمير؛ لأن الضمير المرفوع المتصل منزل من عامله منزلة الجزء.

فالضمير إما أن يكون مقدرًا في الفعل، أو ملفوظًا به، فإن كان مقدرًا في الفعل نحو: (قام زيدٌ) فكأنه قد عطف اسمًا على فعل، وإن كان ملفوظا به نحو: (قمت وزيد) فالتاء تنزل منزلة الجزء من الفعل، فلو جوزنا العطف عليه لكان أيضًا بمنزلة عطف الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز بخلاف ضمير النصب فيجوز العطف عليه بلا فصل؛ لأنه ليس كالجزء من الفعل.

وفى ذلك يقول سيبويه: «وزعم الخليل أن هذا إنما قبح أن هذا الإضمار يُبنى عليه الفعل، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمرًا يغير الفعل عن حاله إذا بعد منه.

---

(١) الكتاب جـ٢/٣٧٨، وانظر: اللمع لابن جني ص١٥٦، والإنصاف في مسائل الخلاف جـ٢/٤٧٥، أوضح المسالك جـ٣/٣٣١، والتصريح بمضمون التوضيح جـ٢/١٥٠، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني جـ٣/١١٤، والمتنبي والنحو الكوفي ص٥٢، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية.

وإنما حسنت شركته المنصوب لأنه لا يغير الفعل فيه عن حاله التى كان عليها قبل أن يضمر، فأشبه المظهر وصار منفصلًا عندهم بمنزلة المظهر، إذ كان الفعل لا يتغير عن حاله قبل أن يضمر فيه»(١).

وعلى ذلك لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزًا كان أو مستترًا إلا بالفصل بين التابع والمتبوع بأحد الفواصل الآتية:

الأول: توكيده، إما بتوكيد لفظى: مرادف له ويكون بضمير منفصل نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾(٢). وقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾(٣).

وإما بتوكيد معنوى: كقول الشاعر:

ذُعِرتُمْ أجمعون ومَنْ يليكم ∴ برُؤْيتنا وكنّا الظافرينا(٤)

الثاني: يفصل بينه وبين العاطف بمفعول نحو قوله تعالى: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ﴾(٥). فعطف (من صلح) على (الواو) في (يدخلونها)، والفاصل بينهما (الهاء).

---

(١) الكتاب جـ٢/٣٧٨، وانظر: الإنصاف جـ٢/٤٧٥، وشرح المفصل جـ٣/٧٥-٧٧، وشرح التسهيل جـ٣/٢٣٠، وأوضح المسالك جـ٣/٣٣١، والتصريح جـ٢/١٥٠.

(٢) سورة الأنبياء من الآية ٥٤.

(٣) سورة البقرة من الآية ٣٥.

(٤) البيت من بحر/ الوافر، وبلا نسبة، ينظر في/ شرح التسهيل جـ٣/٢٣٠، الشاهد فيه قوله/ ذعرتم أجمعون ومن يليكم، فقد عطف من يليكم على التاء في ذعرتم وفصل بينهما بتوكيد الإحاطة (أجمعون).

(٥) سورة الرعد من الآية ٢٣.

الثالث: الفصل بـ «لا» النافية، نحو قوله تعالى: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[١]. فـ (آباؤنا) معطوف على (نا) الضمير المتصل في (ما أشركنا)، ولا فاصلة بين العاطف والمعطوف.

وقد اجتمع الفصلان (الفصل بالتوكيد والفصل بلا) نحو قوله تعالى: ﴿مَّا لَمۡ تَعۡلَمُوٓاْ أَنتُمۡ وَلَآ ءَابَآؤُكُمۡ﴾[٢]. (فآباؤكم) معطوف على (الواو) في (تعلموا) وفصل بينهما بالتوكيد (أنتم).

ويراعى عندهم الترتيب في الفواصل، فأحسنها الفصل بالتوكيد، وأقلها الفصل بلا.

الرابع: الفصل بالنداء، ومنه قول الشاعر:

لقد نلت عبدَ الله وابنُك غايةً ∴ من المجدَ منْ يَظْفَرْ بها فاق سؤددا[٣]

وأجاز صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ أَوَءَابَآؤُنَا ٱلۡأَوَّلُونَ﴾[٤]. أن يكون آباؤنا معطوف على الضمير في (لمبعوثون) للفصل بالهمزة[٥].

وقال أبو حيان: لا يكفى الفصل بكاف رويدك، بل لابد من التأكيد نحو: رويدك أنت وزيدا [٦].

---

(١) سورة الأنعام من الآية ١٤٨.

(٢) سورة الأنعام من الآية ٩١.

(٣) البيت من/ الطويل وبلا نسبة، وينظر في/ شرح التسهيل جـ٣/٢٣١، همع الهوامع جـ٥/٢٦٧، والدرر اللوامع جـ٢/١٩١، الشاهد في قوله/ (لقد نلت عبد الله وابنك) فعطف (ابنك) على (التاء) في (نلت)، وقد فصل بين التابع والمتبوع بـ (عبد الله) وهو منادى حذف منه حرف النداء، والتقدير: (لقد نلت يا عبد الله وابنك غاية).

(٤) سورة الواقعة من الآية ٤٧، ٤٨.

(٥) راجع الكشاف للزمخشري جـ٤/٣٦٣، سورة الواقعة الآية ٤٧، ٤٨، وانظره في شرح الألفية لابن الناظم ص٥٤٢.

(٦) راجع ارتشاف الضرب جـ٢/٦٥٨، وانظره: في همع الهوامع جـ٥/٢٦٧.

ومن الفصل بالتمييز قول الشاعر:

ملئت رعبا وقوم كنت راجيهم ∴ لما دهمتك من قومى بآساد[١]

أما العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون فصل فهو ضعيف وقد ورد في النثر قليلًا وفى الشعر كثيرًا.

حكى سيبويه: (مررت برجل سواء والعدم) برفع العدم عطفا على الضمير المستتر في سواء؛ لأنه مؤول بمشتق، أي: مستو هو والعدم، وليس بينهما فصل، وهو عنده قبيح.

وقال المبرد: «والشاعر إذا احتاج أجراه بلا توكيد، لاحتمال الشعر ما لا يحسن في الكلام قال عمر بن أبى ربيعة (وأنشد البيت) وقال جرير (وأنشد البيت) فهذا كثير»[٢].

أما ما أتى به المتنبي في الأبيات محل الاستشهاد في المسألة من العطف على المضير المرفوع المتصل بدون توكيد وبدون فصل فهو مساير لما أجازه الكوفيون.

فعندهم يجوز في اختيار الكلام أن تقول: (قمت وزيد).

حجتهم في ذلك: أنه قد جاء في كتاب الله وكلام العرب، ومنه قوله تعالى:﴿ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾[٣]. فعطف (هو) على الضمير المرفوع المستكن في (استوى) والمعنى: فاستوى جبريل ومحمد بالأفق، وهو مطلع الشمس.

---

(١) البيت من البسيط، وبلا نسبة، وينظر في/ شرح التسهيل جـ٣/٢٣٠، وهمع الهوامع جـ٥/٢٦٧، الدرر اللوامع جـ٢/١٩١، والشاهد في قوله/ (ملئت رعباً وقوم) فقد عطف (قوم) بالرفع على (التاء) في (ملئت) وفصل بينهما بالتمييز وهو كلمة (رعبا).

(٢) الكامل جـ٣/٨٩، جـ٢/٣٩، طبع الخيرية، وانظر في: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك جـ٣/٣٣٢.

(٣) سورة النجم من الآية ٦، ٧.

كقول عمر بن أبى ربيعة:

قلتُ إذا أقبلتْ وزُهْرٌ تَهادى ∴ كنِعاجِ الفلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا[١]

وقول جرير:

ورجَا الأُخَيطلُ من سفاهة رأيهِ ∴ ما لم يكنْ وأبٌ له لينالا[٢]

ومنه قول شاعر الحماسة:

ولستُ بنازل إلا ألمتْ ∴ برحلى أو خيالتها الكذوب[٣]

فقد عطف بأو قوله: (خيالتها) على الضمير المستتر في قوله: ألمت.

وقول الآخر:

فلما لحقنا والجياد عشية ∴ دعوا يا لكلب واعتزينا لعامر[٤]

---

(١) البيت من بحر/ الخفيف، ينظر في/ ملحقات ديوان عمر ٤٩٠، الكتاب جـ٢/٣٧٩، واللمع ١٥٦، والإنصاف جـ٢/٤٧٥، والمقتصد في شرح الإيضاح جـ٢/٩٥٩، والمفصل في شرح المفصل جـ٣/٧٤، شرح التسهيل جـ٣/٢٣١، وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك جـ٣/٣٣٢، اللغة: زهر/ جمع زهراء، أي: بيضاء مشرقة، تهادى/ تتهادى، تمشى المشى الرويد الساكن، والنعاج/ بقر الوحش، شبه النساء بها في سعة عيونها وسكون مشيها، تعسفن/ سرن بغير هداية، ولا توخى صواب، وإذا مشت في الرمل كان أسكن لمشيها لصعوبة ذلك، والملا: الفلاة الواسعة، والشاهد فيه/ عطف (زهر على الضمير المستكن ضرورة، الوجه أن يقال: أقبلت هى وزهر، بتأكيد الضمير المستتر، ليقوى ثم يعطف عليه، انظر: شرح المفصل جـ٣/٧٥

(٢) البيت من بحر/ الكامل، ينظر في الديوان ص٥٧، الإنصاف جـ٢/٤٧٦، شرح التسهيل جـ٣/٢٣١، أوضح المسالك جـ٣/٣٣١، التصريح جـ٢/١٥١، ومنهج السالك جـ٣/١٤١، و(رجا) تقول: رجا فلان الأمر الفلانى يرجوه رجا: إذا أمل حصوله (وسفاهة رأيه) ضعف رأيه وفساده، والمعنى هجا الأخضل بأنه تمنى أن يصل إلى شىء لم تجر العادة المطردة بأن ينال مثله ولا أبوه من قبله، وذلك الرجاء من فساد رأيه وضعف تفكيره، والشاهد في قوله/ «لم يكن وأب» حيث عطف الاسم الظاهر المرفوع وهو قوله: (أب) على الضمير المرفوع المستتر في (يكن) الذي هو اسم (يكن) من غير أن يؤكد ذلك الضمير بالضمير المنفصل أو يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بشيء.

(٣) انظره في/ الانتصاف من الإنصاف جـ٢/٤٧٦.

(٤) قائله: الراعي النميري، وينظر في/ الكتاب جـ٢/٣٩١، الانتصاف من الإنصاف جـ٢/٤٧٥، وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك جـ٣/٣٣٢.

فقد عطف (الجياد) على الضمير المرفوع المتصل الواقع فاعلاً في قوله: (لحقنا) وورد في صحيح البخاري قوله ﷺ: «كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر» حيث عطف على الضمير المتصل (التاء).

وإنما أجازه الكوفيون بلا ضعف قياسًا على البدل قاله الصبان، نحو: أعجبنى جمالك، قال: «وأجازه الكوفيون بلا ضعف قياسًا على البدل نحو: أعجبنى جمالك» والفرق على الأول أن الثاني في العطف غير الأول غالباً، فلابد من تقوية الأول بخلاف البدل»[(١)].

أما ابن مالك فقد وافق الكوفيين في شرح التسهيل وإن كان قد رجح مذهب البصريين في الألفية، لذا يقول في شرح التسهيل: «ولا يمتنع العطف دون فصل، تقول العرب: مررت برجل سواء والعدم، فعطف العدم دون فصل، ولا ضرورة على ضمير الرفع المستتر في سواء، ومنه قول جرير من الكامل:

رجَا الأخيطلُ من سفاهة رأيهِ ∴ ما لم يكنْ وأبٌ له لينالا

وهذا فعل مختار غير مضطر، لتمكن قائله من نصب أب على أن يكون مفعولاً معه، ومثله قول ابن أبى ربيعة – من الخفيف:

قلتُ إذا أقبلتْ وزُهْرٌ تَهادى ∴ كنِعاجِ الفلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا

فرفع زهرا عطفا على الضمير المستكن في أقبلت، مع تمكنه من جعله بعد نصبه مفعولًا معه، وأحس ما استشهد به على هذا قول عمر ﷺ: «وكنت وجار لى من الأنصار» وقول على ﷺ: كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول: (كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر) أخرجهما البخاري في صحيحه»[(٢)].

---

(١) حاشية الصبان جـ٣/١١٤.

(٢) راجع شرح التسهيل جـ٣/٢٣١، وانظر: حاشية الصبان جـ٣/١١٤، وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك جـ٣/٣٣٢- ٣٣٣، والانتصاف من الإنصاف جـ٢/٤٧٦.

ورد البصريون دعوى الكوفيين وأجيب عنهم بالآتى:

أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿فَٱسْتَوَىٰ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[١]. فالواو واو الحال، لا واو العطف، والمراد به جبريل عليه السلام وحده، والمعنى: أن جبريل وحده استوى بالقوة في حالة كنه بالأفق، وقيل: فاستوى على صورته التي خلق عليها في حالة كونه بالأفق، وإنما كان قبل ذلك يأتي النبي ﷺ في صورة رجل[٢].

أما ما أنشده من أبيات شعرية من قول عمر بن أبى ربيعة وجرير وأمثالهم: فمن الشاذ الذى لا يؤخذ به، ولا يقاس عليه، لأنه من قبيل الضرورة الشعرية، ونحن نجيزه للضرورة.

أما قول شاعر الحماسة:

ولستُ بنازلٍ إلا المتى ... برحلى أو خيالتها الكذوب

فهو عند البصريين أخف من بيت جرير وعمر بن أبى ربيعة والراعي النميري:

والسر في ذلك: أن الكلام طال بسبب إتيانه بمتعلق للفعل وهو قوله برحلي فجعلوا طول الكلام نائبا مناب التوكيد، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[٣].

ورفض محيى الدين عبد الحميد متفقا مع مذهب الكوفيين فقال: «فقد زعموا أن الكلام قد طال بذكر «لا» ولو أن ذكرها جاء بعد حرف العطف وهو الواو، فلذلك ساغ ترك التوكيد بالضمير المنفصل، وهو كلام لا يقضى العجب منه، أن يجدوا في كلام الله تعالى: وهو أفصح الكلام وأدقه رعاية للصحيح البالغ الغاية، دليلًا يشهد لخصومهم فيتمحلون ويتعللون»[٤].

---

(١) سورة النجم من الآية ٦، ٧.
(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف جـ٢/٤٧٧.
(٣) سورة الأنعام من الآية ١٤٨.
(٤) الانتصاف جـ٢/٤٧٦.

أما ما روى من أحاديث فهي مردودة؛ لأنها قد رويت بالمعنى أما تشبيههم ضمير الرفع بضمير النصب فلا وجه له بحال لأن: الضمير المنصوب المتصل وإن كان في اللفظ في صورة الاتصال فهو في النية في تقدير الانفصال»[١].

والصواب عندى: ما ذهب إليه المتنبي في الأبيات موافقًا للمذهب الكوفي والسبب في ذلك: أنه يتفق مع السماع والوارد في كلام العرب نثرًا ونظمًا، وهذا يعنى أن ما أورده المتنبي سائغ لكونه قد نطق به بعض الأعراب، وهذا يعزز ويؤكد انتماء المتنبي للمذهب الكوفي وتأثره به.

أما ما أورده البصريون من تمحيصات وتعليلات وتأويلات فلا أجده مثمرًا أو مجدى أمام ما ورد من شواهد من الكتاب الذى هو المصدر الرئيسي الأول في أصول الاستشهاد العربي النحوي واللغوي؛ ألا وهو القرآن الكريم، فبه يثبت صحة العطف على الضمير المرفوع المتصل مطلقًا وهو المستعمل في كلامنا سواء بفصل أو بدون فصل وسواء بتوكيد أو بدون توكيد.

(١) الإنصاف جـ٢/٤٧٧ -٤٧٨.

الفصل الثالث عشر : اسم الفعل

مبحث إسناد «شتان» إلى «ما» في قولهم «شتان ما بين اليزيدين»

مما رصد من لحن في الشعر الحديث قول ربيعة بن ثابت الراقى:

لَشَتّانَ ما بَيْنَ الْيزِيَدْيْنِ في النّدَى ∴ يَزِيدِ سَلِيمٍ والّأَغَرِّ بنِ حاتمِ[1]

أما عن شتان: فموضوع موضع قولك: افترق، وتباين، وهو من قوله تعالى: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾[2]. وقوله تعالى: ﴿أَوْ أَشْتَاتًا﴾[3]. وهذه الألفاظ تقتضي فاعلين فصاعدا، فتقول: شتان زيد وعمر، وقد تزاد ما، ومنه قول الأعشى[4]:

شَتّانَ ما يَوْمِي عَلَى كُورِهَا ∴ وَيَوْمُ حَيّانَ أخِي جَابِرِ[5]

---

(١) قائله/ ربيعة بن ثابت الراقي ت. (١٩٨هـ) يمدح بها يزيد بن حاتم المهلبى،ت. (١٧٠هـ) وهو ثالث ستة عشر بيتا من بحر /الطويل، وهذه الأبيات يمدح بها يزيد بن حاتم المهلبى ويفضله فيها على يزيد بن أسيد السليمي ت. (١٦٢هـ) الذي كان واليا من رجال الدولة العباسية على أرمينية في زمن المنصور، ووالده المهدي فمدحه فلم يعطه إلا القليل، ثم ذهب إلى يزيد بن حاتم الذي كان واليا على مصر، ثم إفريقية ومدحه، فبالغ في إكرامه، فقال فيه الأبيات التى من بينها هذا البيت الذي صار مضرب المثل في المقارنة بين شخصين في العطاء، وينظر في/ سر صاعة الإعراب جـ٢/٤٦٠، شرح المفصل جـ٤/٦٨، الأغاني جـ١٥/٣٧ -٤٣، والأعلام جـ٩/ ٢٢٩-٢٣٠ واللسان مادة (ش ت ت)، والشاهد في قوله: (شتان ما بين) فقد أسند شتان إلى «ما» والأصل إسنادها إلى فاعلين فأكثر معطوف أحدهما على الآخر. انظر: المسائل العسكرية صـ١١٩ الهامش.

(٢) سورة الليل من الآية ١٤.

(٣) سورة النور من الآية ٦١ والزلزلة من الآية ٦.

(٤) الأعشى: عامر بن الحارث بن رياح من همدان الشاعر الجاهلى المشهور، يكنى أبا قحفان، وانظر: الأعلام جـ٤/١٦، والخزانة جـ١/٩٠، ٩١.

(٥) البيت من بحر/ السريع، وقائله/ الأعشى، وحيان، وجابر: أخوان من بنى حنيفة، ومعنى البيت: لا يستوى يوم أكون فيه على رحل ناقتي في نصب وعناء، وآخر أقطعه بلهو ولذة مع منادمى حيان. ينظر في/ المفصل شرح المفصل جـ٤/٦٨، وينظر في/ ديوان الأعشى ٩٦، طبعة بيروت، والصحاح مادة (ش ت ت) جـ١/٢٥٥، وأدب الكاتب لابن قتيبة ٣١٢، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، والمسائل العسكرية ص١١٨.

فقد أسنده إلى فاعلين معطوف أحدها على الآخر وهو الكثير، وما زائدة والمراد شتان يومي ويوم حيان فهو مثل شتان زيد وعمرو إلا أن فيه زيادة (ما).

والمقصود بالمفارقة الافتراق المطلق عند الجمهور، وقيده الزمخشري بالمفارقة في المعاني، والأحوال، كالعلم والجهل والصحة والسقم ونحوها؛ لأن الافتراق بالذوات حاصل؛ إذ كل شيئين فأحدها غير الآخر لا محالة وإنما لما كان قد يحصل ثم اشتباه في بعض الأحوال والمعاني، وجب أن يكون الافتراق فيها أيضًا، فلذلك نقول: شتان زيد وعمرو ولو قلت شتان زيد وسكت لم يجز، لما ذكرناه من أن الافتراق لا يكون من واحد(١).

وعلى ذلك جاء قول الشاعر:

شتان هنا والعناق والنوم ∴ والمشرب البارد في ظل الدوم(٢)

والشاهد فيه رفع الاسمين بعده ارتفاع الفاعل،وهذه اللغة الفصيحة ذكره ابن يعيش(٣).

أما بيت ربيعة فقد لحن بإسناد شتان إلى «ما» والأصل إسنادها إلى فاعلين فأكثر معطوف أحدهما على الآخر، وقد رصد هذا اللحن الأصمعي(٤)، فيما نقله الفارسي عنه في المسائل العسكرية حيث قال: «وقد جاء في الشعر:

---

(١) المفصل في شرح المفصل جـ٤/٦٨، وانظر/ منهج السالك للأشموني جـ٣/١٩٧.

(٢) قائله/ اللقيط بن زرارة، ويروى في ظل الدوم على الإضافة، فمن روى: (والظل الدوم) فعلى الصفة والمعنى الظل الدائم ومن أضاف أراد بالدوم شجر المقل لا الصفة، ينظر في: شرح المفصل جـ٤/٣٧، والمفصل في شرح المفصل جـ٤/٦٨.

(٣) انظر: شرح المفصل جـ٤/٦٨، بتصرف يسير.

(٤) عبد الملك بن قريب بن على بن أصمع الباهلي أبو سعيد الأصمعي، نسبة إلى والده أصمع – راوية العرب، أحد أئمة اللغة والشعر والبلدان، ولد وتوفى بالبصرة، وطاف بالبوادى كثيرًا، وكان الرشيد يسميه شيطان الشعر، وكان الأصمعي يقول: أحفظ عشرة آلاف أرجوزة، توفى سنة ٢١٦هـ، وانظر الأعلام جـ٤/٣٠٨.

* لشتان ما بين اليزيدين*، إلا أن الأصمعي طعن في فصاحة هذا الشاعر، وذهب إلى أنه غير محتج بقوله»[١].

أما أبو على الفارسي فقد حكم على أسلوب (شتان ما بينهما) وإسناد شتان إلى «ما» بأنه لم يمتنع في القياس موجها له بأن يجعل «ما» بمنزلة الذي، ويجعل بين صلة، لأن «ما» لإبهامها قد تقع على الكثرة، حيث قال: «فأما قولك: (شتان ما بينهما)، فالقياس لا يمنعه، إذا جعلت «ما» بمنزلة الذي، وجعلت بين صلة؛ لأن«ما» لإبهامها قد تقع على الكثرة، ألا ترى قوله: ﴿ وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡ ﴾[٢]. ثم قال: ﴿وَيَقُولُونَ ﴾، فعلمت أن المراد به جمع، وكذلك: ﴿ مَا لَا يَمۡلِكُ لَهُمۡ رِزۡقٗا ﴾[٣]. ثم قال: ﴿يَسۡتَطِيعُونَ ﴾ فإذا كان كذلك لم يمتنع في القياس.

ومن ثم فالظاهر عنده إجازته لما نقل في البيت عن قول ربيعة بن ثابت الراقى *لشتان ما بين اليزيدين في الندى* بناء على هذا التوجيه السابق في قولهم: شتان ما بينهما، والذي يؤكد هذا أمور:

الأول: أنه نقل عن الأصمعي تلحينه لهذا الشاعر.

والثانى: أنه نقل عن أبي عمرو أنه رآه وقد أنشد هذا البيت على وجه القبول له والاستشهاد به؛ حيث قال معقبًا على البيت: «إلا أن الأصمعي طعن في فصاحة هذا الشاعر».

---

(١) راجع المسائل العسكرية ص١١٩.
(٢) سورة يونس من الآية ١٨.
(٣) سورة النحل من الآية ٧٣.

وذهب إلى أنه غير محتج بقوله: ورأيت أبا عمرو[١] وقد أنشد هذا البيت على وجه القبول له والاستشهاد به.

وقد طعن الأصمعي على غير شاهد قد احتج بهم غيره كذي الرمة[٢]، والكميت[٣]»[٤].

فبان بهذا النص ارياحية أبي علي الفارسي وقوله لقولهم: (شتان ما بينهما) بناء على التوجيه السابق، مستشهدا لقبول هذا الأسلوب بقبول البيت والاستشهاد به عند أبي عمرو، وأغلب الظن أنه أبو عمرو بن العلاء.

الأمر الثالث: أنه يظهر من خلال نصه الوارد في المسائل العسكرية في تعقيبه على تلحين الأصمعي أنه ينكر إدعاء اللحن من الأصمعي لعدم قناعته بالتلحين حيث إن الأصمعي قد طعن على غير شاعر ممن يحتج بشعرهم من نحو ذي الرمة والكميت فقال: «وقد طعن الأصمعي على غير شاعر قد احتج بهم غيره كذى الرمة والكميت فيكون هذا – يقصد ربيعة الرقى – أيضًا – مثلهم»[٥].

---

(١) أبو عمرو بن العلاء بن زبان بن عمار التميمي المازني البصري، والعلاء لقب أبيه، وأبو عمرو من أئمة اللغة والأدب وأحد القراء السبعة، توفى سنة ١٥٤هـ، انظر الأعلام جـ٣/٧٢، قال محقق المسائل العسكرية: «ونقول غريب من الفارسي أن ينقل عن أبي عمرو بن العلاء... إذا أطلقت كلمة (أبي عمرو)، فإنما يعنى بها أبو عمرو بن العلاء، وأيضًا لم يذكر الفارسي أبا عمرو الشيباني في= =العسكريات قط» (انظر: التحقيق في المسائل العسكرية ص١٢١، والإشكالية في الرواية عن أبي عمرو بن العلاء المتوفي ١٥٨هـ وربيعة المتوفي ١٩٨هـ، ويبعد أن يكون (أبا عمرو الجرمي) حيث قال: إلا أنه لا يحتج به – أي أبا عمرو الجرمي – على الأصمعي إذ= =الأصمعي أعلى طبقة منه، ولكن يحتج بمن كان أقوى من الأصمعي بل وممن يحتج بهم الأصمعي ألا وهو أبو عمرو بن العلاء»، المسائل العسكرية ص١٢١، التحقيق.

(٢) غيلان بن عقبة شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره ت. ١١٧هـ، انظر: الأعلام جـ٥/٣٢٠، والخزانة جـ١/٥١.

(٣) ابن زيد خنيس الأسدي، شاعر الهاشميين من أهل الكوفة، اشتهر في العصر الأموي، ت. ١٢٦هـ انظر: الأعلام جـ٦/٩٢، والخزانة جـ٣/٤٦.

(٤) المسائل العسكرية ١١٩-١٢٠.

(٥) المسائل العسكرية ص١٢٠-١٢١.

أما الزمخشري فقد رصد رفض الأصمعي لهذا البيت وكونه ليس ببعيد عن القياس عند بعض العلماء حيث قال: «وأما نحو قوله:

لَشَتّانَ ما بَيْنَ الْيَزِيَدْيْنِ في النّدَى ∴ يَزِيدِ سَلِيمٍ والّأَغَرِّ بنِ حاتمِ

فقد أباه الأصمعي ولم يستبعده بعض العلماء عن القياس»[(١)]

أما ابن يعيش فقد رصد رفض الأصمعي لهذا البيت ووضح السبب في ذلك أحد أمرين:

الأمر الأول: أن القائل ربيعة الرقي وهو مولد لا يؤخذ بشعره.

الأمر الثاني: رفض الأصمعي ووجه إنكاره: أن شتان ناب عن فعل تقديره: تفرق وتباعد وهو من الأفعال التى تقتضي (اسمين) و(ما) ههنا إن جعلتها موصولة كان ما بعدها اسما واحدًا بمنزلة شتان زيد وذلك لا يجوز، ولذلك قالوا: لو قيل شتان زيد أو عمرو من غير ذكر اثنين لم يجز، لأن (أو) لأحد الشيئين.

وإن جعلتها صلة لم يبق معك ما يصلح أن يكون فاعلاً. إلا أنه غفل عن قوم جواز ذلك الأخير لأنه إذا تباعد ما بينهما فقد تباعدا، وفارق كل واحد منهما صاحبه[(٢)] فالقياس إذن لا يأباه من جهة هذا المعنى فتكون شتان بمعنى بعد.

أفاد أيضًا الدماميني فيما نقله عنه الصبان حيث قال في تعقيبه على البيت *شتان ما بين اليزيدين في الندى* قال: «وخرج بعضهم ذلك على أن شتان بمعنى بعد لأنه لا يستلزم اثنين وما واقعه على المسافة أفاده الدماميني»[(٣)].

والقول عند الصبان على زيادة «ما بين» قال: «وقد تزاد «ما» بينهما فيقال شتان ما زيد وعمرو، وقد تزاد «ما بين» بينهما كقوله:

---

(١) المفصل من خلال شرح المفصل جـ٤/٦٨.

(٢) شرح المفصل جـ٤/٣٨، بتصرف يسير، ص٦٨، وانظر: حاشية الأمير بشرح شذور الذهب ص٩٩.

(٣) حاشية الصبان جـ٣/١٩٧.

فشتان ما بين اليزيدين في الندى، ورفض أن تكون «ما» موصولة وشتان بمعنى افترق.

حجته: لأنه لا يقال بين زيد وعمرو حالتان على معنى أن إحداهما مختصة بإحداهما والأخرى بالأخرى بل لا يقال إلا إذا كانا مشتركين في الحالتين فلو فسرنا قوله شتان ما بين الزيدين بمعنى افترق الحالتان اللتان بينهما لكانا مشتركين في كل واحدة وهو ضد المقصود [١].

<u>والراجح عندي:</u>

أن ما سمى بالقياس هو قياس للنحاة والحقيقة أن ما ورد على القياس وما ورد على غير القياس كله مسموع في كلام العرب، فإذا كان الغالب في أسلوب (شتان) أن تكون بمعنى الافتراق والافتراق إنما ينسب لمتعدد؛ فتقول: لا مانع من تعدد مواقعها في كلام العرب فقد ورد ذكر (ما) بعدها وقد ورد ذكر (مابين) بعدها كما ورد ذكر (بين) فقط في قول بعض المحدثين:

جازيتموني بالوصال قطيعة ∴ شتان بين صنيعكم وصنيعي

على ما أثبته ابن هشام في شرح الشذور[٢]، ولا داعى لرفضه بأنه لم تستعمله العرب على نحو ما صرح بذلك ابن هشام، وجواز حمله على التوجيه بإضمار (ما) موصولة ببين وذلك على قول الكوفيين إن الموصول يجوز حذفه.

أرى مثل كل هذا تكلف وتمسك بالقياس المزعوم والوقوف به أمام المسموع ولو أنهم تمسكوا بقولهم الكثير منهم كذا والقليل كذا لكان أسلم ومن ثم فلا لحن لما ورد في كلام المحدثين ولا داعى لتعنت الأصمعي وغيره لمجرد أنه سمعه من بعض المولدين.

❁❁❁❁

(١) المرجع السابق نفس الصفحة.
(٢) انظره في/ شرح شذور الذهب ص٩٩.

الفصل الرابع عشر

إعراب الفعل

مبحث «رفع» المضارع الواقع في جواب الطلب

عند سقوط «الفاء» وقد قصد الجزاء

مما رصد مخالفًا للقاعدة النحوية من الشعر الحديث قول المتنبي:

أمْطِرْ عَلَيَّ سَحابَ جُودِكَ ثَرَةً ∴ وانْظُرْ إلَيَّ بِرَحْمَةٍ لا أغْرَقُ[1]

حيث قال: أمطر عليَّ سحاب.. لا أغرق بالرفع وكان حقه أن يجزم لا أغرق؛ لأنه في تقدير أمطر على سحاب فإن مطرت لا أغرق، حيث يجزم المضارع الواقع في جواب الطلب وهنا طلب الأمر؛ لأنه في تقدير جواب لشرط مقدر مع أداة الشرط كما قال امرؤ القيس:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِ ∴ بسقط اللَوَى بينَ الدخولِ فحومِلِ

وقوله تعالى: ﴿ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾[2]

وقد رصد هذه المخالفة ابن الشجري، حيث قال عند ذكره لهذا البيت وتفسيره: «وكان الوجه في إعراب (لا أغرق) الجزم، على أن يكون جوابًا للطلب الذي هو قوله: «انظر إليَّ» بتقدير: فإنك إن تنظر إليَّ لا أغرق، ولهذا الحرف ذكرت هذا البيت»[3].

---

(١) قائله/ المتنبي، من بحر/ الكامل.
ــ ثرة: يقال: سحاب ثرٌّ، الكثير الماء واستعاره للفرس الكثير الجرى. (أمالي ابن الشجري جـ١/١٢٢)، ورواية الحيوان: (التَّر) بالتاء الفوقية، وكذلك في اللسان (ت – ر – ر) وفيه: التر من الخيل: المعتدل الأعضاء، الخفيف، ورواية الزمخشري في الأساس مثل بالثر مثل أمالي ابن الشجري، ينظر في/ الديوان ٢٩، المكتبة الثقافية – بيروت – لبنان والديوان بشرح العكبري جـ٢/٣٣٩، والحيوان جـ٤/٢٩، وأمالي ابن الشجري جـ١/١٢٢.
(٢) سورة الأنعام من الآية ١٥١.
(٣) راجع أمالي ابن الشجري جـ١/١٢٣.

تحليل لنص ابن الشجري:

يلحظ من نص ابن الشجري أنه يسجل على المتنبي مخالفة لغوية حيث خرج فيها المتنبي عن القاعدة النحوية، فالمضارع الواقع في جواب الطلب غير مقترن بالفاء قياسه الجزم إذا قصد الجزاء فإذا لم يقصد الجزاء رفع الفعل.

وهنا الفعل (لا أغرق) ورد مرفوعًا على الرغم من أنه قصد الجزاء؛ لأنه في تقدير: (إن تنظر إليَّ لا أغرق) وهو ما صرح به ابن الشجري هنا.

وبالعرض على النحاة: فالمضارع الواقع في جواب[١] الطلب[٢] على أنواعه عند سقوط الفاء من الجواب له حالتان:

الحالة الأولى: الجزم.

وشرطه: أن يقصد الجزاء، بأن تقدره مسببًا عن الطلب المتقدم، كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشعر، وفيه يقول سيبويه:

«هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابًا لأمر أو نهى أو استفهام أو تمن أو عرض... وإنما انجزم هذا الجواب لما انجزم جواب إن تأتني بإن تأتني، لأنهم جعلوه معلقًا بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء... وزعم الخليل: أن هذه الأوائل كلها فيها معنى «إنْ» فلذلك انجزم الجواب لأنه إذا قال: إئتنى آتك فإن معنى كلامه: إن يكن منك إتيان آتك... وتقول: مره يحفرها، وقل

(١) فالأمر نحو: اضرب زيدًا يستقم، والنفى نحو: ما تأتينى أعطك، والنهى نحو: لا تشتمه يشتمك، والاستفهام نحو: أتأتينا تحدثنا، والتمنى نحو: ليته عندنا يحدثنا، والعرض نحو: ألا تنزل تصب خيرًا، والدعاء نحو: اللهم ارزقنى بعيرا أحج عليه، والتراخى نحو: لعلى أرزق بعيرا أحج عليه.

(٢) والطلب في اللغة/ محاولة وجدان الشيء وأخذه (لسان العرب مادة (ط – ل – ب) جـ٣/٢٦٨٤، وعند النحاة: يطلق على أنواع كثيرة على نحو مامثل به من أمر ونفى ونهى واستفهام وتمنى ودعاء وعرض وهناك من زاد على ذلك وجعل منه الترجى والتحضيض.

لـــه يقلـــه ذاك، وقـــال الله ﷻ ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ ﴾[1]،[2].

فقد صرح سيبويه بأن المضارع الواقع في جواب الطلـب غيـر مقتـرن بالفاء يحكم له بالجزم إذا قصد الجزاء نحو: مره يحفرها، والجازم له حينئذ هـو الطلب نفسه، لما قام مقام أداة الشرط حيث قال: «إنما انجزم جواب إن تأتني بإن تأتني لأنهم جعلوه معلقًا بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء، هذا رأى فـي الجازم.

أما الخليل: فالجازم عنده هو تضمن الطلب معنى الشـرط؛ لأنـه يقـول: واعلم أن هذه الأوائل كلها فيها معنى إن ولا يمكن أن تفسير عبـارة الخليـل إلا على ذلك [3].

الحالة الثانية: الرفع عند فقد الجزاء

يقول سيبويه: «ولو قلت: مره يحفرها على الابتداء كان جيداً، وقد جـاء فيه على شيء هو قليل في الكلام على مره (أن يحفرها) فإذا لـم يـذكروا (أن)، جعلوا المعنى منزلته في: (عسينا نفعل) وهو من الكلام قليل، لا يكادون يتكلمون

---

(١) سورة إبراهيم من الآية ٣١ .

(٢) راجع/ الكتاب جـ١/٤٤٩، وانظر: معاني الفراء جـ١/٨٧، والمقتضب جـ٢/٨٣، ٤١٨، ٤١٩، شرح المفصل جـ٧/٤٨، ٥٠، تسهيل الفوائد ص٢٣٢، شـرح الكافيـة الشـافية جـ٣/١٥٥٣، شرح الألفية لابن الناظم ٦٨٣، شرح الكافية للرضي جـ٢/٢٦٥، ارتشـاف الضرب جـ٢/٤١٨، والتصريح جـ٢/٢٤١، وابن عقيل جـ٤/١٧-١٨، وهمع الهوامـع جـ٤/١٣٣، منهج السالك جـ٣/٣٠٩.

(٣) هناك من النحاة من قال برأى الخليل منهم: ابن خروف، وابن مالك، والرضـى، والشـيخ خالد، والأشمونى فكلهم أن الجازم التضمين أي تضمين الجواب للشرط. انظر: شرح الرضي للكافية جـ٢/٦٥، ارتشاف الضرب جـ٢/٤١٩، التصريح جـ٢/٢٤١، شرح ابـن عقيـل جـ٤/١٨، وهناك من اختار أن الجازم الطلب على أنه ناب عن الشرط حيث حذفت جملـة الشرط وأنيبت هذه منابها في الفعل ونسب للفارسي والسيرافي وابـن عصـفور، انظـر: (التصريح جـ٢/٢٤١، همع الهوامع جـ٤/١٣٤، منهج السالك جـ٣/٣٠٩). =

به فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب، كأنه قال: عسى زيد قائلا، ثم وضع يقول في موضعه... وسألته عن قوله ﷻ: ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَٰهِلُونَ ﴾[١]. فقال: تأمرونى كقولك: هو يقول ذاك بلغنى، فبلغنى لغو، فكذلك تأمرونى، كأنه قال: فيما تأمروني، كأنه قال: فيما بلغنى»[٢].

فالرفع عند سيبويه قائم على أحد احتمالين:

إما على تقدير (أنْ) محذوفة فكان الفعل منتصب، فلما حذفت رفع وهو قليل.

وإما على الاستئناف والقطع نحو: قم يدعوك الأمير.

هذا وقد اتفق النحاة مع سيبويه في توجيه الرفع[٣] وقد فهم من كلام سيبويه أن الرفع قائم إذا فقد الجزاء فمن خلال التأمل في نص سيبويه أنه في حال الرفع والتوجيه له يستبعد فيه إشمام الجزاء فيبعد المعنى عن حمله على الجزاء، ولم تكن ثمة تقدير مسبباً عن الطلب المقدم كما أن جزاء الشرط كان مسببًا عن فعل الشرط وهذا ما دفع المتأخرون من النحاة باشتراط فقد الجزاء في

= وذهب البعض إلى أنه مجزوم بشرط مقدر بعد الطلب لدلالة ما قبل وما بعد عليه، والتقدير: إئتنى إن تأتنى أكرم، واختار هذا القول: ابن الناظم وابن هشام، وأبو حيان. انظر: شرح المفصل جـ٧/٤٧، شرح الرضي جـ٢/٢٦٥، شرح الألفية لابن الناظم ٦٨٣، مغني اللبيب جـ٢/١٥٢، ارتشاف الضرب جـ٢/٤١٩، التصريح جـ٢/٢٤١، الهمع جـ٤/١٣٥، ابن عقيل جـ٤/١٨، منهج السالك للأشموني جـ٣/٣١٠.

ـ وحكى بعضهم: أنه مجزوم بلام مقدر مثال ذلك: ألا تنزل عندنا تصب خيراً على معنى لتصب خيراً. انظر: ارتشاف الضرب جـ٢/٤١٩، همع الهوامع جـ٤/١٣٥، منهج السالك جـ٣/٣١٠).

قال الأشموني: وهو ضعيف ولا يطرد إلا بتجوز وتكلف (منهج السالك جـ٣/٣١٠).

(١) سورة الزمر من الآية ٦٤.

(٢) راجع الكتاب جـ١/٤٥٢.

(٣) انظر: معانى القرآن وإعرابه جـ٤/٣٦١، والكشاف جـ٤/١٤١، والتبيان جـ٢/١١١٣، وشرح المفصل جـ٧/ ٥٠، وشرح الرضي جـ٢/٢٦٦، رصف المباني ١١٤، ارتشاف الضرب ٤١٩، البحر المحيط جـ٧/٤٢٠، المغني جـ ٢/٣٨٠، وهمع الهوامع جـ٤/١٣١، الأشموني جـ٣/٣٠٩.

حال الرفع، كما كان هو الدافع لاشتراط قصد الجزاء في حال الجزم، وقد ظهر هذا الشرط جليًا في قول ابن مالك في الألفية:

وبعد غير النفي جزما اعتمد ∴ إن تسقط ألفا والجزاء قد قُصد

وتبعه في ذلك شراح الألفية وغيرهم.

وهناك شواهد كثيرة رفع فيها المضارع بعد سقوط الفاء ولم يقصد فيها الجزاء، وكان التوجيه فيها على أحد احتمالين المشار إليهما في كلام سيبويه.

وبعضهم زاد الرفع على الحال نحو: ليت زيدًا يقوم يزورنا أو النعت نحو: ليت لى مالا أنفق منه.

إلا أن بيت المتنبي لا يعد من الحالة الأولى ولا من الحالة الثانية، حيث ورد المضارع في جواب طلب الأمر وقصد الجزاء على ما صرح به ابن الشجري، فكان الوجه والقياس والقاعدة تستوجب الجزم إلا أنه ورد مرفوعًا، فأصبح لا يصح أن يكون من الأولى لوروده مرفوعًا. وكان أيضًا خارج عن الحالة الثانية فالرفع المستحق في جواب الطلب أن تسقط الفاء ويفقد الجزاء وهناك الكلام على أن المضارع مسببًا عن الطلب ففيه معنى الجزاء فكونه بهذه الحالة مخالفة تخرجه من الحالة الثانية أيضًا.

إلا أن ابن الشجري لا يجد محيصا من حمله مرفوعًا على الحالة الثانية وهي المضارع الواقع في جواب الطلب وفقد الفاء على الرغم من إقراره بقصد الجزاء؛ حيث قال مقعباً على البيت: «وكان الوجه في إعراب (لا أغرق) الجزم على أن يكون جوابًا للطلب الذي هو قوله: (انظر إلىّ) بتقدير: (فإنك إن تنظر إلىّ لا أغرق) ولهذا الحرف ذكرت هذا البيت.

ثم قال متوجها به إلى البحث عن تخريج، قال: «ورفعه يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون أراد لئلا أغرق، وحذف لام العلة، ثم حذف (أن) فرفع، كما فعل في قوله:

أُوْجَدُ مَيْتا قُبَيْلَ أفْقِدُهَا[١]

أراد (أن أفقدها)، فحذف «أن» فارتفع الفعل لفقد الناصب قال طرفة:

ألَا أيُّهَذا الّزاجري أحضرُ الوَغَى[٢]

أراد أن أحضر الوغى فلما أسقط أن رفع، وإن كانت مرادة، ويدلك على أن الأصل أن أحضرَ قوله:

وأَنْ أَشْهَدَ اللّذّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

والثاني: أن تكون الفاء فيه مقدرة، وإذا الفاء في الجواب مقدرة ارتفع الفعل بتقديرها، كما يرتفع بإثباتها، وإذا كانوا يحذفونها من جواب الشرط الصريح فيرفعون، كان حذفها من جواب الأمر النائب عن الشرط أسهل. فمما حذفت فيه من جواب الشرط قوله:

من يفعل الحسنات الله يشكرها[٣][٤]»

---

(١) قائله: المتنبي، وصدر البيت *يا حاديي غيرها واحسبني* ديوان المتنبي بشرح العكبري جـ١/ ٢٩٦، وقد أنشده ابن الشجري بتمامه في المجلس الثاني والثمانين، وابن هشام في المغني جـ٢/٣٩، وانظر: شرح أبيات المغني جـ٤/٣٧٥.

(٢) من بحر/ الطويل وتمامه: *وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي* ينظر في/ الكتاب جـ١/٤٥٢، المقتضب جـ٢/٨٣، الإنصاف جـ٢/٥٦٠، سر الصناعة جـ١/٢٨٥، اللسان (أ – ن ن)، الكشاف جـ٤/١٤١، رصف المباني ص١١٣، والبحر المحيط جـ٧/٤٧١، مغني اللبيب جـ٢/١٧، شرح ابن عقيل جـ٤/٢٤، يروى بروايتين:
الأولى: برفع أحضر وفيه الشاهد وهذه الرواية هى الأصل.
والأخرى: بنصب «أحضر» على أنه منصوب بأن محذوفة.
الزاجري: أي الذي يكفني يمنعني (القاموس المحيط باب الراء فصل الزاى ٥١٠).

(٣) تمامه: *والشر بالشر عند الله سيان* من بحر/ البسيط.
ويروى: (مثلان)، وأنشده ابن الشجري في المجلس السادس والثلاثين، والرابع والأربعين، ونسبه لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، وفيه خلاف، حيث نسب لأبيه أيضًا، ولكعب بن مالك الأنصارى، راجع ديوان حسان ص٥١٦ـ ديوان كعب ص٢٨٨، الكتاب جـ٣/٦٣، المقتضب جـ٢/٧٢، الأصول جـ٢/١٩٥، جـ٣/٤٦٢، ضرورة الشعر ١١٥، والتبصر والتذكرة ص٤١٠، الجمل المنسوب للخليل ص٢٠١، والبسيط ص٨١٧، شرح الجمل جـ٢/١٩٩، ٥٩٢، ضرائر اشعر ص١٦٠، الشاهد فيه/ (الله يشكرها) جواب الشرط جملة اسمية مقدر فيها الفاء.

(٤) أمالي ابن الشجري جـ١/١٢٤.

أقول: والذي دفع ابن الشجري بحمل بيت المتنبي على إما أن محذوفة فلما حذفت رفع الفعل، وإما على تقدير الفاء خضوعه للأخذ بالظاهر.

أما عندي: فأسهل من حمله على هذا وذاك؛ أن يكون الرفع على الابتداء والاستئناف بعيدًا عن القول بإضمار أنْ فلما حذفت ارتفع الفعل، وبعيد عن تقدير الفاء، فالمسموع حذف الفاء في جواب الشرط، وليس في جواب الطلب، وحمل هذا على ذلك هنا تكلف.

وإنما قلت بالابتداء لأمرين:

الأول: أنه بحسب الظاهر الأسهل فيكون الأمثل.

الثاني: هو أحد تقديرين عند سيبويه وبعض النحاة.

ومن ثم أرى أيضًا أنه لا حاجة لما اشترطه النحاة من فقد الجزاء لإقامة الرفع فهذه دعوى تقديرية غير ظاهرية تجعلك مع المضارع بسهولة بمكان فإذا وجدت الجزم بعد جواب الطلب عند سقوط الفاء فأنت في التقدير لا محالة في معنى الجزاء، وإذا وجدت الرفع في نفس الحالة فأنت على الاستئناف ومن ثم لا داعى لاشتراط شرط تقديرى إذا خضعت له بعض الأساليب لم تخضع الأخرى وعلى الاستئناف. يكون المتنبي لم يثبت له ثمة مخالفة في البيت.

مبحث النصب بـ «أن» مضمرة دون تعويض أو بديل

مما استقبح من الشعر الحديث قول المتنبي:

تَوَقّــهُ فمَتَــى مــا شِــئْتَ تَبْلُــوَهُ ∴ فَكُــنْ مُعَادِيَــهُ أوْ كُــنْ لَــهُ نَشَــبَا[١]

حيث نصب الفعل (تبلوه) على إضمار أن دون تعويض عنها بـ«الـواو» أو «الفاء» أو «أو» أو نحو ذلك من «لام التعليل» أو «حتى الجـارة» أو نحـو ذلك[٢] وقوله أيضًا:

وكُلّمَــا لَقِــيَ الــدّينارُ صَــاحِبَهُ ∴ فِي مِلْكِهِ افْتَرَقَا مِن قَبْلِ يَصْطَحِبا[٣]

فقوله: (يصطحبا) مضارع منصوب بحذف النون وألف الاثنين[٤]، فاعـل والناصب أن مضمرة ولم تكن من المواضع التى تضمر فيها لوجود حرف يعوض عنها من حروف العطف «الفاء» أو «الواو» أو «أو».

وقوله أيضًا:

وقَبْـلَ يَـرَى مِـن جُـودِهِ مـا رأيْتَـهُ ∴ وَيَسْـمَعَ فيـه مـا سَـمِعْتَ مِـن العَـذْلِ[٥]

فنصب (يرى)، و(يسمع) بأن مضمرة [٦] أيضًا بدون تعويض وقوله:

أُحِبَــكِ أوْ يَقُولُــوا جَــرّ نَمْــلٌ ∴ ثَــبِيرًا وابْــنُ إبْــرَاهِيمَ رِيعــا[٧]

فنصب (يقولوا) بأن محذوفة في غير المواضع المعهودة من وجود حرف عطف يعوض عن حذفها [٨].

---

(١) من بحر/الطويل، ينظر في الديوان ٩٨، المكتبة الثقافية.
(٢) انظر: شرح العكبري جـ١/١١٤.
(٣) من بحر/البسيط، ينظر في الديوان ٩٩، المكتبة الثقافية.
(٤) ينظر شرح العكبري جـ١/١١٦.
(٥) من بحر/الطويل، ينظر: الديوان ٢٨١، المكتبة الثقافية.
(٦) ينظر: العكبري جـ٣/٥٠.
(٧) من بحر/الوافر، ينظر: الديوان٨٩، المكتبة الثقافية.
(٨) شرح العكبري جـ٢/٢٥٣.

وهذا الذي ذهب إليه المتنبي في الأبيات السابقة لا يجيزه جمهور النحاة ولاسيما البصريين.

يقول أبو على الفارسي:

«وأخبرني أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان، قال: أخبرني ابن قطرب عن أبيه أنه سمع من العرب من يقول:

ألَا أيُّهذَا الزّاجِرِي أحْضُرَ الوَغَى(١).

بنصب (أحْضُرَ) على إضمار (أن) وهذا قبيح، ألا ترى أن «أن» لا تكاد تعمل مضمرة حتى يثبت منها عوض، نحو الفاء، والواو، أو تعطف على اسم، فأما إعمالها على هذا الحد فغير موجود، إلا أن نصب الفعل يدل عليها، كما أن الفتحة في البيت تدل على النون المحذوفة»(٢).

فقد وضح الفارسي أن النصب بأن مضمرة دون بدل أو تعويض بحرف عطف أو حرف جر من (لام تعليل) أو (حتى)، غير موجود في كلام العرب إلا أنه ثابت بسماع هذا الشاهد وقد حكم بقبحه، ولولا أن (الفعل) (أحضر) منصوب ما كان هناك دلالة على حذف (أن) لأنه نصب في غير المواضع المعهودة في الأساليب العربية، فتحذف أن وتعمل مضمرة إذا كان هناك بدل عنها ملفوظ به، فيعوض عنها ويدل على تقديرها.

---

(١) صدر بيت عجزه: *وإن أشهد الذات هل أنت مخلدى* قائله/ طرفة بن العبد، من بحر/ الطويل، ينظر في/ ديوانه ص٣٢، الكتاب جـ٣/٩٩-١٠٠، المقتضب جـ٢/٨٣، الأدب جـ١/١١٩، جـ٨/٥٧٩، وسر الصناعة جـ١/٢٨٥، شرح المفصل جـ٧/٤٣، جـ٤/٢٧، شرح التسهيل جـ٤/٣٧، شرح الكافية الشافية جـ٣/١٥٥٩، وشرح الرضي للكافية جـ٤/٨٠، ومغني اللبيب جـ٢/٣٨٠، عدة السالك جـ٤/١٧٢، والتصريح جـ٢/٣٤٥، ابن عقيل جـ٤/٢٤، الهمع جـ٤/١٤٢، والأشموني جـ٣/٣١٤-٣١٥، والشاهد فيه/ (أحضر).

(٢) العسكرية ص٢٠٢.

ومن ثم فما ورد في كلام المتنبي في الأبيات محل الاستشهاد في المسألة بالقياس على هذا السماع فهو قبيح عند أبي علي الفارسي، لأنه حذف (أن) ونصب.

والحقيقة: أن ما ذهب إليه الفارسي هو مذهب البصريين(١).

فجمهور البصريين عندهم: لا تنصب أن محذوفة في غير المواضع المذكورة وهى الخمسة المذكورة في وجوب إضمار «أن» والخمسة المذكورة في جوازه، إلا نادرًا(٢)، أو شذوذًا.

وفى ذلك يقول ابن مالك: «وقد تحذف «أن» قبل المضارع في غير المواضع المذكورة فتلغى غالباً.

وذهب جماعة منهم إلى أنه يجوز حذفها في غير المواضع المذكورة ثم اختلف هؤلاء فذهب أكثرهم: إلى أنه يجب رفع الفعل إذا حذفت وعليه ذهب أبو الحسن.

حجتهم في ذلك: القياس والسماع:

أولاً القياس:

أنّ «أنْ» حرف نصب من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال ضعيفة؛ فينبغى أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل.

والدليل على أن «أن» الخفيفة ضعيفة في العمل أنه من العرب من لا يعملها مظهرة، ويرفع ما بعدها تشبيها لها (بما)؛ لأنها تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر كما أن (ما) تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر، فلما أشبهتها

(١) انظر: الكتاب جـ١/١٥٥، المقتضب جـ٢/٨٥، وشرح التسهيل جـ٣/٣٧١، وهمع الهوامع جـ٤/١٤٢.

(٢) انظر: شرح الرضي جـ٤/٨٠، والتصريح جـ٢/٢٤٥.

من هذا الوجه شبهت بها في ترك العمل، وقد روى ابن مجاهد أنه قُرِيء: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ (١).

وقال الشاعر:

يا صاحبيّ فدت نفسي نفوسكما ∴ وحيثما كنتما لاقيتما رشدا
أَنْ تَحْمِلا حاجَةً لِي خَفَّ مَحْمِلُهَا ∴ وتَصْنَعَا نِعْمَةً عِنْدِي بِهَا وَيَدا
أَنْ تَقْرآن على أَسْماء ويْحَكُمَا ∴ مِنّي السَّلَام، وأنْ لا تُشْعِرا أحَدَا (٢)

فقال: (أن تقرآن) فلم يعملها تشبيها لها بما (٣).

ثانيًا: السماع

ومنه: [١] قولهم: (تسمعُ بالمعيدي خير من أن تراه) بالرفع في (تسمع)

وقول الشاعر:

[٢] أَلَا أيُّهَذَا الزّاجِرِي أحْضُرَ الوَغَى ∴ وأَنْ أَشْهَدَ اللّذّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

برواية الرفع في (أحضر).

وقول الشاعر:

وَمَا رَاعنِي إلاّ يسِيرُ بِشُرْطَةٍ ∴ وَعَهْدِي بِهِ قَيْنًا يَسير بكير (٤)

---

(١) سورة البقرة من الآية ٢٣٣، قال أبو حيان: قرئ: «أن يتم» برفع الميم ونسبها النحويون إلى مجاهد وقد جاز رفع الفعل بعد أن في كلام العرب» البحر المحيط جـ٢/٢٣٣، الإنصاف جـ٢/٥٦٣.

(٢) قائلها/ لم يسم، من بحر/ البسيط، ينظر في/ الإنصاف جـ٢/٥٦٣، شرح المفصل جـ٧/١٥، شرح الرضي جـ٢/٢١٧، الجني الداني ٢٢٠، مغني اللبيب جـ١/٥٦، وأوضح المسالك جـ٤/١٣٨، الأشموني في منهج السالك جـ٣/٢٨٧. الشاهد فيه/ (أن تقرآن) أهملت (أن) حملا على (ما) المصدرية أختها، ويروى (تقضيا) مكان (تحملا) (وتستوجبا منه) مكان (وتصنعان نعمة).

(٣) الإنصاف جـ٢/٥٦٣.

(٤) من بحر/ الطويل، قائله/ معاوية الأسدي، ينظر في/ الخصائص جـ٢/٤٣٤، شرح المفصل جـ٤/٢٧، شرح التسهيل جـ٣/٣٧١، مغني اللبيب جـ٢/٨٠ شرح الألفية لابن الناظم ص٦٨٨، والعيني جـ٤/٤٠٠، والتصريح جـ١/٢٦٨، بشرطه/ بمعنى الشرطي، يفش: من فش الكير نفسه، وأخرج ما فيه من ريح، كير: كير الحداد، والمعنى/ ما راعني إلا سيره بشرطة،وقد عهدته حدادا يعمل بكير ويخرج ما فيه من نفس، فقد صار والى الشرطة بعد أن كان حداد ينفخ بالكير.

تقديره: أن تسمع، وأن أحضر، وإلا أن يسير، ولكنهم رفعوا لأنهم ألغوا (أن) لما ضعفت بالحذف على القياس [١]، قاله ابن مالك.

وذهب فريق منهم أبو العباس والكوفيون إلى أنه إذا حذفت «أن» بقى عملها.

حجتهم في ذلك:

أولًا: قال: الإضمار لا يزيل العمل كما في «رب» وأكثر العوامل[٢].

ثانيًا: السماع فمن النثر:

حكى من كلامهم: خذ اللص قبل يأخذك بالنصب في يأخذك، و(مره يحفَرها)، بالنصب في يحفرها وقرأ الحسن: ﴿تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ﴾[٣] بالنصب في «أعبد» وقرأ الأعرج: ﴿وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾[٤] بالنصب في يسفك.

وقراءة عبد الله بن مسعود: ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾[٥]. فنصب لا تعبدوا بأن مقدرة؛ لأن التقدير فيه: أن لا تعبدوا إلا الله، فحذف (أن) وأعملها مع الحذف فدل على أنها تعمل النصب مع الحذف.

ومن الشعر قول طرفة:

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الْوَغَى ∴ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

فنصب (أحضر)؛ لأن التقدير فيه: أن أحضر، فحذفها وأعملها مع الحذف.

---

(١) انظر: شرح التسهيل جـ٣/٣٧١.

(٢) انظر/ همع الهوامع جـ٤/١٤٢.

(٣) سورة الزمر من الآية ٦٤، لا تحذف «أن» الناصبة وتبقى عملها في اللفظ، بل يرفع الفعل بعدها، إلا عند الكوفيين؛ فإنهم يجيزون حذفها مع النصب قياسًا على قراءة النصب في الآية حيث قرأ بنصب (أعبد) انظر: الكشاف جـ٤/١٤١، البحر المحيط جـ٧/٤٢١، وإعراب القرآن للنحاس جـ٤/٢٠.

(٤) سورة البقرة من الآية ٣٠، همع الهوامع جـ٤/١٤٢.

(٥) سورة البقرة من الآية ٨٣.

والدليل على صحة هذا التقدير: أنه عطف عليه قوله: «وأن أشهدَ اللذات» فدل على أنها تنصب مع الحذف، ومنه قول الشاعر:

سأتْرُكَ منْزِلي لبَنِي تميم ∴ وَأَلْحَقُ بِالحِجَازِ فأسْتَرِيحَا[1]

فقالوا: أراد هذا أن يقول: (فأنْ أستريحا)، فحذف أن وأبقى عملها.

وقول الأعشى:

لنا هَضْبَةٌ لا ينزل الذُّلُّ وَسْطَهَا ∴ وَيَأْوِي إِلَيْهَا المستَجِيرُ فَيُعْصَمَا

قالوا: أراد أن يقول: (فأن يعصما) فحذف أن وأبقى عملها[2].

[٣] وقول عامر بن الطفيل:

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ واحِدٍ ∴ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدتُ أفعَلَهْ[3]

فنصب (أفعلَه) لأن التقدير فيه: أن أفعله، فدل على أنها تعمل مع الحذف، وهذا على الأصل ألزم فكما أنها تعمل مع الحذف مع الفاء في جواب الأمر والنهى والنفى والاستفهام والتمنى والعرض، وكذلك بعد الواو واللام وأو وحتى فكلك هاهنا[4].

ولذلك قيل: (أن) في حال النصب على قسمين:

الأول: يكون في الكلام مثلها فيحسن حذفها.

والثاني: لا يكون في الكلام مثلها [5].

---

(١) ينظر في/ الكتاب جـ١/٤٣٣، وعدة السالك جـ٤/١٧٢.

(٢) ينظر في/ عدة السالك جـ٤/١٧٢.

(٣) من بحر/ الطويل، وينظر في/ الكتاب جـ١/١٥٥، الإنصاف جـ٢/٥٦٢، شرح التسهيل جـ٣/٣٧١، شرح الكافية الشافية جـ٣/١٥٥٩، وابن الناظم ص ٦٨٨، وهمع الهوامع جـ٤/١٤٣، عدة السالك جـ٤/١٧٢، مغني اللبيب جـ٢/٣٨٠، والخباسة/ الغنيمة، نهنهت نفسى/ زجرتها.

(٤) الإنصاف جـ٢/٥٦٢.

(٥) التصريح جـ٢/٢٤٥.

فمن الأول: [١] قول بعضهم «تسمع المعيدي خير من أن تراه» بنصب تسمع بإضمار أن والذي حسن حذفها من (تسمع) ذكرها في (أن تراه)، قاله ابن هشام(١).

[٢] قول طرفة:

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى ∴ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

بنصب (أحضرَ) ويؤيده (أن أشهد)(٢).

ومن الثاني: قول عامر الهزلى:

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحِدٍ ∴ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ(٣)

بالنصب في (أفعلَه) وقول الآخر: (خذ اللص قبل يأخذك) بنصب (يأخذَك).

وقراءة بعضهم: ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ ﴾(٤). فقراءة الحسن بنصب (يدمغَه).

وقوله تعالى: ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ ﴾(٥). بنصب (أعبدَ) فحذفت (أن) فيهن وليس معها ما يحسن حذفها، والجميع شاذ، وإليه أشار ابن مالك بقوله:

وشذ حذف أن ونصب في سوى ∴ ما مر ما قبل منه ما عدل روى(٦)

ودفع البصريون حجج الكوفيين بقولهم:

---

(١) انظر التصريح جـ٢/٢٤٥.
(٢) انظر: المرجع السابق نفس الموضع.
(٣) التصريح جـ٢/٢٤٥.
(٤) سورة الأنبياء من الآية ١٨، وانظر أوضح المسالك جـ٤/١٧٢، وعده السالك جـ٤/ ١٧٢.
(٥) سورة الزمر من الآية ٦٤، لا تحذف «أن» الناصبة وتبقى عملها في اللفظ، بل يرفع الفعل الفعل بعدها، إلا عند الكوفيين؛ فإنهم يجيزون حذفها مع النصب قياسًا على قراءة النصب في الآية حيث قرأ بنصب (أعبد) انظر: الكشاف جـ٤/١٤١، البحر المحيط جـ٧/٤٢١، وإعراب القرآن للنحاس جـ٤/٢٠.
(٦) انظره في شرح الألفية لابن الناظم ص٦٨٨، والتصريح جـ٢/٢٤٥.

أولاً: أما قراءة «لا تعبدوا إلا الله» بالنصب فهى قراءة شاذة ولا يوجد فيها حجة؛ لأن (تعبدوا) مجزوم بلا؛ لأن المراد بها النهى وعلامة الجزم والنصب في الأمثلة الخمسة واحدة [١].

ثانياً: أما بيت طرفة: *ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى* فالرواية عندنا على الرفع، وهذه الرواية الصحيحة، وأما من رواه بالنصب فلعله رواه على ما يقتضيه القياس عنده من إعمال «أن» محذوفة فلا يكون حجة، ولئن صحت الرواية بالنصب فهو محمول على أنه توهم أنه أتى «بأن» فنصب على طريق الخطأ والغلط [٢].

ثالثاً: أما قول الآخر: *... بعدما كدت أفعلَه* فالجواب عنه من وجهين:

الأول: أنه نصب (أفعله) على طريق الغلط أيضًا. حيث توهم «أن» خبر كاد مقرون بأن ضرورة.

الوجه الثاني: أنه (أراد بعد ما كدت أفعلها) أى (الخصلة) فحذف الألف وألقى فتحة الهاء على ما قبلها [٣].

رابعًا: أما عملها مضمرة مع الواو والفاء ونحوها فلأنه وجد بديل عنها فعملت على الحذف بخلاف حذف البديل، فلم يعمل مع الحذف[٤].

واختلف النحاة في القياس على ما سمع من ذلك فذهب فريق من البصريين منهم ابن مالك[٥] والرضي[٦] إلى أنه لا يقاس عليه.

وذهب الكوفيون، وبعض البصريين: إلى القياس عليه.

---

(١) انظر: الإنصاف جـ٢/٥٦٤.
(٢) انظر: الإنصاف جـ٢/٥٦٥.
(٣) انظر: الإنصاف جـ٢/٥٦٧.
(٤) الإنصاف جـ٢/٥٧٠.
(٥) انظر: شرح الكافية الشافية جـ٣/١٥٥٩، مغني اللبيب جـ٢/٣٨٠، التصريح جـ٢/٢٤٥.
(٦) انظر: شرح الرضي جـ٤/٨٠.

يقول ابن مالك: «وقد لا يلغونها فينصبون لها المضارع كقوله:

فَلَـــمْ أَرَ مِثْلَهَـــا خُبَاسَـــةَ واحِـــدٍ ∴ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِـى بَعْـدَ مَـا كُـدتُ أفعَلَـهْ

قال سيبويه: (أراد: بعد ما كدت أن أفعله) وهو قليل لا يقاس عليه، ورآه الكوفيون مقيسا»(١).

وأجاز الأخفش حذف «أن» قياسا ولكن بشرط رفع الفعل مثل: «تأمروني أعبُد»، «وتسمعُ بالمعيدي» في رواية الرفع فيهما (٢). ورأى ابن الناظم قياسه الرفع(٣).

قال أبو حيان: والصحيح قصره على السماع؛ لأنه لم يرد منه إلا ما ذكرنا وهو نزر، فلا ينبغى أن يجعل ذلك قانونًا كليا يقاس عليه، فلا يجوز الحذف، وإقرار الفعل منصوبا ولا مرفوعًا، ويقتصر في ذلك على مورد السماع (٤).

تعقيب: بعد دراسة هذه المسألة وعلمنا بأنه قد سمع وبكثرة أن ينتصب المضارع بأن مضمرة، فقد ثبت أنها حذفت في غير المواضع العشرة ولم يكن معها البديل أو العوض من حرف عطف أو حرف جر من لام التعليل وحتى الجارة ونحوها وقد ثبت أيضًا أنها في حال الحذف عملت وقد بلغ المسموع درجة توقف عندها العلماء بصحة القياس على هذا المسموع عند البعض وكل هذا يثبت أن ما أتى به المتنبي في الأبيات محل الاستشهاد من نصب المضارع بأن محذوفة بدون بدل أو عوض له مرجعية في لغة العرب فهو مذهب للكوفيين ومعهم فريق من البصريين وكانت هذه الأبيات علامة جلية وآية واضحة على أن المتنبي ينتزع النزعة الكوفية ولاسيما أنها لغة قومه ومسقط رأسه فلا مجال لتقبيح الفارسي لما نصب مادام أنها لغة عربية وإليها ينتمى المذهب الكوفى، وهذه تعد قليلة بالنسبة

(١) راجع شرح التسهيل جـ٣/٣٧١.
(٢) همع الهوامع جـ٤/١٤٣، وانظر: عدة السالك جـ٤/١٧٢.
(٣) شرح الألفية ص٦٨٧.
(٤) انظر: البحر المحيط جـ٧/٤٢٠ -٤٢١، وهمع الهوامع جـ٤/١٤٣.

اللغة الغالبة الشاملة لأكثر العرب، وهى أنك تحذف أن وتعمل محذوفه إذا وجد البديل عنها والمعوض لها وكلتا اللغتين صحيحتان.

أما تخريج نحاة البصرة على الشذوذ أو الغلط أو التأويل على نحو ما فعل المبرد في كدت أفعله أن أصلها كدت أفعلها ثم حذف الألف ونقلت حركة الهاء إلى ما قبلها أراه تكلف.

وأولى من هذا وذاك: اعتراف سيبويه بها أنها قد أضمرت في موضع حقها أن لا تدخل فيه صريحاً وهو خبر كاد، وأعتد بها مع ذلك بإبقاء عملها.

نعم هى قليلة بالنسبة للغالب باستقراء مواضعها أن تضمر ويبقى عملها عند التعويض وفى غيرها فهو قليل إلا أنه لا يصح رميها بالشذوذ وقد ثبت أكثر من قراءة لآيات الذكر الحكيم والقراءة سنة متبعة ما تعبر إلا عن لغة القارئ، مما يؤيد ويقوى وجه صحتها وبعدها عن القبح والشذوذ.

الفصل الخامس عشر

«لـــو»

مبحث الجزم بـ «لـــو»

مما ورد من الشعر الحديث مخالفًا لما ورد في كلام العرب قول الشـــريف الرضى:

إن الوفـــاءَ كمـــا اقْترحْـــتَ فلـــو تكُـــنْ ∴ حَيَّـــا إذًا مـــا كنـــتَ بـــالمُزْدادِ[1]

حيث جزم بـــ «لو» وهذا مخالف لأصول وقواعد العرب

وقد رصد ابن الشجري هذا الجزم ونفي استحقاق «لـــو» للجـــزم بهـــا، لمخالفتها لأدوات الشرط حيث قال في أماليه في المجلس الثامن والعشرون: «بيت للرضي من قصيدة رثى بها أبا إسحق إبراهيم بن هلال الكاتب الصابى:

إن الوفـــاءَ كمـــا اقْترحْـــتَ فلـــو تكُـــنْ ∴ حَيَّـــا إذًا مـــا كنـــتَ بـــالمُزْدادِ

جزم بلو، وليس حقها أن تجزم بها؛ لأنها مفارقة لحـــروف الشـــرط، وإن اقتضت جوابًا كما تقتضيه إن الشرطية، وذلك أن حرف الشرط ينقل الماضي إلـــى الاستقبال، كقولك: إن خرجت غدا خرجنا، ولا تفعل ذلك «لو» وإنما تقـــول: لـــو خرجت أمس خرجنا، وقد جاء الجزم بلو في مقطوعة لامرأة من بنى الحارث بن كعب[2]:

---

(١) قائله/ الشريف الرضي، من بحر/ الكامل، ينظر في: ديوان الشريف المرتضى جـــ١/٣٨٥، نقلا من الأمالى جـــ١/٢٨٧.

(٢) قائلها/ امرأة من بنى الحارث من بحر/ الرمل، وكذلك نسبت الأبيات هذه النسبة في شـــرح الحماسة للمرزوقي ١١٠٧، وللتبريزي جـــ٣/١٢١، والحماســـة البصـــرية جـــ١/٢٤٣، ونسبت لعلقمة الفحل، وهى في زيادات، ديوانه ١٣٣، وانظـــر: أســـرار البلاغـــة ص٥٣، وشواهد التوضيح ص١٩، وشرح ابن عقيل جـــ١/٤٤٧، والأشموني جـــ٢/٨٢، وشـــرح الشواهد للعيني جـــ٢/٥٣٩، والأبيات أيدها ابن الشجري في المجلـــس المـــتمم الأربعـــين وينظر أيضًا في الأشموني جـــ٤/١٤، الجنى الـــداني ص٢٨٧، شـــرح الكافيـــة للرضـــي جـــ٤٥٢، المغني جـــ١/٤٤٦، والميعة/ النشاط يريد فرسًا نشيطًا، والأطال: جمـــع إطـــل، وهو الخاصرة، والخصل/ لفائف الشعر، أمالي ابن الشجري جـــ١/٢٨٧ -٢٨٨.

فارِسًا ما غادَرُوه مُلْحَمًا ∴ غَيْرَ زُمَيْلٍ ولا نِكْسٍ وَكِلْ
لَوْيَشَأْ طارَبِهِ ذو مَيْعَةٍ ∴ لا حَقُ الآطالِ نَهْدٌ ذو خُصَلْ
غيرَ أنّ البَاسَ مِنهُ شِيمةٌ ∴ وصُروفُ الّدهرِ تَجْرِى بالأجَلْ[1]

فكلام ابن الشجري هنا صريح في أنه لا يرى الجزم بلو، إلا في الضرورة.

حجته في ذلك: مفارقة لو لحروف الشرط فحرف الشرط ينقل الماضي إلى المستقبل فتقول: إن خرجت غدًا خرجنا، على معنى الاستقبال. أما (لو) فلا تفعل ذلك بل تقول: لو خرجت أمس خرجنا، فالشرط بـ (إن) وأخواتها أسبق للمستقبل بخلافه مع (لو) فهو في الماضي ولا يزال. ولهذه المخالفة مع أدوات الشرط استحقت ألا تعمل الجزم، حتى ولو أريد بها معنى «إن» الشرطية، وهكذا وردت في الأساليب العربية إذا دخلت على المستقبل فهى لا تجزم[2].

هذا وقد جاء بهامش الأصل للأمالى حاشية لأبى اليمن الكندي قال:

«قال أبو اليمن الكندي: ليس للرضي، ولا لأمثاله أن يرتكب ما يخالف الأصول، ولكن لو جاء مثل هذا عن العرب في ضرورات شعرهم لاحتمل منهم، وذلك أن (لو) وإن كانت تطلب جوابًا كما يطلبه حرف الشرط؛ ليست موجبة للاستقبال كإذا بل يقع بعدها الماضي للماضي، كما يقع المستقبل للمستقبل فلا يجزم بها البتة»[3].

---

(١) أمالي ابن الشجري جـ١/ ٢٨٧- ٢٨٨.

(٢) وهو مذهب جمهور النحاة منهم أيضًا الرماني في معاني الحروف ١٠٢، ابن مالك في شرح الكافية الشافية جـ٣/١٦٣٣، الرضي في شرح الكافية جـ٤/٤٥٢، والمالقي في رصف المباني ٢٩١، ابن هشام في المغني جـ١/٤٤٦، السيوطي في همع الهوامع جـ٤/٣٤٧.

(٣) انتهت الحاشية وحكاها البغدادي في خزانة الأدب جـ١١/٣٠، وانظر: هامش الأمالى جـ١/٢٨٧-٢٨٨.

ومع وضوح مذهب ابن الشجري إلا أن بعض النحاة نسبوا له أنه يجيز الجزم بلو، وممن قال بذلك ابن مالك(١)، المرادى(٢) وابن هشام(٣)، ولم يكتف ابن هشام بذلك حتى نسب إلى ابن الشجري أنه أنشد شاهدًا على الجزم بلو بقول الشاعر(٤):

تَامَتْ فُؤَادَكَ لَوْيَحْزُنُكَ ما صَنَعَتْ ∴ إحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْلْ بنِ شَيْبَانَا(٥)

ولا وجود لهذا الشاهد في أمالي ابن الشجري(٦).

وكذلك ممن نسب إلى ابن الشجري جواز الجزم بـ (لو)، الأشموني(٧).

وقد أحسن البغدادى كل الإحسان حين قال: «وما نقلوه عن ابن الشجري من أنه جوَّز الجزم بـ (لو) في الشعر، غير موجود في أماليه، وإنما أخبرنا بأنها جزمت في بيت وقد تكلم عليه في مجلسين من أماليه»(٨)، ثم حكى كلام ابن الشجري في هذا المجلس، والمجلس الأربعين(٩).

وتأول ابن مالك البيتين السابقين أما البيت الأول:

لَوْيَشَأْ طارَبِهِ ذومَيْعَةٍ ∴ لا حقُ الآطالِ نَهْدٌ ذو خُصَلْ

(١) انظر: شرح الكافية الشافية جـ٣/١٦٣٣.
(٢) الجني الداني ٢٨٦.
(٣) مغني اللبيب جـ١/٤٤٦.
(٤) ذكر ذلك في كتابه شرح قصيدة بانت سعاد ص١١، وحكاه عنه السيوطي في شرح شواهد المغني ص٢٢٨.
(٥) قائله/ لقيط بن زرارة، من البسيط في المغني جـ١/٤٤٦، والصبان جـ٤/١٤، ٣٤، واللسان (تيم)، والجني الداني ص٢٨٧، والجمهرة والأساس واللسان والتاج (تيم) والأشمونى جـ٤/١٤، ٤٣. وتامت: تيمت.
(٦) هامش أمالي ابن الشجري جـ١/٢٨٨.
(٧) الأشموني جـ٤/١٤، ٤٢.
(٨) راجع الخزانة جـ١١/٣٩٩، وانظر أيضًا حاشيته على بانت سعاد جـ١/٢٣٧.
(٩) انظر هذا التحقيق في هامش الأمالي جـ١/٢٨٨.

فعنده لا حجة فيه، لأن من العرب من يقول: جاء يجيء وشاء – يشا، بترك الهمزة. فيمكن أن يكون قائل هذا البيت من لغته ترك همزة يشأ فقال: يشا، ثم أبدل الألف همزة كما قيل في عالم وخاتم: عألم، وخأتم، وكما فعل ابن ذكوان في ﴿تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ﴾[١]. حين قرأ (مِنسَأَتَهُ)[٢] بهمزة ساكنة[٣].

والأصل : (منسأة) مفعلة من نسأة، أى: زجره بالعصا، ولذلك سميت منسأة فأبدل الهمزة ألفًا، ثم أبدل الألف همزة ساكنة فعلى ذلك يحمل قوله: لو يشا ... ...[٤].

أما البيت الثاني وهو قول الشاعر:

تَامَتْ فُؤَادَكَ لَوْيَحْزُنُكَ مَا صَنَعَتْ ∴ إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْلْ بنِ شَيْبَانَا

فهي من تسكين ضمة الإعراب تخفيفا كما قرأ أبو عمرو: ﴿يَنصُرْكُمْ﴾[٥] و﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾[٦] وكما قرأ بعض السلف: ﴿وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾[٧]. بسكون اللام[٨].

فكلام ابن مالك واضح في أن البيتين لا شاهد فيهما على الجزم، حيث كان تخريجه للبيت الأول (لو يشأ) أنه على لغة من يقول شا – يشا، بألف ثم أبدلت الألف همزة ساكنة، كما قيل: العألم والخأتم وقد ذهب إلى هذا التخريج ابن هشام[٩] وهو فيه متبعا لابن مالك.

---

(١) سورة سبأ من الآية ١٤.
(٢) ينظر: المحتسب جـ٢/١٨٧.
(٣) انظر: شرح الكافية الشافية جـ٣/١٦٣٣-١٦٣٤.
(٤) انظر: المرجع السابق جـ٣/١٦٣٤، وشرح الكافية للرضي جـ٣/٣٦-٣٩.
(٥) سورة آل عمران من الآية ١٦٠، ومن سورة الملك الآية رقم ٢٠.
(٦) سورة الأنعام الآية ١٠٩.
(٧) سورة الزخرف من الآية ٨٠، وانظر: شرح الكافية الشافية جـ٣/١٦٣٤.
(٨) نسبها ابن جنى إلى أبي زيد (المحتسب جـ١/١٠٩، جـ١/١١٩، جـ٢/٣٣٨.
(٩) انظر: مغني اللبيب جـ١/٤٤٦.

ولذلك جاءت في حاشية بهامش الأصل للأمالي لابن اليمن الكندي: «ليس في قوله (يشا) شاهد على الجزم بلو ولكنه مقصور غير مهموز، كما يقصر الممدود في الشعر».

ونقله البغدادي في الخزانة[١]، وهو ليس ببعيد عن تخريج ابن مالك:

وأما الثاني وكان توجيهه على لغة من يسكن ضمة الإعراب، وقد وردت قراءة في ذلك وهى قراءة أبي عمرو لقوله تعالى: ﴿يَنصُرۡكُمُ﴾ و ﴿وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ﴾ و ﴿ويأمركم﴾ وإليه ذهب ابن هشام أيضًا [٢].

هذا وقد أثبت ابن مالك[٣] أن الجزم بها لغة قوم وهى عندهم مطردة، وكذلك الرضى حيث قال: «وزعم بعضهم أن جزمها مطرد على بعض اللغات»[٤]، وكذلك أثبته المرادى[٥]، وابن هشام[٦].

وأقول: أنكر الجمهور بما فيهم ابن الشجري الجزم بلو كما اتضح من الدراسة السابقة وبما فيهم أيضًا ابن مالك حيث خرج البيتين على لغات أخرى، وتبعه فريق من المحققين حيث وجدته يوجه الجزم في لو يشأ على لغة القصر ثم الهمزة بعد ذلك، ويوجه (لو يحزنك) على لغة من يبدل حركة الإعراب بالتسكين وهذا يعني أن البيتين محل الاستشهاد طريق التخريج لكل واحد منهما مختلف عن الآخر فالبيت الأول على لغة والبيت الثاني على لغة أخرى، أليس في هذا المسلك طريق الكد والجهد والعنت فلو أن الاثنين أتيا على لغة واحدة كان الأمر مقبولًا، أما وأن كل بيت يوجه توجيه غير الآخر فهذا يعنى التكلف والبحث عن طريق لإنكار الجزم بلو، وهل من الصدفة أن كلا البيتين اللذين وردا بالجزم بعد لو

(١) انظر:الخزانة جـ١١/٢٩٩، وانظر: هامش الأمالى جـ١/٢٨٨.
(٢) انظر: مغني اللبيب جـ١/٤٤٦.
(٣) تنظر: شرح الكافية الشافية جـ٣/١٦٣٤.
(٤) انظر: شرح الرضي جـ٤/٤٥٢.
(٥) انظر: الجني الداني ص٢٨٦.
(٦) انظر: مغني اللبيب جـ١/٤٤٦.

يخرج كل واحد منهما تخريج غير الآخر أم أنه متعمد فيه ذلك كما ذكرت أنه لمجرد الإنكار بالجزم بعد لو مما يدعونى إلى القول بقبول الجزم بعد لو، فقد ثبت عن بعض النحاة أنه لغة مطردة من لغات العرب وقد أثبت النقل فريق من النحاة منهم: ابن مالك نفسه، والرضي، والمرادي، وابن هشام، فما الداعي إذًا للتوجيه على خلاف ذلك، ولماذا الخروج أصلًا إلى التوجيه على لغات أخرى يبعد بها القول عن الجزم بعد لو إلى القول بحمل بيت على لغة القصر ثم الهمز والقول بالتسكين لحرف الإعراب للتخفيف في اللغة الأخرى.

أليس من الأيسر حملها على ظاهرها أنها لغة بعض العرب يجزمون الفعل المضارع (المستقبل) بعد لو. مما يدعوني إلى القول بأن ما ذكره الشريف الرضي في قوله:

إن الوفاءَ كما اقْتَرَحْتَ فلو تكُنْ ∴ حَيّا إذًا ما كنتَ بالُمْزدادِ

حيث جزم تكن بعد لو قد ورد على لغة هؤلاء القوم والذي يقوى ذلك هذه الأبيات ونقل المحققين عن بعضهم أنها لغة قوم.

ومن ثم يثبت الجزم بلو ليس خروجًا على لغة العرب كما ادعى ابن الشجري ولكن على لغة غير مشهورة على أن المشهور عدم الجزم كما وضح من خلال هذه الدراسة.

مبحث «لو» يليها الاسم المرفوع بدون مفسر

مما رصد من مخالفة في الشعر الحديث قول المتنبي:

وَلَـوْ قَلَـمٌ أَلْقَيْـتُ فِـي شَـقّ رأسِـهِ ∴ مِـن السُّـقْمِ مـا غيّـرتُ مِـن خَـطّ كاتـبِ[1]

ففي قوله: (وَلَوْ قَلَمٌ أَلْقَيْتُ) ولى «لو» الاسم المرفوع وقد اعتادت «لـو» في لغة العرب أن يليها الفعل في غالب الأمثلة إما في اللفظ فتقول: (لو جـاءني أكرمته) وإما في التقدير فيعقبها الاسم المرفوع على أنه فاعـل لفعـل محـذوف بشرط أن يوجد فعل بعده يفسر الفعل المقدر، على نحو قوله تعـالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ﴾[2]. أو الاسم المنصوب على أنه مفعول لفعل محـذوف يفسره أيضًا المذكور بعد الاسم على نحو قولك: (لولا زيدًا رأيته أكرمته).

أما هنا في بيت المتنبي فيتعذر التقدير فلا يصلح أن يكون المعنـى: (لـو أُلْقِى قَلَمٌ أَلْقَيْتُ) وبهذا أقر بعض النحاة بأنه لحن وخروج عن لغة العرب.

وقد رصد هذه المخالفة ابن هشام الأنصاري ولحنها حيث قـال: «وقـال المتنبي:

وَلَـوْ قَلَـمَ أَلْقَيْـتُ فِـي شَـقّ رأسِـهِ ∴ مِـن السُّـقْمِ مـا غيّـرْتُ مِـن خَـطّ كاتـبِ

فقيل لحن؛ لأنه لا يمكن أن يقدر: ولو ألقي قلم»[3].

فوجه المخالفة هنا في البيت التي وصلت إلى درجة التلحين: أن المعهود في كلام العرب أن (لو) يليها الفعل، وأنها مختصة بذلك فإما أن يليها الفعل في الظاهر، فمتفق عليه على مذهب البصريين.

تقول: (لو جاءني أكرمته).

---

(١) قائله/ المتنبي، من بحر/ الطويل، ينظر في الديوان بشرح العكبري، جـ١/١٤٩، مغنـي اللبيب جـ١/٤٤٢.

(٢) سورة الإسراء من الآية ١٠٠.

(٣) راجع مغني اللبيب جـ١/٤٤٢.

قال الزمخشري: «ولابد من أن يليها الفعل»[١]، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله: *وهى في الاختصاص بالفعل كإن*[٢].

أو معمول فعل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم سواء أكان هذا الاسم مرفوعًا أو منصوبًا، أو كان المنصوب بعدها خبرا لكان محذوفة، أو يليها اسم هو في الظاهر مبتدأ وما بعده خبر[٣]، لذلك يقول الزمخشري: «ونحو قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ﴾[٤]. على إضمار فعل يفسره الظاهر ولذلك لم يجز لو زيد ذاهب ولا إن عمرو خارج، ولطلبهما الفعل وجب في أن الواقعة بعد لو أن يكون خبرها فعلاً كقولك: لو أن زيدا جاءنى لأكرمته، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ﴾[٥]. ولو قلت: لو أن زيدًا حاضري لأكرمته لم يجز»[٦].

وإنما لم تصلح الأمثلة لتعذر تقدير فعل مضمر.

والعلة في ذلك: أن الشرط لا يكون إلا بالأفعال لأنك تعلق وجود غيرها على وجودها، والأسماء ثابتة موجودة ولا يصح تعليق وجود شىء على وجودها، لذلك لا يلى حرف الشرط إلا الفعل، إما في الظاهر وإما في التقدير.

ويقبح أن يتقدم الاسم فيه على الفعل ويفصل بينهما بالاسم هذا بالنسبة للشرط الجازم، فالجوازم مع معمولها كالظروف لأن الجازم في الأفعال نظير الجار في الأسماء كما لا يفصل بين الجار والمجرور بشىء، كذلك الجازم باستثناء «إن» خاصة لقوتها في بابها وعدم خروجها من الشرط إلى غيره توسعوا فيها

---

(١) راجع المفصل في شرح المفصل جـ٩/٩، وانظر: شرح الكافية الشافية جـ٣/١٦٣٥.
(٢) الألفية من خلال التصريح بمضمون التوضيح جـ٢/٢٥٨، منهج السالك للأشموني جـ٤/٣٩.
(٣) مغني اللبيب جـ١/٤٤٠.
(٤) سورة النساء من الآية ١٧٦.
(٥) سورة النساء من الآية ٦٦.
(٦) المفصل في شرح المفصل جـ٩/٩، وانظر: الجني الداني ص٢٧٨.

فأجازوا فيها الفصل ولاسيما إن كان الفعل الذي بعد الاسم ماضي في اللفظ لا تأثير لها فيه، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾(١). فهذا الفعل حسن وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾(٢).

وأما «لو» فهى نظير (إن) في اقتضائها للفعل دون الاسم لتحقق شبهها بأداة الشرط فحكمها حكمها فإذا وقع بعدها الاسم كانت مثل (إن) في الآيات السابقة و(إذا) في قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾(٣).

ولاقتضاء (لو) الفعل إذا وقع بعدها (أنّ) المشددة لم يكن بد من فعل في خبرها، وذلك أن الخبر محل الفائدة و(أنّ) إنما أفادت تأكيدًا ومعتمد الامتناع إنما هو خبر (أنّ) فلذلك وجب أن يكون فعلا محضا قضاء لحق (لو) في اقتضائها الفعل، ولو قلت: لو أن زيداً حاضرى أو نحو ذلك من الأسماء لم يجز، كما أنك لو قلت لو زيد حاضر أو نحو ذلك لم يجز (٤).

حجتهم في ذلك السماع:

شواهدهم في أن يليها الاسم المرفوع:

[١] قول عمر ﷺ «لو غيرك قالها يا أبا عبيدة»(٥).

قال الدماميني: ولا مجال هنا – في هذا الأثر – للتمني(٦).

---

(١) سورة النساء من الآية ١٧٦.

(٢) سورة التوبة من الآية ٦.

(٣) سورة الإنشقاق من الآية ١، وانظر: شرح المفصل جـ٩/١٠.

(٤) انظر: المرجع السابق نفس الموضع.

(٥) فالضمير المنصوب يعود إلى كلمة أبي عبيدة، وذلك أن عمر ﷺ لما توجه في زمن خلافته خلافته بالجيش إلى الشام، بلغه في أثناء الطريق أنه وقع بها وباء فأجمع رأيه على الرجوع بعد أن أشار به جمع من أكابر الصحابة فقال له أبو عبيدة: أفراراً من قدر الله تعالى، فقال له عمر ﷺ: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة، نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله، وجواب لو محذوف أي: (لعددتها)، الصبان جـ٤/٣٩، انظر: همع الهوامع جـ٤/٣٤٧، التصريح جـ٢/٢٥٨.

(٦) حاشية الصبان جـ٤/٣٩.

فـ (لو) وليها الاسم المرفوع (غير) وهو فاعل لفعل مضمر يفسره الظاهر بعده والتقدير: لو قالها غيرك قالها، وحذف الجواب والتقدير لعددتها.

[٢] ومثله قول حاتم: (لو ذات سوار لطمتنى)[١].

[٣] ومنه قول الشاعر:

لو غيركم علق الزبير بحبله ∴ أدى الجوار إلى بنى العوام[٢]

ومن شواهدهم في أن يليها الاسم المنصوب:

قولك: لو زيدا رأيته أكرمته فزيدا مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده إذ التقدير: لو رأيت زيدًا رأيته أكرمته.

ومن شواهدهم في النصب على تقدير كان محذوفة مع اسمها قولهم: «التمس لو خاتما من حديد»[٣]. واضرب ولو زيداً، وألا ماء ولو باردًا.

والتقدير: التمس ولو كان الملتمس خاتمًا من حديد، واضرب ولو كان المضروب زيدًا، وألا ماء ولو كان الماء باردًا.

ومنه قول الشاعر:

لا يأمَنِ الدّهَر ذُو بَغْيٍ، ولو ملكًا ∴ جُنُودُه ضَاقَ عَنْها السّهْلُ والجَبَلُ[٤]

---

(١) كقول حاتم حين لطمته جارية وهو مأسور في بعض أحياء العرب وسبب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرته أن يفصد ناقة لها لتأكل دمعها فنحرها فقيل له في ذلك، فقال هذا فصدى فلطمته الجارية فقال: (لو ذات سوار لطمتنى) وذات السوار الحرة، لأن الإماء عند العرب لا تلبس السوار، وجواب لو محذوف تقديره: (لهان علىّ ذلك)، انظره في همع الهوامع جـ٤/٣٤٧، التصريح جـ٢/٢٥٩، والصبان جـ٤/٣٩.

(٢) قائله/ جرير/ في الديوان ٥٥٣، ينظر في النقائض ٢٧٤، والمقتضب جـ٣/٧٨، الكامل جـ١/٢٧٩، الأصول جـ١/٢٠٦، اللامات ص١٣٧، شرح الجمل جـ٢/٤٤٠، يعيرهم باغتيال الزبير في ديارهم، ينظر في مغني اللبيب جـ١/٤٤٠، همع الهوامع جـ٤/٣٤٨.

(٣) انظر مغني اللبيب جـ١/٤٤٠، والتصريح جـ٢/٢٥٩.

(٤) يقول: على الإنسان الظالم أن لا يخلد إلى الطمأنينة، ولو كان ملكًا تحميه الجيوش الجرارة، فإن الدهر له بالمرصاد، وعلى الباغي تدور الدوائر، والشاهد في قوله: ولو ملكا إذ حذف كان واسمها بعد لو الشرطية، والتقدير: «ولو كان هو ملكا»، وهكذا بقى الخبر المنصوب وحده= =مشيرًا إلى المحذوف أما اسم «كان» المحذوف فهو ضمير يعود على (ذو بغى)، ينظر في/ مغني اللبيب جـ١/٢٤٠.

ومن شواهدهم أن يكون الاسم الذي وليها (المرفوع) ظاهره: أنه مبتدأ وما بعده خبر، وهو قول الكوفيين وتبعه ابن هشام [١] والشيخ خالد[٢]، في قول الشاعر:

لَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ ∴ كُنْتُ كالغصّان بالْمَاءِ اعْتِصَاري[٣]

واختلف البصريون في تخريج البيت، فقال الفارسي: هو على إضمار فعل، والأصل: لو شرق حلقى هو شرق، فحذف الفعل (شرق) خبر ابتداء مضمر[٤] تقديره: هو شرق.

وقيل: محمول على ظاهره وأن الجملة الاسمية وليتها شذوذًا [٥].

---

(١) انظر/ مغني اللبيب جـ١/٤٤٠.

(٢) التصريح جـ٢/٢٥٩.

(٣) قائله/ عدى بن زيد التميمى من قصيدة من بحر/ الوافر، ينظر في/ الكتاب جـ١/٤٦٢، شرح الجمل جـ٢/٤٤٠، جواهر الأدب ٣٢٧، همع الهوامع جـ٤/٣٤٨، عدة السالك جـ٤/١٩٩، والتصريح جـ٢/٢٥٩، ابن الناظم ٧١١.

الشاهد في/ لو بغير الماء، وذلك لأن شرط لو أن تكون مختصة بالفعل وليس ههنا كذلك، واختلف في تخريجه فقيل تقديره: لو شرق بغير الماء حلقى هو شرق، فقوله: هو شرق جملة مفسرة للفعل المضمر، وقال ابن الناظم: كان الشأنية مضمرة فيه، والجملة المذكورة بعد لو خبر لها تقديره: لو كان الشأن بغير الماء حلقى شرق فقوله حلقى شرق في موضع النصب على أنها خبر كان، وقيل: هو محمول على ظاهره وأن الجملة الاسمية وليتها شذوذا والجواب قوله (كنت) وكالغصان خبر كان واعتصارى كلام إضافى مبتدأ وبالماء خبره، أي: نجاتي وملجئي، قال أبو عبيدة الاعتصار: الملجأ، والمعنى: لو شرقت بغير الماء اسغت شرقى بالماء، فإذا غصصت بالماء فبما أسيغه. (العيني على الصبان والأشموني جـ٤/٤٠).

(٤) نقله في شرح الجمل ولم يعزه انظر جـ٢/٤٤٠، وهو منسوب لأبى على الفارسي في شرح الكافية الشافية جـ٣/١٦٣٦، وابن الناظم ٧١٢، والتصريح جـ٢/٢٥٩، الأشموني جـ٤/٤٠، وانظره: في مغني اللبيب نقله عن بعضهم جـ١/٤٤٢، وعدة السالك جـ٤/١٩٩.

(٥) مغني اللبيب جـ١/٤٤٢، والأشموني جـ٤/٤٠.

وقال ابن خروف: هو على إضمار كان الشأنية[١] فتكون الجملة الملفوظ بها خبر كان الشأنية[٢] وقد حذفت كان والشأن.

وقول الآخر:

لو في طُهَيّةَ أَحْلَامٌ لما عَرَضُوا ∴ دُونَ الّذِي أنا أرْمِيه وَيَرْمِينِي

وبكان الشأنية قال أيضًا بها ابن الناظم [٣]، وهو منسوب لمذهب الكوفيين وبعض البصريين، قال علاء الأربلى: «ومذهب الكوفيين أنه يجوز وقوع الجملة الاسمية بعد (لو) كقول الشاعر:

لَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ ∴ كُنْتُ كالغصّان بالْمَاءِ اعْتِصاري

وتابعهم عليه بعض البصريين، وأما الباقون فإنهم يؤولون جميع ما ورد من ذلك، ويلتزمون بعدها الفعل»[٤].

وخالف ابن عصفور قال: لا يليها فعل مضمر إلا في ضرورة أو نادر كلام.

وجعل من الضرورة قول الشاعر:

أخلاى لو غير الحمام أصابكم ∴ عتبت ولكن ما على الدهر معتب[٥]

وجعل من نادر كلام قول حاتم: لو ذات سوار لطمتنى، حيث قال: «لو لا يليها إلا الفعل ظاهرًا ولا يليها مضمرًا إلا في ضرورة نحو قوله:

لو غَيْرُكمْ عَلِقَ الزُّبَيْرُ بِحَبْلِهِ ∴ ادى الجِوارَ إلى بَنِي الْعَوّامِ

---

(١) نقله عنه في منهج السالك جـ٤/٤٠، وفى التصريح عن بعضهم جـ٢/٢٥٩.
(٢) نقله عنه الصبان جـ٤/٤٠.
(٣) شرح الألفية لابن الناظم جـ٢/٧.
(٤) راجع جواهر الأدب ص٣٢٧.
(٥) قائله: الغطمش الصبي، وهو من شعراء الحماسة لأبى تمام من قصيدة من الطويل: أي: يا أخلاي جمع خليل، والشاهد في (لو غير الحمام) حيث ولي (لو) غير الفعل للضرورة والحمام: الموت، وعتبت/ جواب لو، ومعتب: مصدر ميمى بمعنى العتاب مبتدأ، وما على الدهر خبره وينظر في: الجني الداني ص٢٧٩، أوضح المسالك جـ٤/١٩٨، التصريح جـ٢/٢٥٩، شرح الحماسة للمرزوقي ٨٩٣، وللتبريزي جـ٢/٣٥٤، جواهر الأدب ٣٢٥.

وكذلك ما جاء في المثل من قولهم: «لو ذات سوار لطمتني»[١].

فمخالفة ابن عصفور للجمهور: أنه تقيد بأن «لو» لا يليها في الظاهر إلا الفعل وما عداه فضرورة أو نادر.

وهو خلاف وجهة نظر ابن مالك التى أرى أنه خالف فيها الجمهور وخالف فيها أيضًا ابن عصفور، حيث خضع للسماع الذي وردت فيه (لو) وقد وليها الاسم المرفوع على الابتداء ولم يتم تخريجه على التأويل والتقدير بل تقبله على ظاهره انصياعًا للسماع الوارد في كلام العرب مستشهدًا في ذلك بهذا البيت لا غير.

لَـوْ بِغَيْـرِ الْمَـاءِ حَلْقِـي شَـرِقٌ ∴ كُنْـتُ كالغصّـان بالْمـاءِ اعْتِصـاري

وعلة قبوله على ظاهره: اصطحابه لوجهة نظر؛ وضح فيها أن «لو» لما لم تصحب غالبا إلا فعلا ماضيًا وهو لازم البناء؛ لم تكن عاملة، ولما لم تكن عاملة لم يسلك بها سبيل (أن) في الاختصاص بالفعل أبدًا.

فنُبِّه على ذلك بمباشرتها (أن) كثيرًا، وبمباشرة غيرها قليلًا.

لذلك اعترض مذهب الفارسي على البيت السابق في تخريجه أن التقدير: لو شرق بغير الماء حلقي (هو شرق) فـ (هو شرق): جملة اسمية مفسرة للفعل المضمر، فقال هذا تكلف لا مزيد عليه، فلا يلتفت إليه[٢].

وكذلك اعترض مذهب الزمخشري في إدعائه: إضمار (ثبت) بين لو و (أنّ) على التزام كون الخبر فعلًا ومنعه أن يكون اسمًا نحو قولك: (لو أن زيدًا قام لقمت)، ومنعه أن يكون اسمًا، نحو: لو أنّ زيدًا حاضرٌ، بأن ما منعه شائع ذائع في كلام العرب[٣]، لقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ ﴾[٤].

---

(١) راجع: شرح الجمل لابن عصفور جـ٢/٤٤٠، الجني الداني ص٢٧٨-٢٧٩، والأشموني جـ٤/٣٩.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية جـ٣/١٦٣٦-١٦٣٧.

(٣) المرجع السابق نفس الموضع.

(٤) سورة لقمان من الآية ٢٧.

وتبع ابن مالك المرادى[١] والسيوطى[٢] والأشمونى[٣] أما ابن هشام فأجازه على قلة[٤]

وحجتهم في ذلك:

أن دخولها على فعل مضمر لا يختص بالضرورة والنادر، بل يكون في فصيح الكلام[٥] قاله المرادي[٦]، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ﴾[٧]. حيث حذف الفعل فانفصل الضمير والتقدير: والأصل: لو تملكون تملكون، فحذف الفعل الأول فانفصل الضمير.

ونقل ابن هشام عن بعضهم أن الآية على حذف كان مع اسمها والتقدير: لو كنتم تملكون.

ورُدَّ بأن المعهود بعد لو حذف كان ومرفوعها معاً، فقيل الأصل: لو كنتم أنتم تملكون فحذفا، وفيه نظر عند ابن هشام للجمع بين الحذف والتوكيد[٨].

أما توجيه ما ذهب إليه ابن مالك في قبوله للسماع وعدم تقييده بالفعلية بعد «لو» فمبنى على ملاحظته مخالفة (لو) لـ (أن) فنبه على هذه المخالفة، ومن ثم وردت الأساليب معها متنوعة ويجب قبولها على ظاهرها، وهذا المذهب يؤيد ما أتى به المتنبي في البيت محل الاستشهاد من قوله:

ولو قَلَمٌ ألْقَيْتُ فِي شَقّ رأسِهِ ∴ مِن السُّقْمِ ما غَيّرتُ مِن خَطّ كاتبِ

---

(١) انظر: الجني الداني ٢٧٩.
(٢) انظر: همع الهوامع جـ٤/٣٤٧.
(٣) انظر منهج السالك جـ٤/٣٩.
(٤) انظر: أوضح المسالك جـ٤/١٩٨.
(٥) انظر: المغني جـ١/٤٤١.
(٦) راجع الجني الداني ص٢٧٩، وبه قال الأشموني أيضًا في منهج السالك جـ٤/٣٩.
(٧) سورة الإسراء من الآية ١٠٠.
(٨) انظر: المغني جـ١/٤٤١.

فقد لحن هذا البيت بعض النحاة كما نقله لنا ابن هشام؛ لأنه قد ذكر بعد لو اسماً مرفوعاً لم يصلح معه تقدير فعل، وهو بذلك مرفوض عند الجمهور من قولهم يليها الفعل ظاهرًا أو مقدرًا، وأيضًا مرفوض على مذهب ابن عصفور لأنه تقيد بدخولها على الفعل في الظاهر وما عداه فضرورة ونادرة، لكنه مقبول على مذهب ابن مالك.

حيث تقبل مجيء الاسم المرفوع ليس على أنه فاعل لفعل محذوف يفسر بالمذكور، وإنما على أنه مبتدأ مرفوع بالابتداء، فإذا قد ورد في قول الشاعر: (لو بغير الماء حلقى شرق) فما المانع من قبوله في (لو قلم ألقيت)، (فقلم) مبتدأ و(ألقيت) خبر وبذلك لا يوجد لحن وأن ما ذكره المتنبي له وجه في العربية وأتى على لغة البعض فقد سمع في «لو» على الخصوص أساليب متعددة ومتنوعة ورد بعدها الفعل ظاهرًا وأساليب أخرى ورد بعدها الاسم مرفوعًا وأساليب أخرى ورد بعدها الاسم منصوبًا؛ فلا وجه للتعنت وللتكلف للحمل على فعل مقدر أو كان الشأنية أو نحو ذلك، وإنما الاعتراف بأن (لو) تخالف أدوات الشرط بما أن الأكثر فيها دخولها على الفعل الماضي لفظًا وهو لازم البناء فلم تكن عاملة، ولأنها غير عاملة للجزم ثبت مخالفتها لأدوات الشرط فلم يسلك بها سبيل هذه الأدوات من لزوم دخولها على الأفعال بدليل سماع أنّ المشددة بعدها كثيرًا، والظاهر معها أن الجملة معها اسمية خلافًا للبصرية.

وأيضًا سمع مباشرتها الجملة الاسمية في (لو غير الماء حلقى شرق) وكذلك قول المتنبي (لو قلم ألقيت) ومن ثم كان هذا المذهب الذي ركبه ابن مالك هو الأول بالصواب، وهو أولى عندي من تخريج ابن هشام للبيت على تقدير فعل من خلال المعنى حيث قال عقب البيت: «فقيل: لحن؛ لأنه لا يمكن أن يقدر: ولو ألقى قلم؛ وأقول: روى بنصب قلم، ورفعه، وهما صحيحان، والنصب أوْجَهُ بتقدير: لو لابَسْتُ قلما، كما يقدر في نحو: زيداً حبست عليه) والرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى، أى ولو حصل قلم، أى، ولو لوبس قلم كما قالوا في قوله:

إذا ابــنُ أبــي مُوســى بِلَالَــا بَلَغْتِــه ∴ فَقَــامَ بِفَــأْسٍ بَــيْنَ وِصْــلَيْكِ جَــازِرُ

فيمن رفع ابنًا: إن التقدير إذا بلغ، وعلى الرفع فيكون ألقيت صفة لقلــم، ومن الأولى تعليلية على كل حال متعلق بألقيت، لا بغيرت، لوقوعه في حيز «ما» النافية، وقد تُعلق بغيرت، لأن مثل ذلك يجوز في الشعر كقوله:

«* وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا* »(١).

فتخريج ابن هشام قائم على التقدير على الرغم من عدم وجــود المفســر للمحذوف وإنما استشفه من خلال المعنى، مما أراه تكلف وتعنت لا داعى له مادام يمكن قبول الظاهر ليس على الشذوذ وإنما على الاعتراف بمخالفة «لــو» لأدوات الشرط وأنها سلكت في الغالب سبيلًا غير أخواتها من دخولها على الفعل الماضي الذي يلزم معه كونها غير مؤثرة وغير عامله ومن ثم فمــا جــرى علــى (إنْ) وأخواتها لم يجر عليها في كل الأحوال فأحيانًا تكون مثلهن فيليها الفعل وأحيانــاً تسلك سبيل خاص بها، وكل ذلك يحدده الأسلوب التى وردت فيه فيؤخذ بظــاهره ويقبل وهو ما ارتآه ابن مالك وارتأيته الأجدر بالقبول وتطبيقه عندي على بيــت المتنبي مما يشهد ذلك بعبقرية المتنبي وأن من لحنه لم يعلم قدره.

❁❁❁❁

(١) مغني اللبيب جـ١/٤٤٢-٤٤٣.

نتائج البحث

يرى البحث ويوصي بالآتي:

[١] أن كل ظاهرة شهد ظاهرها بمخالفة نحوية توقف عندها العلماء ورموها باللحن والخطأ، كانت مؤيدة بسماع سابق من الشعر القديم المستشهد به في عصور الاحتجاج، إلا أن المشكلة كانت تكمن في علمائنا علماء النحو أنفسهم فمثلما توقفوا في الظاهرة هنا عند الشعراء المحدثين ورموها باللحن والخطأ؛ فقد وقفوا فيها أيضًا في السابق ورموها بالشذوذ والضرورة وقلة الاستعمال. إذن تشدد العلماء أمام أقيستهم المصنوعة بأيديهم هى أساس الإشكالية وأساس المستشكل في النحو العربي كله.

[٢] صحة ما سمع من أخطاء بل وصحة القياس عليها فلا ثبات لقبول ظاهرة إلا بسماع وقد شهد السماع فما سمى بأخطاء ولحنون وأغلاط قد سمعت في كلام العرب القديم، وإن كانت تخالف الغالب في الأمثال لكن شهدت بها بعض اللهجات العربية متمثلًا في قراءة أو تركيب عربى رواه العلماء الثقات أو حتى الشعر المنظوم.

[٣] الاستغراب والدهشة بل والاعتراض على منهج علماء النحو يسمعون في كلام العرب القدامى قراءة تخالف قياسهم فيقولون شاذة ويرون تركيبًا عربيًا يخالف القياس لديهم فيقولون نادرًا ويسمعون لبيت من الشعر أو البيتين أو الأكثر من ذلك وهو يخالف قوانين القياس عندهم فيسقطونه من اعتباراتهم ويحيلوه للضرورة سواء ضرورة مستحسنة أو ضرورة مستقبحة والفيصل في هذه المواضع عندهم تعارض كل هذا مع القياس المصنوع بأيديهم.

[٤] الإنصاف للمسموع والانتصار لكل ما قد قيل أنه لحن أو غلط أو خطأ في الشعر الحديث طالما ثبت سماعه في وقت الاحتجاج، ولا يحق لنا التعصب للقياس مثلما فعل علماؤنا الأجلاء.

[٥] أن العلماء عندما اقتصروا في بناء أقيستهم على لهجات بعينها قد أضاعوا الكثير من كلام العرف فقد أثبت البحث الكثير من هذه اللهجات.

[٦] نحتاج الآن من (علماء النحو) الانتصار لكل مسموع من كلام العرب بل والقياس عليه وتقعيد القواعد على أساس التفصيل فقط للغالب في الأمثال والقليل بدلًا من بناء القاعدة على الغالب فقط، ورفض ما عداها ونسبة المخالف لها بالشذوذ والقلة والضرورة والندرة.

فلو أنهم تقبلوه في القديم لما احتاجوا إلى رميه بالخطأ والغلط واللحن في الحديث.

فهل لنا من علماء أجلاء مثل السابقين القدامى والمتأخرين ممن يؤكد على تقبل كل لهجات العرب فكل ما ورد في الشعر الحديث ثبت مجيئه على لهجة «ما» من كلام العرب إذن: ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾[1].

[٧] أثبت البحث أن القواعد والأقيسة والأسس والقوانين لم تبن على كل الوارد من لغة العرب، فقد شَهِد بهذا وأيده رَمْيّ شواهد المحدثين باللحن والخطأ والغلط، بحجة أنها وردت بعد عصر الاحتجاج. مع أنها وردت في القديم في عصر الاحتجاج وقد فروا منها وصدوا عنها ولخص كل هذا في نسبة الشذوذ لها وحملها على الضرورات والقول بالقلة وعدم القياس، ولو أنهم اكتفوا بالقلة لكان خيراً مما فعلوه إلا أنهم ربطوا قلة الاستعمال بعدم القياس.

[٨] أثبت البحث أن ما ارتكبه الشعراء المحدثون من لحن وأغلاط وأخطاء إنما هى إصدارات للنحاة وقرارات للعلماء ولاسيما علماء النحو الذين قعدوا القواعد، والتزموا بالمناهج والطرائق التى تجعلهم لا يتقبلون سواها ولا يعترفون بغيرها.

---

(١) سورة الرحمن من الآية ١٣.

فبدلا من انصياعهم وخضوعهم بل وتركيعهم لتلك القواعد التى أعملوا فيها ذهنهم واكتفوا فيها بوضع معايير وقوانين تجعلهم لا يحيدون عنها كان عليه بدلاً من ذلك؛ الاهتمام بكل ما نطقت به العرب، بل والاحتفال به وجعله هو المصدر الرئيسي في التقعيد، وأن يكون له من القداسة ما يحفظ له مكانته ويكون له من الإجلال ما يبقى له قدره، فالشاعر وإن كان من المولدين والمحدثين، ما نطق إلا على وجه من وجوه العربية، نعم هى قليلة بالنسبة لغيرها ذات الشهرة والزيوع والانتشار إلا أنه أصل في كلام العرب.

وما نطق إلا على أساس ذلك بما تمليه عليه اللغة ذات السليقة والطبع العربي، فلم يكن ليعلم بقوانين النحاة مثله في ذلك مثل الشعراء القدامى، فهم جميعهم ينطقون بما يتوارثون عن أقوامهم السابقين من الفصحاء بما لهم من أنماط في كلامهم وطرائق في تعبيراتهم.

إلا أن النحاة لم يهدأ لهم بال، بل راحوا يطلبون من هؤلاء الشعراء وهم آن ذاك يطلبون ممن نطقوا على لغتهم من العرب؛ أن يلتزموا بما وضعوا من القواعد والقوانين والمناهج التعسفية أحياناً والمجحفة أحيانًا أخرى وما شابه ذلك.

وأن سبب هذه البلبة والجدل والخلاف هو بناء الإصدارات والقرارات النحوية من قوانين وقواعد على مفاهيم خاصة بهم في معنى الشذوذ والضرورة على نحو ما أظهره البحث، وأن الغلط والخطأ واللحن ما هو إلا مترادفات للشذوذ والضرورة في القديم إلا أن الضرورة تخص الخطأ في الإعراب بالشعر فقط.

فكان من إصداراتهم:

تلحين الشعراء المحدَثين من المولدين وممن جاء بعدهم وتغليظهم لخروجهم عن أقيستهم ومعاييرهم الموضوعة من قبلهم فما أتى على الغالب فهو مطرد على القاعدة الموضوعة وما دون ذلك فهو مردود بالشذوذ والتخطئة، وقد

أثبت البحث أن ما نسب للشعراء المحدَثين من أخطاء وأغلاط وتلحين وشذوذ وضرورة كله عربى فصيح صحيح، مرده السماع العربي مدعوم بالنثر والنظم.

فالنثر في ثبوت فصاحة هذه الأخطاء يصل إلى حد القراءات الواردة تحت مسمى (شاذة) وهى بالتأكيد تنتمي إلى قارئ نطق على لغة قومه وأكثر من ذلك في القراءات التى تخالف القاعدة والأحاديث والآثار المأثورة عن العرب بالإضافة إلى الأشعار التى نطق بها من سبق هؤلاء المحدَثين وهى أيضًا مرفوضة عند النحاة من هؤلاء الشعراء، ومن ثم أثبت البحث بالدليل المسموع فصاحة الآتى وصحة القياس عليه:

١- جمع بوق على بوقات.
٢- تفسير ضمير الشأن بالمفرد.
٣- حذف الموصول الاسمي وبقاء صلته.
٤- الفصل بالأجنبي بين الصلة والموصول.
٥- غير قائم الزيدان يجرى مجرى ما قائم الزيدان.
٦- ذكر الخبر بعد «لولا» الامتناعية عند وجود ما يدل عليه.
٧- حذف النون من مضارع كان المجزوم بالسكون مطلقاً سواء اتصل بساكن أو اتصل بمتحرك ما لم تتصل بضمير
٨- إعمال «لا» في المعارف.
٩- اقتران خبر «كاد» بـ «أنْ».
١٠- أساليب «كاد» مختلفة فكل أسلوب يفيد إفادة محددة قد تكون مثل سائر الأفعال نفيها نفي وإثباتها إثبات بحسب الغالب وقد يعكس فيكون نفيها إثبات وإثباتها نفي بحسب الأسلوب.
١١- نصب الجزأين بـ إنَّ وأخواتها.
١٢- تزاد الباء في فاعل «كفى» المتعدى لواحد ومفعوله.
١٣- دخول كاف الخطاب على الضمير المتصل المتكلم.

١٤- تشديد النون من «لدن».

١٥- استعمال بعض (الظروف والحروف) أسماء بغير ألفاظها.

١٦- بناء اسم التفضيل من الألوان.

١٧- مجئ أفعل التفضيل النكرة (مؤنثاً).

١٨- مجئ ثم للترتيب الذكرى.

١٩- حذف همزة الاستفهام ولو كانت المعادلة مع «أم» المتصلة.

٢٠- العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد أو فصل.

٢١- إسناد «شتان» إلى «ما» في قولهم: «شتان ما بين اليزيدين».

٢٢- رفع المضارع الواقع في جواب الطلب عند سقوط الفاء، وقد قصد الجزاء.

٢٣- النصب «بأن» مضمرة دون تعويض أو بديل.

٢٤- الجزم بـ «لو».

٢٥- «لو» يليها الاسم الموفوع بدون مفسر.

وبعد فقد ثبت بالدليل المسموع عن العرب صحة سماع هذه الأخطاء ومن ثم رأيت أنها ليست بأخطاء وإنما وردت على القليل مخالفة للكثير فقد ثبت سماعها على لغات غير مشهورة وغير منتشرة فهذا لا يطعن فيها ولا يلحنها ويستدعي نكرانها مثلما فعل النحاة، ومن ثم رأيت هنا أكثر من قبولها صحة القياس عليها.

﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾[1].

دكتورة/ رباب إبراهيم عبد الفضيل
أستاذ مساعد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية
بنات بالإسكندرية ــ جامعة الأزهر

(١) سورة هود من الآية ٨٨.

ثبت المصادر والمراجع

١- إتحاف فضلاء البشير في القراءات الأربعة عشر المسمى: منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات تأليف/ أحمد محمد البنا – تحقيق – شعبان محمد، طبعة ١٤٠٧هـ.
٢- الأخطاء النحوية والصرفية في شعر المتنبي: رسالة ماجستير إعداد/ علي محمد فاخر.
٣- أدب الكاتب – لابن قتيبة – تحقيق محمد محيي الدين – السعادة ١٣٨٢هـ.
٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب – لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/ مصطفى النماس، ط (١) ١٤٠٤هـ.
٥- أساس البلاغة – للزمخشري، دار الكتب المصرية ١٣٤١هـ.
٦- أسرار العربية – لابن الأنباري – تحقيق/ محمد بهجت البيطار.
٧- الأشباه والنظائر – للسيوطي – تحقيق/ عبد العال سالم مكرم – مؤسسة الرسالة – بيروت.
٨- الأصول في النحو – لابن السراج – تحقيق: د/ الحسين الفتلي، ط (٣) ١٤٠٨هـ.
٩- إعراب القرآن – لأبي جعفر النحاس – تحقيق: د/ زهير غازي، مكتبة النهضة ط ٣، ١٤٩هـ.
١٠- الأعلام – للزركلي – دار العلم – بيروت – لبنان ط (٣).
١١- الأغاني – لأبي الفرج الأصفهاني – دار الكتب المصرية ١٣٤٥هـ، والهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
١٢- الاقتراح للسيوطي – تحقيق: حمدي عبد الفتاح، ط ١٤٣٤هـ.
١٣- أمالي ابن الحاجب – تحقيق فخر سليمان قدراة – دار الجيل – بيروت – دار عمار – عمان ط ١٩٨٩م.

١٤- أمالي ابن الشجري – تحقيق د/ محمد محمود الصاحبي – دار الخانجي – القاهرة.
١٥- الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين – لابن الأنباري، ومعه كتاب: الانتصاف تأليف/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ١٤٠٧هـ -١٩٧٨م – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت.
١٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – تأليف ابن هشام ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت ١٤١٥هـ -١٩٩٤م.
١٧- البسيط في شرح الجمل – لابن أبي الربيع – تحقيق د/ عياد بن عبد الشبيتى – دار الغرب الأسلامي.
١٨- البغداديات – المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي – تحقيق: صلاح الدين عبد الله – وزارة الأوقاف – بغداد، ١٩٨٣م.
١٩- تاج العروس في جواهر القاموس – للزبيدي، دار الهداية، طبعة القاهرة ١٣٠٦هـ.
٢٠- تأويل مشكل إعراب القرآن – لابن قتيبة – تحقيق/ السيد أحمد صقر – دار التراث – القاهرة ١٣٩٣هـ -١٩٧٣م.
٢١- التبصرة والتذكرة – للصيمري، تحقيق دار رفقي أحمد مصطفى على الدين، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م.
٢٢- التبيان في إعراب القرآن – للعكبري – تحقيق/ علي محمد البجاوي – دار الكتب ١٩٧٦م.
٢٣- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد – لابن هشام، تحقيق: د/ عباس مصطفى الصالحى – دار الكتب العربي.
٢٤- التخمير على شرح المفصل – للخوارزمي، تحقيق/ عبد الرحمن العثيميين، كلية اللغة العربية – مكة.

٢٥- تذكرة النحاة – لأبي حيان – تحقيق/ عفيف عبد الرحمن – مؤسسة الرسالة ط (١) ١٩٨٦م.
٢٦- التذييل والتكميل في شرح التسهيل – لأبي حيان – تحقيق: د/ حسين هنداوي – دار العلم – دمشق.
٢٧- التصريح بمضمون التوضيح – لخالد الأزهرى – دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي.
٢٨- تفسير البحر المحيط – لأبي حيان، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
٢٩- تفسير الطبري – تحقيق/ محمود محمد شاكر – دار المعارف بمصر ١٣٧٤هـ.
٣٠- التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح – للزركشي.
٣١- توجيه إعراب أبيات منفرة – للرماني، تحقيق/ سعيد الأفغاني – دمشق ١٩٥٨م.
٣٢- التوطئة – لأبي على الشلوبين – تحقيق: د/ يوسف أحمد المطوع – الكويت.
٣٣- الجمل المنسوب للخليل – تحقيق: د/ فخر الدين قباوة – مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٠٥هـ.
٣٤- الجمهرة في اللغة – لابن دريد – حيدر آباد. الهند ١٣٥١هـ.
٣٥- الجني الداني في حروف المعاني – للمرادي، تحقيق/ فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل ط (١) ١٩٩٢م، دار الكتب العلمية – لبنان، وأخرى، تحقيق: طه محسن.
٣٦- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب – لعلاء الدين الإربلي، شرح وتحقيق: د/ حامد نيل – مكتبة النهضة المصرية، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.
٣٧- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – دار الفكر.

٣٨- حاشية الصبان على شرح الأشموني – (مهج السالك إلى الفية ابن مالك) عيسى البابي – الحلبي – دار إحياء الكتب العربية.
٣٩- حماسة البحتري – ضبط لويس شيخو – دار الكتاب العربي – بيروت ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.
٤٠- الحيوان – للجاحظ، تحقيق/ عبد السلام هارون، مطبعة مصفى البابي الحلى – بمصر ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م.
٤١- خزانة الأدب – للبغدادي – طبعة بولاق بمصر ١٢٩٩هـ، ونشره الخانجي بمصر ١٤٠٩ –١٩٨٩م، بتحقيق/ عبد السلام محمد هارون.
٤٢- الخصائص – لابن جني – تحقيق/ محمد على النجار ط (٤)، نشر الهيئة العامة للكتاب.
٤٣- الدرر اللوامع على همع الهوامع – للشنقيطي – نشر الخانجي، المطبعة الجمالية – القاهرة، ومطبعة كردستان العلمية ط (١٢٨).
٤٤- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون – للسمين الحلبي، تحقيق: د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق.
٤٥- ديوان ابن المعتز – دار صادر – بيروت.
٤٦- ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح العكبري ضبطه مصطفى السقا، وإبراهيم الإبياري، وعبد الحفيظ شلبي – دار المعرفة – بيروت – لبنان.
٤٧- ديوان أبي نواس – دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان.
٤٨- ديوان الأخطل – طبعة دار الثقافة – بيروت.
٤٩- ديوان الأعشى الكبير – شرح محمد محمد حسين – مكتبة الآداب – القاهرة ١٩٥٠م.
٥٠- ديوان امرئ القيس – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعارف بمصر ١٩٥٨م.
٥١- ديوان حسان بن ثابت – تحقيق د/ وليد عرفات – بيروت – لبنان.

٥٢- ديوان زهير بن أبي سلمى – صنعه ثعلب، دار الكتب المصرية ١٣٦٢هـ، وصنعه الأعلم الشنتمري، تحقيق/ فخر الدين قباوة – دار الآفاق.
٥٣- ديوان الشريف المرتضى – دار صادر – بيروت – ١٣٨٠هـ – ١٩٦١م.
٥٤- ديوان الشماخ – تحقيق/ صلاح الدين الهادي – دار المعارف بمصر ١٩٦٨م.
٥٥- ديوان علقمة – بشرح الأعلم الشنتمري – تحقيق لطفي ودرية الخطيب – دار الكتاب – بحلب ١٣٨٩هـ.
٥٦- ديوان الفرزدق – بشرح عبد الله الصاوي – القاهرة ١٣٥٤هـ – ١٩٣٦م.
٥٧- ديوان القطامي – ياكوب بارشا – ليدن ١٩٠٢م.
٥٨- ديوان كعب بن مالك – الأنصاري تحقيق د/ سامي مكي العاني، مكتبة النهضة – بغداد ١٣٨٦هـ – ١٩٦٦م.
٥٩- ديوان الكميت – شعر الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق داود سلوم – بغداد ١٩٦٩م.
٦٠- ديوان المتنبي تحقيق/ ناصف اليازجي – بيروت ١٩٥٦م.
٦١- ديوان المتنبي بشرح الأعلم الشنتمري – تحقيق/ لطفى ودرية الخطيب – دار الكتاب – بحلب ١٣٨٩هـ.
٦٢- ديوان المتنبي – بشرح الواحدي تصحيح فرديك ديتريصي – برلين ١٨٦١م.
٦٣- رغبة الأمل في كتاب الكامل، للشيخ سيد على المرصفي – مصر ١٣٤٦هـ.

٦٤- رصف المباني في شرح حروف المعاني – للمالقى، تحقيق: أحمد الخراط.
٦٥- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه – د/ مازن مبارك.
٦٦- الزاهر في معاني كلمات الناس – تحقيق د/ حاتم صالح الضامن، وزارة الثقافة والإعلام – بغداد ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م.
٦٧- سر صناعة الإعراب – لابن جني بتحقيق مصطفى السقا وآخرون، تحقيق/ حسن هنداوي – دار القلم – دمشق، ١٩٩٣م.
٦٨- سنن ابن ماجه – تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي – مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٧٣هـ.
٦٩- سنن النسائي – حققه حسن عبد المنعم شلبي وآخرون – مؤسسة الرسالة – بيروت ط ١٤٢١هـ -٢٠٠١م.
٧٠- شبكة الفصيح –
٧١- شرح ابن عقيل ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.
٧٢- شرح ابيات المغني – للبغدادي، تحقيق/ عبد العزيز رياح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث – دمشق، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م، وآخرى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٨م.
٧٣- شرح ألفية بن معطي – للرعيني – مصورة عن نسخة برلين رقم ٦٠٥٤.
٧٤- شرح الألفية – لابن الناظم حققه عبد المجيد – دار الجيل – بيروت – لبنان.
٧٥- شرح الإيضاح – لابن الربيع – مخطوط – غير مفهرس ميكروفيلم رقم ٢٢ لوحة رقم ٣٠.

٧٦- شرح التسهيل – لابن مالك تحقيق محمد عبد القادر وآخرون – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
٧٧- شرح التسهيل لناظر الجيش مخطوط بدار الكتب تحت رقم ٣٤٩، نحو ومحقق بجامعة الأزهر.
٧٨- شرح جمل الزجاجي – لابن عصفور، تحقيق: د/ صاحب أبو جناح.
٧٩- شرح الحماسة – للتبريزي – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – مطبعة حجازي – القاهرة ١٣٥٨هـ.
٨٠- شرح السيرافي لكتاب سيبويه – تحقيق/ حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ط ٢٠٠٨م.
٨١- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب كلاهما لابن هشام وبهامشه حاشية محمد المالكي – الطبعة الأخيرة، مصطفى البابي الحلبي.
٨٢- شرح الشواهد من أمات الكتب والمصادر- تأليف محمد حسن شراب – مؤسسة الرسالة.
٨٣- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق/ عبد المنعم هريدي ط (١).
٨٤- شرح القصائد السبع – لابن الأنباري، تحقيق/ عبد السلام هارون – دار المعارف بمصر ١٣٨٢هـ -١٩٦٣م.
٨٥- شرح قصيدة كعب بن زهير – بانت سعاد لابن هشام – مطبعة محمد مصطفى وأحمد الحلبي.
٨٦- شرح الكافية – للرضي – طبعة جديدة تعليق حسن عمر – مؤسسة الصادق.
٨٧- شرح الكافية الشافية – لابن مالك، حققه د/ عبد المنعم هريدي – دار المأمون للتراث.
٨٨- شرح المفصل لابن يعيش – مكتبة المتنبي – القاهرة.

٨٩- شرح المقرب لابن عصفور – تأليف: علي محمد فاخر، الطبعة الأولى ١٤١١هـ -١٩٩٠م، – دار السعادة.
٩٠- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي، تحقيق عبد الله الحسيني – مكة المكرمة ط ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.
٩١- الشواذ في القراءات لابن خالويه.
٩٢- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك – محمد فؤاد عبد الباقي – مطبعة عيسى البابي الحلبي – القاهرة ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.
٩٣- الصحاح (للجوهري) تحقيق أحمد عبد المغفور عطار – دار العلم للملايين – بيروت ١٤٠٧هـ وأخرى دار الكتاب العربي.
٩٤- صحيح البخاري – تحقيق محمد زهير بن ناصر – دار طوق النجاة – ط.
٩٥- صحيح مسلم- تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي – دار إحياء التراث العربي.
٩٦- الضرائر للألوسي – المطبعة السلفية – القاهرة ١٣٤١هـ.
٩٧- طبقات فحول الشعراء – لابن سلام الجحمي – شرح محمد شاكر، مطبعة المدني – القاهرة – ١٩٧٤م.
٩٨- الظروف في الأسلوب العربي – تأليف/ محمد سعادة طبعة ١٩٩٢م.
٩٩- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك – لمحمد محيي الدين عبد الحميد.
١٠٠- العقد الفريد لابن عبد ربه – تحقيق/ أحمد أمين وآخرون، مطبعة لجن التأليف.
١٠١- الفصول لابن معط – تحقيق/ محمود محمد الطناحي – مكتبة الإيمان – القاهرة – عيسى البابي الحلبي.
١٠٢- في الضرورات النحوية- تأليف د/ حامد أحمد نيل – ١٩٧٨م.
١٠٣- القاموس المحيط – للفيروزآبادي – دار الحديث – القاهرة، أنس محمد الشامى – زكريا جابر أحمد.

١٠٤- القصائد السبع – لابن الأنباري – تحقيق/ عبد السلام هارون – دار المعارف ١٩٦٣م.
١٠٥- الكامل – للمبرد – طبعة أوربية.
١٠٦- الكتاب – لسيبويه – طبعة عبد السلام هارون.
١٠٧- الكشاف – للزمخشرى – مطبعة – مصطفى البابي الحلبي.
١٠٨- اللامات للزجاجي، تحقيق/ مازن المبارك – مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق ١٩٩٦م.
١٠٩- اللآلئ في شرح أمال القالئ – لابن عبيده البكرى، تحقيق/ عبد العزيز الميمى – مطبعة لجنة التأليف والنشر ١٣٥٨هـ.
١١٠- لسان العرب – لابن منظور – طبعة دار المعارف ١١١٩- القاهرة.
١١١- اللمع لابن جني، تحقيق/ حامد المؤمن – عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية ط (٢) ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.
١١٢- المتنبي والنحو الكوفي مجلة القادسية.
١١٣- المحتسب لابن جني، تحقيق/ على النجدي ناصف، د/ عبد الحليم النجار، د/ عبد الفتاح إسماعيل – المجلس الأعلى القاهرة ١٣٨٦هـ.
١١٤- المزهر في علوم اللغة – للسيوطي – تحقيق/ محمد أحمد جاد المولى – دار إحياء الكتب العربية – بمصر.
١١٥- المسائل العسكرية لأبي على الفارسي، تحقيق: د/ محمد الشاطر أحمد، جامعة الأزهر ط (١) ١٤٠٣هـ -١٩٨٢م، مطبعة المدني.
١١٦- المساعد على تسهيل الفوائد لابن مالك، تحقيق/ محمد كامل بركات – جامعة الإمام – دار الفكر – ط (١) ١٩٨٠م.
١١٧- مسند أحمد بن حنبل – وضعه محمد ناصر الألباني– المكتب الإسلامي.
١١٨- المطالع السعيدة للسيوطي، تحقيق/ طاهر سليمان حمودة العلوم اللغوية – مصر.

١١٩- معاني الحروف لكرماني، حققه/ عبد الفتاح إسماعيل – دار نهضة مصر.
١٢٠- معاني القرآن للأخفش، تحقيق: د/ هدى محمد قراعة – مطبعة المدني، الناشر مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤١١هـ -١٩٩٠م.
١٢١- معاني القرآن للفراء بتحقيق أحمد يوسف نجاتى – محمد على النجار، مكتبة المجلد العربي – القاهرة – الأزهر.
١٢٢- معاهد التنصيص للعباسي تحقيق/ محمد محيي الدين، مطبعة السعادة.
١٢٣- معجم الأدباء لياقوت الحموى الرومى – تحقيق/ إحسان عباس – دار العرب الإسلامي – بيروت ط ١٤١٤هـ.
١٢٤- مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق/ الفاخوري – دار الجيل – بيروت – ط (١) ١٤١١هـ -١٩٩١م.
١٢٥- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني، تحقيق على محمد فاخر وآخرون – دار السلام للطباعة.
١٢٦- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق/ د كاظم بحر المرجان، المجلد العربي، الأزهر.
١٢٧- المقتضب – للمبرد – تحقيق: عبد الخالق عظيمة – دار الكتاب العربي – دار الكتاب اللبناني – القاهرة ١٣٩٩هـ.
١٢٨- المقرب لابن عصفور – تحقيق/ أحمد عبد الستار وعبد الله الحبوري، مطبعة العاتي – بغداد.
١٢٩- ملحقات رؤبة طلبة دار الآفاق – بيروت.
١٣٠- منحة الجليل بشرح ابن عقيل – ط المكتبة العصرية.
١٣١- المنصف – لابن جني – تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة الحلبي ١٣٧٩هـ.

١٣٢- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني ومعه حاشية الصبان، ومذيل بشرح شواهد العيني – دار إحياء الكتب العربية – فيصل الحلبي.
١٣٣- الموسوعة العربية الشاملة أبيديكان.
١٣٤- الموشح للمرزباني – تحقيق/ على البجاوي.
١٣٥- نتائج الفكر في النحو للسهيلي، تحقيق: د/ محمد إبراهيم البنا – دار الرياض – دار النصر.
١٣٦- نشأة النحو للطنطاوى – تحقيق: أبا محمد، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط (٢)، ٢٠٠٢م.
١٣٧- النقائض – رواية اليزيدي عن السكري عن أبي عبيدة – ليدن ١٩٠٧م.
١٣٨- النوادر لأبي زيد الأنصاري – دار الكتاب العربي ط (٢).
١٣٩- النون وأحوالها في لغة العرب د/ صبحي عبد الحميد ط (١) ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م – مطبعة الأمانة.
١٤٠- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع تحقيق/ محمد عبد السلام هارون، د/ عبد العال سالم مكرم – مؤسسة الرسالة ١٤١٣هـ -١٩٩٢م – بيروت.

فهرس الآيات القرآنية

م	الآية	رقمها	رقم الصفحة
	سورة الفاتحة		
١	إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ	٦	٦١٧
	سورة البقرة		
٢	وَقُلْنَا يَاآدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ	٣٥	٧٧٦
٣	قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا	٦٧	٦٧٥
٤	قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ	٦٨	٦٧٦
٥	قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْنُهَا	٦٩	٦٧٦
٦	قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ	٧٠	٦٧٦
٧	فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ	٧١	٦٧١
٨	وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا	٨٣	٨٠٠
٩	لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ	١٠٣	٥٧٣
١٠	فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ	١٣٧	٦٩٠
١١	فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ	١٧٣	٦٢٥
١٢	وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ	١٩٥	٦٩٧
١٣	يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى	٢٦٤	٦٥٢
	سورة آل عمران		
١٤	وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ	١٤٢	٥٩٠
١٥	يَنْصُرْكُمْ	١٦٠	٨٠٩
١٦	هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ	١٦٣	٧١٩
	سورة النساء		
١٧	يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ	٢٦	٦٠٣

م	الآية	رقمها	رقم الصفحة
١٨	وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا	٤٠	٦٤٦
١٩	مِنَ الَّذِينَ هَادُوا	٤٦	٦٠٦
٢٠	وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ	٦٦	٨١٣
٢١	وَإِذًا لَآتَيْنَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا	٦٧	٧١٢
٢٢	يَالَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا	٧٣	٦٨٣
٢٣	فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا	٧٨	٦٧٨
٢٤	وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ	٨٣	٦٤١
٢٥	أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا	٩٧	٦٤٦
٢٦	آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ... وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ	١٣٦	٦٠٥
٢٧	وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ	١٥٩	٦٠٢
٢٨	إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ	١٧٦	٨١٤
٢٩	يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا	١٧٦	٨١٤
	سورة الأنعام		
٣٠	يَالَيْتَنَا نُرَدُّ ... وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ	٢٧	٦٨٢
٣١	مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ	٩١	٧٧٧
٣٢	وَمَا يُشْعِرُكُمْ	١٠٩	٨٠٩
٣٣	مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا	١٤٨	٧٧٧
٣٤	ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ ... آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ	١٥٣-١٥٤	٧٦٠
	سورة الأعراف		
٣٥	وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ	١١	٧٥٩
٣٦	خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ	٣١	٧١٩
٣٧	هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ... زَوْجَهَا	١٨٩	٧٥٨

م	الآية	رقمها	رقم الصفحة
	سورة التوبة		
٣٨	وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ	٦	٨١٤
٣٩	مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ	١١٧	٧٥٦
٤٠	وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا ... ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ	١١٨	٦٦٢
	سورة يونس		
٤١	وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ	١٨	٧٨٥
	سورة يوسف		
٤٢	وَنَحْنُ عُصْبَةٌ	٨، ١٤	٦٥٤
	سورة الرعد		
٤٣	يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ	٢٣	٧٧٦
٤٤	كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا	٤٣	٦٩٦
	سورة إبراهيم		
٤٥	يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ	١٧	٦٧١
٤٦	قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا ... مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ	٣١	٧٩١
	سورة النحل		
٤٧	مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا	٧٣	٧٨٥
	سورة الإسراء		
٤٨	إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا	٢٣	٧١٩
٤٩	رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ	٥٤	٧٤٥
٥٠	وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ	٧٣	٦٧٢
٥١	قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي	١٠٠	٨١٩
	سورة الكهف		
٥٢	قَيِّمًا لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ	٢	٧١٣

م	الآية	رقمها	رقم الصفحة
٥٣	إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ	٣٩	٧٤٠
٥٤	وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا	٦٥	٧١٢
٥٥	قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا	٧٦	٧١٢
	سورة مريم		
٥٦	وَلَمْ تَكُ شَيْئًا	٩	٦٤٣
٥٧	وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيًّا	١٣	٧١٢
٥٨	وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا	٢٠	٦٤٨
٥٩	وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ	٢٥	٦٩٩
	سورة طه		
٦٠	وَقَدْ آتَيْنَاكَ مِنْ لَدُنَّا ذِكْرًا	٩٩	٧١٢
	سورة الأنبياء		
٦١	لَاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ	١٧	٧١٢
٦٢	وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ	٤٧	٦٩١
٦٣	قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ	٥٤	٧٧٦
	سورة الحج		
٦٤	فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ	١٥	٦٩٩
٦٥	وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ	٢٥	٦٩٩
	سورة المؤمنون		
٦٦	أَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ	١٠٥	٦٤٦
	سورة النور		
٦٧	إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا	٤٠	٦٧٢
٦٨	ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ	٤٠	٦٧٠

م	الآية	رقمها	رقم الصفحة
٦٩	يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ	٤٣	٦٦٢
	سورة القصص		
٧٠	ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقًا مِنْ لَدُنَّا	٥٧	٧١٢
	سورة العنكبوت		
٧١	وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ	٤٦	٦٠٥
٧٢	وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ	٦٤	٦٤٦
	سورة الروم		
٧٣	وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ	٢٤	٦٠٤
٧٤	وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ	٢٧	٧٣٢
	سورة لقمان		
٧٥	إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ	١٦	٦٤٦
٧٦	وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ	٢٧	٨١٨
	سورة السجدة		
٧٧	الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ	٧	٧٦٠
٧٨	وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ	٩	٧٦٠
	سورة الأحزاب		
٧٩	وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ	٢٥	٦٩٠
	سورة سبأ		
٨٠	تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ	١٤	٨٠٩
	سورة يس		
٨١	فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ	٧٧	٦٤٦

م	الآية	رقمها	رقم الصفحة
	سورة الصافات		
٨٢	وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ	١٦٤	٦٠٥
	سورة ص		
٨٣	فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ	٣٣	٦٩٨
	سورة الزمر		
٨٤	خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا	٦	٧٥٧
٨٥	قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ	٦٤	٧٩٢
	سورة غافر		
٨٦	إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ ... فَتَكْفُرُونَ	١٠	٦١٦
٨٧	قَالُوا أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُمْ	٥٠	٦٤٦
٨٨	فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ	٨٥	٦٤٧
	سورة الزخرف		
٨٩	وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ	٨٠	٨٠٩
	سورة النجم		
٩٠	ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى * وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى	٦، ٧	٧٧٨
٩١	وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى	٥٠	٥٨٠
	سورة الرحمن		
٩٢	يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ	٢٩	٦٠٢
	سورة الواقعة		
٩٣	أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ * أَوَآبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ	٤٧، ٤٨	٧٧٧

م	الآية	رقمها	رقم الصفحة
	سورة الملك		
٩٤	تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ	٨	٦٦٢
	سورة الحاقة		
٩٥	يَالَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ	٢٧	٦٨٣
	سورة المدثر		
٩٦	وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ * وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ	٣، ٤	٦١٧
	سورة القيامة		
٩٧	أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً	٣٧	٦٤٦
	سورة الانشقاق		
٩٨	إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ	١	٨١٤
	سورة الطارق		
٩٩	إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ	٨، ٩	٦١٥
	سورة الضحى		
١٠٠	فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ	٩، ١٠	٦١٧
	سورة البينة		
١٠١	لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ	١	٦٤٦
	سورة الإخلاص		
١٠٢	قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ	١	٥٩٦

فهرس الأحاديث النبوية

م	الحديث	رقم الصفحة
١	«لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم»	٦٣٥
٢	«إني ذاكرٌ لك أمرًا ولولا مروان أقسم على فيه لم أذكره لك»	٦٣٥
٣	« إن يكنه فلن تسلط عليه، وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله »	٦٤٨
٤	« كاد أمية ابن أبي الصلت – أن يسلم »	٦٦٤
٥	« كاد الفقر أن يكون كفرًا »	٦٦٤
٦	«ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب»	٦٦٥
٧	« كاد قلبي أن يطير»	٦٦٥
٨	« ما أمرهما إلا واحد أشهدكم أنى قد أوجبت الحج مع العمرة، ثم طاف لهما طوافًا واحدًا، ورأى أن ذلك مجزيًا عنه وأهدى »	٦٨٦
٩	«يا ليتني فيها جذعا، ليتني أكون حيًا إذ يخرجك قومك»	٦٨٦
١٠	«لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»	٦٩٦
١١	«لهي أسود من القار»	٧٣٥
١٢	«الشقاء أحب إليك أم السعادة»	٧٤٥
١٣	«كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر»	٧٨٠

فهرس الأبيات الشعرية

صدر البيت	عجز البيت	البحر	القائل	الصفحة
ألم أكُ	والإخاءُ	الوافر	الحطيئة	٥٩٠
من يهجو	سواءُ	الوافر	حسان	٦٠٢
ليت شعري	عناءُ	الخفيف	أبو زيد الطائي	٧٢٥
أتهجوه	الفداءُ	الوافر	حسان	٧٤٦
وكلما	يصطحبَا	البسيط	المتنبي	٧٩٦
كأنه	إذا اسلحبّا	الرجز	رؤبة	٥٦٢
تترك	سبسبّا	الرجز	رؤبة	٥٦٢
توقه	نشبَا	الطويل	المتنبي	٧٩٦
بيضاء	دهبٌ	–	ذو الرمة	٥٧٢
وما مثله	يُقارِبُهُ	الطويل	الفرزدق	٥٧٥
ومن ذا	معايبُهُ	–	–	٥٧٩
فواللهِ	حبيبُ	الطويل	علقمة	٦٤٢
فوالله	جوانبُه	–	لم يسم	٦٤٢
عسى	قريبُ	الوافر	هدبة	٦٦٢
فقالت	منه أطيبُ	الطويل	الفرزدق	٧٤٨
طربت	يلعبُ	الطويل	الكميت	٧٦٩
أخلاي	معتبُ	الطويل	الغطمش الضبي	٨١٧
والله	ولا متقارِبِ	الطويل	حسان	٦٠٣
يرتم أنف	من إهابِه	–	أبو زيد	٦٦٤
كأن كبرى	من الذهب	البسيط	أبو نواس	٧٣٧
ثم قالوا	والتراب	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	٧٦٨

صدر البيت	عجز البيت	البحر	القائل	الصفحة
ولست	الكذوبِ	–	شاعر الحماسة	٧٧٩
ولو قلم	كاتبِ	الطويل	المتنبي	٨١٩
في سعى	ما أعدتْ	–	العجاج	٧٤٤
يوم	قد مدتْ	الرجز	العجاج	٧٤٤
قلت إني	وكعتَا	الخفيف	لم يسم	٧١٠
تساووا	مختلفاتٍ	–	شوقي	٦٥٢
خللا	الشيحَ	الكامل	المتنبي	٦٤٣
فقد	يصيحُ	–	–	٥٧٧
هل الدهر	أكدحُ	الطويل	ابن مقبل	٦٠٢
من صد	لا براحُ	الكامل	سعد بن مالك	٦٥٦
إذا غير	يبرحُ	الطويل	تأبط شرًا	٦٦٩
إذا سايرت	أملحُ	الطويل	جرير بن عطية	٧٥٣
نحن	بالفرجِ	–	مجهول	٦٩٨
وقصيدة	وسنادَها	–	عدي بن الرقاع	٥٧٢
نظر	منادَها	–	عدي بن الرقاع	٥٧٢
لسنا	يُحصَدَا	الكامل	الأعشى	٦١٣
إذا أسود	أُسْدًا	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٦٨٤
لقد نلت	سؤدَا	الطويل	بلا نسبة	٧٧٧
بئس	يرقدُهَا	المنسرح	المتنبي	٦٠٥
أهلًا	خردُهَا	المنسرح	المتنبي	٦٠٥

صدر البيت	عجز البيت	البحر	القائل	الصفحة
يعطي	ينكرُهَا	المنسرح	المتنبي	٦١٠
بلقاك	والأكيدُ	الكامل	المتنبي	٦٢٠
إن من	جَدُّهْ	الخفيف	أبو نواس	٥٢١
مَضَى	فَرْدُ	الطويل	المتنبي	٧٧٤
تُبَاعِدْنَ	وَصَدُّهُ	الطويل	المتنبي	٧٧٤
لولا أبوك	بالمقاليدِ	البسيط	أبو عطاء السندي	٦٤٢
كادت النفس	وبُرُودِ	–	–	٦٦٤
ألم يأتيك	بني زيادِ	الوافر	قيس بن زهير	٦٩٤
كل عندٍ	نصف عندِ	الرمل	بعض المولدين	٧١٧
أحادٌ	بالتّنادِ	الوافر	المتنبي	٧٦٥
ملئت	بآسادِ	البسيط	بلا نسبة	٧٧٨
ألا أيهذا	مخلدِي	الطويل	طرفة	٨٠٢
إن الوفاء	بالمزدادِ	الكامل	الشريف الرضي	٨١١
وما منهما	ذا نَفَره	–	العمران بن قحطان	٦٠٣
لها مُقلتا	عرارُهَا	–	–	٥٧٦
ألا هل	بَيْقَرَا	الطويل	امرؤ القيس	٦٩٥
إذا لاقيت	خَبَيْرَا	–	–	٧٠١
قبحتم	وأكبَرا	–	لم يسم	٧٤٦
تروح	تنتظرَ	–	امرؤ القيس	٧٧١
لا هناك	قفارُ	–	البحتري	٦٠٨
وهن	ضَامِرٌ	الطويل	الشماخ	٦١٤
لولا أبي	ولا مَذَرُ	–	مجهول	٦٤٢

صدر البيت	عجز البيت	البحر	القائل	الصفحة
حتى تراه	إمجارُه	–	–	٦٦٤
وجدت	ما يتذكرُ	–	ذو الرمة	٦٦٤
فأحسن	آسرُ	–	–	٧١٠
هل لك	والهل خَيْرُ	الرجز	أبو نواس	٧٢٥
يا تيم	عمرُ	–	جرير بن عطية	٧٤٤
إذا ابن	جازرُ	–	–	٨٢١
لم يك	بالسررِ	–	–	٦٥٠
هن الحرائر	بالسورِ	–	–	٧٠٣
وأبيض	عساكرِهِ	–	لم يسم	٧٣١
لعمُركَ	ابن مِنْقِر	الطويل	الأسود بن يعفر	٧٦٧
وأصبحت	أو مضرِ	الطويل	عمر بن قحطان	٧٦٩
إن العجوز	قفيزًا	الرجز	مجهول	٦٨٤
قد كاد	أن يمصحَا	الرجز	رؤبة	٦٦٣
يكاد لولا	أن يملصَا	–	ابن الإعرابي	٦٦٤
ان شكلي	تبيضضِ	الخفيف	لم يسم	٧١٤
جارية	بني أباض	الرجز	رؤبة	٧٢٨
أبيتُ	نَزَعَا	–	سويد بن كراع	٥٧٢
يا ليت	رواجعَا	الرجز	رؤبة	٦٨٥
غدت	فترفعَ	الطويل	يزيد بن الطثرية	٧٢٥
أُحَبِكِ	رِيعَا	الوافر	المتنبي	٧٩٦
تقول	اليجدعُ	الطويل	ذو الخرق	٥٦٠
تفرق	أشبعُ	–	ابن الأحنف	٥٩٣

صدر البيت	عجز البيت	البحر	القائل	الصفحة
فأرحامُ	تتقطعُ	الطويل	المتنبي	٧١٢
له منظر	أسفعُ	–	–	٧٣٢
أتبيتُ	الملسوعِ	الكامل	الشريف المرتضى	٥٩١
جازيتموني	وصنيعِي	–	بعض المحدثين	٧٨٨
وما دمية	وانصافَا	المتقارب	سحيم العبد	٧١٤
وشعبتا	إسكاف	–	الشماخ	٥٧٩
هو البين	أفارقُ	الطويل	المتنبي	٥٩٩
وقفنا	وشائقُ	الطويل	المتنبي	٥٩٣
فرحنا	وترتقي	الطويل	امرؤ القيس	٧٢٥
سلام	يا دمشق	–	شوقي	٧٤٧
امطر	لا أغرق	الكامل	المتنبي	٧٨٩
فارسا	وَكِلْ	الرمل	امرأة من بني الحارث	٨٠٧
لو يشأُ	ذو خُصَلْ	الرمل	امرأة من بني الحارث	٨٠٧
غير أن	بالأجَلْ	الرمل	امرأة من بني الحارث	٨٠٧
مرت بنا	طوبَاك	–	ابن المعتز	٦٨٠
إن العرارة	الاثقَالَا	الكامل	الأخطل	٦١١
يذيب	لَسَالَا	الوافر	أبو العلاء المعري	٦٣٩
قم للمعلم	رسولَا	–	شوقي	٦٦١
ابيتم	عن السِّلّ	الطويل	مجهول	٦٦٦
فلا ترى	حاظَلَا	الرجز	رؤبة	٧٠٦

صدر البيت	عجز البيت	البحر	القائل	الصفحة
أحيا	وما عَدلَا	البسيط	المتنبي	٧٦٤
كذبتك	خيالَا	الكامل	الأخطل	٧٦٧
أفرح	نيلَا	–	حضرمي بن عامر	٧٦٩
قلت إذا	رملَا	الخفيف	عمر بن ربيعة	٧٧٩
ورجا	لينا لَا	الكامل	جرير	٧٧٩
كذلك	المِسْحَلُ	المتقارب	الكميت	٦١٤
ليت الشباب	الأولُ	الكامل	مجهول	٦٨٢
كفى ثعلا	أهلٌ	المتواتر	المتنبي	٦٩٠
قليل منك	له قليلُ	المتواتر	المتنبي	٦٩٠
لئن كان	يفعلُ	الطويل	الشنفري	٧٠٧
أبى جوده	قاتلةُ	الطويل	المتنبي	٧٢٣
وإن مدت	أعجلُ	الطويل	الشنفري الأزدي	٧٤٦
إن الذي	وأطولُ	الكامل	الفرزدق	٧٤٦
ولا عيب	أكسلُ	الطويل	الفرزدق	٧٥٢
لا يأمن	والجبلُ	–	–	٨١٥
ولست	ذا فضلِ	الطويل	النجاشي	٥٦١
ومنزل	بمنزلِ	–	المتنبي	٥٧٢
لعمرى	بالأصائلِ	–	أبو ذؤيب الهذلي	٦٠٥
أساءلت	بالأوائلِ	–	أبو ذؤيب الهذلي	٦٠٥
فظلوا	بالمهلِ	–	لم يسم	٦٠٦
وإذا الحرب	نزالِ	الخفيف	بشار	٧٠٤
لعمرك	أولِ	–	معين بن أوس	٧٣٢

صدر البيت	عجز البيت	البحر	القائل	الصفحة
فلا تعجلي	بخبولِ	–	كثير عزة	٧٧١
قفا نبك	فحوملِ	الطويل	امرؤ القيس	٧٨٩
وقبل يرى	من العذلِ	الطويل	المتنبي	٧٩٦
قواطنا	الحمَى	الرجز	العجاج	٥٦٠
فأصبحت	قلمًا	المنسرح	مجهول	٥٧٦
والعرب	دهمَا	–	حازم الأنصاري	٥٧٨
أو مذهب	والمختومُ	الكامل	لبيد	٥٦٢
لا تنه	عظيمُ	–	أبو الأسود الدؤلي	٥٩٠
وفاؤكما	سَاجِمُهْ	الطويل	المتنبي	٦٠٩
أنام	ويختصمُ	–	المتنبي	٧٦٦
فتنتج	فَتَفْطِمِ	الطويل	زهير	٥٧٩
لو قلت	ومبسمِ	الرجز	حكيم بن معية	٦٠٦
غير لاه	سِلْمِ	الخفيف	بلا نسبة	٦٢٦
فلولا بنوها	أتلعثَمِ	الطويل	الزبير	٦٤٢
فإن لم تك	ضيغم	الطويل	الخنجر بن صخر	٦٤٩
فإن لم تك	الرتائم	الخفيف	مجهول	٦٤٩
وتكاد	قوامِ	–	حسان	٦٧٤
تبلت	بسامِ	الكامل	حسان	٧٠٣
وجاشت	خواررزم	الوافر	الأسدي	٧١٤
من اقتضى	هل بلم	البسيط	المتنبي	٧٢٢
ولقد رأنى	وأمامِي	الكامل	قطري بن الفجاءة	٧٢٤

صدر البيت	عجز البيت	البحر	القائل	الصفحة
أبعد	من الظلمِ	البسيط	المتنبي	٧٢٧
شتان هنا	الدومِ	–	اللقيط بن زرارة	٧٨٤
لو غيركم	بني العوامِ	–	جرير	٨١٧
أنكرتها	جيرانَا	البسيط	لم يسم	٦٦٠
فكفى بنا	إيانَا	الكامل	كعب بن مالك	٦٩٧
شكوتم	مجانيننَا	المتقارب	محمد اليزيدي	٧٠٧
فلولا المعافاة	لكانوا كَنَا	المتقارب	محمد اليزيدي	٧٠٧
ذعرتم	الظافرينَا	الوافر	بلا نسبة	٧٧٦
تامت	شيبانَا	البسيط	لقيط بن زرارة	٨٠٨
ونحن	ما استغنينَا	–	–	٨٢١
قالوا	منه شيبانُ	–	ابن الرومي	٧٦٣
فلم أب	الله عدنانُ	–	ابن الرومي	٧٦٣
فقلت	داعيان	الوافر	الأعشى أو الحطيئة	٥٩٠
كأنك	بشنِّ	الوافر	النابغة	٦٠٢
ما الذي	يستويانِ	الخفيف	بعض الطائيين	٦٠٤
غير مأسوف	والحزنِ	المديد	أبو نواس	٦٢٥
أنا ابن جلا	تعرفونِي	الوافر	سحيم بن وثيل	٦٢٤
كفى بجسمي	لم ترنِي	البسيط	المتنبي	٧٠١
فلا تلمني	مشتركانِ	–	–	٧٠٨
لعمرك	أم بثمان	الطويل	عمر بن ربيعة	٧٦٧
فوالله	جَوَانِبُهْ	–	لم يسم	٦٤٢

صدر البيت	عجز البيت	البحر	القائل	الصفحة
إن من ساد	جَدُّهْ	الخفيف	أبو نواس	٧٦٠
مهما لي	وسربالِيهْ	الرجز	عمرو بن ملقط	٧٠٣
وقصيدة	وسنادَها	–	عدي بن الرقاع	٥٧٢
نظر	منادَهَا	–	عدي بن الرقاع	٥٧٢
لها مقلتا	عرارُهَا	–	–	٥٧٦
بئس	يرقدُهَا	المنسرح	المتنبي	٦٠٥
أهلا بدار	خردُهَا	المنسرح	المتنبي	٦٠٥
يعطي	ينكدُهَا	المنسرح	المتنبي	٦١٠
ياحاديي	أفقدُهَا	المنسرح	المتنبي	٧٩٤
وما مثله	يقاربُهُ	الطويل	الفرزدق	٥٧٥
ومن ذا	معايبُهُ	–	–	٥٧٩
وفاؤكما	ساجمُهُ	الطويل	المتنبي	٦٠٩
حتى تراه	إمجارُهُ	–	–	٦٦٤
أبى جوده	قاتلُهُ	الطويل	المتنبي	٧٢٣
تُبَاعِدْنَ	وصدُهُ	الطويل	المتنبي	٧٧٤
يرنم أنف	من إهابِهِ	–	أبو زيد	٦٦٤
أنا ابن	تعرفونِيْ	الوافر	سحيم بن وثيل	٦٢٤
كفى بجسمي	لم ترنِيْ	البسيط	المتنبي	٧٠١
ولقد أرأني	وأمامِيْ	الكامل	قطري بن الفجاءة	٧٢٤
فرحنا	وترتقِيْ	الطويل	امرؤ القيس	٧٢٥

صدر البيت	عجز البيت	البحر	القائل	الصفحة
جازيتموني	وصنيعِيْ	–	بعض المحدثين	٧٨٨
إلا بهذا	مخلدِيْ	الطويل	طرفة	٨٠٢
لو بغير الماء	اعتصارِيْ	الوافر	عدي بن زيد	٨١٨
لو في طهية	ويرمينِيْ	–	–	٨١٧
يؤلل	نوابِيَا	–	شاعر من أصفهان	٦٥٢
بدت	فؤادِيَا	الطويل	النابغة الجعدي	٦٥٣
حلّت	متراخِيَا	الطويل	النابغة الجعدي	٦٥٤
إذا الجود	باقِيًا	الطويل	المتنبي	٦٥٦
عميرة	ناهِيَا	الطويل	سحيم بن وثيل	٦٩٤
أراني	غادِيَا	–	زهير	٧٥٦

فهرس الأقوال والأمثال العربية

القول	الصفحة
هو أسود من حنك الغراب	٧٣٠
ما أسود شعره	٧٣٠
مررت برجل سواء والعدم	٧٧٨
"لو غيرك قالها يا أبا عبيدة"	٨١٤
"لو ذات سوار لطمتني"	٨١٨
التمس لو خاتما من حديد	٨١٥
اضرب ولو زيدًا	٨١٥
وألا ماء ولو باردًا	٨١٥

فهرس الموضوعات

م	الموضـــــــــــــــوع	الصفحة
١	**المقدمة**	٥٥٣
٢	**التمهيد**	٥٥٨
٣	**الباب الأول**: دراسة حول عصر الاحتجاج والشعراء المولدين والمحثين .	٥٦٣
٤	**الفصل الأول**: نبذة عن عصر الاحتجاج ومتى توقف وحكم الاحتجاج بشعر المولدين	٥٦٣
٥	الاحتجاج بشعر المولدين (المحدثين)	٥٦٥
٦	متى توقف عصر الاحتجاج	٥٦٦
٧	**الفصل الثاني**: الشعراء المولدون "المحدثون" ومكانتهم من القدامى في نظر علماء النحو.	٥٦٨
٨	مكانة الشعراء المولدين والمحدثين من القدامى	٥٧١
٩	**الفصل الثالث**: اللحن بين القدامى والمولدين عند علماء النحو	٥٧٥
١٠	**الفصل الرابع**: نماذج من تغليظ العلماء للقدامى	٥٧٧
١١	**الفصل الخامس**: ترجمة موجزة للشعراء المحدثين الذين تعرض لهم البحث	٥٨١
١٢	**الباب الثاني**: في الأخطاء النحوية عند الشعراء المحدثين (دراسة تحليلية).	٥٨٥
١٣	**الفصل الأول**: المعرب والمبني.	٥٨٥

م	الموضـــــــــــــوع	الصفحة
	مبحث: جمع (المكبر) المكسر بالألف والتاء.	
١٤	**الفصل الثاني:** الضمير. **مبحث:** ضم (التاء) ضمير المخاطب.	٥٨٨
١٥	**مبحث:** تفسير ضمير الشأن بالمفرد.	٥٩٣
١٦	**الفصل الثالث:** الموصول. **مبحث:** حذف (الموصول) الاسمي وبقاء صلته	٦٠١
١٧	**مبحث:** الفصل (بالأجنبي) بين الصلة والموصول.	٦٠٨
١٨	**الفصل الرابع:** المبتدأ والخبر. **مبحث:** إجراء غير قائم الزيدان مجرى ما قائم الزيدان.	٦١٨
١٩	**مبحث:** ذكر الخبر بعد لولا في الكون الخاص.	٦٢٨
٢٠	**الفصل الخامس:** كان وأخواتها. **مبحث:** حذف النون من مضارع كان المجزوم عند ملاقاته بساكن.	٦٤٣
٢١	**الفصل السادس:** الحروف المشبهة بليس. **مبحث:** إعمال (لا) العاملة عمل (ليس) في المعرفة.	٦٥٢
٢٢	**الفصل السابع:** أفعال المقاربة. **مبحث:** اقتران خبر (كاد) بـــ (أنْ).	٦٦١
٢٣	**مبحث:** إثبات (كاد) نفي، ونفيها أثبات	٦٦٧
٢٤	**الفصل الثامن:** إن وأخواتها. **مبحث:** نصب الجزأين بـــ (أنّ) وأخواتها.	٦٧٩
٢٥	**الفصل التاسع:** حروف الجر.	٦٨٨

م	الموضـــــــــــــوع	الصفحة
	مبحث: زيادة (الباء) في فاعل (كفى) ومفعوله.	
٢٦	**مبحث:** إضافة (كاف) الجر إلى ضمير (المتكلم) المتصل	٧٠٤
٢٧	**الفصل العاشر:** الإضافة. **مبحث:** تشديد النون من (لدن).	٧١٢
٢٨	**مبحث:** استعمال بعض (الظروف والحروف) أسماء بغير ألفاظها.	٧١٧
٢٩	**الفصل الحادي عشر:** اسم التفضيل **مبحث:** بناء (اسم التفضيل) من الألوان.	٧٢٧
٣٠	**مبحث:** مجيء (أفعل التفضيل) النكرة (مؤنثًا).	٧٣٧
٣١	**مبحث:** تقديم (مِنْ) و(المفضول) على أفعل التفضيل من غير استفهام.	٧٤٧
٣٢	**الفصل الثاني عشر:** العطف. **مبحث:** مجيء (ثم) للترتيب الذكري.	٧٥٥
٣٣	**مبحث:** حذف (همزة الاستفهام) ولو كانت المعادلة مع (أم المتصلة).	٧٦٤
٣٤	**مبحث:** العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد أو فصل	٧٧٤
٣٥	**الفصل الثالث عشر:** اسم الفعل. **مبحث:** إسناد (شتان) إلى (ما) في قولهم (شتان ما بين اليزيدين).	٧٨٣
٣٦	**الفصل الرابع عشر:** إعراب الفعل. **مبحث:** رفع المضارع الواقع في جواب الطلب عند سقوط (الفاء) وقد قصد الجزاء.	٧٨٩

م	الموضـــــــــــــــوع	الصفحة
٣٧	**مبحث:** النصب بـــ (أن) مضمرة دون تعويض أو تبديل.	٧٩٦
٣٨	**الفصل الخامس عشر:** (لو). **مبحث:** الجزم بـــ (لو).	٨٠٦
٣٩	**مبحث:** (لو) يليها الاسم المرفوع بدون مفسر.	٨١٢
٤٠	**نتائج البحث**	٨٢٢
٤١	**ثبت المصادر والمراجع**	٨٢٧
٤٢	**فهرس الآيات القرآنية**	٨٣٨
٤٣	**فهرس الأحاديث النبوية**	٨٤٥
٤٤	**فهرس الأبيات الشعرية**	٨٤٦
٤٥	**فهرس الأقوال والأمثال العربية**	٨٥٦
٤٦	**فهرس الموضوعات**	٨٥٧